جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي

من إعداد الطالبة:
بختي زوليخة

إشراف الأستاذ:
أ.د/ داني الكبير معاشو

لجنة المناقشة

أ.د لبيق محمد بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د داني الكبير معاشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مقررا
د. بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
د. بن شعيب نصر الدين	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
د. بوزيان عثمان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سعيدة	مناقشا
د.وراد زواوي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية (2016/2015)

شـــكـــر و عـــــرفـــان

الحمد و الشكر لله على النعمة التي أنعم بها علينا ، و تنويره لنا بفضيلة العلم ، فأعاننا بقدرته على اتمام هذا العمل المتواضع فالحمد لله وحده .

أخص بالشكر و عظيم الامتنان إلى أستاذي و مشرفي الأستاذ الدكتور " داني الكبير معاشو" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة و نصائحه .

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل

أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني و تعليمي

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الأطروحة.

إهـــــــــــــداء

إلى هبة الرحمن ..... أمي و أبي

إلى أخواتي حفظهم الله

إلى أصدقائي و أحبائي

أهدي هذا العمل

قائمة المحتويات

العناوين	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	XV
فهرس الأشكال البيانية	XIX
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول: الزكاة المفهوم الفقهي والمالي	01
المبحث الأول: الزكاة من منظور فقهي	02
المطلب الأول: مفهوم الزكاة	02
الفرع الأول: الزكاة لغة	02
الفرع الثاني: الزكاة اصطلاحا	03
الفرع الثالث: الزكاة اقتصادا	06
المطلب الثاني: شروط ومصارف الزكاة	06
الفرع الأول: شروط الزكاة	07
الفرع الثاني: مصارف الزكاة	10
المطلب الثالث: وعاء الزكاة	17
الفرع الأول: زكاة الأشخاص والثروة النقدية	17
الفرع الثاني: زكاة العروض والعمل والديون والمستغلات	23
الفرع الثالث: زكاة الثروة الحيوانية والبحرية والزراعية	27
المطلب الرابع: أهداف الزكاة	33
الفرع الأول: الهدف الإيماني للزكاة	33
الفرع الثاني: الهدف الاجتماعي للزكاة	35
الفرع الثالث: الهدف المعنوي للزكاة	35

الفرع الرابع: الهدف الاقتصادي للزكاة	36
الفرع الخامس: الهدف النفسي للزكاة	36
المبحث الثاني: الزكاة من المنظور المالي	38
المطلب الأول: علاقة الدولة بالزكاة	38
المطلب الثاني: استقلالية موازنة الزكاة	41
المطلب الثالث: الزكاة والضريبة	44
الفرع الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها وقواعدها	44
الفرع الثاني: الفرق بين الزكاة والضريبة	46
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي: النظرية والتحليل	56
المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي	57
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي	57
المطلب الثاني: أنواع التوازن الاقتصادي	60
الفرع الأول: التوازن الاقتصادي الجزئي	60
الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي	63
المطلب الثالث: مواصفات وأشكال التوازنات الاقتصادية	64
الفرع الأول: التوازن الكامل	65
الفرع الثاني: التوازن التدفقي	65
الفرع الثالث: التوازن القصير والتوازن طويل الأجل	66
الفرع الرابع: التوازن المتحرك	67
الفرع الخامس: التوازن الساكن والساكن المقارن	67
الفرع السادس: التوازن الاقتصادي المستقر وغير المستقر	68
المبحث الثاني:آليات التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية	69
المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية والتوازن الاقتصادي	69
الفرع الأول : التوازن في سوق السلع والخدمات	69

الفرع الثاني: توازن القطاع النقدي	76
الفرع الثالث: تـــــــوازن ســـــوق العمـــل	78
الفرع الرابع : التوازن الكلي الكلاسيكي	80
المطلب الثاني: المدرسة الكترية والتوازن الاقتصادي	81
الفرع الأول : التوازن في القطاع الحقيقي	81
الفرع الثاني :التوازن في القطاع النقدي	84
الفرع الثالث: التوازن في سوق العمل	85
المطلب الثالث: النظرية الكترية الجديدة (منحنى Is وLm)	88
الفرع الأول :التوازن في السوق السلعي (Is)	89
الفرع الثاني :التوازن في السوق النقدي منحنى(LM)	92
الفرع الثالث: التوازن في سوقي السلع والخدمات- والنقود	96
الفرع الرابع : الدخل التوازني و المضاعف في النظرية الكترية	96
الفرع الخامس: توازن ميزان المدفوعات BP	103
المطلب الرابع: التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة	105
الفرع الأول : المدرسة النقدية	105
الفرع الثاني : مدرسة التوقعات الرشيدة	106
الفرع الثالث: مدرسة اقتصاديات جانب العرض	107
خلاصة الفصل	109
الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية	110
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية	111
المطلب الأول : تعريف السياسة الاقتصادية وأهدافها	111
الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية	111
الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية	114
المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية	118
المطلب الثالث: أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية	119

الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية	119
الفرع الثاني : هيكل السياسة الاقتصادية	120
المطلب الرابع: السياسة المالية والنقدية كجزء من السياسة الاقتصادية	121
الفرع الأول: السياسة المالية	122
الفرع الثاني: السياسة النقدية	131
المبحث الثاني:تطبيقات السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي	137
المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي	137
الفرع الأول :استخدام أدوات السياسة المالية في علاج الفجوتين التضخمية والانكماشية	137
الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج IS - LM	141
المطلب الثاني : دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي	144
الفرع الأول : دور السياسة النقدية في علاج الركود و الكساد الاقتصاديين	144
الفرع الثاني : فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج IS - LM	151
المطلب الثالث: التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي	154
الفرع الأول: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية	155
الفرع الثاني: الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية	157
المطلب الرابع: دمج السياستين المالية والسياسة النقدية وفقا لنموذج IS-LM	162
خلاصة الفصل	165
الفصل الرابع: مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي	166
المبحث الأول: الزكاة في الاقتصاد الإسلامي	167
المطلب الأول :الوظيفة التنموية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي	167

الفرع الأول: الوظيفة التنموية المباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي	167
الفرع الثاني :الوظيفة التنموية غير المباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي	170
المطلب الثاني:الوظيفة التوزيعية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي	173
الفرع الأول :الزكاة كأداة لتوزيع الدخول	174
الفرع الثاني : الزكاة كأداة لتصحيح الاختلالات التوزيعية	176
المطلب الثالث:الوظيفة التوجيهية والتمويلية للزكاة	178
الفرع الأول : الوظيفة التوجيهية للزكاة	178
الفرع الثاني :الوظيفة التمويلية للزكاة	179
المطلب الرابع: الوظيفة الاستقرارية للزكاة	181
الفرع الأول : أثر الزكاة في حماية وعلاج الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية (الركود الاقتصادي)	181
الفرع الثاني :أثر الزكاة في محاربة التضخم	187
المبحث الثاني: نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي	193
المطلب الأول: معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد	193
المطلب الثاني: صياغة الدالة السلوكية للاستهلاك، الادخار والاستثمار بمتغير الزكاة	197
الفرع الأول: الدالة السلوكية للاستهلاك بدلالة متغير الزكاة	197
الفرع الثاني: صياغة الدالة السلوكية للادخار بمتغير الزكاة	202
الفرع الثالث: صياغة المعادلة السلوكية لدالة الاستثمار بمتغير الزكاة	206
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي لنموذج بسيط في اقتصاد زكوي إسلامي	211
المطلب الرابع: توازن الأسواق في نموذج اقتصادي إسلامي بدلالة الزكاة	215
الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات	215

الفرع الثاني: التوازن في سوق النقد	220
الفرع الثالث:التوازن في سوق العمل والتوازن العام في اقتصاد زكوي	232
خلاصة الفصل	239
الفصل الخامس: دراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة بالجزائر وأثرها على التوازن الاقتصادي	240
المبحث الأول : صندوق الزكاة الجزائري وطريقة عمله	241
المطلب الأول: التعريف بصندوق الزكاة وأهدافه	241
الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة	241
الفرع الثاني: أهداف صندوق الزكاة	243
الفرع الثالث: التنظيم الإداري لصندوق الزكاة بالجزائر	244
المطلب الثاني : آلية تسيير و تمويل وتوزيع صندوق الزكاة بالجزائر	249
المطلب الثالث: استثمار أموال الزكاة	259
الفرع الأول: التعريف بصندوق استثمار أموال لزكاة	259
الفرع الثاني: آلية تمويل المشاريع	259
المطلب الرابع: واقع صندوق الزكاة بالجزائر وتقييمه	263
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لمدى مساهمة الزكاة بالجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية(2003-2014)	272
المطلب الأول: حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر(2003-2013)	272
الفرع الأول: حساب الزكاة المفروضة على الدخول الجارية	273
الفرع الثاني: زكاة رأس المال المفترضة	275
الفرع الثالث: زكاة الادخار المفترضة	275
الفرع الرابع: الزكاة الكلية المفترضة في الجزائر	276
المطلب الثاني: مساهمة الزكاة في قيمة نصيب الفرد من الدخل الوطني بتعادل القوة الشرائية	277
الفرع الأول: صياغة النموذج	277

الفرع الثاني : تقدير النموذج	278
الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	280
المطلب الثالث : نموذج قياسي لأثر الزكاة على الاستهلاك	286
الفرع الأول : صياغة النموذج	286
الفرع الثاني : نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك	287
الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	288
المطلب الثالث : نموذج *var* و اختبار سببية *granger* ما بين نمو الزكاة و نمو البطالة	295
الفرع الأول : تطبيق نموذج VAR	295
الفرع الثاني : مرحلة التقدير بنموذج أشعة الانحدار الذاتي var	301
الفرع الثالث : العلاقة السببية بين نمو الزكاة ونمو البطالة	305
خلاصة الفصل	309
الخاتمة	310
المصادر والمراجع	316
الملاحق	329
الملخص	

قائمة الجداول

الجداول	العنوان	الصفحة
الجدول (1-1)	نصاب زكاة الغنم ومقاديرها	**ص28**
الجدول (1-2)	نصاب زكاة الإبل ومقاديرها	**ص28**
الجدول (1-3)	نصاب زكاة البقر ومقاديرها	**ص29**
الجدول(1-4)	التحليل الاقتصادي لوعاء الزكاة في عصر النبوة	**ص32**
الجدول (3-1)	الآثار السلبية للصدمات التضخمية.	**ص148**
الجدول (5-1)	نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر	**ص255**
الجدول (5-2)	المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القروض الحسنة	**ص256**
الجدول(5-3)	تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال وزكاة الفطر وكذا زكاة الثمور والزروع خلال الفترة 2003- 2014.	**ص264**
الجدول (5-4)	مجموع الطالبين و المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003 إلى 2012	**ص268**
الجدول (5-5)	زكاة الدخول الجارية للفترة 2003-2013	**ص274**
الجدول (5-6)	زكاة رأس المال المفترضة للفترة 2003-2013	**ص275**
الجدول(5-7)	زكاة الادخار المفترضة للفترة 2003-2013	**ص276**
الجدول(5-8)	قيمة الزكاة الكلية المفترضة بالجزائر للفترة (2003-2013)	**ص276**
الجدول(5-9)	نتائج تقدير نموذج مساهمة الزكاة في نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (2003-2012)	**ص278**
الجدول(5-10)	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر	**ص281**
الجدول(5-11)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء النموذج الأول	**ص284**
الجدول(5-12)	اختبار عدم التجانس النموذج الأول	**ص284**
الجدول(5-13)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج الأول	**ص285**
الجدول(5-14)	نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك (2003-2013)	**ص287**
الجدول(5-15)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء النموذج الثاني	**ص292**
الجدول(5-16)	اختبار عدم التجانس النموذج الثاني	**ص293**
الجدول(5-17)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج الثاني	**ص295**
الجدول(5-18)	اختبار ADF لسلسلة نمو الزكاة ZG	**ص297**
الجدول(5-19)	اختبار ADF لسلسلة *Unmp*	**ص299**
الجدول(5-20)	تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	**ص301**

الجدول(5-21)	تقدير نموذج VAR(2)	**ص303**
الجدول(5-22)	نتائج اختبار التكامل المشترك من نمو الزكاة نحو نمو البطالة باستخدام اختبار wald test	**ص305**
الجدول(5-23)	نتائج اختبار التكامل المشترك من نمو البطالة نحو نمو الزكاة باستخدام اختبار wald test	**ص306**
الجدول(5-24)	اختبار علاقة السببية ل *Granger* بين مجموع الزكاة و معدل نمو البطالة	**ص308**

قائمة الأشكال البيانية

الأشكال	العنوان	الصفحة
الشكل(2-1)	الطلب الكلي	**ص70**
الشكل(2-2)	العرض الكلي	**ص71**
الشكل(2-3)	التوازن الكلي في النظرية الكلاسيكية	**ص71**
الشكل(2-4)	تأثير انخفاض الطلب الكلي على التوازن	**ص72**
الشكل(2-5)	دالة الادخار	**ص74**
الشكل(2-6)	دالة الاستثمار	**ص74**
الشكل(2-7)	التوازن في سوق السلع والخدمات	**ص75**
الشكل(2-8)	توازن القطاع النقدي	**ص76**
الشكل(2-9)	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	**ص77**
الشكل(2-10)	الطلب على العمل عند الكلاسيك	**ص78**
الشكل(2-11)	عرض العمل عند الكلاسيك	**ص78**
الشكل(2-12)	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	**ص79**
الشكل(2-13)	التوازن الكلي الكلاسيكي	**ص80**
الشكل(2-14)	التوازن في القطاع الحقيقي	**ص82**
الشكل(2-15)	دالة الطلب على النقود	**ص83**
الشكل(2-16)	دالة العرض على النقود	**ص83**
الشكل(2-17)	التوازن في سوق النقد	**ص84**
الشكل(2-18)	دالة عرض العمل عند كينز	**ص86**
الشكل(2-19)	دالة الطلب على العمل عند كينز	**ص87**
الشكل(2-20)	منحنى التوازن في سوق العمل	**ص88**
الشكل(2-21)	منحنى (IS) التوازن الحقيقي	**ص91**
الشكل(2-22)	التوازن في سوق النقود منحنى (LM)	**ص93**
الشكل(2-23)	منحنى التوازن في سوقي السلع و الخدمات–و النقود	**ص96**
الشكل(2-24)	الدخل التوازني ودخل التشغيل	**ص99**
الشكل(2-25)	منحنى ميزان المدفوعات	**ص103**
الشكل(2-26)	منحنى التوازن الاقتصادي الكلي نموذج (IS-LM-BP)	**ص104**
الشكل (3-1)	الآثار الانكماشية والتوسعية للسياسة المالية	**ص139**
الشكل (3-2)	انتقال منحنى IS إلى اليمين	**ص142**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (3-3)	انتقال منحنى IS إلى اليسار	**ص142**
الشكل (3-4)	فعالية السياسة المالية وفقاً لنموذج " IS – LM "	**ص143**
الشكل (3-5)	أثر السياسة النقدية في علاج الصدمات التضخمية	**ص149**
الشكل (3-6)	انتقال منحنى LM إلى اليمين	**ص151**
الشكل (3-7)	انتقال منحنى LM إلى اليسار	**ص152**
الشكل (3-8)	فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج " IS – LM "	**ص153**
الشكل (3-9)	فعالية السياسة النقدية والمالية وفقاً لمرونة منحنى التفضيل النقدي	**ص158**
الشكل (3-10)	فعالية السياسة النقدية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال	**ص159**
الشكل (3-11)	فعالية السياسة المالية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال	**ص160**
الشكل (3-12)	فعالية السياسة المالية والنقدية وفقاً لمنحنى الاستهلاك	**ص161**
الشكل (3-13)	أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة	**ص162**
الشكل (3-14)	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل	**ص163**
الشكل(4-1)	الزكاة ومنع تركز الثروة	**ص168**
الشكل(4-2)	دالة تناقص الرصيد النقدي	**ص175**
الشكل(4-3)	منحنى الاستهلاك في مجتمع إسلامي مقيد يطبق فريضة الزكاة	**ص205**
الشكل(4-4)	التوازن في سوق السلع والخدمات في اقتصاد إسلامي يطبق الزكاة	**ص219**
الشكل(4-5)	منحنى التوازن في سوق النقد LM في اقتصاد إسلامي يطبق الزكاة	**ص231**
الشكل(4-6)	التوازن الكلي لاقتصاد يطبق الزكاة وتوازن سوق العمل	**ص236**
الشكل(4-7)	اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD في الاقتصاد الإسلامي	**ص237**
الشكل(4-8)	توازن الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الإسلامي	**ص238**
المنحنى(5-1)	تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال وزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار خلال الفترة 2003- 2014	**ص265**
الشكل(5-1)	تغطية صندوق الزكاة الجزائري للطالبين والمستفيدين للزكاة من 2003- 2012	**ص269**

المقدمة

لم يحظ موضوع في علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي بالدراسة والتقصي قدر ما حظي به موضوع التوازن الاقتصادي حيث احتل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، ويقوم مبدأ الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي على رأس قمة هرم أهداف السياسة الاقتصادية، فالتوازن الاقتصادي في الأسواق المختلفة الإنتاجية، النقدية والمالية هو مؤشر لتتبع التغيرات الحاصلة في أجزاء الاقتصاد الكلي من نمو ودخل وطني وتضخم وبطالة وغيرها، ومن ثمَ معرفة كيفية استخدام الأداة الاقتصادية المناسبة للتفاعل والتأثير الايجابي في كل عناصر وأجزاء الاقتصاد الكلي، ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه.

في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد اليوم يعاني من اختلالات نقدية ومالية مردها أن التحكم في حجم الإقراض والاقتراض مرتكز على معدلات الفائدة" الربوية"، وبرغم من نجاح السياسات الاقتصادية نظريا وعمليا في بعض الأحيان في التحكم في حالات عدم التوازن واللاإستقرار، إلا أنها تنُمِّي الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي؛ حتى يصبح سعر الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية أداة قصرية تجبرها لتكون آلية للجنوح عن تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثمّ فهي تعُد عوامل داعمة لما هو آت من أزمات وتقلبات اقتصادية دورية مستقبلية.

قد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عجز النظام في مسايرة النشاط الاقتصادي بشكل سليم ومتوازن كونه يفقد الأدوات التي تمكنه من تفادي الصدمات والاضطرابات الاقتصادية. فطبيعة النظام القائم على منطق الفائدة بات محلا للانتقادات لأنه أثبت عدم قدرته في إدارة النشاط الاقتصادي وحال دون تطوره بشكل متوازن كما إنجر عن القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي بشكل عام العديد من السلوكات الاقتصادية غير السليمة والمضرة بالمجتمع مثل الاكتناز والتضخم النقدي والاحتكار. والأزمات الاقتصادية والنقدية المتكررة تثبت مدى عمق الفجوة بين الجانب الحقيقي والنقدي في النظام الرأسمالي ومدى هشاشة القوانين التي يخضع لها كونه لا يستطيع أن يستقر في الوضع التوازني لفترة طويلة.

المقدمة

حفزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة كبار المفكرين والاقتصاديين، في مدى تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي كحل للتخلص من إخفاقات و فشل النظم الاقتصادية المعاصرة ذات الإيديولوجيات المختلفة والمتصارعة في الوصول إلى نظام اقتصادي عادل، بعد أن جربت مناهجها الاقتصادية الخاطئة التي أدت ولا تزال إلى المزيد من الفقر والبطالة، فبعد تخبط طويل ومآسي على مدى عدة قرون، يعود العالم اليوم ليتنبه إلى ما سبق وأن ما قرره الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، من ضرورة حفظ التوازن الاقتصادي، فهو يملك القدرة في أن يتماشى وفقا لمتطلبات الأهداف العامة للمجتمع ومقتضيات العصر الذي يعايشه و ذلك وفق أساليب وآليات محددة وأدوات تتعامل مع مختلف الأنشطة الاقتصادية بالشكل الذي يحافظ على توازنها واستقرارها ونموها.

الاقتصاد القائم على المبادئ الإسلامية يمتلك أداة الزكاة والتي يجمع الكثير إلى اعتبارها من الأدوات المالية والنقدية الفاعلة والمدعمة لأثر أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة، ولها من القدرة ما يسُهم في ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش والركود، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي. وفي ظل هذه المكانة التي تحتلها هذه الفريضة، لجأت بعض الدول الإسلامية إلى إقامة عدة تنظيمات مؤسساتية لها من أجل إحياء العمل المؤسساتي للزكاة وفق آليات عمل و تسيير متطورة و لعل تجربة الجزائر تعتبر من التجارب الحديثة في إعادة بعث الزكاة بصفة مؤسساتية، فكانت من بين الدول المبادرة في تنظيم فريضة الزكاة جمعا وتوزيعها من خلال إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 برعاية وزارة الشؤون الدينية و الذي يهدف إلى تحقيق التنمية و القضاء على البطالة و تحسين المستوى المعيشي للفقراء من أجل تحقيق أسمى معاني التكافل الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

إن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهي عبادة مالية هامة، تخص المجتمع بأسره، غنيّه و فقيره، صغيره وكبيره، حاكمه ومحكوميه...، كما لها أهمية كبيرة في هذا المجتمع، نظرا للدور الفعال الذي تقوم به في كثير من المجالات سواءا الاقتصادية والمالية منها أو غيرها من المجالات، وتتعدد أهمية هذا الموضوع من خلال الجوانب التي يمسها ويعالجها، ويمكن أن نوجز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. بيان عظمة التشريع الإسلامي ودوره في إيجاد نظام اقتصادي مالي متميز عن النظم المعاصرة، مما يظهر مدى صلاح وتفوق النظام الإسلامي في الجانب المالي وتحقيقه لأهداف المجتمع.
2. تسليط الضوء على نوع جديد من الدراسات الاقتصادية الإسلامية.
3. الزكاة تعتبر بمثابة نظام تأمين إسلامي يشمل جميع الأفراد، وغايته وجود المناخ الاقتصادي الملائم للعمل والإنتاج، و تساهم على تحقيق الأهداف الاجتماعية بالقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل للعاطلين، والاقتصادية المتمثلة في نماء المال باعتباره حافزا على الاستثمار وتنميته...
4. الزكاة كأحد أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي، لا تزال بحاجة أكثر للبحث والتطوير والتنظير والقياس، لبيان علاقتها بالاقتصاد ومتغيراته لا سيما على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، فالزكاة لما تملكه من خصائص نقدية ومالية مؤهلة لأن تلعب أدوارا أساسية في الاقتصاد الكلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية :

1. التعرف على الزكاة باعتبارها مورد من موارد الدولة الإسلامية، ودراستها بما يسمح بتكوين ثروة معرفية تساعد على تحليل واقتراح ما يكون مناسبا ودراستنا الاقتصادية، القياسية والمالية.

2. إظهار دور الزكاة في المجتمع، وتوضيح أثارها الاقتصادية والمالية الكثيرة والمهمة التي قد تخفى على الكثير، مما يشجع المجتمع حكومة وأفرادا على الاهتمام أكثر بهذا المورد المالي وتعظيم شأنه، وإخراجه من النظرة الضيقة والتهميش الذي يسير عليه.

3. إبراز أهمية القواعد الجديدة للنظام الاقتصادي الإسلامي التي تشكل مؤسسة الزكاة ركنا رئيسا فيه، بإمكانها أن تشكل أرضية خصبة لبناء نظرية اقتصادية إسلامية على صعيد التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، و بالتالي إيجاد أدوات تميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن الأنظمة الاقتصادية السائدة.

4. الإجابة عن التساؤلات التي تقلل من آثار الزكاة الاقتصادية في المجتمع المسلم، وبيان ذلك من خلال دورها في المجالات التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلة الفقر والبطالة والتضخم والركود في المجتمع المسلم عنها في المجتمعات الأخرى، ووصولا إلى تحقيق أهداف الدراسة في بيان آثار الزكاة الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، وإسقاط أداءها على صندوق الزكاة الجزائري كنموذج للتحليل والقياس ورصد النتائج.

إشكالية الدراسة:

مما سبق تأتي هذه الدراسة لتبين جزءا من ملامح هذه الأداة الأساسية في الاقتصاد، وتبرز إلى أي مدى تكون مساهمتها في التأثير على أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الإستراتيجية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

وللإحاطة بهذا الموضوع بجوانبه المختلفة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تملك فريضة الزكاة القدرة على المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي وما هي آليتها؟
- ما هي الآثار الاقتصادية للزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- كيف تعمل الزكاة كأداة مالية ونقدية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية المختلفة؟
- ماهو واقع صندوق الزكاة في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكنه المساهمة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى تأثير الزكاة على الدخل القومي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو الأثر المتوقع للزكاة على دالة الاستهلاك الكلية في الجزائر؟
- هل نمو الزكاة يرتبط بعلاقة مع نمو البطالة في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

إن القراءات الأولية لأدبيات الزكاة والاقتصاد تسمح لنا بطرح الفرضيات التالية:

1. لتطبيق الزكاة أثر ايجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى مستوى الطلب والعرض الكلي ومن ثمّ المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي.
2. الآثار التلقائية أو التوجيهية للزكاة تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتغذّيه بحركة مستمرة في عملياته الإنتاجية.
3. ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة في الجزائر يؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي.

4. ارتفاع حصيلة الزكاة في الجزائر من شأنه أن يحدث آثارا ايجابية في مجال توزيع الثروات والدخول والاستهلاك الكلي وكذا في مجالات التوظيف والعمالة.
5. حصيلة الزكاة السنوية المعلن عنها من طرف صندوق الزكاة الجزائري لا تعكس قيمة الزكاة الفعلية الواجبة على الأموال في الجزائر.
6. تنظيم صندوق الزكاة في الجزائر والتحصيل الفعلي للزكاة من المصادر الحقيقية في الاقتصاد الجزائري له آثار جوهرية في مصداقية النتائج القياسية المرجوة.

حدود الدراسة:

الدراسة التحليلية والقياسية لأداء الزكاة تفرض تحديد الإطار الزمني التي ستدرس خلالها متغيرات البحث، وكذا توفر الإحصائيات والمعطيات اللازمة، وموضوع الزكاة هو من خصائص الدول الإسلامية والجزائر إحداها فسوف نشير إلى دراسة حالة الصندوق الوطني الجزائري للزكاة واتجاه تأثير الزكاة على بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (2003-2014).

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلِّقة بالزكاة من جانبها التشريعي، المالي والاقتصادي، وكذا المفاهيم المُتعلِّقة بنظرية التوازن الاقتصادي وكيفية مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي بنمذجة مختلف المتغيرات الاقتصادية بدلالة الزكاة، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء بغرض تحليل مختلف الإحصائيات المُتعلِّقة بصندوق الزكاة بالجزائر،الاستهلاك الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، ثم استعملنا أداة القياس الاقتصادي لتقدير مختلف النماذج

واختبار استقرارها خلال فترة الدراسة؛ وبالتالي تناولنا الموضوع عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي وذلك راجع إلى طبيعة الدراسة، حيث دعّمنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي .

كما اعتمد أسلوب البحث وجمع المعلومات على المسح المكتبي، قصد التعرف على الكتب والبحوث والدراسات التي لها صلًة ببحثنا، كما شملت بعض التقارير السنوية لبنك الجزائر ونشراته، والمجموعات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء، والرسائل الجامعية والدوريات.

الدراسات السابقة:

بخصوص الدراسات التي اعتنت بالبحث في الآثار الاقتصادية المتولدة عن تطبيق هذه الشعيرة التعبدية فقد تعددت، إلا أن قلة الدراسات القياسية شكّل نوعا من الفراغ العلمي خاصة على مستوى الجزائر، من جملة الدراسات التي تقاطعت مع موضوع دراستنا، نذكر ما يلي:

- **فقه الزكاة(1988)**: للدكتور يوسف القرضاوي، والذي يعتبر من أوائل ما كتب في الموضوع، حيث ظهر في الستينيات من القرن الماضي، وهو من أهم الكتب في الزكاة كذلك ، حيث إنه تعرّض لكل ما يتعلق بالزكاة من أحكام ذاكرًا ما جاء عن الفقهاء القدماء ، مرجحًا بين الآراء المختلفة، ومضيفًا إليها ما استجد من أمور تناسب العصر، لقد جاء الكتاب فذًا في أسلوبه وعرضه وأصبح مرجعا لكل من جاء بعده، ويعتبر الكتاب مرجعًا في موضوعه وقد أفدت منه إفادة جمة، وخاصة في باب المسائل الحديثة وترجيح الأمور المختلف فيها.
- **لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر(1994)** للدكتور يوسف القرضاوي، تحدث القرضاوي في هذا الكتاب عن عدد من الأسباب والإجراءات المهمة التي يجب العمل بها وإعطاؤها الاهتمام اللازم، حتى تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر، ومن هذه الأمور توسيع قاعدة إيجاب الزكاة، وحسن الإدارة، وحسن التوزيع.

- **اقتصاديات الزكاة(1997)** ، تحرير منذر قحف، الكتاب من إصدار المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وهو عبارة عن مجموعة من البحوث المتخصصة في اقتصاديات الزكاة لعدد من كبار علماء الفقه و الاقتصاد في العالم الإسلامي ، وهذه الأبحاث تشمل دراسات نظرية وتطبيقية في ميدان الزكاة، من أجل تقديم معرفة اقتصادية حول الزكاة تخدم الباحثين وطلاب العلم وصانعي السياسات الاقتصادية في البلدان الإسلامية.
- **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي(1993)** لنعمت عبد اللطيف مشهور، وهو رسالة دكتوراه منشورة نوقشت سنة 1988، وقد ركزت هذه الدراسة على الأثر الإنمائي للزكاة، من خلال التأثير المباشر للزكاة في مستوى النشاط الاقتصادي وأهم متغيراته الاقتصادية الكلية من استثمار وتشغيل وإنفاق.
- **الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر**، وهي دراسة للباحث البشير عبد الكريم (2004)، والتي ركّز فيها على تقدير آثار الزكاة على سوق العمالة في الجزائر من خلال تقديرات شخصية وافتراض أن سهما واحدا يصرف على العاملين عليها وسهمين كإعانة للمشاريع الإنتاجية وخمسة أسهم للفئات المحرومة، ولقد أبرزت النتائج التقديرية أن المساهمة المباشرة للزكاة خلال سنة 2000 هي توفير مناصب الشغل تساوي 107929، أما أثر الخمسة أسهم الباقية من الزكاة سيرفع من وتيرة النشاط الإنتاجي ب 203829,518 مليون دينار جزائري.
- **التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي** لمختار محمد متولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، العدد 1، المجلد1، 1983.
- ***Zakat distribution and growth in federal territory of Malaysia(2012)*** دراسة للباحثين **Sorfina Densumite ;Mohammed B.Yusoff** اعتنت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير توزيع نفقات الزكاة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا من خلال

استخدام أدوات القياس الاقتصادي، وأكدت الدراسة القياسية على وجود علاقة ايجابية بين نفقات الزكاة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال المدى الطويل، واختبار السببية حسب مفهوم كرانجر بين اتجاه السببية يكون من خلال نفقات الزكاة نحو النمو الاقتصادي الحقيقي ولا يوجد أثر للتغذية العكسية.

- ***Fiscal Policy In An Islamic economy and The Role Of Zakat(2006)***، للباحث **Mohammed B.Yusoff**، قدم فيها الباحث صياغة رياضية نظرية لنموذج مبسط للاقتصاد الإسلامي، أبرز فيه دور الزكاة في تحديد الدخل الوطني، والشكل المختصر لدالة الاستهلاك الكلي، وبين فيه أن محددات هذه الدالة هي نفقات الزكاة، الضرائب، الدخل. والزكاة حسب رؤية الباحث يمكنها أن تستعمل في مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد، ويمكن أن تضمّ لأدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ***The Impact of Zakat on Aggregate Consumption(2013)***، للباحثين **Azhar Harun, Radiah Abdul kader, Eko Suprayitno**، اهتمت هذه الدراسة بتوزيع الزكاة وأثرها على الاستهلاك الكلي، حيث تم الاعتماد على نماذج بانيل في تقدير دالة الاستهلاك على مجموعة من القطاعات في ماليزيا، وتم تقدير نموذج الأثر الثابت، وتوصلت الدراسة إلى أن توزيع الزكاة له أثر ايجابي على الاستهلاك الكلي، لكن هذا الأثر ضعيف ولمدة قصيرة، ومن توصيات الدراسة ألا يقتصر توزيع الزكاة على تلبية الحاجات الاستهلاكية، بل لابد أن يشمل المساعدات النقدية التي من شأنها أن تولّد وباستمرار تدفقات في الدخل.
- **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي- نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية-(مجلة الباحث العدد 2015/15)**، للباحثين عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الزكاة كأداة من

أدوات السياسة المالية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة كمتغيرات تابعة في كل من دولتي ماليزيا والجزائر، حيث تم تقدير مختلف النماذج القياسية لكل دولة على حدة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، أما بالنسبة لماليزيا فإن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0,51%، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0,26%، لذلك يمكن اعتبار الزكاة من أدوات السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الماليزي.

- ***Equilibrium in a Non-Interest Open Economy***، للباحث ***Mirakhor Abbas*** (مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الاسلامي ،العدد5، 1993) ، حيث وضع الباحث نموذج لاقتصاد خال من الربا، معوضا إيّاها بأسهم ملكية فقط، واستنبط الشروط اللازمة لاقتصاد مفتوح للتجارة الخارجية على مستوى السلع في الميزان التجاري، وتوصل الباحث بأن عائد رأس المال هو الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.
- **إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر**، لكمال رزيق، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، سنة2000، حيث تهدف الرسالة إلى محاولة اقتراح البديل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تساهم في إنجاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الزكاة إحدى هذه البدائل التي يمكن أن تساهم في هذا الغرض.
- **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي- دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**- لفوزي محيريق، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013، تهدف الرسالة إلى عرض نموذج اقتصادي لا

ربوي– زكوي، وتحديد آليات التوازن فيه من خلال حل أنظمة المعادلات المكونة له، كما أبرز دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وقد خلص بأنه يمكن أن يكون للزكاة سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى، وعلى ضوء ذلك اقترح مسمّى السياسة الزكوية حيث بيّن كيفية تطبيق أدواتها والمفاضلة بينها عند تطبيقها من خلال مصفوفة فعالية أدوات السياسة الزكوية، ثم عرّج على تجربة صندوق الزكاة في الجزائر وواقعه، ثم كانت الدراسة الميدانية في شكل سيناريو تم فيه وضع نسب الزكاة على مختلف القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام، ودراسة آثارها على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك العائلي، الاستثمار والبطالة، الناتج الداخلي الخام، وقد خلصت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى وجود فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة وبين قيمة الزكاة المفترضة للفترة (2003–2009)، ولقد أتممت في بحثي هذا وحسب الإحصائيات المتوفرة لدي السنوات التي تلي الفترة المدروسة في هذه الأطروحة من (2003إلى 2013).

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع بدقة وبساطة، ومحاولة منا إيصال الفكرة تم تقسيم هذه الرسالة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: الزكاة: مفهومها، شروط وجوبها، أهدافها

يتناول هذا الفصل الأسس الفقهية والاقتصادية للزكاة وهذا من خلال مبحثين، الأول يتناول الزكاة من منبعها الفقهي من خلال المفهوم العام للزكاة وتعريفها في اللغة والاصطلاح، ثم توضيح حكم مشروعية الزكاة وبيان أهميتها، والأموال التي تجب فيها الزكاة وشروطها ومصارف الزكاة الثمانية وحكم مانعها ثم عرض أهداف الزكاة، أما المبحث الثاني فيتناول الزكاة من الجانب الاقتصادي وهذا من خلال إبراز علاقة الدولة بالزكاة عبر تحصيل وتوزيع أموال الزكاة على مستحقيها، ودراسة استقلالية موازنة

الزكاة باعتبارها موازنةٌ مستقلة، خاصة بإيرادات ومصارف الزكاة بأنواعها المحددة شرعاً، ولها جهاز خاصٌّ بها يتولى جمعها وإنفاقها، ثم تعرضت للتفرقة بين كل من الضريبة والزكاة مبرزين الجوانب الفنية والتأسيسية والفكرية التي تقوم عليها كل من الضريبة والزكاة.

الفصل الثاني التوازن الاقتصادي: النظرية والتحليل، قسمته إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان نظرية التوازن الاقتصادي حددت فيه المفهوم العام للتوازن وماهية التوازن الاقتصادي وكذا أنواع وأشكال التوازنات الاقتصادية، وفي المبحث الثاني قمت بشرح آليات التوازن الاقتصادي في مدارس الفكر الاقتصادي بتحليل وضعيات التوازن في نماذج التوازن الاقتصادي الكلي، بالتركيز على التوازن الاقتصادي الكلي وفق المفاهيم الكينزية بإتباع نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS–LM)، وهذا بدراسة التوازن في سوق الإنتاج والتوازن في سوق النقد والتوازن في سوق العمل، ثم دراسة التوازن في ميزان المدفوعات (BP) والجمع بين التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن في ميزان المدفوعاتIS–LM–BP.

الفصل الثالث التوازن الاقتصادي و السياسات النقدية والمالية

قسمته إلى مبحثين المبحث الأول عنونّته مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية قمنا بتعريفها وتحديد أهدافها وخطوات إعدادها وأدواتها ثم عرجت في المبحث الثاني بدراسة السياسة المالية والنقدية كجزء من السياسة الاقتصادية، وتحليل أثر تطبيق أدوات السياستين المالية والنقدية في نموذج التوازن الاقتصادي IS–LM ودورهما في تصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الرابع مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي

استهدفت فيه في المبحث الأول استخدام أهم التحليلات الواردة في تحليل أثر الزكاة في الاقتصاد الإسلامي ضمن أجزاء الاقتصاد الكلي المبينة على الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداة الزكاة، ثم حاولت في المبحث الثاني إيجاد نموذج للتوازن الاقتصادي في اقتصاد إسلامي بتطبيق أداة الزكاة وهذا ببناء على داول رياضية ومعادلات سلوكية لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار تلعب

فيها الزكاة الدور الرئيسي، مع تتبع التوازنات الاقتصادية في تحليل الأسواق التي يتضمنها النموذج الإسلامي لتحديد مستوى الدخل والاستخدام وهذا بإدخال متغير الزكاة.

الفصل الخامس دراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة بالجزائر وأثرها على التوازن الاقتصادي

قمت في هذا الفصل بعرض تجربة صندوق الزكاة الجزائري من النشأة والأهداف والهيكل التنظيمي وطرق التحصيل والتوزيع التي يعتمدها الصندوق وتحليل الإحصائيات مع حساب أموال الزكاة المفترضة والفعلية في الجزائر، و ختمت بدراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة على بعض المؤشرات الاقتصادية.

وختمت الرسالة بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات التي من أهمها ضرورة إجراء دراسات موسعة ومعمقة عن النظام الاقتصادي الإسلامي خاصة الزكاة كأداة اقتصادية مهمة وفاعلة تستحق الاهتمام وإظهار أثرها الاقتصادي الشامل.

الفصل الأول

الزكاة: المفهوم الفقهي والمالي

يعمل الإسلام آليا على حل مسألة التفاوت بين الدخول وتحقيق نمو المجتمع ، وذلك من خلال عدة طرق كالميراث، والملكية، تحريم الربا والاحتكار والغرر والسرقة واستغلال النفوذ وأكل المال بالباطل، والدعوة إلى الإنفاق والبذل في سبيل الله ،...إلخ. وأهم هذه الطرق بصفة أساسية هي الزكاة.

الزكاة فريضة شرعية، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة التي تُكوِّن دعائم الدين، والمجتمع الإسلامي، ودخلت حيز التطبيق منذ العهد النبوي ، وطوال التاريخ الإسلامي، وحتى يومنا الحاضر، وإن تفاوت التطبيق بنسبة كبيرة، ولكنه فاق التصور والتوقعات في بعض الأزمنة والأماكن.

وأدت الزكاة وظيفتها في المجتمع الإسلامي، وحققت الأهداف السامية لها في الجوانب الإيمانية والنفسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال كذلك إلى حد كبير في عصرنا ، مع ضعف تطبيقها في العصور المتأخرة، وكادت أن تصبح في بعض الأحيان، وبعض البلدان، الفريضة المنسية أو الغائبة، ثم عادت الحياة إلى بعض جوانبها، وارتفعت الدعوة لها، والتذكير بها، والتوعية إلى أهميتها ودورها، حتى فرضت نفسها من جديد على الساحة ، وصدرت فيها الأنظمة واللوائح والقوانين في بعض البلاد الإسلامية، وأقيمت لها المؤسسات والأجهزة، مع تنامي الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر العام.

المبحث الأول : الزكاة من منظور فقهي

الزكاة تتماشى مع الفطرة السليمة التي تدعو إليها كل الديانات، وقد اهتم بها الفقهاء والباحثين والاقتصاديين، لما لها من أهمية دينية واجتماعية واقتصادية، فهي تزيد من صلة العبد بربه لمن آمن بوجوبها وأداها، وتساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، وقد اختلفوا في مفهومها، إلا أنهم يجتمعون على أنها فريضة وحق وواجب على كل مسلم وركن من أركان الإسلام، وتساعد على النهوض بالمجتمعات الإسلامية، وتتميز بشروط وخصائص عديدة إذا توفرت وجب إخراجها.

المطلب الأول : مفهوم الزكاة

لقد اختلف الفقهاء في تعريف الزكاة رغم أن مضمونها واحد، فهناك تعريف لغوي وآخر اصطلاحي، إلا أن الاقتصاديون والباحثون قاموا بإيجاد تعريف اقتصادي، لما لها من دور إيجابي في الاقتصاد، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

الفرع الأول: الزكاة لغة

– الزيادة والنماء، فكل شيء زاد عددا أو نما حجما فإنه يقال له زكاة، فيقال زكى الزرع إذا نما وطاب [1].

– التطهير والنماء، قال تعالى: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا** [2] ﴾ ، أي طهرها من الأدناس ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد.

– النماء والزيادة، من زكا يزكو زكاة وزكاء، وقيل: «العلم يزكو بالإنفاق» أي ينمو.

– الزكاة أيضًا الصلاح، قال الله تعالى: ﴿**فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا** [3]﴾

أي صلاحا.

---

[1] محمد بن صالح العثيمين، **الجامع لفتاوى الزكاة**، دار البيان العربي،الأزهر (القاهرة) ،2006،ص7

[2] سورة الشمس، الآية9

وقال تعالى:﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّـــهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾[4] أي ما صلح منكم من أحد ﴿وَلَـٰكِنَّ اللَّـــهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ ﴾[5] أي يصلح من يشاء.

- زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة والصلاح.
- وقيل لما يخرج من حق الله في المال" الزكاة"، لأنه تطهير للمال مما فيه من حق، وتثمير له، وإصلاح ونماء بالإخلاف من الله تعالى.
- اسم من التزكية [6] وهي النماء والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزادت غلته، كما أنها تحمل معاني أخرى كالطهارة والبركة والإصلاح والمدح[7] ، لأنه يزكو بها، والمرء يطهر بالمغفرة.
- وهناك من عرفها بأنها النمو الحاصل من بركة الله[8]، وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على هذه المعاني مجتمعة في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّـــهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[9] بمعنى أن الزكاة صدقة تطهر المال وتنميه ببركة الله، كما أنها تطهر المرء من البخل، وتصلحه لينال المدح والبر بفعل الخيرات.

الفرع الثاني: الزكاة اصطلاحا

- التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة.
- تمليك مال مخصوص لمستحقيه بشرائط مخصوصة، وهذا معناه أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء، ومن على شاكلتهم من مستحقي الزكاة الآتي بيانهم قدرا معينا

---

[3] سورة الكهف، الآية81

[4] سورة النور، الآية 21

[5] نفس السورة والآية

[6] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، دار رحاب الجزائر،ج1988،1،ص125

[7] المرجع السابق ذكره،ص 126

[8] ابن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط3،ج6، 1988، ص65

[9] سورة التوبة، الآية103

من أموالهم بطريق التمليك هي تمليك جزء مال مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص عينه الشارع لوجه الله تعالى[10].

- تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين [11].
- عرفها الحنفية بأنها:« تمليك جزء مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى».[12]
- عرّف المالكية الزكاة بأنها: « إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحول غير معدن وحرث[13]».
- ونقل الزرقاني عن ابن العربي أنها: «إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مُطَّلِبِي[14]، ونقل الحطاب عن ابن عرفة أنها" :اسم جزء من المال شرطه لمستحقه ببلوغ المال نصابه» [15].
- وعرفها الشافعية بأنها: «اسم صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة»[16]
- وعرفها أيضا الحنابلة بأنه: «حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص»[17]

---

[10] محمد بن صالح العثيمين، **مرجع سابق**، ص7

[11] يوسف القرضاوي، **نفس المرجع**، ص53

[12] ابن عابدين محمد أمين بن عمر، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الكتب العلمية، د.ط، 1992 م،ج2، ص256

[13] الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار إحياء الكتب العربية، ج1،ص430

[14] الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف المصري الأزهري، شرح الزرقاني على، **موطأ الإمام مالك**، مكتبة الثقافة الدينية،2003 م، ج 2، ص 137

[15] الحطاب محمد بن محمد بن عبد الرحمن، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، دار الفكر، ط 1992،3،ج 2، ص 255

[16] الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية، 1999 م،ج3، ص71

[17] البهوتي منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الفكر، د.ط، 1982 م، ج 2، ص 1

إذا فالزكاة حق وواجب في:

- **جزء مال مخصوص** : وهو المال النامي بطبيعته كالسائمة، أو القابل للنماء بتدخل الأفراد باستغلاله وزيادته.

- **المال المخصوص** : وهو النصاب من المال القابل للتزكية.

- **الطائفة المخصوصة** : هم الفئات المبينة في الآية الكريمة:

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّـــهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّـــهِ وَاللَّـــهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[18]

- **الوقت المخصوص** : هو الزمن الذي وجب فيه إخراج الزكاة سواء كان حوالي في الأصناف المعدة لذلك، أو عند اكتمال النصاب في مصادر الثروة المختلفة.

- عرفها رفيق المصري بأنها: «الفريضة المالية التي قدرها الشارع في أموال الأغنياء للفقراء، وسواهم من المصارف المبينة في آية التوبة»[19].

- تعريف وزارة الأوقاف السعودية بأنها:« حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم في كتابه الكريم، أو هي مقدار مخصوص في مال مخصوص لطائفة مخصوصة».

- تعريف عبد الحميد البعلي بأنها:«حق واجب معلوم، في مال خاص، لأصناف مخصوصة».[20]

- وكذلك منهم من عرفها بالنظر إليها كفعل، أي كعبادة مالية عملية ومنهم الماوردي الذي أدخل في تعريفه فعل الأخذ ولمن تعطى بقوله: « اسم صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة»، ولكنه أغفل من وجهة نظر الباحث

[18] سورة التوبة، الآية60

[19] المصري رفيق يونس، **أحكام زكاة صور من عروض التجار المعاصرة**، بحث قدم في الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت، 1997 ، ص45.

[20] البعلي عبد الحميد بن محمود، **فرض الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين**، بحث قدم في الندوة الثالثة عشر للندوة لقضايا الزكاة المعاصرة، برعاية بيت الزكاة الكويتي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الزكاة السوداني، الخرطوم، 2004 ، ص 167.

أهم عنصر يكتمل به التعريف العملي الفعلي للزكاة ألا وهو «من الشخص المكلف شرعا بالأخذ».

الفرع الثالث :الزكاة اقتصادا

يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة بأنها: «فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد قصرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية » ففيها مواساة الفقراء والقيام بمصالح العامة، فمنهم من يأخذها لدفع حاجته، ومنهم من يأخذها لحاجة المسلمين إليها، فالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل والرقاب، هؤلاء يأخذون لحاجتهم ومنهم من يأخذ لحاجة الناس إليه :كالغارم لإصلاح ذات البين والعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله، فإذا عرفنا أن توزيع الزكاة على هذه الأصناف يحصل بها دفع الحاجة العامة عن المسلمين وفي الاقتصاد تتوزع الثروات بين الأغنياء والفقراء، ففيها توزيع للثروة حتى لا يحصل التضخم من جانب، والفقر والبؤس من جانب آخر.

المطلب الثاني: شروط ومصارف الزكاة.

لقد وردت الزكاة في القرآن مجملة كالصلاة، غير أن السنة النبوية فصَّلتها وحدَّدت شروطها، ومع أن القرآن جاء مُجملاً إلا أنه اعتنى بمصارفها عناية خاصة.

الفرع الأول: شروط الزكاة:

إن شروط الزكاة مشتركة بين المال والشخص المزكي، و يمكن سردها كالآتي:

أولا- شروط المال:

إن الإسلام لم يفرض الزكاة على كل الأموال، وإنما أوجب توافر قدرٍ معين من الشروط ليكون المال واجب الزكاة.

أ- **كون المال مما تجب فيه الزكاة:** يرى الفقهاء رحمهم الله تعالى أن المال لا يصلح أن يكون وعاءً للزكاة إلا إذا كان هذا المال نامياً؛ فالنماء شرطٌ لإخضاع الأموال للزكاة؛ فلا زكاة على الأصول الثابتة التي تساعد على الإنتاج و النماء للأموال والممتلكات الشخصية ودور السكن[21]... الخ؛ وهذا لقول النبي صلى الله عليه و سلم: «**ليس على المسلم في فرسه ولا في عبده صدقة** ».

والنماء يكون إما بنفسه، كالذهب والفضة، أو بالعمل، كالتجارة، أو بالتوالد والتناسل، كالأغنام[22].

وليس المقصود بالنماء النماء الحقيقي فقط، بل إن كون المال معداً للاستنماء بالتجارة، مثل عروض التجارة، يدخل في المال الذي تجب فيه الزكاة.

ب- كون المال نصاباً: يشترط لوجوب الزكاة أن يبلغ المال المملوك نصاباً؛ فلا تجب الزكاة إلا على من ملك النصاب[23] ، وهو ما نصبه الشرع علامةً على الغنى، ووجوب الزكاة.

ويعد النصاب حداّ أدنى للحياة، بحيث إذا لم يبلغه الشخص استحق من الصدقات، ولا يوجد نصابٌ واحد لجميع ما يملكه الإنسان من أمواله، وإنما يوجد من الأنصبة بقدر ما هنالك من أنواع

[21] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **محاسبة الزكاة**، مصر: مطبعة الإشعاع، 1998، ص 71.

[22] عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988، ص 140.

[23] عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2003/1424، ص 593 .

الأموال الخاضعة للزكاة، وقد اتفق العلماء في شرط النصاب في جميع الأموال، ماعدا الزروع والثمار، حيث ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط النصاب، في حين لم يشترطه أبو حنيفة[24].

ج- **حولان الحول:** ومعناه أنه لا تجب الزكاة إلا إذا ملك النصاب، ومضى عليه الحول وهو مالكه. والحول المراد قمري وليس شمسياً، والسنة القمرية ثلاثمئة وأربع وخمسون يوما[25]، وهو بالنسبة للأنعام والنقود والسلع (زكاة رأس المال)، أما الزروع والثمار والمستخرج من المعادن ونحوها، فلا يُشترط لها الحول (زكاة الدخل). والفرق بين ما اعتبر له الحول وما لم يعتبر له، أن ما اعتبر له الحول معرضٌ للنماء؛ فالماشية مثلاً مرصدةٌ للنسل، وعروض التجارة مرصدةٌ للربح، أما الزروع والثمار فهي نماءٌ في نفسها تتكامل عند نضجها، فتؤخذ الزكاة منها، ثم تعود للنقص لا في النماء فلا تجب فيها الزكاة[26].

د- **الملك التام:** ومعنى تمام الملك أن يكون المال مملوكاً رقبة ويداً، أي أن يكون المال بيده ولم يتعلق به حق الغير، وأن يتصرف فيه باختياره، وأن تكون فوائده حاصلةً له[27]؛ وعليه فهو قدرة المالك على التصرف فيه تصرفاً تاماً؛ فلا زكاة في مال المكاتب* لنقصان الملكية، ولا زكاة في الغمار**، ولا في الدين على معسر، وإذا قبضه زكاه عن سنة واحدة فقط.

هـ- **السلامة من الدين:** إذا كان المالك مديناً بدين يستغرق النصاب أو ينقصه فإن الزكاة لا تجب عليه فيه.

---

[24] عدنان خالد التركماني، **مرجع سابق**، ص 141.

[25] عبد الرحمن الجزيري، **مرجع سابق**، ج 1، ص 593.

[26] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 72.

[27] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ج 1، ص 142.

* المكاتب: هو العبد الذي كاتب سيده، واتفق معه على أن يقدم له مبلغاً معيناً من المال، فإذا أداه حصل على حريته.

** الغمار: ما غاب عنه صاحبُه، و لم يعرف مكانه.

ثانيا- شروط المزكي:

اتفق المسلمون على أن الزكاة فريضة دل على وجوبها القرآن الكريم والسنة النبوية، غير أنها تجب على أشخاصٍ دون آخرين.

أ- **الحرية:** فلا تجب الزكاة اتفاقاً على العبد؛ لأنه لا يملك، والسيد مالك لما في يد العبد، وإنما تجب الزكاة على سيده[28].

ب- **الإسلام:** أجمع العلماء على أن الزكاة تجب على المسلم العاقل البالغ والحر المالك لنصابها؛ فلا تجب الزكاة على كافر، حيث أمر الرسول صلى الله عليه وسلم معاذاً حين بعثه إلى اليمن أن يدعوهم إلى الشهادة، ثم يعلمهم أن الله فرض عليهم الصدقة، فجعل الإسلام شرطاً لوجوب الزكاة، أما المرتد فيجب عليه قضاء الزكاة إذا أسلم[2].

ج- **البلوغ والعقل:** أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل، غير أنهم اختلفوا في مال الصبي والمجنون، وهم بذلك فريقان:

- فريق لا يرى وجوب الزكاة في مالهما؛ لأنهما غير مخاطبين، كالصلاة والصوم، وهو قول استقر عنده الحنفية، وقد استندوا إلى حججٍ نذكر منها[29]:

- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: « **رُفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق** »[30]، ورفع القلم كنايةٌ عن سقوط التكليف.

---

[1] وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وأدلته** ، دار الفكر للطباعة والتوزيع، ط2، ج 1، دمشق،1985 ص 738

[2] موفق الدين بن قدامة وشمس الدين بن قدامة المقدسي، **المغني**، ج 2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1972، ص 436.

[29] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ج 1، ص 118.

[30] رواه أبو داود والنسائي.

- يؤيده قوله تعالى﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[31]،حيث التطهير من أرجاس الذنوب، ولا ذنب على الصبي والمجنون.

- أما الفريق الآخر، وهو رأي الجمهور، فيرى وجوب الزكاة، وحججهم في ذلك[32]:

- روى الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« **اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة** ».

- قول الصحابة بذلك، كعبد الله بن عمر، وأبي عبيدة، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، ولأن الزكاة حقٌّ يتعلق بالمال فيجب على مال الصبي والمجنون. وهذا القول أولى؛ لما فيه من تحقيق مصلحة الفقير، وتزكية النفس[33].

الفرع الثاني: مصارف الزكاة

خص الله سبحانه وتعالى بعض الناس بالأموال دون بعض؛ منة منه عليهم، وجعل شكر ذلك إخراج سهمٍ يؤذونه إلى من لا مال له نيابة عنه سبحانه، وقد نصت الآية القرآنية الستين من سورة التوبة على أصنافٍ ثمانية تستحق الزكاة، وهي قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّـــهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّـــهِ وَاللَّـــهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[34]

[31] سورة التوبة الآية103

[32] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 1، ص 118.

[33] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 2، ص 704.

[34] سورة التوبة الآية60

وقد روى زياد بن الحارث الصدائي فقال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته، فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكَم فيها فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك**»[35].

وإنما في الآية تقتضي الحصر في وقوف الصدقات على الثمانية أصناف، واللام لام التمليك، وكل صنفٍ يُعطى له ما تندفع به حاجته، وأربعة يأخذونها أخذاً مستقراً ولا يراعى حالهم بعد الدفع، والزكاة ملكٌ لهم، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم، وأربعة منهم وهم الغارمون وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل يأخذونها أخذ مراعى وهم من مستحقي الزكاة، فإن صرفوها في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، و إلا استرجعت منهم، والفرق بين هؤلاء وما قبلهم أن هؤلاء أخذوا، ولم يحصل المعنى بأخذهم للزكاة، والأولون حصل المقصود بأخذهم، وهو غنى الفقير والمسكين وتأليف المؤلفة وأداء أجر العاملين[36].

وعليه يمكن تصنيف مصارف الزكاة كالتالي:

1- مالكو الزكاة:

هم الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، يُملَّكون الزكاة ولا يُراعى حالهم بعد الدفع.

أ- **الفقراء:** أصحاب السهم الأول فهم جمع فقير، والفقير في رأي الشافعية والحنابلة من ليس له مالٌ ولا كسبٌ يقع موقع من كفايته أو حاجته.

[35] رواه أبو داود عن عبد الرحمان بن زياد

[36] موفق الدين ابن قدامى، مرجع سابق، ج 2، ص 530.

وكلمة فقير تعني عند العرب المفقور، وهو الذي نُزعت فقرةٌ من ظهره من شدة فقره[37]، فليس له ما يحقق كفايته مطعماً وملبساً ومسكناً، كمن يحتاج إلى عشرة ولا يجد إلا ثلاثة، حتى وإن كان له مسكنٌ أو ثوبٌ يتجمل فيه[38].

ب- المساكين: أصحاب السهم الثاني، فهم جمع مسكين، والمسكين هو الذي يقدر على كسب ما يسد مسداً من حاجته، ولكن لا يكفيه، كمن يحتاج إلى عشرة وعنده ثمانية، فهي لا تكفيه كفاية بحاله، من مطعم، وملبس، ومسكن.

ولقد اختلف الفقهاء في التفريق بين المسكين والفقير، فذهب البعض إلى أن الفقير أحسن من المسكين، وقال آخرون بعكس ذلك. وعموماً، فإن كل منهما محتاجٌ للزكاة وقد رتبهما القرآن الكريم فقدم الفقير على المسكين.

ويُعطى كل من الفقير والمسكين ما يُستغنى به، ولا حد للغنى معلوم، وإنما يُعتبر بحال الإنسان وطاقته، فإن اكتفى بما عنده حرّمت عليه الصدقة، كما يُعطى كل منهما حسب القدرة؛ فإن كان قادرا على الكسب، كالصانع والتاجر والزارع، ولكن تنقصه عوامل الإنتاج، فيُعطى من الزكاة ما يمكنه من الاكتساب وعدم الحاجة إلى الزكاة مرة أخرى، وإن كان عاجزاً عن الكسب، كالأعمى والشيخ والأرملة، فيُعطى الواحد منهم كفاية السنة عن طريق رواتب تُدفع لهم.

ج- العاملون عليها: هم السعاة لجباية الصدقة الذين نصبهم الحاكم، أو من ناب عنه، وجعلهم موظفين لجمع الزكاة، ويدخل في هذا كل من يقوم بعملٍ من الأعمال الخاصة بجمع الزكاة،

[37] محمد فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الإسلامي**، بيروت، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان للنشر والتوزيع،1985 ، ص 279.
[38] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 2، ص 869.

وتخزينها، وحراستها،ورعايتها، وتدوينها، ومسك الدفاتر[39]؛ فيدخل في ذلك العاشر، والكاتب، وقاسم الزكاة، وحافظ المال، والكيال، والوزان، وعداد المواشي، وكل من يحتاج إليه في الزكاة، ويُشترط فيهم العدالة والمعرفة بفقه الزكاة.

ويعطى العامل ما يُكافئ وظيفته من أجر دون إفراطٍ أو تفريط، وقال الشافعي يعطى في حدود الثمن على أساس التسوية بين الأصناف، فإن كان أجره أكثر من ذلك أُعطي من بيت المال من غير الزكاة، ويرى الجمهور إعطاءهم من الزكاة[40]، وقول الشافعي أقرب للواقع؛ لأنه يراعي حق الفقراء والمساكين، كما أنه يقوم على أساس الاقتصاد في النفقة.

هذا إن كانت التكاليف بعد التسليم، أما التكاليف قبل أو حال الاستلام فعلى المالك[41].

د- **المؤلفة قلوبهم:** هم ضعفاء النية في الإسلام، فيعطون ليتقوى إسلامهم، والمؤلفة قلوبهم أقسام: منهم من يُعطى ليحسن إسلامه، ومنهم من يُعطى ليسلم، ومنهم من يُعطى لما يرجى من إسلام نظائره، ومنهم من يُعطى ليجبي الصدقات، ومنهم من يُعطى ليُدفع عن المسلمين الضرر[42].

وقد ذهب بعض الفقهاء كالحنفية والشافعية لإسقاط سهمهم؛ لأن ذلك كان في صدر الإسلام لقلة عدد المسلمين، وهناك قولٌ وسط يرى أن المؤلفة قلوبهم يعطون عند الحاجة إليهم، وإلا سقط حقهم، وقد قطعهم عمر لما يرى من إعزاز الدين[43].

---

[39] حسن أيوب، **الزكاة في الإسلام**، الجزائر، شركة الشهاب، 1987، ص 106.

[40] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ج 2، ص 597.

[41] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ج 2، ص 870.

[42] حسن عودة العوايشة، **الموسوعة الفقهية الميسرة**، ج 3 ، الجزائر، دار الإمام مالك، 2002، ص 114.

[43] عبد العزيز آل مبارك الإحسائي، **تبيين المسالك شرح تدبير السالك إلى أقرب المسالك**، ج 2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1995،ص 25.

2- مستحقو الزكاة:

هم الذين يعطون الزكاة ليقضوا حوائجهم التي استحقوا الدفع من أجلها، وهم في الرقاب، الغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل.

أ- **في الرقاب:** الرقاب جمع رقبة، والمراد بها في القرآن الكريم العبد أو الأمة، وهي تذكر في معرض التحرير أو الفك، وهي كناية على تحرير العبد والإيماء من الرق والعبودية، حيث يدفع من أموال الزكاة جزءً للمكاتبين ليستطيعوا التخلص من الرق[44]، كما يمكن للرجل أن يشتري من زكاة ماله عبداً أو أمة ويحررها، أو يشترك مع آخرين، أو يشتري ولي الأمر من الأموال التي يجبيها عباداً أو إيماءاً فيعتقهم.

ب-**الغارمون:** هم المدينون الذين لزمهم الدَيْنُ بسبب حاجتهم الشخصية، أو بسبب ضرورةٍ اجتماعية أو دينية، فالأولى كمن استدان للإنفاق على نفسه وأهله، والثانية كمن استدان للإنفاق على يتيم، أو لإصلاح ذات البين، أو لإصلاح دارٍ من الدور العامة لصالح المسلمين[45]، فإن عسر عليه الدين يدفع إليه من أموال الزكاة ما يُوفى بها دينه، وإن كان سبب دينه في المصالح العامة، فيعطى من الزكاة، ولو كان له من الأملاك ما يستطيع الوفاء به[46].

[44] محمد فاروق النبهان، مرجع سابق، ص 283.
[45] حسن أيوب، مرجع سابق، ص 111.
[46] محمد فاروق النبهان، مرجع سابق، ص 284.

ج- **في سبيل الله:** وهم الغزاة المجاهدون الذين لا حق لهم في ديوان الجند، فيعطون لأداء مهمتهم، ولو كانوا – عند الجمهور– أغنياء، وقال مالك: في سبيل الله كثيرة، ولكني لا أعلم خلافاً في أن المراد في سبيل الله هاهنا الغزو[47].

د- **ابن السبيل:** هو من انقطع به السبيل عن بلده لا في سفر معصية، أو من يريد السفر في طاعة غير معصية، فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بمعونة مثل الحج[48]، فيعطى من الصدقة ما يكفيه ويبلغه مقصده ولو كان غنياً في بلده.

ويعمم الأصناف الثمانية بالصرف إذا كثُر المال، وليس بالضرورة المساواة بينهم، وإنما يكون حسب الحاجة والعدد، وينبغي أن يكون الفقراء والمساكين هم أول الأصناف لمكانتهم الخاصة، حيث ذكروا في عدة مواضع للصدقة لم يذكر فيها باقي الأصناف، كما لا ينبغي التمادي في أجور العاملين عليها، أما إذا قل المال كمال الفرد فإعطاؤه لصنفٍ واحد أقرب للنفع، وأسد للحاجة خيرٌ من توزيعه[49].

ثالثا- خصائص الزكاة:

يمكن تحديد خصائص الزكاة في النقاط التالية:

[47] عبد العزيز آل مبارك الإحسائي، **مرجع سابق**، ج 2، ص 120.
[48] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ج2، ص 875.
[49] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ج 2، ص 698- 900.

1- **الزكاة عبادة مالية ثابتة قدراً واستمرارا:** تعد الزكاة ثابتة مقداراً كيفما حددها الله عز وجل، حيث حدد المقادير من الخمس إلى العشر، إلى نصف العشر ، ربع العشر، فلا يستطيع أحد أن يغير ما قدره الله، ومن هنا تعد الزكاة ثابتة قدراً واستمرارا.

2- **الزكاة تجبى وتصرف تحت إشراف الدولة:** يتم جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها تحت إشراف الدولة، وإن كان من الأفضل أن يوزع المسلم زكاة ماله بنفسه، إلاّ أنها فريضة إلزامية يجمعها أولي الأمر من المكلفين بها، ويصرفونها على مستحقيها.

3- **الزكاة إجبارية:** إن الزكاة فريضة على المسلم وهو يعلم أنها تطهر قلبه وثروته، وتأخذ الزكاة إجباراً – بالقوة أو بالقتال – من الأشخاص الذين يحاولون التهرب من دفع الزكاة، وقد يعاقب مانع الزكاة بأخذ نصف ماله الذي منع زكاته أو نصف ماله كله وليس فقط نصف مالة الذي منع زكاته.

4- **الزكاة ليس لها مقابل خاص:** دفع المسلم الزكاة بطيب خاطر، دون أن يحصل على مقابل دنيوي محدد، فلا ينتظر المؤمن الأجر والثواب من المستفيد من الزكاة، فالأساس النظري لفرض الزكاة لا يقوم على فكرة المقابل الخاص.

5- **الزكاة نوعية مباشرة:** تعد الزكاة نوعية وذلك لأنه تفرض على كل نوع من أنواع الأموال والدخول المختلفة على حدة، بدلاً من فرض زكاة موحدة على الأموال والدخول المختلفة، كما توصف بأنها مباشرة لأن المسلم يقوم بدفعها بشكل مباشر إلى بيت مال المسلمين أو المستحقين لها.

المطلب الثالث: وعاء الزكاة

تختلف الزكاة باختلاف المال لدى المزكي من نقدٍ وعينٍ وزرع وغيرها، وقد بينت السنة بياناً مفصلاً أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها وما يجب فيها.

الفرع الأول: زكاة الأشخاص و الثروة النقدية:

لقد فرض الإسلام الزكاة على الأموال والأشخاص، وجعل الأولى طهرةً للمال والنفس، وجعل الثانية طهرةً للصائم.

أولا- زكاة الأشخاص (زكاة الفطر):

هي الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان[50]، وتُسمى أيضاً صدقة، شرعت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان قبل الزكاة[51]، وهذه الزكاة متميزةٌ عن باقي الزكوات الأخرى؛ إذ هي ضريبةٌ على الأشخاص، وهي جبرٌ للصوم، وإغناء للفقراء عن السؤال يوم العيد، فهي كسجدة السهو للصلاة؛ وهناك عدة أدلةٍ لوجوبها نذكر منها:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: « **فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرةً للصائم من اللغو والرفث وطعمةً للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاةٌ مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقةٌ من الصدقات** »[52].

وفي خبر عن عبد الله بن ثعلبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم الفطر بيومٍ أو يومين فقال: « **أدُّوا صاعاً من برّ أو قمح أو صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ عن كل حرٍ أو عبدٍ صغير أو كبير**»[53].

[50] حسين عودة العوايشة، مرجع سابق، ج 3، ص 160.
[51] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 2، ص 900.
[52] رواه أبو داود 1371 قال النووي : رَوَاهُ أَبُو دَاوُد مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وهي تجب على جميع المسلمين، ويؤديها من وجبت عليه، عليه وعلى أولاده وزوجته، عند الأئمة الثلاثة، ولا يشترط لها ما يشترط للزكاة المالية[54]، أما مقدارُها فصاع*من تمر،أو شعير...، مما يُعد قوتاً.

وتخرج غالباً من قوت البلد عند المالكية والشافعية، وعند أبي حنيفة إخراج القيمة[55]، وهذا هو الأيسر لعصرنا.

أما وقت إخراجها فقد ذهب جمهور الفقهاء، عدا الحنفية، أنها تجب بغروب شمس ليلة العيد[56]، ويجوز إخراجها بعد النصف من الشهر إذا كانت الدولة تتولى جمع الزكاة أو مؤسساتٌ إسلامية، فهي تحتاج إلى هامش وقتٍ لترتيب أمورها قبل صلاة العيد، ويجوز إخراجُها بعد صلاة العيد وأثُم من أخرها عن يوم العيد.

ثانيا – زكاة الثروة النقدية:

تشكل الثروة النقدية مجموع الثروات التي تمثل رفاهية المجتمع من ذهبٍ وفضة ونقدٍ متداول، وما حوت الأرض من معدنٍ وركاز، وقد فرضت الزكاة على كل نوعٍ منها.

أ- زكاة الذهب والفضة والثروة المعدنية:

يعد الذهب والفضة معدنين نفيسين، وكونهما وباقي المعادن من الأموال النامية التي تستغلها الدول في اقتصادها فقد فُرضت فيها الزكاة.

---

[53] أخرجه أبو داود.

[54] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 924-931 .

* الصاع أربعة أمداد، والمد حفنة الرجل باليدين.

[55] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 2، ص 909.

[56] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 957 .

- **زكاة الذهب والفضة:**

للذهب والفضة زكاة إذا بلغ النصاب المقدر بعشرين ديناراً للذهب، ومئتي درهم للفضة، لما رواه عمرو بن سعيد عن أبيه عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« **ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة**». ومعنى ذلك أن زكاة النقدين إذا بلغ النصاب تجب فيه الزكاة بمقدار ربع العشر، أي 2.5%[57]، ولا زكاة في حلي المرأة إذا لم يتخذ للاكتناز، وإذا لم يجاوز حد الاعتدال.

- **زكاة الثروة المعدنية والركاز:**

المعدن هو ما يتم استخراجه من مكانٍ أوجده الله تعالى فيه، أي أنه في منجم (الذهب، الفضة، النحاس...) والمحاجر (الأحجار والرخام والغرانيت.....)، وآبار البترول والغاز.

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام:

1- سائل (بترول).

2- صلب (جواهر، أحجار...) التي لا يمكن صهرها بالنار.

3- صلب يمكن صهره بالنار كالذهب والحديد.

أما الركاز فهي الكنوز التي دفنها القدامى في الأرض، وفيها زكاة لحديث: « **في الركاز الخمس**».

[57] عبد الحميد محمود البعلي، **اقتصاديات الزكـــاة واعتبارات السياسة النقدية والمالية**، مصر، دار السلام للطباعة والنشر، 1991، ص 34.

وقد اختلف العلماء في خضوع المعادن، فهناك من رأى بخضوع الخُمس عملاً بالنص، واعتبار المعدن في حكم الركاز، وهناك من قال برُبع العشر (2.5%) استناداً إلى جعل الواجب على قدر المؤونة؛ لأن الجهد المبذول من العمل والتكاليف في المعادن تكون أكبر.

وتتميز الثروة المعدنية بخصائص، تميزها عن باقي أموال الزكاة، تتمثل فيما يلي:

1- زكاة مباشرة على ما يُستخرج من باطن الأرض، سواءً كان ركازاً أو معدناً.

2- زكاة عينية تجب في عين الثروة.

3- زكاة غير حولية.

4- يجب تقييم الثروة بالأسعار الحالية (الجارية)، وإخراج الزكاة على حسبها.

ب- النقود الورقية والأوراق المالية:

تتميز زكاة الثروة النقدية بعدة خصائص أهمها[58]:

- زكاة مباشرة على الأموال النقدية أو ما في حكمها من الحلي والأوراق المالية والديون.
- زكاة عينية تجب على عين المال المملوك للمكلف.
- زكاة حولية و نسبية السعر 2.5% من عين المال.
- الزكاة تأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفية للشخص.

[58] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، مرجع سابق، ص 321.

ولقد أجمع العلماء على وجوب الزكاة في المال الذي بلغ النصاب 85 غرام ذهباً[59]، أو مائتي درهم من الفضة *.

1-زكاة النقود الورقية:

من المعروف أن الأوراق الورقية لها قيمةٌ شرائية، وبالتالي تخضع للزكاة، وكذا العملات الورقية والمعدنية إذا بلغت النصاب (85 غرام ذهب ضرب القيمة السوقية للغرام).

والمقدار الواجب فيها هو 2,5%، وتؤخذ كافة النقود المتاحة، سواءً بالخزائن أو المودعة لدى البنوك، أو في شكل حساباتٍ جارية أو استثمارية أو ودائع.

2-زكاة الأوراق المالية:

تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة بغرض الحصول على الأموال اللازمة لمزاولة نشاطها ويدخل ضمنها شهادات الاستثمار وأذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة فيجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب بمقدار 2,5%.[60]

وفيما يلي تفصيل في زكاة الأوراق المالية:

[59] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 321 .

* وزن الدينار من الذهب 4,25 غ، والنصاب 20 دينار من الذهب = 85 غ ذهب، ووزن الدرهم من الفضة 2,975 غ والنصاب 200 درهم من الفضة = 595 غ.

[60] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 103- 108.

أ- زكاة الأسهم*:

يقوم الأفراد بشرائها ليس بهدف الاحتفاظ بها، بل للحصول على حصةٍ من الأرباح الموزعة، وإما بغرض إعادة بيعها عند ارتفاع قيمتها السوقية في البورصة؛ لتحقيق أرباحٍ رأسمالية من هذا الارتفاع، وبالتالي يتم معاملة الأسهم زكوياً كما يلي[61]:

- إذا كان شراء الأسهم بغرض إعادة بيعها بقصد المضاربة**على سعرها، فتعتبر من عروض التجارة، فيتم تقييم قيمتها السوقية في نهاية الحول، ثم تحسب الزكاة على القيمة السوقية، مضافاً إليها الأرباح الموزعة بنسبة زكاة قدرها 2,5% على الإجمالي، شرط بلوغ الأصل والربح النصاب، أو يُكملا مع مالٍ آخر عند صاحبه، مع مراعاة الخلو من الدين وخصم الاحتياجات الأساسية.

- إذا كان شراء الأسهم بغرض الاحتفاظ بها والحصول على أرباحٍ من خلال الاستثمار، فهذا الربح فقط دون الأصل يضم إلى باقي أمواله، فإن استوفى النصاب (الربح + المال، خالٍ من الديون وأعباء المعيشة)، وحال عليه الحول وجب عليه الزكاة بقيمة 10%؛ لأنها تعتبر من عروض القنية الثابتة، الغرض منها تحقيق الربح.

- إذا قامت الشركة بتزكية أرباحها نيابةً عن المساهمين، ففي هذه الحالة لا زكاة على الأرباح الموزعة على المساهمين، منعاً لازدواج الزكاة؛ ولذلك في حالة شرائها للمضاربة في هذه الحالة عليه تزكية قيمتها السوقية فقط بـ 2,5%.

ب- زكاة السندات*:

* تمثل الأسهم حقوق الملكية من شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم وكل سهم يمثل جزءا من أجزاء متساوية من رأس مال الشركة.

[61] أحمد حسين علي حسين وكمال خليفة أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 66.

** المضاربة: هي التصرف بطريقة معينة الهدف منها الحصول على ربح ناتج عن الفرق بين القيمة الحالية للسلعة والقيمة المستقبلية.

أوجب الفقهاء الزكاة فيها شأنها شأن الحلي المحرم كما يلي:

1- إذا كان شراؤها بقصد إعادة بيعها للمضاربة، فتعتبر من عروض التجارة، فيتم تقييمها بقيمتها السوقية في نهاية الحول، ثم تحسب الزكاة عليها مُضافاً إليها العوائد بنسبة 2,5%.

2- إذا كان شراؤها بغرض الاستثمار (الاحتفاظ بها) والحصول على عائد فهناك رأيان:

- الرأي الأول يعتبرها ديوناً مرجوة السداد، فتزكى سنوياً بنسبة 2,5% من قيمتها وعائدها إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول.
- الرأي الثاني يرى أن الزكاة تكون على العائد فقط بنسبة 10% باعتبارها أموالاً ثابتة تدر ربحاً.

ج- شهادات الاستثمار :

غالباً شراؤها يكون بنية الاحتفاظ بها (الاستثمار)؛ للحصول على دخل. والزكاة عليها تكون برأيين مماثلين للسندات:

- تعتبر ديوناً مرجوة، فتزكى هي وعوائدها بنسبة 2,5% إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول.
- الزكاة تفرض على الدخل المحقق فقط بنسبة 10%، شرط بلوغه النصاب الخالي من الدين والاحتياجات الأساسية للمعيشة ودوران الحول[62].

الفرع الثاني : زكاة العروض والعمل والديون والمستغلات

يرى الفقهاء أن الزكاة تجب في عروض التجارة المعدَّة للبيع، والدخل الناتج عن العمل، والمستغلات التي تتخذ للنماء، وفي ذلك تفصيلٌ كما يلي:

---

*السند هو تعهدٌ مكتوبٌ من المدين (شركة أو بنك أو حكومة) لحامله بسداد مبلغٍ مقدرٍ من قرض، في تاريخٍ معين، نظير فائدةٍ معينة.

[62] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 108.

أولا – زكاة عروض التجارة *:

وتشمل كل المعاملات الخاصة بيع وشراء الآلات والسيارات والملابس والحلي والمجوهرات والإنتاج الحيواني والعقارات والمنقولات وكذلك تدخل ضمنها عمليات الوساطة (السمسرة)، وتأجير عروض التجارة للغير وكذا أعمال الصيارفة على اختلاف أنواعها وكل الشركات. لما رواه أبو داود بإسناد عن سمرة قال:« **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعده للبيع** »، أما عروض القنية** فلا تجب الزكاة فيها؛ لأنها مالٌ غير نام، حيث تجب الزكاة في عروض التجارة لا في عينها، ويضم إليه نماءه من ربح مال التجارة؛ لأنه من جنسه.

ويتمثل وعاء الزكاة في عروض التجارة بما يلي:

1- صافي رأس المال العامل*** إذا بلغ نصاباً، وحال عليه الحول.

2- الأرباح الصافية بعد خصم التكاليف ، وتجب الزكاة على مجموعها بنسبة 2,5%[63].

تقويم عروض التجارة ومقدار الزكاة فيها:

يقوم التاجر كل عام بحساب سعر البضائع التجارية في وقت إخراج الزكاة، حسب سعرها (لا سعر شرائها)، وتضم السلع إلى بعضها البعض، ولو اختلفت أصنافها ، وتجب الزكاة في قيمة العروض لا في عينها، بربع العشر (2,5%)، كما تُضم أرباح التجارة إلى أصل رأس المال، وتستثنى أموال القنية[64].

* عروض التجارة: كل ما أعد للبيع لأجل الربح عدا النقدين الذهب والفضة.

* القنية: امساك المال للانتفاع به وعدم الاتجار به، مثل الثياب، والأثاث للبيت.

انظر: وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 1، ص 790.

**هو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم في نهاية العام.

انظر : عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سابق، ص 34.

[63] عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سابق، ص 34.

ثانيا – زكاة العمل والمهن الحرة:

العمل إما مرتبطٌ بالدولة أو نحوها من المؤسسات والشركات العامة أو الخاصة، فيُعطى الموظف دخلاً شهرياً، أو غير مرتبط بالدولة كالطبيب...الخ، وأصحابُها يدخلون ضمن المهن الحرة، ويمكن القول بوجوب الزكاة في المال المستفاد بمجرد قبضه ،ولو لم يمض عليه الحول.

ويتم تحديد وحساب زكاة المال المستفاد من مزاولة المهن الحرة كما يلي:

1- تحديد الإيرادات الإجمالية خلال فترة معينة والأحسن على أساسٍ حولي.

2- استبعاد التكاليف والمصروفات التي أُنفقت للحصول على الإيراد.

3- استبعاد ما يكون على المزكي من ديون للغير.

4- استبعاد تكلفة الحاجات الأصلية للمُزكي.

5- مقدار الزكاة: 10% على الإيراد الصافي من الدخل الناتج من رأس المال وحده أو رأس المال والعمل، أما الدخل الناتج عن العمل كالموظفين وأصحاب المهن الحرة ففيه 2,5%[65].

[64] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج 2، ص 792.

[65] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 517.

ثالثا – زكاة الديون والمستغلات:

تجب الزكاة في الديون والمستغلات كما يلي:

أ- **زكاة الديون:**

الديون قد تكون جيدة للمكلف أو مشكوكاً في تحصيلها. وأوجب العلماء الزكاة في الديون الجيدة، وهي القابلة للتحصيل، حيث يجب على الدائن أن يزكي الدين في كل عامٍ مع ماله الحاضر. أما الديون المشكوك فيها فلا تزكى؛ لأنها غير معدة للانتفاع بها، أما إذا حصلت فتزكى عند تحصيلها لسنةٍ واحدة[66].

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن نظر في الدراسات المعروضة حول زكاة الديون، وبعد الدراسة المستفيضة التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، وبناءً على ذلك قرر[67]:

1- أنه تجب زكاة الدين على رب الدين عن كل سنة، إذا كان المدين مليئاً باذلاً.

2- أنه تجب الزكاة على رب الدين، بعد دوران الحول من يوم القبض، إذا كان المدين معسرا أو مماطلا.

ب-زكاة المستغلات:

هي أموالٌ مستثمرة في أصول، بقصد تحقيق الكسب والنماء، كالإيرادات التي تتحقق عن طريق تأجيرها إلى الغير، أو عن طريق بيع إنتاجها، كتأجير المساكن، منشآت النقل التي تقدم خدماتٍ للغير، المصانع التي تنتج السلع وتبيعها، مشروعات الحيوانات غير السائمة، مشروعات استغلال الثروة الزراعية كحدائق الفاكهة[68].

---

[66] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 296

[67] رفيق يونس المصري، "**زكاة الديون**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 14، 1422هـ / 2002م، ص 42.

[68] أحمد حسين علي حسين وكمال خليفة أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 317.

وهنا نجد قولان للفقهاء[69]:

الأول: يرى أنها لا تخضع للزكاة؛ لعدم وجودها في الإسلام.

الثاني: يرى أنها تخضع لزكاة المال؛ لمبدأ عمومية الأموال التي تجب فيها الزكاة، ومبدأ النماء.

- **وعاء زكاة المستغلات:** قرر مؤتمر البحوث الإسلامية الثاني عام 1385هـ (1965م) بإيجاب الزكاة فيها كما يلي:

لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الاستغلالية، والمصانع، والسفن، بل تجب في صافي إيراداتها (غلتها)، عند توافر شروط النصاب، وحولان الحول، ومقدار الزكاة هو 2,5%[70].

الفرع الثالث : زكاة الثروة الحيوانية والبحرية والزراعية

تعد الثروة الحيوانية بأنواعها، وما أُخرجت الأرض من ثمارها وزروعها، وما استخرج من البحار وقيعانها، من الأموال التي فرضت فيها الزكاة.

أولا – زكاة الثروة الحيوانية :

وهنا يمكن الفصل بين الحيوانات السائمة وغير السائمة، حيث السائمة هي التي ترعى من نبات الأرض طبيعياً، أما غير السائمة فهي التي يتم تعليفها لغرض التسمين.

أ- الثروة الحيوانية السائمة:

وهي الإبل والبقر، وتضم أنواعاً لأجناسٍ مختلفة لبعضها البعض في إيجاب الزكاة فيضم الماعز إلى الضأن. ويُشترط حولان الحول، وبلوغ النصاب، وأن تكون عاملة.

[69] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، مرجع سابق، ص 293.
[70] عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سابق، ص 35.

- **نصاب زكاة الغنم ومقاديرها:**

جدول رقم (1-1): نصاب زكاة الغنم ومقاديرها

النصاب	مقدار الزكاة
1 . 39	لا شيء
40 . 120	شاة
121. 200	شاتان
201 . 400	ثلاث شياه
401	أربع شياه
وهكذا في كل مائة شاة على رأي الجمهور	

المصدر: عبد الحميد محمود البعلي، **اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة النقدية والمالية**، مصر، مرجع سابق، ص 56

- **نصاب زكاة الإبل ومقاديرها:**

جدول رقم (1-2): نصاب زكاة الإبل ومقاديرها

النصاب	مقدار الزكاة
1 . 4	لا شيء
5 . 9	شاة من الغنم
10 . 14	شاتان
15 . 19	3 شياه
20 . 24	4 شياه
25 . 35	بنت مخاض الناقة أكملت سنة ودخلت الثانية أو ابن لبون
36 . 45	بنت لبون أكملت الثانية ودخلت الثالثة
46 . 60	حقة أكملت الثالثة ودخلت الرابعة
61 . 75	جذعة أكملت الرابعة ودخلت الخامسة
76 . 90	بنتا لبون
91. 120	حقتان
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون وفي كل خمسين حقة على رأي الجمهور

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 57 .

- **نصاب زكاة البقر ومقاديرها:**

جدول رقم (1-3): نصاب زكاة البقر ومقاديرها

النصاب	مقدار الزكاة
1 . 29	لاشيء
30. 39	تبع أو تبيعة العجل الذي أتم سنتين ودخل الثالثة
40. 59	مسنة أكملت الثالثة ودخلت الرابعة
60. 69	تبيعان.
70. 79	مسنة وتبيع
80. 89	مسنتان.
90. 99	ثلاث أتبعة
100. 119	مسنة وتبيعان
120	ثلاث مسنات وأربع أتبعة
وهكذا في كل 30 تبيع وفي كل 40 مسنة	

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 55 .

ب-الثروة الحيوانية غير السائمة:

ونجد ماشية الألبان التي تُربى لغرض إدرار اللبن، ويخضع صافي إيرادها لزكاة المستغلات، وكذا الحال لماشية اللحوم التي يتم تعليفها[71].

ج- الأنعام المعدة للتجارة:

تعامل الأنعام المعدة للتجارة معاملة عروض التجارة، وتُحسب زكاتها بالقيمة، لا بعدد الرؤوس المملوكة؛ لذا لا يشترط النصاب المذكور سابقاً لوجوب الزكاة فيها، بل يكفي أن تبلغ قيمتها نصاب زكاة

[71] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص 233.

النقود لتجب فيها الزكاة، فيضمها مالكها إلى ما عنده من عروض التجارة والنقود، ويخرج الزكاة عنها بنسبة 2,5%، متى استوفت زكاة عروض التجارة[72].

ثانيا – زكاة الثروة البحرية:

تُقاس أسعار الزكاة بالنسبة للمستخرج من البحار على أساس زكاة المعادن؛ ولذلك يختلف مقدار النصاب باختلاف نوع وطبيعة الثروة المعدنية والبحرية. ويجب التفرقة بين المستخرجات التي تتطلب جهداً، والتي لا تتطلب جهداً أو تكلفة؛ ففي هذه الحالة تكون الزكاة بمقدار الخُمس (حكم الركاز)، أما في حالة المستخرجات التي تتطلب جهداً أو نفقات في سبيل إخراجها، فيرى الإمام مالك والشافعي أن مقدار الزكاة هو ربُع العشُر بالقياس على زكاة النقدين، وذلك من الناتج دون خصم أية تكاليف أو نفقات[73].

- **الزكاة على شركات استخراج الثروة المعدنية والبحرية:**

تقوم العديد من الشركات على استخراج البترول، وصيد الأسماك والإسفنج، وكذلك بعض الشركات الأجنبية تتحصل على امتيازٍ من الدول الإسلامية لهذا النشاط؛ لذا يطلب من هذه الشركات تحديد صافي رأس المال المتداول الذي يتضمن قيمة المستخرجات وصافي الربح المحقق خلال الحول، وتقوم المستخرجات بالقيمة السوقية، ويتم احتساب الزكاة بواقع 2,5%؛ وبذلك يرى الفقهاء أنه:

1- إذا كانت المستخرجات بدون تكاليف تكون الزكاة بـ 20 %؛ وإذا تطلب استخراجها جهوداً وتكاليف كبيرة تكون الزكاة بـ 10 %، بعد خصم التكاليف (نصف الركاز).

3- إذا منح للشركات امتياز استخراج المعادن في أرضٍ لا تملكها، فعليها إخراج زكاة بنسبة 2.5% من قيمة المستخرج ورأس ماله، وكذلك الحال في الصناعات التعدينية.

---

[72] السيد أحمد المخزنجي، "**الزكاة وتنمية المجتمع**"، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد 187، 1419ه، ص 138.

[73] أحمد حسين علي حسين وكمال خليفة أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 315.

ثالثا – زكاة الزروع والثمار:

وتعرف أيضاً باسم العشر، والتي تمتاز عن زكاة الأموال الأخرى؛ إذ أنها لا تشترط حولان الحول، بل تجب بمجرد الحصول عليها، أي هي نماء الأرض وغلتها.

أ- خصائص زكاة الزروع والثمار:

لزكاة الزروع والثمار خصائص تُميزها عن غيرها من أموال الزكاة، وتتمثل فيما يلي[74]:

1- زكاةٌ مباشرة على الناتج من استغلال الأرض

2- زكاةٌ غير حولية تجب بمجرد الحصول على الناتج.

3- زكاةٌ تفرض على الناتج الصافي (بعد خصم التكاليف).

4- زكاةٌ نسبية، بـ 10% إذا كانت تُروى بالمطر، و 5% إذا كانت مروية بالساقية أو بآلات الري، و 7,5% إذا كانت تُروى بماء المطر والساقية أو آلات الري معا.

5-تُؤدَّى الزكاة عيناً أو نقداً، على أساس القيمة السوقية يوم الحصاد، وليس يوم إخراج الزكاة.

ت-نصاب زكاة الزروع والثمار[75]:

النصاب خمسة أوسُق، أو ما يعادل 50 كيله، وبالوزن ما يعادل 647 كلغ قمح؛ أما ما لا يُقدر بالوزن فيرجح اعتبار القيمة، كما أجازت الشريعة خصم التكاليف اللازمة لإنتاج الزروع والثمار من وعاء الزكاة.

وتجب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب أيضاً، وتعتبر الخمسة أوسُق بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار[76].

[74] أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، مرجع سابق، ص 266.

[75] أحمد حسين علي حسين وكمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص 258.

والجدول التالي يقدم لنا تلخيصا للأموال التي فرضت عليها الزكاة في عصر النبوة :

جدول (1-4): التحليل الاقتصادي لوعاء الزكاة في عصر النبوة

نوع المال	التصنيف الاقتصادي	الحكم الزكوي	المعدل
1-الذهب والفضة	ثروة لم تتحول إلى أصل رأسمالي منتج	تفرض الزكاة على عين الثروة	%2.5
2-الزروع والثمار	دخل من ثروة تحولت إلى أصل رأسمالي منتج (الأرض)	تفرض الزكاة على الناتج	5 أو %10
3-عروض التجارة	الأصول الثابتة ثروة تحولت إلى أصل رأسمالي منتج	لا تفرض الزكاة على عين الثروة التي تحولت إلى أصل رأسمالي منتج	-
	الأصول المتداولة: ثروة لم تتحول إلى أصل رأسمالي منتج، سلع يتم تداولها	تفرض الزكاة على عين الثروة	%2.5
4-الحيوانات	الحيوانات العاملة: ثروة تحولت إلى أصل رأسمالي منتج	لا تفرض الزكاة على عين الثروة	-
	الحيوانات السائمة: ثروة لم تتحول إلى أصل رأسمالي منتج	تفرض الزكاة على عين الثروة	%2.5
5- المعادن	ثروة لم تتحول إلى أصل رأسمالي منتج (صناعة استخراجية: انتقال الثروة من باطن الأرض إلى ظهرها)	تفرض الزكاة على عين الثروة	%2.5

المصدر: رفعت السيد العوضي،**الإعجاز التشريعي في الزكاة (أوجهه ومعاييره ودلالاته الاجتماعية)**، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، تاريخ المشاهدة (2013/12/05) نقلا عن الموقع: http://www.eajaz.org/con8/Research/2r.htm

المطلب الرابع: أهداف الزكاة

[76] عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سابق، ص 39.

لا شك أن الحكمة من مشروعية فريضة الزكاة هي تحقيق الكثير من الأهداف السامية التي تضمن لأفراد المجتمع الجمع بين سعادة الدنيا والآخرة، فالزكاة من ناحية تعتبر عبادة مثل الصلاة، من أداها بنفس راضية فقد أرضى خالقه ويستحق الأجر والثواب، ومن ناحية أخرى تعتبر الزكاة حقًا ماليًا في أموال الأغنياء يؤخذ منهم ويعطى للفقراء بما يترتب عليه من مزايا اجتماعية واقتصادية عظيمة للمجتمع[77]، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يأتي:

الفرع الأول :الهدف الإيماني للزكاة

إن الإسلام يهتم بالتوازن والاعتدال بين الجوانب الروحية والمادية، وبعبارة أخرى بين الدين والدنيا، وإنما الدين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجهة، وبقدر حب العبد له يلتزم بكل ما يقربه منه من العبادات والأعمال، فإخراج المسلم للزكاة بنفسه ومن حر ماله، مع حبه الشديد لهذا المال، في مواعيدها وبالمقادير المقررة لمن يستحقها بنفس راضية إيمانًا بها واعتقادًا بفرضيتها، إنما يمثل صورة من صور الإيمان الصادق والطاعة لأمر الله مصداقًا لقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾[78].

قال ابن القيم: أصل العبادة محبة الله بل إفراده بالمحبة، وأن يكون الحب كله لله، فلا يحب معه سواه، وإنما يحب لأجله وفيه[79]، والإنسان دائمًا يشعر بالحاجة إلى الله، والزكاة هي عبادة مالية فلا يفلح

[77] حسين أحمد حسين علي، **محاسبة الزكاة** ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2009 ،ص275

[78] سورة البقرة، الآية 177

[79] الجوزيه بن القيم، **مدارج السالكين**، دار الفكر، بيروت،ج1، 1970 ، ص99

الإنسان إلا بأدائها، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى﴾ [80] ويؤديها عن رضى نفس ورغبة، يرجو فاعلها حسن الجزاء في الآخرة، ونماء المال في الحياة الدنيا بالبركة، وللزكاة طهارة معينة في صاحبها ، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾[81]

لذلك أوصى النبي صلى الله عليه وسلم دافع الزكاة أن يقول عند أدائها «**اللهم اجعلها مغنمًا ولا تجعلها مغرمًا**[82]»

ويعد إيتاء الزكاة من دلائل قوة الإيمان بالله، ويقول الإمام الغزالي: يمتحن الله بالزكاة درجة المحب بمفارقته للمحبوب، والأموال محبوبة عند الخلائق لأنها أداة تمتعهم بالدنيا وبسببها يأنسون بهذا العالم وينفرون من الموت مع أن فيه لقاء المحبوب، فامتحنوا بتصديق دعواهم من المحبوب واستنزلوا عن المال الذي هو مرموقهم ومعشوقهم[83]، لهذا تهدف الزكاة إلى تطهير النفس من الهوى الشديد لحب المال وحب الدنيا، ذلك أن المال من أقوى المؤثرات على الإنسان في هذه الحياة، والإنسان يطمع بالمال حتى ولو غرق فيه، مصداقًا لقول أنس ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم « **لو كان لابن آدم واديان من مال ابتغى واديًا ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب**»[84].

الفرع الثاني :الهدف الاجتماعي للزكاة

تهدف الزكاة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي، لأنها تربط الغني بالفقير، وتزكي النفس من الشح والبخل، ضمن طبيعة الإنسان التي خلق الله عليها البخل والشح والرغبة في

---

[80] سورة الأعلى الاية14

[81] سورة النساء، الآية 29

[82] ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، **مرجع سابق**، كتاب الزكاة، باب ما يقال عند اخراج الزكاة، حديث رقم 1797 ، ص573

[83] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ج2 ،ص 389 ،و محيي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1418 ه، 1998 م، ص 6

[84] صحيح مسلم،**كتاب الزكاة، باب لو كان لابن ادم واديين**، حديث رقم 148 ، **مرجع سابق**، ج2 ، ص725

الاستئثار بالخيرات دون الآخرين، وذلك كما في قوله تعالى:**سورة النساءاية128**، ويتعاون الكل من أجل سد حاجة الفقراء والمحتاجين، ولذلك اقتضت حكمة الله تعالى تكليف مالك هذا المال بإخراج جزء منه طواعية واختيارًا للآخرين، إذ إن إقبال الفرد على هذه الفريضة معناه التخلص من رذيلة البخل والشح وحب المال الذي قد يؤدي ببعض الناس إلى الذهول والغفلة عن طاعة الله.

الفرع الثالث :الهدف المعنوي للزكاة

تهدف إلى حماية المجتمع من عوامل التصدع والتفكك والدمار؛ وذلك بتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعدم جعل المال يتكدس في يد فئة قليلة من المجتمع على حساب فئات أخرى لا تجد ضروريات الحياة، فالزكاة تعمل على تحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء، وتربط بينهم برباط الحب والبر والتراحم والأخوة، وتخفف من ويلات الفقر ومعاناة الفقراء، ففي عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز طلب من ولاته في الأقاليم أن يوزعوا ما جمعوا من الزكاة على الفقراء، فلم يجدوا فقيرًا واحدًا؛ فقد أغنتهم زكاة أموال المسلمين.

وبهذا يكون نظام الزكاة أقرب ما يكون إلى الأنظمة الوضعية المسماة الضمان الاجتماعي الذي تأسس في سنة 1941 في إنجلترا، ومع ذلك لم تصل هذه الأنظمة إلى شمولية النظام الإسلامي الذي سبق هذه الدول بقرون عديدة كنظام يفرضه الدين وتنظمه الدولة، وتسل من أجله السيوف استخلاصًا لحقوق الفقراء من الأغنياء، ولكن للأسف نجد أن هذا النظام وهذه الجوانب المضيئة فيه مهملة من قبل المسلمين و كُتَابِهم.

الفرع الرابع: الهدف الاقتصادي للزكاة

الزكاة تعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي؛ حيث تدفع الأموال إلى مجال التنمية والاستثمار، كما وضحنا وسوف نوضح ذلك لاحقًا بالتفصيل، فالزكاة تهدف إلى الوصول بالمجتمع المسلم إلى حد الكفاية وتحقيق الرفاه لأفراده، وذلك برفع مستوى المعيشة للمجتمع كله.

إن الإنسان إذا أشبعت حاجاته الأساسية سيسعى إلى إشباع حاجاته الروحية، وهذا الفرق بين الأنظمة الوضعية التي جل ما تهدف إليه إشباع النواحي المادية فقط في حياة الفرد، فالرفاهية والسعة هدفها الأخير[85]، أما النظام الإسلامي يسعى إلى ما بعد الغنى ورغد العيش من سمو الروح إلى ربها، ولا يشغلها عن الله هموم طلب الرغيف والانشغال بمعركة الخبز،وهذه هي صورة واضحة لواقعنا الحاضر الذي نعيشه بعيدين عن النظام الإسلامي.

الفرع الخامس :الهدف النفسي للزكاة

يهدف نظام الزكاة إلى تحرير أخذها من ذل الحاجة، ويطهره من الحسد والبغضاء، ذلك أن الفقير يقضي بها حاجاته المعنوية والمادية والنفسية الحيوية كالزواج، والفكرية ككتب العلم لمن كان من أهله، وبهذا يستطيع الفقير أن يشارك في الحياة ويقوم بواجبه تجاه ربه، وبهذا يشعر أنه عضو حي في جسم المجتمع، وأنه ليس شيئًا ضائعًا ولا كمًا مهملا، وإنما هو في مجتمع إنساني كريم يعنى به ويرعاه ويأخذ بيده، ويقدم المساعدة في صورة كريمة لا منَ فيها ولا أذى، بل يأخذها وهو عزيز النفس، موفور الكرامة[86]، لأنه إنما يأخذ حقه وما قسم الله له من الذي لا يملك المال وإنما مستخلف عليه.

[85] القرضاوي، مرجع سابق،ص586

[86] القرضاوي، مرجع سابق،ص587-588

قال الله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّـــهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ﴾ [87].

لقد كرم الله الإنسان وجعله خليفته في الأرض ليعمرها وينميها، ويشكر الله على نعمه، فكيف يبلغ هذا إذا كانت حياته تنقضي في سبيل اللقمة ؟ فكيف به إذا لم يجد كفايته ؟

إن الزكاة تهدف إلى تحويل أكبر عدد من الفقراء المعوزين إلى أغنياء مالكين، وبذلك تحويلهم من مستحقين للزكاة لدافعين لها وتوسيع قاعدة الملاك.

[87] سورة البقرة، الآية 264

المبحث الثاني: الزكاة من المنظور المالي

الدولة الإسلامية شأنها في ذلك شأن كل دولة تسعى لإشباع الحاجات العامة لمجتمعها، وأنها في سبيل الوصول إلى ذلك تحصل على الموارد التي تنفق منها لتحقيق هذا الإشباع، والشريعة الإسلامية أتاحت للدولة عدة موارد لهذا الغرض، و أن من أهم الموارد فريضة الزكاة التي هي واجبة على مال معين وبشروط محددة، ووفق طرق وأساليب عادلة لتحقيق أهداف معينة، وهي نوع من أنواع الجبايات عموما، غير أنها تتميز بمفاهيم ذاتية تميزها عن الضرائب سواء في معانيها وأسسها وخصوصيتها.

المطلب الأول: علاقة الدولة بالزكاة

الزكاة تنظيمٌ اجتماعي، تقوم به هيئةٌ رسمية تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، حتى يتحقق النفع، وتؤدي بذلك الزكاة دورها المنوط بها. ولما كانت مصارف الزكاة محددة بنص الآية، كان للزكاة استقلاليةٌ عن ميزانية الدولة.

الزكاة حقٌّ ثابت مقرر فرضه الله تعالى، وبما أن الزكاة ليست إحساناً فردياً، بل هي تنظيمٌ اجتماعي، لم يُترك للأفراد حرية القيام بها، فيؤديها من قوي إيمانه، فخاف ربه، ورجا ثوابه؛ ويتركها من ضعُف إيمانه، وغلبه هواه، وقسا قلبه، بل إن الدولة مسؤولة عن جباية الزكاة وصرفها[88]، وتتجلى هذه المسؤولية في الأمر الموجه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتباره قائداً وأميراً للدولة الإسلامية:{**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**}. ويتولى الزكاة جهازٌ إداري منظم، يقوم بجمعها وصرفها، وقد دل القرآن الكريم والسنة المشرفة على ذلك.

فأبرز دليلٍ على ذلك أن الله تعالى ذكر هؤلاء القائمين على مصالح الزكاة في مصرف من مصارفها الثمانية، وهو مصرف العاملين عليها، وجعل رواتبهم وأجورهم من وعاء الزكاة، ونص مصارف

[88] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 754.

الزكاة محددٌ بصريح الآية الكريمة، دون أي مجالٍ لترخيص مرخص، أو تأويل متأول، وختمُ الآية بقوله:﴿**فَرِيضَةً مِنَ اللهِ**﴾ لأكبرُ دليلٍ على ذلك.

ومما يدل على أن الإمام يرسل الولاة والجباة إلى أصحاب الأموال لقبض صدقاتهم ما ورد في حديث ابن عباس لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن حيث قال له: « **أعلمْهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينها وبين الله حجاب** »، وموضع الشاهد في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: « **تُؤخذُ من أغنيائهم** » فبين أن الشأن أن يأخذها آخذٌ ويتولى شؤونها[89].

ومما يؤكد أيضاً تولي الدولة مهمة جمع الزكاة الحديث الذي سبق ذكره في مانعي الزكاة بقوله صلى الله عليه وسلم: « **من أعطاها مُؤتجراً فله أجره، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمدٍ منها شيء** »، هذه الأحاديث تجعلنا نوقن أن الأصل في الشريعة أن تتولى الحكومة أمر الزكاة[90].

إن الدولة الإسلامية، وعند بداية ترسيخ جذورها، اهتمت بالتنظيم الإداري، وخاصة في ميدان الزكاة، فأنشأت بيت المال*، غير أنه لم يكن له مكانٌ محدد توضع فيه الأموال، فكانت تُصرف في عهد رسول الله دون أن تبيت ليلتها[91]، كما كانت موارد الزكاة قليلة؛ لأن الغنى لم يكن منتشراً بين الصحابة،

---

[89] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 755.

[90] نفس المرجع السابق والجزء، ص 762.

* بيت المال: هو الجهة التي تستحق قبض الأموال العامة ويجب عليها إشباع الحاجات العامة.

[91] صالح صالحي، " **دور مؤسسة الزكـــاة في الاقتصاد الوطني** "، مجلة رسالة المسجد، الجزائـــر: الســـنة الأولى، العـــدد 8، 2004، ص 45 (بتصرف).

وفي السنة الثانية من خلافة أبي بكر أُنشئ بيت المال، وفي عهد عمر أُنشئت الدواوين، وبهذا برز دور الدولة جلياً في جمع الزكاة وصرفها[92].

وفي دفع الزكاة إلى الملوك أقوال[93]:

أ- إذا طلب الحاكم دفع الزكاة إليه وجب الدفع إليه.

ب- تدفع للإمام العدل اختياراً.

إن قيام الدولة بجمع الزكاة يهدف إلى حفظ كرامة الأفراد ومراعاة شعور أبناء المجتمع، فلو كان الأغنياء هم الذين يدفعون الزكاة للفقراء مباشرةً لأخذ ذلك في نفوسهم انكساراً، وربما عطل قدرتهم على التصرف بكل حرية؛ لأنهم سيعتبرون أسارى جميع هؤلاء الأغنياء.

وحين تقوم الدولة بجمع الزكاة تقوم بإيصالها إلى أصحابها، باعتبارها كافلةً لأصحاب الحقوق، وإحداث التوازن بين الأصناف، وسد الثغرات، وإغناء الفقراء، وهذا ما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث ولي المسلمين ثلاثين شهراً، فما مات حتى جعل الرجل يأتي بالمال العظيم، فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون من الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله، فقد أغنى عمر الفقراء[94].

إن بعض الناس قد تموت قلوبهم، ويغلب عليهم البخل؛ فيضيع حق الفقراء وغيرهم من الأصناف؛ لهذا لا بد أن تكون الدولة كفيلة لحقهم بجمع الزكاة، كما أن بعض الأصناف لا يدركها الأفراد، وإنما يدركها الأمراء وأهل الشورى، كالمؤلفة قلوبهم، وعدة الجهاد في سبيل الله.

---

[92] نفس المرجع السابق، ص 46 (بتصرف).

[93] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ج 2، ص 797- 794 (بتصرف).

[94] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الثاني: استقلالية موازنة الزكاة

يقوم النظام الإسلامي على أساس التخصص في الإيرادات العامة، حيث يقسم بيت المال إلى أربعة أقسام:

أ – الزكاة

ب– الأخماس: خاص بحصيلة الجزية والخراج

ج– الفيء: الغنائم

د– الموارد الأخرى.

وفي الدولة الإسلامية توجد الموازنة العامة للدولة وموازنة الزكاة[95]، فالزكاة تشكل مورداً هاماً من موارد الدولة الإسلامية. إن فصل عملية جمع الزكاة عن عملية جمع الخراج في عهد الخلفاء الراشدين يدل على أن للزكاة ميزانية خاصة[96]، فموازنة الزكاة موازنةٌ مستقلة، خاصة بإيرادات ومصارف الزكاة بأنواعها المحددة شرعاً، ولها جهاز خاصٌّ بها يتولى جمعها وإنفاقها.

ويرى الفقهاء أن صرف الزكاة يكون في بلد الوجوب، أي في المكان الذي حال فيه الحول على المال[97]، فيكون لكل إقليمٍ موازنة زكاة فرعية خاصة به.

وقد سبق الحديث على أنه لا يجوز صرف الزكاة دون الثمانية أصناف المحددة، فمثلاً لا يجوز صرف الزكاة في التنمية الاقتصادية؛ ولهذا فإيرادات الزكاة مخصصة لأصنافٍ معينة، فلا يجوز إدراجها في ميزانية الدولة التي تتسع لمشروعاتٍ مختلفة ومصاريف شتى. والموازنة المستقلة في الفكر المالي هي:

[95] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 456.

[96] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ج 2، ص 764.

[97] عبد الرحمن الجزري، **مرجع سابق**، ج1، ص 626-622 .

الموازنة الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، حيث أن الاستقلال في الشخصية يليه الاستقلال في الميزانية، مما يعني أن يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة[98].

إن استقلالية موازنة الزكاة يترتب عليه وجود قواعد ومبادئ لوضع هذه الميزانية، فهل لموازنة الزكاة نفس مبادئ الموازنة العامة ؟

بما أن الميزانية تعكس نشاطاً مالياً فلا بد أن يكون لها صفةٌ خاصة بها، تخضع لمجموعة قواعد مميزة، وهذه القواعد تتفق مع موازنة الزكاة أحياناً، وتختلف معها في أخرى.

1- مبدأ وحدة الميزانية:

يقصد به أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة؛ حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وتسهل بذلك عملية الرقابة[99].

إن مبدأ وحدة الميزانية ينطبق على موازنة الزكاة؛ حيث الإيرادات محددة والنفقات محددة ،وبالتالي إظهارها في وثيقةٍ واحدة كوحدةٍ متكاملة، حتى يمكن التصرف فيها وتنفيذها.

[98] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 409.

[99] نفس المرجع السابق، ص 398.

2 . **مبدأ العمومية:**

أي أن الميزانية تكون شاملةً لكافة أوجه الإيرادات والنفقات[100]، وهذا ينطبق على موازنة الزكاة؛ فإيرادات الزكاة ونفقاتها يجب إدراجُها في ميزانية الزكاة، فمثلاً لا يجوز أن نستثني زكاة الزرع من إيرادات موازنة الزكاة، أو الفقراء من نفقاتها.

3 . **مبدأ السنوية:**

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع لنفقات وإيرادات الميزانية بصفة دورية منتظمة عادة عام[101].إن السنوية قاعدةٌ لموازنة الزكاة؛ فهي تتجدد سنوياً بتجدد النشاط الاقتصادي، كما أن شرط حولان الحول على المال يُؤكد هذا المبدأ.

4 – **مبدأ عدم التخصيص:**

وهذا المبدأ يقوم على أساس أنه لا يمكن تخصيص أي إيرادٍ لتغطية نفقةٍ خاصة[102]. إن موازنة الزكاة لا تقوم على هذا المبدأ؛ فالنظام المالي للزكاة يقوم على أساس تخصيص إيراداتٍ معينة (حصيلة الزكاة)، لمصالح معينة (المصارف الثمانية)، بغية تحقيق أهدافٍ اقتصادية واجتماعية، كما أن حصيلة الزكاة تكون مخصصةً تخصيصاً محلياً تجمع وتنفق في نفس المكان.

5– **مبدأ توازن الميزانية:**

تدور فكرة التوازن على ضرورة تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة[103]. إن التوازن ليس هدفاً في حد ذاته في موازنة الزكاة؛ فالزكاة فريضةٌ من الله، وهي مستمرة حتى وأن تحقق الفائض، وهذا

[100] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 453.
[101] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 392.
[102] نفس المرجع السابق، ص 413.
[103] محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 311.

ما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث أغنى الفقراء، ووضع حد كفاية المحتاج فقال: «**لابد للرجل من المسلمين من مسكنٍ يأوي إليه، وخادم يكفيه مهمته، وفرس يجاهد عليه، وأثاث في بيته** ».

والفائض إن وجد يرحل إلى الموازنة المركزية للزكاة، أما في حالة العجز وازدياد النفقات على الإيرادات يتم استدراك العجز وتمويله من موازنة الزكاة المركزية، أو الموازنة العامة للدولة، أو طرقٍ أخرى، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عند ازدياد النفقات، حيث كان يستقرض أو يستعجل الزكاة أحيانا[104].

إن مبادئ موازنة الزكاة تتفق مع مبادئ الموازنة العامة في جوانب، وتختلف في أخرى، وهذا بقصد أداء المهام على وجهٍ أنسب وبأيسر الطرق، لكن ينبغي أن تسير هذه المبادئ في إطار ما ينبغي أن تكون عليه النظم المالية الإسلامية من دقة الإعداد، والتزام التنفيذ، واستشعار رقابة

المطلب الثالث: الزكاة و الضريبة

إن مفهوم الزكاة يتسع لأكثر من كونها حقٌّ للفقير في مال الغني، فلو كان ذلك هو المراد منها لما وجدت المقادير والأنصبة، ولما اختلفت بحسب اختلاف نوع النشاط، وفُرضت على الشخص وليس على النشاط بعينه أو أنواع الثروة المختلفة؛ إذ هناك حكمةٌ أخرى غير كونها حق للفقير في مال الغني، فالزكاة تؤدي إلى التنمية كما هو الحال في الضرائب التي تعتبر في هذا الوقت من أهم الفروع التي تعتمد عليها الدولة في تغطيتها للنفقات العامة وفيما يلي نستعرض الفرق بين الزكاة والضريبة وقبل ذلك لابد من تبيين معنى الضريبة وخصائصها والقواعد التي تقوم عليها.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها وقواعدها

تعددت تعاريف الضريبة ولكونها تصب في معنى واحد نكتفي بذكر التعريف التالي:

[104] نفس المرجع السابق، ص 45

أولا- تعريف الضريبة:

الضريبة كما عرفها علماء المالية: هي اقتطاعٌ مالي، تأخذه الدولة جبراً من الأفراد، دون مقابل، بهدف تحقيق المصلحة عامة[105].

ثانيا- خصائص الضريبة

من خلال هذا التعريف للضريبة يتضح لنا جلياً أنها تتميز بجملةٍ من الخصائص نذكرها في الآتي[106]:

أ- أنها اقتطاع مالي، أي أن قيمة الضريبة تكون في شكلٍ نقدي، وتنتقل انتقالاً نهائياً من المكلف إلى الدولة.

ب- أنها تفرض جبراً؛ حيث تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة، من حيث فرضها وتحليلها.

ج- أنها دون مقابل، أو منفعة خاصة؛ فالمكلف يقوم بدفعها على أساس مساهمته في المجتمع، وليس باعتباره ممولاً للضرائب.

د- أنها تساهم في تحقيق النفع العام؛ حيث تلتزم الدولة باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة.

ثالثا- قواعد فرض الضريبة

إن الضريبة تستند على قواعد معينة، يتم من خلالها فرضها وتحصيلها، يمكن إيجازها فيما يلي[107]:

---

[105] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلى، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر ، 2003، ص 57.

[106] نفس المرجع السابق، ص57.

107 محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 187.

أ- **قاعدة العدالة:**

فعلى مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة حسب قدرتهم التكليفية بمعنى تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة.

ب- **قاعدة اليقين:**

فيجب أن تكون الضريبة يقينية، وليست عشوائية؛ فالفترة، النمط، الحجم، الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحاً ودقيقاً.

ث- **قاعدة الملائمة:**

فكل ضريبة يجب أن تحصل في فترةٍ محددة، وحسب النمط الذي يمكن أن يظهر أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة.

د- قاعدة الاقتصاد في النفقة:

فالضريبة يجب أن تُحصَّل وفق طريقة تجعل تكلفة تحصيلها أقل حجم مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية، أي لا تتحمل إدارة الضرائب مبالغ كبيرة ليتم تحصيلها.

الفرع الثاني: الفرق بين الزكاة والضرائب

من خلال تعريف الضريبة والخصائص والقواعد التي تتميز بها، يمكن الجزم بأن هناك نقاطاً تتشابه فيها كل من الضريبة والزكاة، كما أن هناك نقاطاً أخرى تختلف فيها الأولى عن الثانية، وفيما يلي أهم هذه النقاط:

أولا: أوجه التشابه بين الزكاة والضرائب

تتمثل أوجه التشابه بين الزكاة والضريبة فيما يلي:

1. **الإجبار والإلزام** :

فالضريبة اقتطاع إجباري وإلزامي تعاقب القوانين مانعها، والزكاة فريضة إلزامية تجبر مانعها على دفعها رغما عنه ولو أدى هذا إلى قتال مانعيها[108].

2. **جهة الجباية:**

فكلاهما تدفع لجهة عامة سلطة مركزية أو محلية بالنسبة للضرائب، ولولي الأمر عن طريق العاملين عليها بالنسبة للزكاة.

3. **انتفاء النفع مقابل الزكاة والضريبة:**

فالمكلف بالضريبة يدفع حسب مقدرته التكليفية بغض النظر عن مدى استفادته من الأنشطة العامة كعضو في مجتمع[109] وكذلك بالنسبة للزكاة فلا ينتظر المزكي مقابلا ماديا لزكاته ولكنه ينتظر الأجر والثواب العظيمين من الله تعالى.

4. **من حيث الأهداف العامة للضرائب والزكاة:**

الهدف من الضريبة توفير المال اللازمة لتغطية النفقات العامة من أجل الصالح العام، والزكاة أيضًا لها أهداف أبعد مدى وأوسع أفقًا فهي أداة اقتصادية تقصد تشجيع استثمار وتنميتها وأداة لإعادة التوزيع الدخول والثروات.

5. **من حيث ارتباط كل واحدة منهما بقدرة المكلف** :

فالضريبة تفرض وفق قدرة المكلفين، وتطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعًا لقدرته المالية بحيث لا تتعدى الضريبة مبلغ الدخل الضروري .أما بالنسبة للزكاة فهي تجب أيضًا حسب المقدرة التكلفية الحقيقية للأفراد.

---

[108] عناية ،غازي، **موقع الزكاة من الضريبة في الاقتصاد الإسلامي**، بيروت ،دار ابن حزم، الطبعة 1998،1،ص5

[109] نفس المرجع السابق ،ص36

ثانيا :أوجه الاختلاف بين الزكاة والضرائب

تتمثل أوجه الاختلاف بين الزكاة والضرائب فيما يلي:

1. **من ناحية المعنى:**

الزكاة تدل على البركة والنماء والطهارة[110]، أما الضريبية فهي ما يفرض على الملك والعمل والدخل للدولة[111].

2. **من ناحية فريضتها:**

فالزكاة عبادة مالية وهي خاصة بالمسلمين، تقترن بها روح الإيمان والإخلاص لله تعالى والضريبية فريضة مالية تفرضها الدولة من أموال الأفراد سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وهي بعيدة كل البعد عن المعاني الإيمانية من إخلاص واحتساب وأي وازع ديني[112].

3. **من ناحية المقدار والأنصبة:**

أنصبة الزكاة ومقدارها محددة شرعًا من الله تعالى فلا يجوز لأحد كان حاكمًا أو محكومًا أن يبدلها أو يغيرها، والضريبة تخضع في وعائها وأنصبتها وسعرها وتقديرها لاجتهاد السلطة[113]، بمعنى أنه ليس لها أنصبة ومقادير ثابتة وتتفاوت الوسائل في تقديرها وسعرها.

4. **من ناحية الثبات والدوام :**

الزكاة فريضة ثابتة دائمة أما الضريبة فليس لها صفة الثبات والدوام[114] فهي متغير بتغير الظروف والأحوال وتخضع لاجتهاد السلطة فيها.

---

[110] أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، **المعجم الوسيط**، دار الحرمين ، القاهرة، 1415ه، ص 398

[111] **نفس المرجع السابق**، ج 1 ، ص538-539

[112] شبير محمد عثمان ،**مرجع سابق**،ص630

[113] القرضاوي ،**مرجع سابق** ،ص671

[114] القرضاوي ،**مرجع سابق** ،ص672

5. **من ناحية العقوبة:**

تتوقف عقوبة التهرب من الضريبة وعدم دفعها على العقوبة الدنيوية في حين تمتد عقوبة مانع الزكاة إلى العقوبة الأخروية[115].

6. **من ناحية المصارف:**

مصارف الزكاة محددة قرآنًا ومنفصلة عن ميزانية الدولة، في حين أن الضريبة هي جزء من ميزانية الدولة تصرف كما تراه مناسبًا.

7. **من ناحية الأساس النظري لفرض كل منهما:**

أحدث نظرية لفرض الضريبة هي نظرية سيادة الدولة، أي للدولة الحق في أن تطلب إلى رعاياها والقاطنين في أراضيها التضافر والتآزر للنهوض بعبء الإنفاق العام وذلك باعتبارهم متضامنين في منظمة سياسة هي الدولة، أما الزكاة فقد فرضت من الله عز وجل فهي ذات أساس ديني عقائدي، ويعتمد الأساس النظري لفرض الزكاة على عدة نظريات، نظرية التكليف الشرعي فالزكاة تكليف من الله تعالى وهو المنعم على عبادة كتكليف الصلاة والصيام وغيرها، ونظرية الاستحقاق فبما أن المال هو مال الله تعالى والإنسان مستخلف فيه فلله تعالى أن يفرض فيه ما يشاء من تكليف ونظرية الإخاء فالمؤمنون إخوة إن اشتكى منهم عضو تداعت باقي الأعضاء بالسهر والحمى[116].

8. **من ناحية النسب التصاعدية*:**

فلا يوجد في الإسلام نسب تصاعدية في مقدار الزكاة بخلاف الضرائب.

---

[115] شبير محمد عثمان،مرجع سابق،ص631

[116] القرضاوي ،مرجع سابق ،ص684

*النسب التصاعدية :وهي التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة أي يزاداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها ومثال ذلك أن تفرض الضريبة بنسبة % 10 على المائة دينار الأولى و % 15 على المائة الثانية و % 20 على المائة الثالثة وهكذا.

9. **من ناحية الإعفاءات :**

قد تتضمن الضريبة إعفاء لبعض المالكين كالرؤساء والحكام أو بعض المقربين منهم، أما الزكاة فتجب على كل مسلم يملك مالا لا تتوافر فيه شروط وجوب الزكاة ولا يعفى منها أحد سواء كان رئيسًا أو مرؤوسًا[117]، وهذا يدل على العدالة في فرضية الزكاة.

ثالثا: التهرب من الزكاة والضرائب

يفرق علماء المالية بين التهرب من الضرائب والتجنب الضريبي حيث يعتبر الأول غير قانوني والثاني قانوني.

ويعرف التهرب الضريبي أنه البعد عن الوقوع في شبكة الضريبة بطريقة غير مشروعة أو محاولة الشخص الذي تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرق وأساليب مخالفة للقانون[118].

أما التجنب الضريبي فهو امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة كأن يمتنع الشخص عن العمل كي لا يخضع لضريبة الدخل أو الاستفادة من الثغرات القانونية.

أما التهرب من الزكاة فيأخذ شكلين :التحايل لإسقاط الزكاة (الحيل) والامتناع عن دفع الزكاة، وحرم الفقهاء التحايل لإسقاط الزكاة كأن يهب المال المزكي لفقير ثم يسترده منه، أو أن يبدل النصاب بغير جنسه كإبدال الماشية بدراهم فرارًا من الزكاة، أو يتلف جزءًا من النصاب قصدًا للتنقيص ليسقط عنه الزكاة .

فيما يلي أهم أسباب التهرب الضريبي ومقارنتها مع الزكاة:

[117] شبير محمد عثمان ، مرجع سابق،ص632

[118] عبد السلام محمد سعيد ، دراسة في مقدمة علم الضريبة، مصر،دار المعارف ،ط2 ،1968،ص117

1. **سياسة الإنفاق العام،** فكلما أحسنت الحكومة استخدام الأموال العامة كلما قل الميل إلى التهرب من الضرائب.
2. **الشعور بعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي** [119] أو ثقل العبء الضريبي مما يجعل المكلف في محاولته التخفيف من هذا الظلم أو هذا العبء يتهرب من الضريبية باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة هذا الظلم، ونجد أن طبيعة الزكاة وتحديد أنصبتها ووعائها ومصارفها ألغت السببين السابقين لوجود التهرب من الزكاة فمصارف الزكاة محددة لا تستطيع حكومة أن توظفها كما تشاء ولا يشعر مكلف بالظلم من جراء دفعه الزكاة كما أنها لا تثقل كاهل المكلف.
3. **ضعف الشعور بالروح الجماعية،** أو ضعف المستوى الخلقي [120]فكلما زاد المستوى الخلقي وزاد شعور الممول بأنه فرد يعيش في مجتمع يرتبط به هو وعائلته كلما قل التهرب الضريبي لديه، وتحاول الحكومات دائما نشر ما يسمى بالوعي الضريبي بزيادة هذه الروح الجماعية والمستوى الأخلاقي أما الزكاة فهي تعتمد على الوعي الإيماني والعقائدي والشعور بالأخوة الإسلامية والتكامل الاجتماعي بين المؤمنين كما أن الإسلام يرفع من المستوى الأخلاقي للفرد والمجتمع على حد سواء.
4. **ضعف وعدم استقرار التشريع الضريبي**[121] **وتعسف وسوء النظام في الإدارة الضريبية**[122] فالنظم الضريبية غير مستقرة ولا تحقق توازنا بين المكلف والإدارة الضريبية وكذلك ضعف الوعي لدى رجال الإدارة التنفيذية وضعف الثقة بين إدارة الضرائب والمكلف أما نظام الزكاة فهو ثابت ومستقر منذ 14 قرنا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

---

[119] نفس المرجع السابق، ص122

[120] عناية غازي ،مرجع سابق ،ص295

[121] العطور رنا إبراهيم، **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**، دراسة تحليلية، عمان ، الأردن ، 1993 ،ص211

[122] عبد السلام محمد سعيد ، مرجع سابق، ص122

5. **نشوء الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة**[123] وفي هذه الحالة غالبًا ما يحاول المكلف تهريب أمواله خارج الدولة خوفا وحرصا عليها.
6. مقارنة المكلف ما يحصل عليه من منفعة في تهربه من الضريبة مقابل ما يتعرض له من مخاطر بسبب هذا التهرب[124]، أما في الزكاة فالضرر مؤكد في حالة تهربه من الزكاة فإن أفلت من عقوبة الدنيا فلن يفلت من العقوبة في الآخرة. فإذا كان التهرب بسبب جحود المتهرب لفرضية الزكاة اعتبر مرتدا وعوقب عقوبة الردة، أما إذا كان التهرب راجعا إلى البخل والشح فيعاقب بعقوبة أخروية وعقوبة دنيوية وهي التنفيذ الجبري على الممتنع وفرض عقوبة مالية عليه وإبطال التصرف بالمال الذي تعلقت به الزكاة وحبس الممتنع عن تأدية الزكاة ومنعه من السفر[125]، أما العقوبة المالية فقد اختلف الفقهاء[126] في مقدارها فقد قال البعض بأنها شطر (نصف) مال المتهرب وقال آخرون بأنها أقل من ذلك وقال آخرون بأنه لا توجد عقوبة مالية أي أن العقوبة هي من صفر إلى نصف مال المتهرب[127] وفي مجتمع إسلامي فلن تكون مشكلة التهرب من الزكاة ذات بال كبير كما مشكلة التهرب من الضرائب في مجتمع غير إسلامي ذلك أن المسلم يخرج زكاته ليطهر أموله وينميه فهي تعني النماء والطهارة .كما أن الإسلام أهتم بتقوية الرقيب الذاتي – سلطة الضمير –المتمثل في الخوف من الجليل، حيث يشعر المؤمن أن الرقيب الإلهي لا يفارقه مطلع على سره وعلانيته، فكلما كان الخوف من الله أعظم تحققت نزاهة الفعل ونظافة السريرة وأدت إلى الاستقامة في العمل والأداء في إطار الخشية من الله، لا فرق عند المؤمن في الحفاظ على الحق العام أو الخاص، فكيف إذا كان هذا الحق هو ركن من أركان الإسلام.

---

[123] عبد السلام محمد سعيد، ، مرجع سابق، ص121

[124] العطور رنا إبراهيم، مرجع سابق، ص209

[125] شبير محمد عثمان ،مرجع سابق،ص598

[126] النووي ، المجموع، دار الفكر ،ج5، بيروت، 1997،ص287

[127] شبير محمد عثمان ،مرجع سابق،ص598

7. نجد أن الزكاة تحد من المغالاة في فرض الضرائب :تعتبر الزكاة من أهم الموارد المالية في الإسلام، ومع ذلك فإن للدولة الإسلامية الحق في فرض ضريبة في حال عجز أموال الزكاة عن الإيفاء بحاجات الفقراء والمحتاجين، بسبب انخفاض قيم الزكاة أو قلتها، على أن تكون ضريبة مؤقتة بقدر الحاجة المؤقتة؛ إذ ترفع الضريبة فور انتفاء الحاجة لها، وهذا يعني أن الضريبة استثناء مقيد بما يلي[128]:

أ- أن تكون هناك حاجة حقيقية للمال، ولا يوجد موارد أخرى تستطيع الحكومة بها أن تحقق أهدافها للقيام بفرض الضريبة.

ب- أن توزع أعباء الضريبة بالعدل.

ج- أن تنفق في مصالح الأمة لا في المعاصي والشهوات

د- موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة على فرضها.

هـ- أن ترفع الضريبة فور انتفاء الحاجة.

وبذلك تكون الزكاة عملت على الحد من فرض الضرائب والمغالاة فيها، وخاصة أن مورد الزكاة مورد هائل رغم أن مصارفه محددة، إلا أنه في تغطية هذه المصارف يعمل على سد جوانب مهمة في الدولة، ومعالجة ثغرات اقتصادية واجتماعية وتنموية، فيعمل على تحديد حاجة الدولة إلى استثناء فرض الضريبة .ومن هنا نستطيع أن نقول إن الهدف الاقتصادي للزكاة هو استثمار الأموال، وتنمية الموارد، وتحقيق عدالة التوزيع، وزيادة الدخل للفرد في المجتمع الإسلامي، والزكاة أيضا تهدف إلى معالجة مشكلة التفاوت بين الطبقات في مجتمعنا الإسلامي[129].

[128] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 720

[129] أبو يحيى محمد، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، ط1 ، دار عمار، عمان، 1986 م، ص361-362

كما يلاحظ أن الاقتصاديين الإسلاميين لم يعطوا هذه المشكلة عظيم اهتمام وذلك بسبب غياب التطبيق الإلزامي لفريضة الزكاة في الدول الإسلامية واعتبار هذه الفريضة التزام ديني يقع ضمن العبادات وأهملوا الجانب الاقتصادي العظيم لهذه الفريضة.

خلاصة الفصل:

الزكاة هي الركن الثالث في العقيدة الإسلامية، فهي فريضة تدفع بطيبة نفس من يملك نصابها من المسلمين إلى المستحقين أو إلى بيت المال ليتولى صرفها في أوجهها التي جعلها الله لها في القرآن الكريم، وباعتبار أن الزكاة فريضة مالية واجبة في مال المسلم إذا توافرت فيه شروطها، ونظرا للخصائص التي تميزها عن غيرها من الموارد المالية لذلك فهي ليست ضريبة بالمعنى التي تعرف به الضريبة كما أن الضريبة لا تغني عنها بأية حال كما أن الزكاة هي العبادة الوحيدة ذات الطابع المالي الخاص.

لقد اهتم الشرع الحكيم بتحديد مصارف الزكاة تحديدا واضحا ودقيقا وهذا حتى لا يخضع توزيع حصيلتها للاجتهادات الشخصية و بعكس ما يسود في أذهان الناس فإن الزكاة ليست إحسانا فرديا ومنة من الأغنياء بل أنها جزء أساسي من البناء المالي للدولة. وتتميز الزكاة بأنها نظام مؤسسي يتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية و إن كانت خاضعة لإشراف الدولة ورقابتها. غير أنه يجب على الدولة أن تتولى مسؤولية جبايتها وإنفاقها من خلال جهاز فني تتوفر فيه الخبرات اللازمة لتحقق الأهداف المنشودة.

والزكاة تتجلى أهميتها في الواقع الاقتصادي من ارتباطها بأهداف المجتمع الاقتصادية، ممثلة في العدالة، النمو و الاستقرار، ومن دورها المحوري في علاج المشكلات الاقتصادية، وتحسين أداء اقتصاديات المجتمعات المسلمة وتطويرها.

الفصل الثانـي

التوازن الاقتصادي: النظريـة والتحليل

تكمن أهمية مسألة التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الكلية لارتباطه أولا بعملية النمو والتنمية، وثانيا لارتباطه بمسار الاقتصاد الرأسمالي الذي تعتبر الاختلالات الدورية من سماته الأساسية.

ولقد استحوذت مسألة التوازن الاقتصادي على اهتمام مختلف المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة، حتى أن شرط التوازن الاقتصادي وطرق المحافظة عليه وأسباب الاختلال وسبل علاجه يعد من أبرز عوامل الاختلاف بين مختلف المدارس الفكرية، الأمر الذي ساهم في تطوير النظرية الاقتصادية وتعميق الإدراك الفكري بطبيعة الاختلافات وكيفية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي

تشكل نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، وقدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها عل أفضل وجه. فقد عرف الفكر الاقتصادي نماذج عدة للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام، وطبقت هذه النماذج فترة الستينات وأصبحت أداة أساسية لتحليل السياسات بخصوص كفاءة تخصيص الموارد والتفاعل في بين الأسواق.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن فكرة مصدرها الفلسفة وتعني أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدد من المتغيرات والقوى المتعارضة في اتجاهاتها أو حركتها، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتا ونظاما في الحركة.

واحتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم عند تطبيقها على العلوم الاقتصادية مع بعض التطوير[130]. يقال إن نظاما ما في توازن إذا كانت كل المتغيرات الهامة في النظام لا تظهر تغيرا ما وعندما لا تكون هناك ضغوط أو قوى تؤدي إلى تغير لاحق في قيمها (بمعنى أن قوى التغيير متعادلة لا بمعنى أنها غائبة)[131].

ويعرف **التوازن** بأنه الحالة التي يحدث فيها التعادل بين قوى متضادة، ويعرف **الاختلال** بأنه حالة عدم حدوث تعادل بين القوى المتضادة. وبناءا على ذلك فإن التوازن حالة من التغير المستمر في قيم

[130] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،1985،ص289

[131] عبد الباري بن محمد علي مشعل، **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية،1421ه/1422ه، ص10

المتغيرات الاقتصادية، والقوى المؤثرة فيها، غير أن هذا التغير يترك الوضع التوازني الذي تم التوصل إليه دون تغيير[132].

ويقصد بالتوازن الاقتصادي وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية والتي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي[133].

ويعرف التوازن أيضا على أنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى[134].

وهو أيضا تلك الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج (أو الدخل) ومستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو خفض مستوى إنتاجها[135].

ويختلف مفهوم التوازن الاقتصادي عن الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي. فمثلا المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل[136].

---

[132] *DN Dwivedi* , ***Macroeconomie(Theory and Policy),*** *The MC Graw-Hill Companies, 3rd Edition , NewDelhi,2010,p32-33.*

[133] حيدر نعمت بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة**، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2007،ص11

[134] مبارك حجير، **التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية**، مكتبة انجلو المصرية، بدون سنة نشر، ص51

[135] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4،2009،ص125

[136] محي ناصر اللبان، **قيمة النقود**، مطبعة الجاحظ، بغداد، الطبعة1،1969، ص118

أما التعريف العام والسائد، فهو التوازن بين العرض والطلب، إذ يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من غير دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكليين خلال الفترة القصيرة[137].

وفي هذا الإطار نجد أن التوازن الاقتصادي قد يكون داخليا وهو في هذه الحالة يشمل تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي والنقدي، ففي القطاع الحقيقي يتطلب التوازن تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى سعر معين، أما في القطاع النقدي فيتطلب التوازن تساوي عرض النقود مع الطلب عليها. أما التوازن الاقتصادي الخارجي فيقصد به تساوي صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية ويتحقق ذلك بوجود توازن مطلق في ميزان المدفوعات وتوازن سوق العملات الأجنبية، فإذا ما تحقق التوازن في جميع هذه القطاعات(الحقيقي، النقدي والخارجي) فيمكن القول أن الاقتصاد في حالة توازن كلي عام.

ويزيد مفهوم التوازن وضوحا بالتعرف على صوره أو أنواعه، غير أن هذه الأنواع ترتكز إلى التفرقة بين مفهوم المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر **" أرصدة " Stocks** وبين مفهوم تلك التي تعتبر **"تيارات" Flows**، أما الرصيد فهو عبارة عن كمية يمكن قياسها في لحظة معينة من الزمن، وأما التيار فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة معينة من الزمن، وبالتالي فإن المتغيرات التي يمكن التعبير عنها خلال فترة معينة من الزمن هي متغيرات تنتمي إلى فئة الأرصدة، بينما المتغيرات التي لا يمكن التعبير عنها دون الإشارة إلى الفترة الزمنية تنتمي إلى فئة التيارات، واستناد إلى ذلك يمكن القول، إن الأرصدة متغيرات لا يوجد لها بعد زمني إطلاقا، أما التيارات أو التدفقات فهي متغيرات لها بعد زمني دائما. ومن أمثلة

[137] *Dominik Salvatore and Eugene Adiulito **(Principle Of Economics)**, Second Edition,The Mc Graw Hill Companies INC,1996,P55.*

المتغيرات الاقتصادية التي تمثل أرصدة: مستوى التوظف، رأس المال، كمية النقود. ومن أمثلة التيارات: الناتج القومي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي[138].

المطلب الثاني: أنواع التوازنات الاقتصادية

للتوازن الاقتصادي أنواع متعددة من أهمها التوازن الاقتصادي الجزئي الذي يدرس على المستوى الوحدوي في الاقتصادي الجزئي، والتوازن الاقتصادي الكلي الذي يحلل مكونات الاقتصاد الكلي كالاستثمار الكلي والادخار الوطني والعرض والطلب الكليين للسلع والخدمات وكذا العرض والطلب على النقود ومحاولة إيجاد نقطة التوازن عند تقاطع منحنى «IS-LM» وتهتم السياسة الاقتصادية الكلية بتحقيق التوازن على مستوى الميزانية العامة للدولة.

ويعتبر ما سبق ضمن التوازنات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد مغلق)، لأنه إذا أضفنا العالم الخارجي للقطر فسنتكلم عن الصادرات والواردات من وإلى القطر التي ترصد في ميزان المدفوعات الذي يبحث عن التوازن بين كفي ميزان المدفوعات بين صادراته وارداته في اقتصاد مفتوح.

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي الجزئي

يميز الاقتصاديون التوازن الاقتصادي الجزئي على أنه يتعلق بدراسة وحدة واحدة من الاقتصاد، مثل مستهلك واحد أو منشأة واحدة أو سوق سلعة معينة بمعزل عن باقي الوحدات، أي أن التوازن الجزئي يعتمد على فرضية مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، أي أنه يقتصر التحليل فيه على جزئية معينة

[138] عبد الباري بن محمد علي مشعل، مرجع سابق، ص11

دون غيرها، أي أنه يتجاهل التغذية الراجعة (feedback) والآثار الجانبية (side effects) من الوحدات الأخرى.[139]

ويحوي الاقتصاد الجزئي توازنات عدة تحدث في المنشأة وإنتاجها والسوق الذي تلتقي فيه المؤسسة بالمستهلك، وكذا توازن المستهلك، ويمكن حصر أهم التوازنات الاقتصادية الجزئية فيما يلي:

- **توازن السوق:**

يتمثل توازن السوق في تلك الحالة من المشاركة التنافسية بين طرفي السوق (المستهلكون والمنتجون) وصولا للتوازن المرضي للطرفين ؛ فكلاهما يسعى إلى الآخر، ولا تتحقق مصلحته إلا بوجود الآخر ومع ذلك ينزل كل منهما إلى السوق، وهو يريد أن يحقق مصلحته على حساب الطرف الآخر، فالمستهلكون ينزلون إلى الأسواق وهم يرغبون شراء السلع والخدمات بأقل ثمن ممكن، بينما ينزل المنتجون والبائعون إلى السوق وهم يرغبون في البيع بأعلى ثمن ممكن. وعن طريق المساومة والتفاوض يتحلل كل طرف من رغبته في تعظيم مكاسبه، لكي يتقابلا عند نقطة سواء ترضي الطرفين، وتلك هي نقطة توازن السوق.

إن توازن السوق هو تلك النقطة التي يتمكن عندها العرض من الوفاء بالطلب بلا زيادة أو نقص، وهذا هو التوازن "النظري" للسوق حيث لا يمكن على الدوام أن يكون العرض مساويا للطلب تماما بلا زيادة أو نقص.

[139] محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الفكر، الأردن ،الطبعة الرابعة، 2008، ص22-23.

وبالرجوع إلى الظروف الواقعية؛ فإن منحنى الطلب يمثل العلاقة العكسية بين الثمن والطلب، فكلما زاد الثمن قل الطلب و العكس صحيح . بينما منحنى العرض يوضح العلاقة الطردية بين الثمن والعرض، فكلما زاد الثمن زاد العرض و العكس صحيح.

- **توازن المستهلك**

يقال أن المستهلك في حالة توازن حينما يتحقق له وضع معين لا يرغب في تغييره، لأنه يعتبر أفضل وضع ممكن له في ظروف دخله النقدي الثابت والأسعار السائدة للسلع، وفي هذه الحالة لابد أن يتحقق للمستهلك أقصى منفعة كلية صافية من إنفاقه لدخله[140].

- **توازن المنتج (المشروع)**

تهدف المشروعات الإنتاجية من قيامها بالنشاط الإنتاجي تحقيق أقصى ربح ممكن في الظروف التي تعمل فيها، وتعظيم الربح يعني محاولة المشروعات الإنتاجية جعل الفرق بين إيراداتها الكلية وتكاليفها الكلية أكبر ما يمكن. وتتدخل نوعية السوق التي تعمل فيه المشروعات الإنتاجية في تحديد كمية مبيعاتها والأسعار التي يمكن تحميلها للمستهلك.

ويمكن تقسيم الأسواق التي تعمل فيها المشروعات الإنتاجية وفقا لدرجة المنافسة السائدة فيها بين البائعين، والتي تعكس أهمية المشروع بالنسبة للسوق إلى أربعة أشكال هي سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق المنافسة القلة[141].

[140] السيد محمد أحمد السريتي، **الاقتصاد الجزئي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص182.

[141] السيد محمد احمد السريتي، **مرجع سابق**، ص ص276،275

ويمكن الوصول إلى وضع التوازن باستخدام مدخلين، أولهما المدخل الكلي والذي يعتمد على الإيراد الكلي والتكاليف الكلية، وثانيهما المدخل الحدي والذي يعتمد على الإيراد الحدي والتكلفة الحدية[142].

الفرع الثاني : التوازن الاقتصادي الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنَ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الاقتصادي الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[143].

وظيفة الأسواق هي تحقيق التوازن في المستوى الذي تعمل فيه أو تعمل عليه. على سبيل المثال الأسواق الحقيقية تتحدد مهمتها في تحقيق التوازن في سوق السلع من حيث العرض والطلب. وتقاس كفاءة فعالية هذا السوق بالدرجة التي يتحقق بها التوازن.

[142] مرجع السابق ذكره، ص284

[143] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص104

الأسواق المالية تعمل لنفس الهدف وتخضع لنفس التقويم. هذه الأسواق تعمل على الادخارات والاستثمارات ومطلوب أن يحقق هذا السوق التوازن بينها.

أسواق الأوراق المالية وهى جزء من الأسواق المالية وهى تتعامل في أدوات لها طبيعة خاصة ومنها الأسهم. هذه الأسواق تعمل أيضاً تحت أساس أو معيار التوازن, وهذه الأسواق لها توازنها الخاص بها.

الأسواق الحقيقية تعمل على تحقيق التوازن في المجال الذي تعمل فيه أو تعمل عليه, والأسواق المالية تعمل على تحقيق التوازن في المجال الذي تعمل فيه أو تعمل عليه, والاختلال في أي من السوقين له أضراره إلا أن التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين يشير إلى خطورة عدم تحقيق التوازن في الأسواق المالية وبحيث يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات الاقتصادية على وجه العموم التي حدثت في الفترة الزمنية المذكورة ولدت في الأسواق المالية وانتقلت منها إلى الأسواق الحقيقية. الأمر على هذا النحو يشير إلى الخطورة التي تترتب على اختلال التوازن في الأسواق المالية. وهذا يستلزم العمل بكل الوسائل ومن كل المتعاملين بمراقبة هذه السواق ومتابعة عملها واتخاذ القرارات الفورية التي تصلح أداء الأسواق المالية[144].

المطلب الثالث: مواصفات وأشكال التوازنات الاقتصادية

من الأوضاع التوازنية سالفة الذكر، تكون التوازنات لها مواصفات متعلقة بالزمن تارة وبالاستقرار والحركية لحالة الاقتصاد الوطني تارة أخرى، أو بمدى القدرة على تحقيق الوصول إلى الهدف أو التوازن

[144] رفعت السيد العوضي، **الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 19-23 محرم/1432ه الموافق ل 25-29 ديسمبر 2010م،ص16

المنشود. كما أخذ التوازن أشكالا ومواصفات مختلفة، باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له، ومن ذلك ما يلي:

الفرع الأول: التوازن الكامل

هو ذلك التوازن الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه بعدما عجزت آلية السوق عن ذلك، فتسعى للتدخل لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مراكز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة[145].

وهو الوضع الذي تكون فيه المتغيرات الرصيدية (الأرصدة) والتدفقية (التيارات) مستقرة. بمعنى أن التدفقات الصافية التي تضاف إلى الأرصدة تكون مساوية للصفر في حالة التوازن. والتوازن الساكن مثال هذا النوع، حيث يكون رصيد رأس المال ثابتا مع وجود مدخرات واستثمارات صافية مساوية للصفر. وفي هذه الحالة نكون أمام اقتصاد ساكن غير نام.

الفرع الثاني: التوازن التدفقي

وهو الذي تكون فيه المتغيرات التدفقية (التيارات) مستقرة دون أن يبدو عليها ميل ما نحو تغير آخر، بيد أنه إذا كان هذا التوازن يتضمن تغيرات سالبة أو موجبة في الأرصدة، فإن نمو أو تقلص الأرصدة قد يحمل في طياته بذور تغيرات تالية في التدفقات. لكن لما كانت الإضافات السنوية إلى معظم الأرصدة ضئيلة بالنسبة إلى حجم هذه الأرصدة نفسها، فإنه يتغاضى في تحليل الأجل القصير عن التغيرات التي تحدث في الأرصدة[146].

[145] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص106.

[146] عبد الباري بن محمد علي مشعل، مرجع سابق، ص12

الفرع الثالث :التوازن قصير الاجل والتوازن طويل الاجل

التوازن قصير الأجل يقصد به تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع.

ويكون التوازن الاقتصادي طويل الأجل في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، ويأخذ هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج والذي يؤدي إلى تغير في العلاقات بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة ورأس المال. ويتحقق التوازن في المدى الطويل عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.[147]

و التوازن قصير الأجل هو التوازن بين التيارات، بينما التوازن طويل الأجل فهو التوازن بين التيار والرصيد. ولأن التوازن الرصيدي لا يتحقق إلا بتوازن التيار فإن التوازن طويل الأجل يشتمل على التوازن قصير الأجل، وإذ يمكن إهمال التغيرات في الأرصدة في حالة التوازن قصير الأجل، بيد أنه في حالة التوازن طويل الأجل لا يمكن إهمال أثر اختلال التوازن بين الأرصدة على التيارات.

[147] مبارك حجير، مرجع سابق، ص132

الفرع الرابع: التوازن المتحرك

وهو الذي تنمو الأرصدة بنفس المعدل الذي تنمو به التدفقات الجارية (التيارات). ومن ثم نجد أن كل نسب الأرصدة إلى التدفقات ثابتة، وكذلك الإضافات إلى الأرصدة لا تؤثر في معدلات التدفقات الجارية، ويستخدم هذا النوع في تحليل النمو الاقتصادي.

ويهتم التوازن المتحرك بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتكمن الحركة والديناميكية فيه بالأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع.

ويهدف هذا الأسلوب من التحليل الى معرفة تطور وسير النظام الاقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له تأثر على حالات اقتصاد في فترات أخرى[148].

الفرع الخامس: التوازن الساكن والساكن المقارن

ويسمى فرع التحليل الاقتصادي الذي يهتم بدراسة نقاط التوازن بالتحليل الاقتصادي **الساكن(static)** والتحليل الاقتصادي **الساكن المقارن(comparative static)** . ولا يهتم هذان النوعان من التحليل بالمسار الذي يجب أن تأخذه المتغيرات للوصول إلى التوازن خلافا للتحليل الحركي، حيث يبين هذا التحليل أنه ليس بوسع كل نظام حركي الوصول إلى التوازن، حتى لو أمكن إيجاد أصل توازني له. فقد يوجد نمط من المتغيرات الذي إذا ما تحقق فإنه سيعيد نفسه دون انقطاع، وفي ظل غياب أي اضطراب جديد. في حين أنه لو بدأ النظام من وضع آخر مختلف عن وضع التوازن فإن النظام قد لا يظهر أي ميل للوصول إلى التوازن، ولكنه يولد تغييرات جديدة مستمرة وهذا هو التوازن غير المستقر،

[148] سهير السيد، **المدخل إلى النظرية الاقتصادية (المفهوم والتطبيق)**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص15

ويقابله التوازن المستقر حيث تتجه أو تصل إليه حركة النظام، وإذا حدث أي اضطراب فيه فإنه سوف تتم العودة إليه[149].

الفرع السادس: التوازن الاقتصادي المستقر وغير المستقر

إن التوازن الاقتصادي المستقر(The stabilize economic balance) هو حالة قابلة إلى إعادة التوازن في حالة تعرض هذا التوازن إلى اختلال بفعل قوى ذاتية وأن التوازن الاقتصادي غير المستقر (The non- stablize economic balance) هو حالة غير قابلة إلى إعادة التوازن وإنما تبقى في طيات التأرجح بين اللاتوازن والاستقرار على معدلات اقتصادية معينة للاستخدام والناتج والأسعار واتي يمكن أن نطلق عليها اصطلاحا بحالة الاستقرار الاقتصادي و تلعب الدورات الاقتصادية دورا أساسيا في اختلال التوازنات وعودتها نحو نقطة الأصل بفعل قوى ذاتية في الاقتصاد سواء في المدى القصير أو الطويل.

ويعتبر التوازن أداة قيمة للنظرية الاقتصادية لتحديد الوضع الذي تكون فيه قيمة المتغيرات في حالة توازن. وهذا يبسط تعقيدات الواقع الذي تكون فيه هذه المتغيرات في حالة اختلال قصير الأجل و طويل الأجل. والاختلال أيضا أداة قيمة للنظرية الاقتصادية لجعل التحليل أكثر واقعية. وبالتالي فإنه ليس ضروريا أن تتحقق حالات التوازن في الاقتصاد حتى يصبح تحليل التوازن مفيدا، فإذا افترضنا وجود قوى معينة في الاقتصاد (أو سوق معينة) تدفع به في اتجاه التوازن حين لا يكون في حالة توازن فإن توصيف الوضع التوازني يعني توصيف الاتجاهات التي تسير فيها المتغيرات الاقتصادية، سواء وصلت تلك المتغيرات إلى قيمها التوازنية أم لا.

[149] عبد الباري بن محمد علي مشعل، مرجع سابق، ص13

المبحث الثاني:آليات التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية

لقد تطور الفكر الإقتصادي بتطور النشاط الإقتصادي حتى تمكن من التأثير على صياغة السياسات الإقتصادية ، وخاصة ذات العلاقة بتوازن الإقتصاد ونموه، واختلفت وجهات نظر المدارس الاقتصادية في بيان وضع التوازن الاقتصادي وفيما يأتي مناقشة وجهة نظر كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية، والمدارس الاقتصادية الحديثة الأخرى.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية والتوازن الاقتصادي

أوضحت المدرسة الكلاسيكية التي سادت في الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين أن الاقتصاد في حالة توازن على الأغلب انطلاقا من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية، إذ يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه في أن العرض يخلق طلبا مساويا له(قانون ساي) ولذلك فإن وضع الاقتصاد يكون عند مستوى الاستخدام الكامل. وانسجاما مع تلك الفروض ذهب الفكر الكلاسيكي إلى الاعتقاد بحيادية النقود، وعليه فهم ينكرون أي دور لها في تحديد المتغيرات الحقيقية الكلية كالدخل والإنتاج والاستخدام[150].

الفرع الأول : التوازن في سوق السلع والخدمات

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي ولهذا سوف نتطرق للعرض الكلي والطلب الكلي كل على حدى قبل توضيح التوازن.

1. الطلب الكلي

يمثل الطلب الكلي حسب النظرية الكلاسيكية علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الناتج القومي، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج ، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب

[150] خزعل البيرمالي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة النهضة العربية، بغداد،1987،ص127

آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : P .Y.M ، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا . وعليه سيكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل كما في الشكل(2-1):

الشكل(2-1): الطلب الكلي

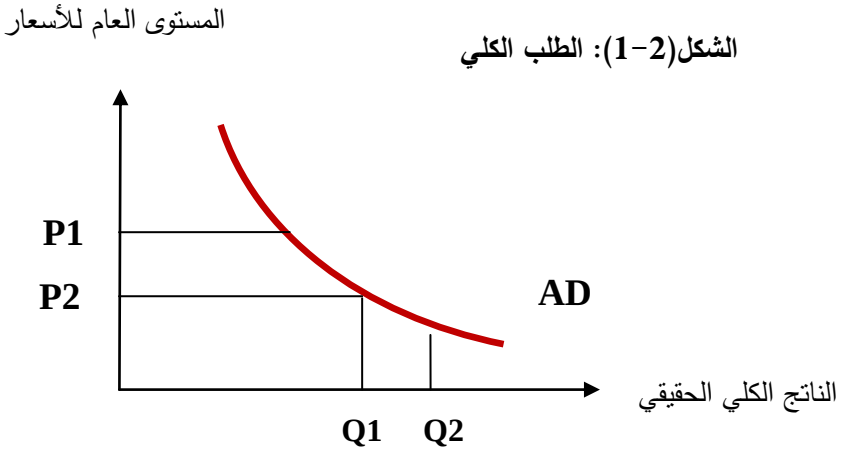

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر، الأردن،2006،ص136

2. العرض الكلي

استنادا إلى النظرية الكلاسيكية، لا يتغير العرض الكلي مع تغير المستوى العام للأسعار أي أن منحنى العرض الكلي هو عبارة عن خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي عند مستوى الاستخدام الكامل في الاقتصاد.

ويفسر الكلاسيكيون هذا الاتجاه في العرض الكلي كالآتي:نفترض ابتدءا بأن الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل وأن مستوى الأسعار السائد هو(PE) أي أن النقطة (A) على منحنى العرض الكلي في الشكل التالي تمثل مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج في آن واحد.

الشكل(2-2): العرض الكلي

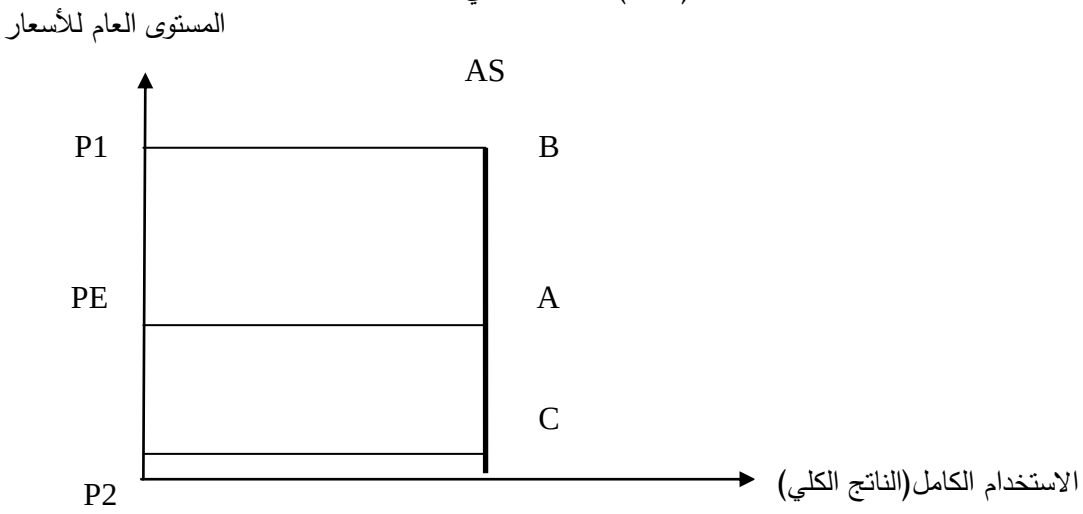

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف،**نفس المرجع**، ص139

3. التوازن في النظرية الكلاسيكية

عند الجمع بين الطلب الكلي والعرض الكلي نحصل على توازن القطاع الحقيقي في النظرية الكلاسيكية كما في الشكل الآتي:

الشكل(2-3): التوازن الكلي في النظرية الكلاسيكية

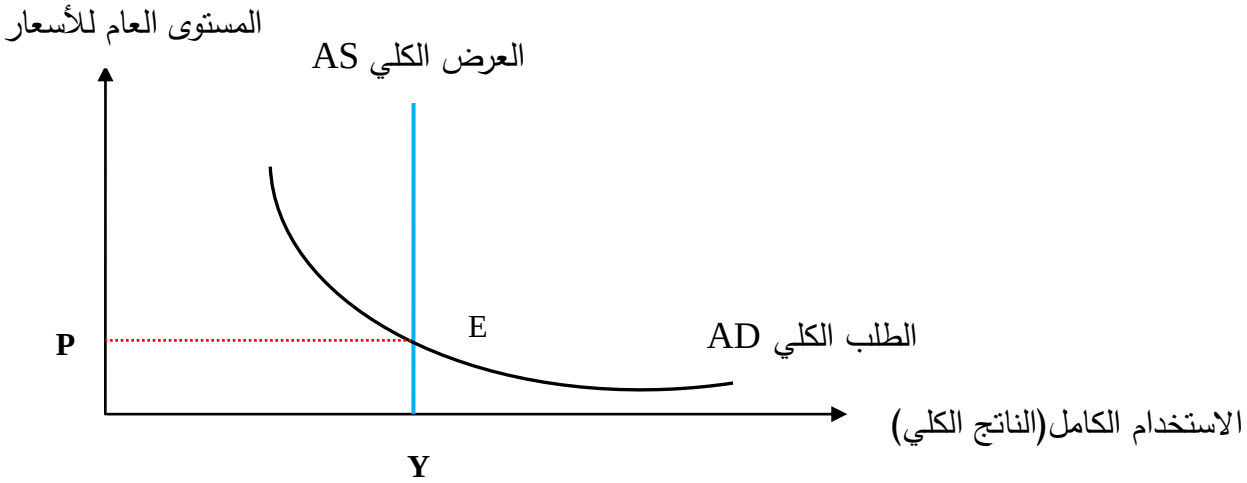

المصدر: نزار سعد الدين العيسى ،إبراهيم سليمان قطف، **نفس المرجع**، ص141

يحصل التوازن عند النقطة (E) التي يتقاطع بها منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ولا يمكن أن يحصل إلا عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية لأن منحنى العرض يقع عند هذا

المستوى. فإذا ما حصل أي انخفاض في الطلب الكلي فان الاقتصاد ينتقل الى حالة عدم التوازن، وفي هذه الحالة لابد من تولد قوى ضاغطة في السوق تجعل الاقتصاد يعود إلى حالة التوازن.

إن هذه القوة الضاغطة هي تغير المستوى العام للأسعار. فقد اعتقد الكلاسيكيون بأن هذا التغير لابد وأن يضمن زيادة الإنتاج الفعلي كلما انخفض عن مستوى الاستخدام الكامل للعمل والموارد الاقتصادية الأخرى. ولأجل توضيح عملية التكيف أو التغير الاقتصادي هذه نستخدم الشكل(2-4):

الشكل(2-4): تأثير انخفاض الطلب الكلي على التوازن

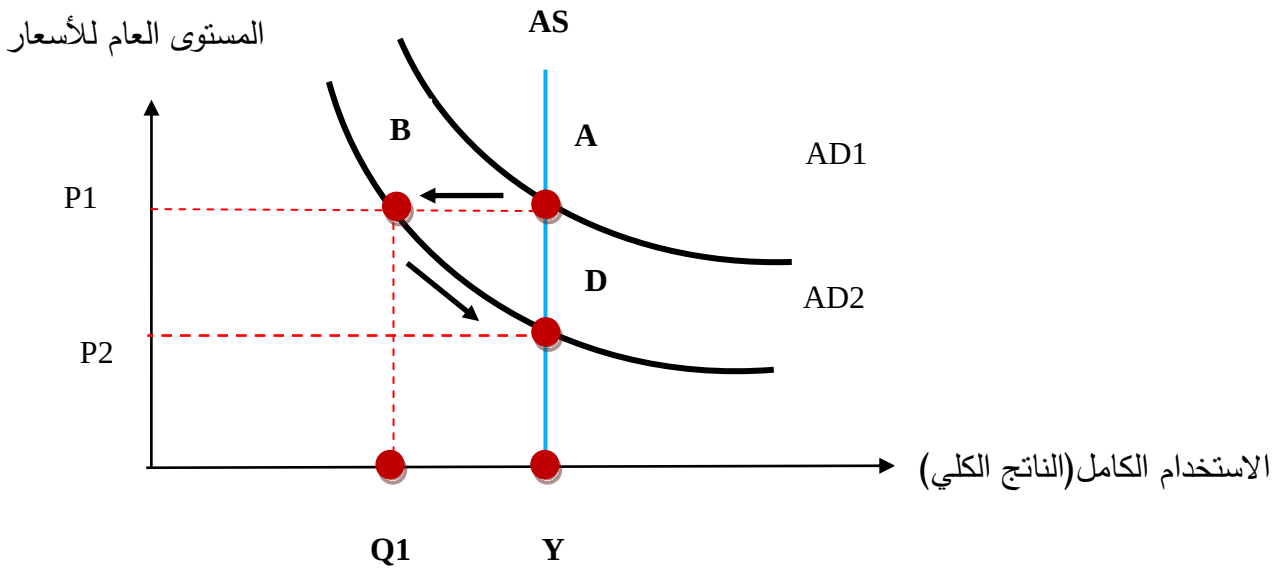

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، نفس المرجع، ص142

فإذا كان الإنتاج الكلي ابتداء يحقق الاستخدام الكامل عند المستوى العام للأسعار(P1) في النقطة(A) حيث يتساوى العرض الكلي والطلب الكلي ويكون الاقتصاد في حالة توازن، فإن انخفاض الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2) سيؤدي إلى تراكم البضائع المنتجة وتكدسها في المخازن نتيجة للحالة التي يطلق عليها بركود الأسواق. ومع استمرار هذه الحالة لا يمكن للمنتجين أن يواصلوا الإنتاج بالمستوى نفسه فينخفض الإنتاج تدريجيا إلى أن يصل إلى النقطة (B) على منحنى الطلب الجديد(AD2)

عندها تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة وبضائع متكدسة في الأسواق ومعدلات بطالة مرتفعة ويكون **الاقتصاد في حالة عدم توازن.**

إلا أن ارتفاع البطالة باعتقاد الكلاسيكيين لابد أن يضغطان على الأسعار والأجور فتنخفض تدريجيا وترتفع معها القدرة الشرائية للنقود مما يحفز على زيادة الكميات المطلوبة فينتقل الاقتصاد من النقطة (B) إلى النقطة (D) مع استمرار زيادة الإنتاج الكلي باتجاه الاستخدام الكامل في النقطة (D) والتي تعتبر نقطة التوازن الجديدة.

وباختصار يتبع تأثير انخفاض الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية التسلسل التالي:

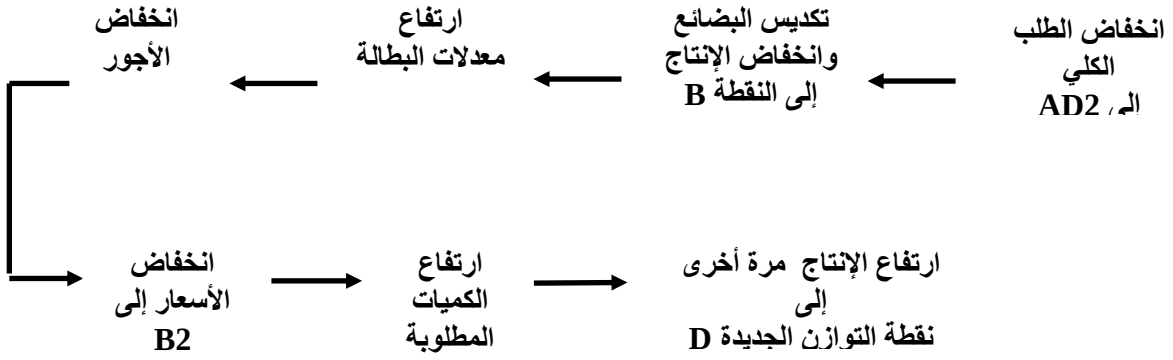

4. شرط توازن سوق السلع والخدمات :

إن ما بيناه سابقا فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث لما يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي وبمجرد حدوث هذا الأمر فإن ذلك يعني أن شرط التوازن قد تحقق وهذا الشرط هو **تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط** ويمكن توضيح المعنى أكثر فيما يلي:

- **الادخار:** تقول النظرية الكلاسيكية أن الادخار يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال (أي المدخر) وأن صاحب رأس المال هذا عند قيامه بعرض رأسماله فهو يعتمد على فكرة التفضيل الزمني ولهذا كلما ارتفع رأس المال كلما زاد الادخار، ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما هو موضح في الشكل(2-5).

لدينا الادخار هو دالة في سعر الفائدة أي S= f(r) ونلاحظ أن ميل دالة الادخار هو موجب وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.

الشكل (2-5):دالة الادخار

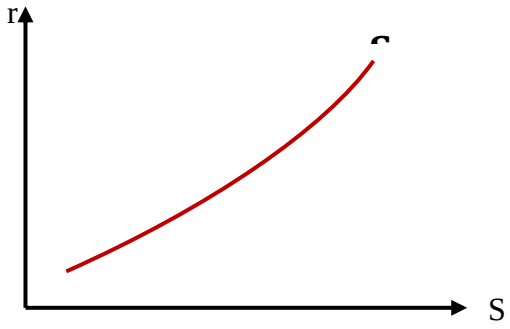

المصدر: محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994،ص125

●**الاستثمار**: على العكس من المدخر نجد أن المستثمر هو المقترض لرأس المال أي أن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر عبارة عن تكلفة . ولهذا فإن المستثمر عند قيامه بالاستثمار يحاول من جهة تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن ومن جهة أخرى زيادة العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فإن الاستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضيا كما يلي : I = f(r) ، أما التمثيل البياني لدالة الاستثمار فيمكن تمثيلها في الشكل (2-6):

الشكل(2-6):دالة الاستثمار

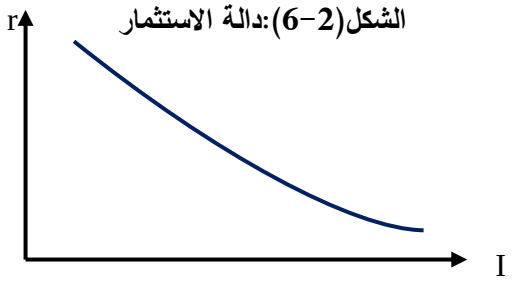

المصدر: محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص126

إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى (I) مع منحنى(S) وذلك كما هو موضح في الشكل (2-7):

الشكل(2-7):التوازن في سوق السلع والخدمات

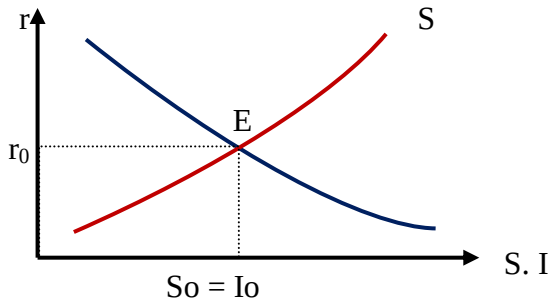

المصدر: محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، **مرجع سابق**، ص128

نلاحظ من الشكل أن نقطة التوازن هي نقطة E حيث انطلاقا من هذا الشرط (I=S) يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات. وكذلك كل من الادخار والاستثمار ومن ثم تحديد حجم الاستهلاك وبقية المتغيرات وذلك انطلاقا من قاعدة التوازن (عرض كلي = طلب كلي).

ومما يجب ملاحظته هو أن سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي أي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).

الفرع الثاني: توازن القطاع النقدي [151]

في دراستنا لهذا التوازن سنعتمد على النظرية الكمية للنقود، حيث مرت هذه النظرية بعدة مراحل من مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق MV≡ PT إلى علاقة سببية PT = MV تصف العلاقة بين مستوى الأسعار العام وكمية النقد بحيث يكون : P = f (M) يصبح إذن المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقد وهي دالة متزايدة وذات تأثير تام.

ثم من معادلة تعتمد على المعاملات T انتقلت إلى معادلة تعتمد على الدخل وذلك على يد بيجو ومارشال MV = PY وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد :

وتسمى معادلة كمبريدج : (K=1/v) Md = Kpy

[151] د. محمد شريف إلمان ، *محاضرات* في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994 ،ص 125 – 130 - بتصرف-.

وإذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغير خارجي Mo =MS تحدده السلطات النقدية .

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد MS بالطلب عليه Md

$$Md = Ms \leftrightarrow Kp*y=Mo$$

حيث P* يعبر عن المستوى العام للأسعار التوازني

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل(2-8):توازن القطاع النقدي

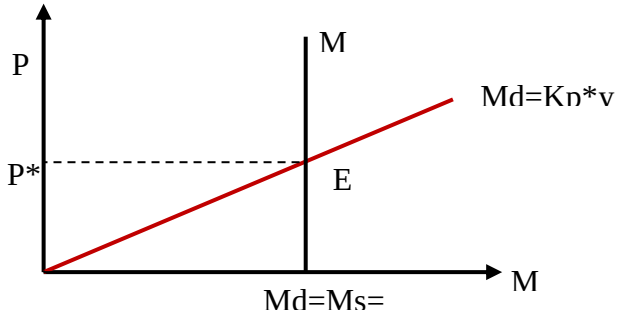

المصدر: محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق ص129

ولإظهار العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار يكفي أن نعود إلى معادلة كامبردج ونفترض بأن حجم الدخل الحقيقي Y ثابت (عند مستوى التشغيل الكامل) " قانون ساي" فالعلاقة تصبح كما بيناه سابقا $P = f(M)$ ، ومن المعادلة يصبح P معطى كما يلي :

$$P = M/Ky$$

بما أن المقدار Ky ثابت فإن P يرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية وتمثل بيانيا كما يلي :

الشكل(2-9):العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

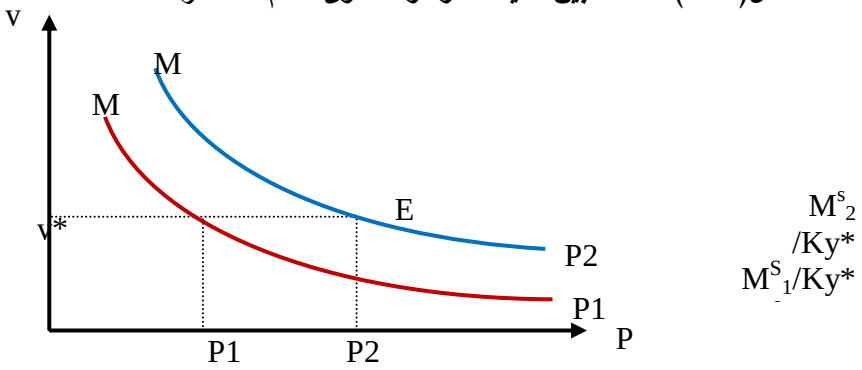

المصدر: محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص130

الفرع الثالث: تـوازن سـوق العمل

حجم تشغيل القوة العاملة بالنسبة للمشروع الفردي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، يعتمد على سلوك الطلب والعرض الخاص بالعمل.

1. **الطلب على العمل** : يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية، ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي : $Nd = N\ (W/P)$

حيث:

Nd : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين.

W/P : مستوى الأجور الحقيقية.

W : مستوى الأجور النقدية (الاسمية).

P : المستوى العام للأسعار.

الشكل(2-10): الطلب على العمل عند الكلاسيك

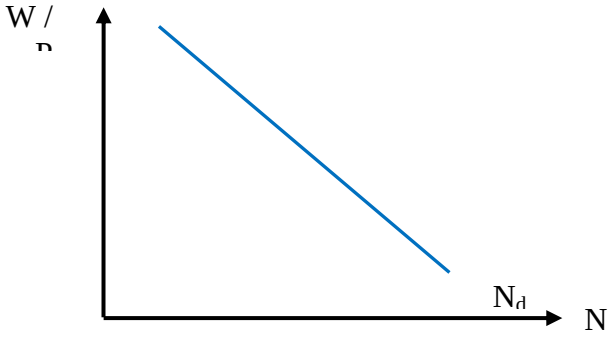

المصدر: محمد صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 42 – 43 .

2. عرض العمل: ويقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق. والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجور الحقيقية هي علاقة طردية، أي أن عرض العمل Ns دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية W/P. ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي $N_s = N\ (W/P)$

حيث **Ns** : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

الشكل(2-11):عرض العمل عند الكلاسيك

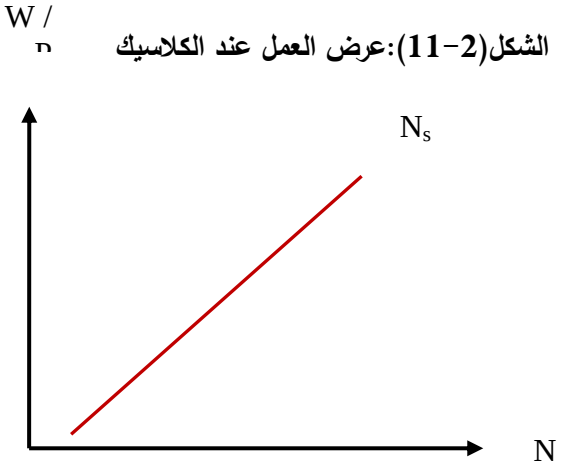

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994، ص 42 – 43 .

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل. ووفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل بمثابة المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للقوة العاملة.

الشكل(2-12):توازن سوق العمل عند الكلاسيك

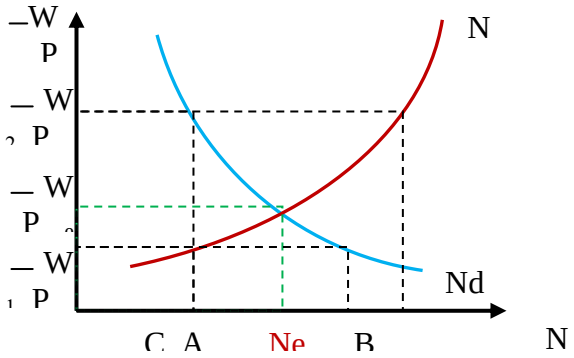

المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص 45

الفرع الرابع: التوازن الكلي الكلاسيكي

بعد دراستنا كلا من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وسوق العمل نصل إلى التوازن الكلي عند الكلاسيك، والآن يمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا بجمع مختلف البيانات في شكل واحد.

الشكل(2-13): التوازن الكلي الكلاسيكي

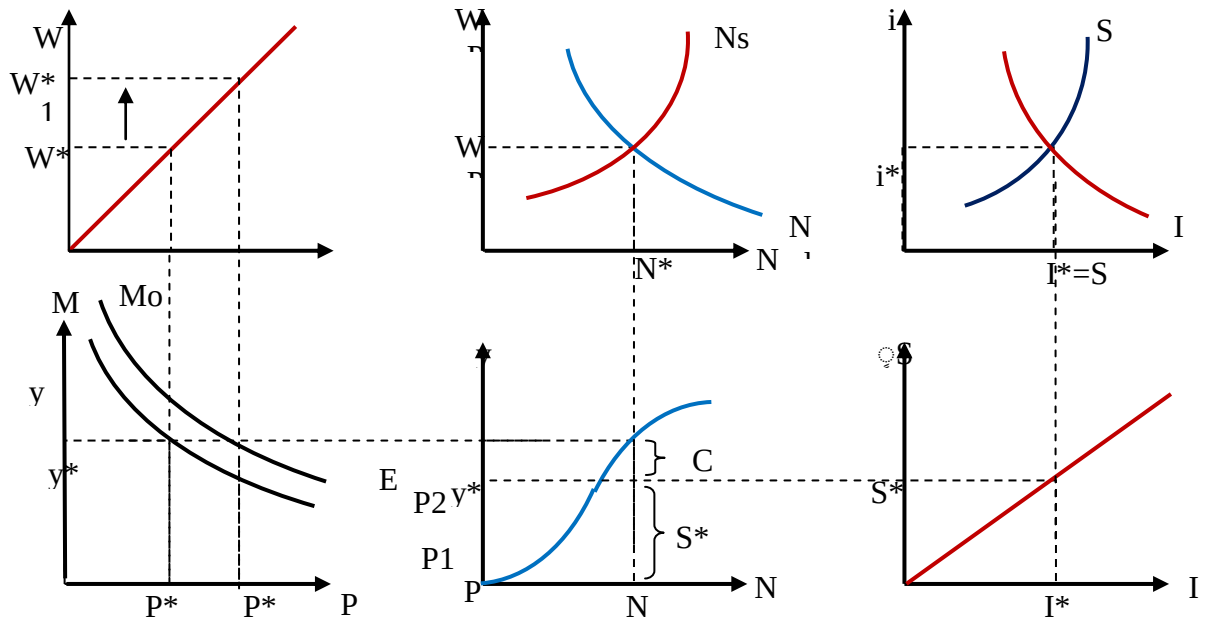

المصدر: د. محمد شريف إلمان، **محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية** ، ص 121 – 125 – بتصرف-

بعد ضم الرسومات الخاصة بالسوق النقدي نلاحظ أن سعر التوازن هو P* والذي يمكننا من تحديد ومعرفة قيمة الأجرة الاسمية التوازنية (W*)

المطلب الثاني: المدرسة الكنزية والتوازن الاقتصادي

الفرع الأول : التوازن في القطاع الحقيقي

يقر كينز أنه من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التوظيف الكامل. ووفقا لنموذج كينز يتطلب التوازن في القطاع الحقيقي تساوي العرض الكلي للسلع والخدمات المتمثل بالناتج القومي الإجمالي مع الطلب الكلي المتمثل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار. وكذلك يتحدد التوازن في السوق السلعي بالمساواة بين الادخار والاستثمار، إذ أن ما يقتطع من الدخل ليذهب على شكل ادخار يفترض أن يعوض بإنفاق استثماري مساو له وفي هذه الحالة فإن العرض الكلي يساوي الطلب

الكلي[152].وقد ركز كينز في تقديره لمستوى الناتج الكلي على الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، وعليه فإن الطلب الكلي من وجهة نظره يساوي مجموع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي أي أن:[153]

$$Y = C + I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

و يرتبط الإنفاق الاستهلاكي بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي متمثلة بدالة الاستهلاك :

$$C = a + by$$

إذ أن c: الاستهلاك، y: الدخل، a: ثابت، b: الميل

وعند النظر إلى المعادلة (1) من زاوية استخدام الدخل فإن قسما من هذا الدخل ينفق على الاستهلاك والقسم الآخر يكون مدخرا أي أن:

$$Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

إذ أن S تمثل الادخار، وعند دمج المعادلتين (1) و (2) نحصل على:

$$C + I = Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

و يدل الطرف الأيمن من هذه المعادلة على استخدامات الدخل بينما يدل الطرف الأيسر على مكونات الطلب على السلع.

ومن المعادلة(3) نستخرج المعادلة الأساس للتوازن الاقتصادي وهي:

$$\boldsymbol{I=S}$$

[152] د. خزعل البيرماني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 424

[153] ب. برنييه و أ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 194، 195

ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل الأتي:[154]

الشكل(2-14): التوازن في القطاع الحقيقي

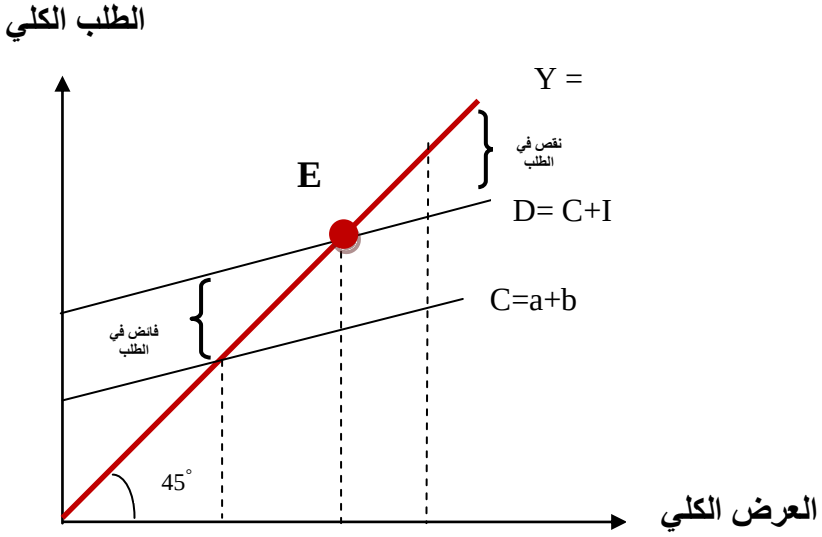

Source : Michel Bialès,Rémi Leurion ,Jean_Louis Rivaud, **L'essentiel sur l'économie**, BERTI EDITION ;4ème édition,2007 ,PARIS,P308

ويمثل الخط المرسوم بزاوية(45) من نقطة الأصل كل النقاط التي تقع على مسافات متساوية بين المحورين الافقي والعمودي، وما دام الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من الانتاج الذي يحقق التوظيف الكامل فيمكن اعتبار هذا الخط ممثلا للعرض الكلي. ويتحقق المستوى التوازني عند النقطة (E) التي يتعادل عندها الطلب الكلي (استهلاك، استثمار) مع العرض الكلي فإذا ارتفع الدخل الى مستوى أعلى من النقطة (E) فإن الطلب الكلي يكون أقل من الانتاج، أي أن هناك فائض في الانتاج مما يؤدي الى تراكم المخزون غير المرغوب فيه وهذا يدعو رجال الأعمال إلى خفض الانتاج في الفترات اللاحقة مما يؤدي للاستغناء عن بعض القوى العاملة.

[154] *Michel Bialès,Rémi Leurion , Jean_Louis Rivaud, **L'essentiel sur l'économie**, BERTI EDITION ; 4ème édition,PARIS,2007, P307*

وقد تتدخل الدولة لتسريع أو لدفع الاقتصاد نحو الاستخدام الكامل عن طريق الاسهام في الانفاق القومي، إذ يلعب هذا الأخير(من وجهة نظر كينز) دورا في غلق الفجوة بين الطلب و العرض الكليين لتحقيق التوازن الاقتصادي.

الفرع الثاني :التوازن في القطاع النقدي

يتطلب التوازن في السوق النقدي أن تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب عليها وحسب النظرية الكنزية فإن الطلب على النقود يرجع إلى ثلاثة دوافع (المعاملات و الاحتياط و المضاربة). إذ اعتبر كينز أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط دالة طردية لمستوى الدخل النقدي الكلي، أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فهو دالة عكسية لمعدل الفائدة، أما عرض النقود فاعتبره عاملا خارجيا وغير حساس للتغيرات في سعر الفائدة[155].

الشكل (2-15):دالة الطلب على النقود

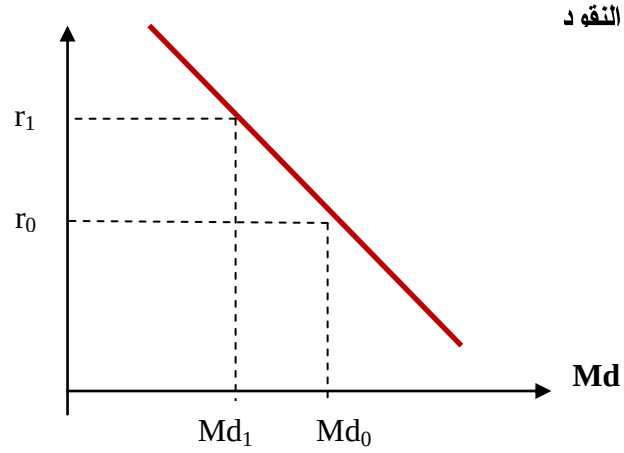

الشكل (2-16): دالة عرض النقود

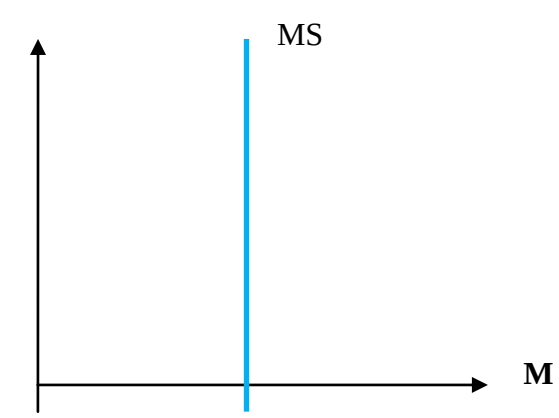

المصدر: سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985،ص136

وعندما يلتقي الطلب على النقود مع عرض النقود يتحقق التوازن عند سعر فائدة معين كما في الشكل(2-8)[156]. إذ يمثل عرض النقود خط عمودي على المحور الأفقي بينما الطلب على النقود يتغير

[155] سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985 ، ص 136 ،137

[156] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **مرجع سابق**، ص 287

طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة، وسعر الفائدة التوازني هو(r_0) وعند سعر فائدة أعلى من (r_0) فإن كمية النقود المطلوبة أقل من كمية النقود المعروضة، أي أن هناك فائضا في عرض لذلك فإن الأفراد يعملون على التخلص من النقود الفائضة عن طريق شراء السندات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات وانخفاض أسعار الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات إلى أن تصل إلى المستوى التوازني (r_0) أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى مستوى أقل من (r_0) فإن الطلب على النقود يفوق عرض النقود ولذلك فإن الأفراد يحاولون أن يعوضوا النقص الحاصل في النقود بالعمل على بيع السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع سعر الفائدة إلى المستوى التوازني(r_0). وهذا يعني إنه إذا لم يتحقق شرط التوازن في السوق النقدي فإن سعر الفائدة سيتجه إلى التغير إلى أن يتم تحقيق شرط التوازن.

الشكل(2-17): التوازن في سوق النقد

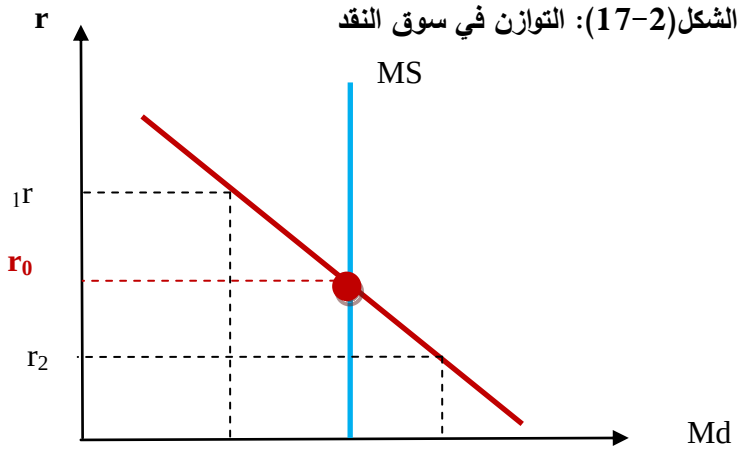

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **مرجع سابق**، ص 278

الفرع الثالث: التوازن في سوق العمل

إن التوازن الذي تحقق في سوق السلع والخدمات والنقد، لم يأخذ بعين الاعتبار حجم التشغيل، فمن الممكن أن يصحب هذا التوازن بطالة في سوق العمل أو عدم التوازن فيه.

فباستخدام جميع الطاقات البشرية من الممكن تحقيق حجم من الدخل أكبر من الدخل التوازني، وتتطلب دراسة التوازن في سوق العمل دراسة كل من دالة الطلب على العمل ودالة عرضه ثم مقابلتهما لتحديد حجم العمل (المطلوب والمعروض) ومعدل الأجر التوازني.

1. عرض العمل

يرى كينز أن التوازن لا يؤدي حتما إلى التشغيل الكامل عكس ما يظنه الكلاسيك، فبإمكان حدوث التوازن رغم وجود نقص في التشغيل، فعرض العمل حسب كينز مرتبط بالأجر الإسمي، لا بالأجر الحقيقي، لأن أصحاب الأجر خاضعون لما يسمى "بالوهم النقدي أو الخداع النقدي" أنهم يفضلون أجور اسمية مرتفعة أكثر من قدرة شرائية فعلية[157] لذا يتمسك العمال بمستوى أجرتهم النقدية ولا يقبلون انخفاضه وبالتالي لا يمكن وقوع تكييف عرض العمل أو طلبه بانخفاض في الأجور الاسمية[158]:

انطلاقا مما سبق تكون دالة عرض العمل تابعة للأجر الاسمي أي: $Ns = f(w)$

[157] أحمد هني، مرجع سابق، ص81

[158] محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص270، 271

الشكل(2-18): دالة عرض العمل عند كينز

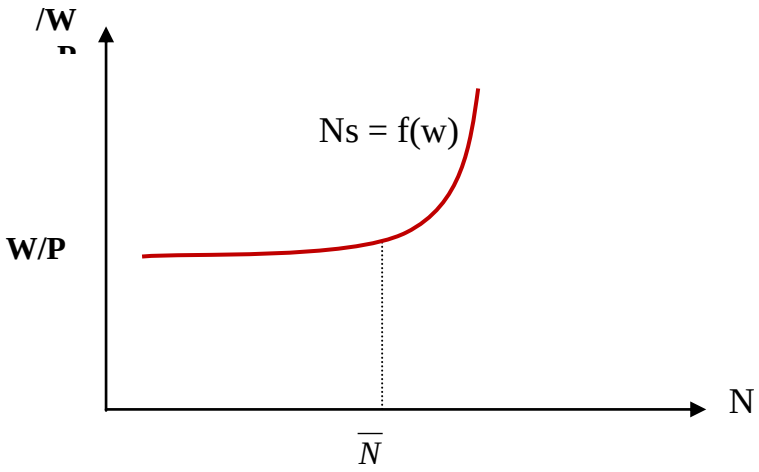

Ns : عرض العمل

w : الأجر الاسمي

$\overline{N}$: الحد الأدنى لعرض العمل

$\overline{w}$: الحد الأدنى لمعدل الأجر الاسمي.

المصدر:عمر صخري، مرجع سابق، ص275.

2. الطلب على العمل

من الملاحظ أن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل فكينز يقبل فرضية المنافسة الكاملة التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح، تحت قيد دالة الإنتاج، ودالة الطلب على العمل عند كينز هي نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير[159].

بموجب فرضية المنافسة الكاملة تكون الأسعار معطاة، أي لا يمكن لأي منتج التلاعب بالأسعار، فتكون قاعدة التوازن هي الاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع الإنتاجية الحدية بالقيمة.

[159] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 275.

تتمثل التكلفة الحدية في معدل الأجر الاسمي (W) أما قيمة الإنتاجية الحدية فما هي إلا الإنتاجية الحدية العينية للعمل في السعر السوقي (P) للسلعة المنتجة، فشرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن كتابه كما يلي:[160]

$$\frac{w}{p} = Mp \Leftrightarrow w = P.Mp$$

حيثّ: Mp : إنتاجية حدية و $\frac{w}{p}$: الأجر الحقيقي ، وعليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة للأجر الحقيقي: $Nd = Nd\left(\frac{w}{p}\right)$ ويكن ميلها سالب، نظرا للعلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.

الشكل (2-19): دالة الطلب على العمل عند كينز

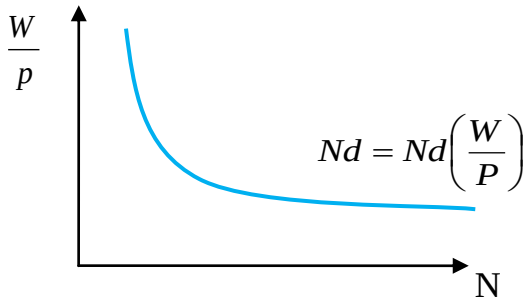

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق ، ص 274

3. التوازن في سوق العمل

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه كما هو مبين في الشكل أدناه.

[160] عمر صخري، مرجع سابق، ص 273

الشكل (2-20) : منحنى التوازن في سوق العمل

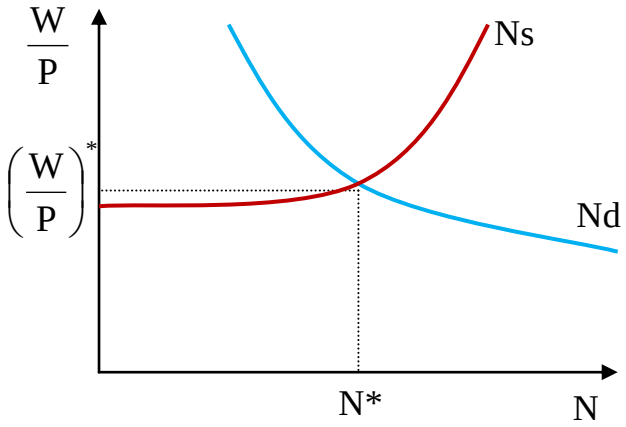

المصدر : محمد شريف إلمان، **مرجع سابق**، ص 278.

المطلب الثالث: النظرية الكنزية الجديدة (منحنى Is و Lm)[161]

إن نظرية كينز كانت تدور في حلقة مفرغة، بحيث لتحديد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل، ولتحديد مستوى الدخل لا بد من معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة، ولتجاوز هذه القصور نلجأ إلى استخدام نموذج " IS – LM " الذي يوضح التوازن العام، ويطلق على هذا النوع من تحليل التوازن العام بتحليل " **هيكس – هانس** " (Hicks-Hansen) أو النظرية الكينزية الجديدة.

إن ما فعلته النظرية الكينزية الجديدة هو محاولة تحديد المستوى التوازني لكل من الدخل وسعر الفائدة في آن واحد عن طريق ربطها بدالتي الاستثمار والادخار ويعكسهما منحنى IS، ودالتي الطلب

[161] أنظر:
- الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمن، **النظرية الإقتصادية الكلية**، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995 ، ص ص60-73
- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996 ، ص ص267 -271
-ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص209 -221

النقدي والعرض النقدي ويعكسهما منحنى LM ، وبجمع هذين المنحنيين في شكل واحد يمكن تحديد الدخل وسعر الفائدة تحديداً آنياً في مستوى التوازن[162].

الفرع الأول :التوازن في السوق السلعي (Is)

سبق تبيان أن شرط التوازن في السوق السلعية يتحدد بالمعادلة **S = I** وعلى افتراض ثبات الكفاءة الحدية للاستثمار فإن هذا الأخير يصبح دالة في سعر الفائدة أي أن[163]:

$$I = h - gr$$

إذ أن (h) تعني الاستثمار التلقائي و (g) الميل الحدي للاستثمار أما الادخار فهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك إذ أن:

$$Y = C+S$$

$$S=Y-C$$

وأن دالة الاستهلاك هي: $C = a + by$

$$S = Y - a - bY$$

$$h - gr \quad Y(1-b)-a =$$

وبتطبيق شرط التوازن **S = I**

$$S = Y(1-b)-a$$

$$Y = \frac{1}{1-b-a}(h-gr)$$

[162] علي عبد المنعم السيد ، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999، ص.ص.351. 352.

[163] محمد عبد المومن، **سلسلة محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (الفصل السابع: التوازن الاقتصادي ونظرية المضاعف)**،2003 /2004، ص117-118

من المعادلة الأخيرة نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة، فبانخفاض سعر الفائدة يزداد مستوى الإنفاق الاستثماري ويرتفع مستوى الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة.

وبطريقة أخرى و بافتراض أننا في اقتصاد مفتوح مكون من أربع قطاعات ونموذج الدخل الوطني به المعدلات التعريفية الآتية: القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي يمكن أيضا أن نقوم باشتقاق التوازن في سوق السلع والخدمات.

وهكذا يتم بدوره التوصل إلى علاقة توازنية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي في سوق السلع وتتمثل تلك العلاقة بالمنحنى (IS) ، ويتوقف هذا المنحنى على مستوى الكفاية الحدية للاستثمار أو في دالة الاستهلاك أو كليهما، سوف ترفع من مستوى الدخل المقابل لكل سعر فائدة معينة وعليه سينقل (IS) إلى أعلى والعكس بالعكس[164].

[164] سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظمة للنشر، الكويت،1982،ص 586

الشكل(2-21): منحنى (IS) التوازن الحقيقي

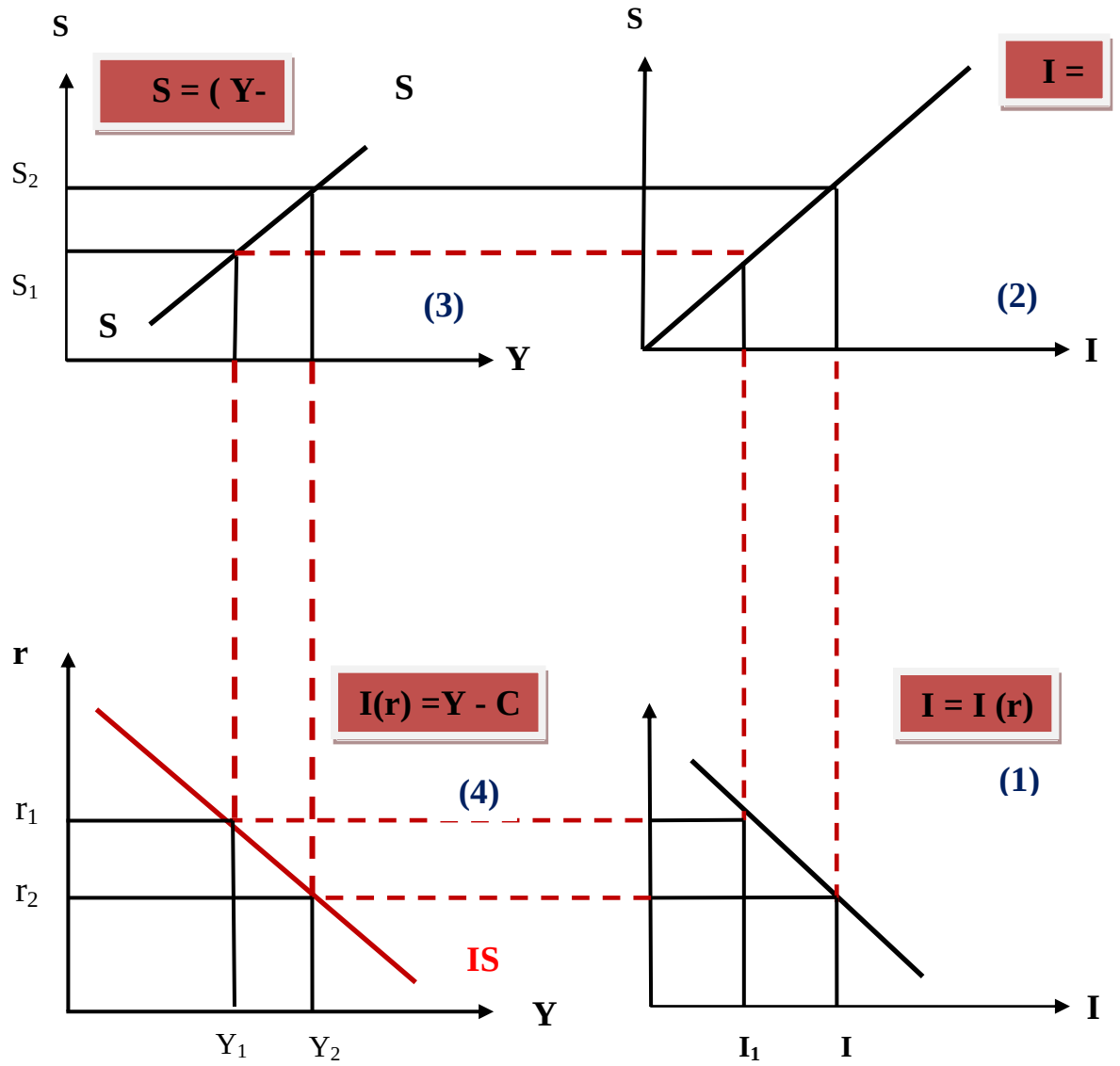

Source : : Michel Bialès,Rémi Leurion ,Jean_Louis Rivaud,op.cit ,P311

فالمربع رقم (1) من الشكل يبين لنا أن الانفاق الاستثماري يتغير عكسيا مع معدل الفائدة، والمربع رقم (2) يبين شرط التوازن إذ أن أية نقطة تقع على الخط البادئ من نقطة الأصل يتساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط. أما المربع رقم (3) فيظهر أن دالة الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل

القومي، والمربع رقم (4) يمثل المنحنى (IS) وهو منحنى سالب الميل وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي عند مستوى دخل حقيقي(Y) وسعر الفائدة (r)[165] .

الفرع الثاني :التوازن في السوق النقدي[166] منحنى(LM)

شرط التوازن في السوق النقدي تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، وأن الطلب على النقود يعتمد على الدخل النقدي وسعر الفائدة، بينما عرض النقود يحدد من قبل السلطة النقدية.

فشرط التوازن في هذا السوق هو Ms=Md وبما أن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات (L1)، أو قد يكون بهدف المضاربة "الاكتناز"(L2) ، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي :

$$Ms= L_1 (Y) + L_2 (r)$$

$$L_1 (Y) + L_2$$

فيكون شرط التوازن: $$Ms=Md= L_1 (Y) + L_2 (r)$$

وتشير العلاقة السابقة إلى أّنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي (y) و سعر الفائدة (r) وتعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى (LM) والذي هو موضح في الشكل(2-22):

[165] صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988 ،،ص355،356

[166] انظر:

ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2005 ، ص157

عبد السلام ياسين الادريسي،**الاقتصاد الكلي**، وزارة التعليم العالي ، جامعة البصرة ، 1986، ص376

مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، **النقود والتوازن الإقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص ص 223،232

الشكل (2-22): التوازن في سوق النقود منحنى (LM)

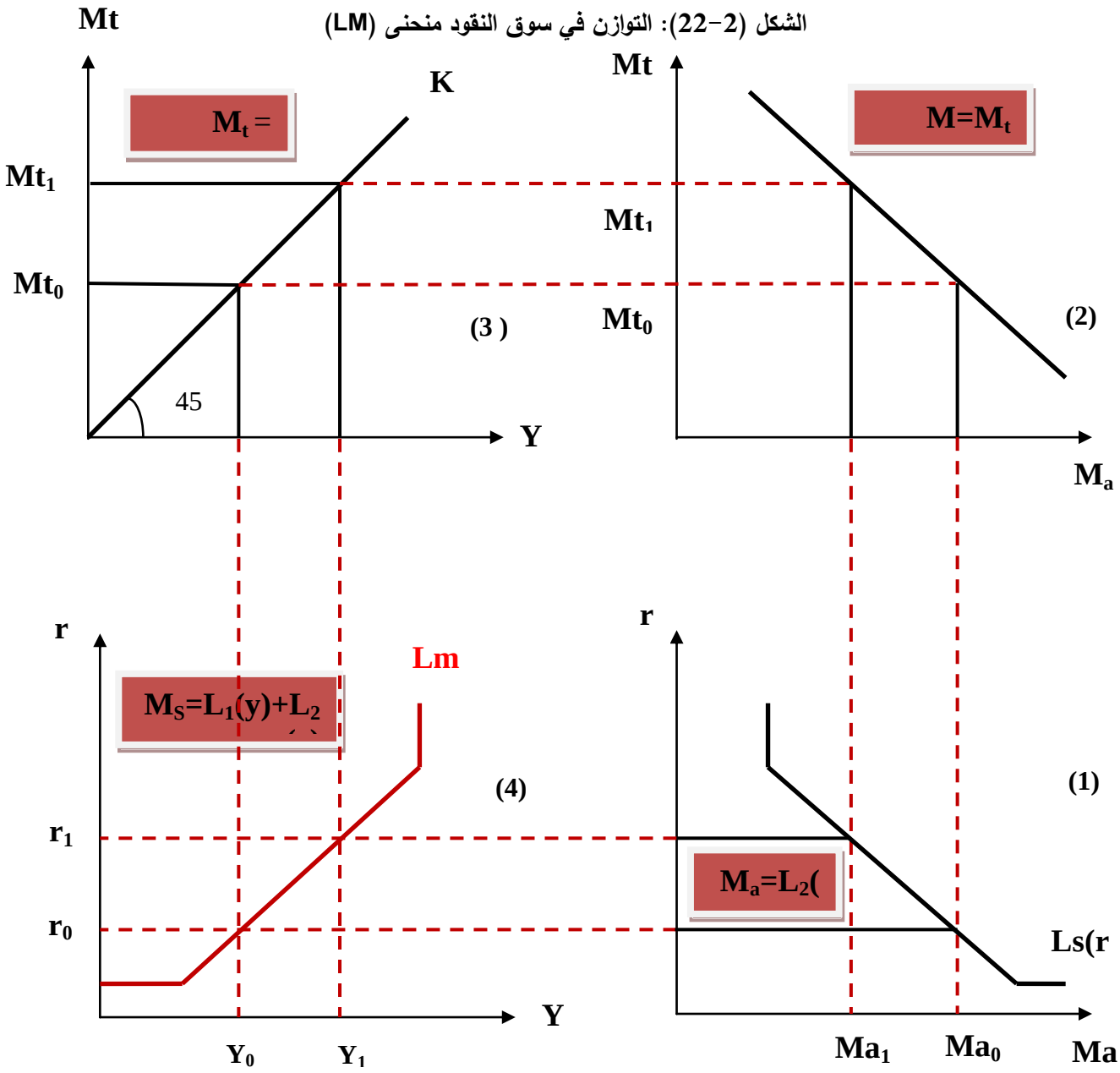

source: Michel Bialès,Rémi Leurion ,Jean_Louis Rivaud,op.cit ,P312

يبين الشكل السابق المربع(1) العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة، أما المربع (2) فيبين كيفية انقسام النقود المعروضة بين المعاملات و المضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r) مقدار مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية. فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r_0) فإن أرصدة

المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

أما المربع (3) يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني K.

فعند تحديد الدخل الحقيقي(Y_0) فإن المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي وبين الخط K توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. وبمعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في المربع (2) يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة (r_0) تبقى أرصدة المعاملات 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازن في سوق النقود، ولابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y_0)، أما عندما يرتفع سعر الفائدة إلى (r_0) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى(y_1).

أما المربع (4) يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (r) والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى (LM).

من المنحنى (LM) نلاحظ ما يلي:

- شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي(Y) والزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة.
- يعتمد منحنى(LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللانهاية، لانهائي

المرونة وموازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأن الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا ويطلق عليه اسم **فخ السيولة** أو **مصيدة كينز(Trappe à liquidités)**، وأن هذا الجزء من منحنى (LM) يطابق التصور الكنزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام 1929.

- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى (LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأن عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية (الكلاسيكية) لأن النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.
- بين الحالتين الكنزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه منحنى (LM) متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.
- إن زيادة عرض النقود أي التوازن قد اختل في سوق النقد ولكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين ويحدث العكس تماما(انتقال منحنى (LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).

الفرع الثالث: التوازن في سوقي السلع والخدمات– والنقود[167]

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد (القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة(السوق الحقيقية)(منحنىIS) والأجزاء النقدية(القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة (منحنىLM).وهو ممثل في الشكل التالي :

الشكل(2–23): منحنى التوازن في سوقي السلع و الخدمات–و النقود

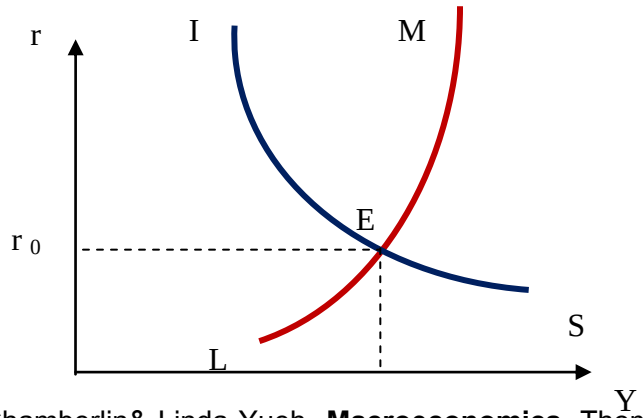

SOURCE: Graeme Chamberlin& Linda Yueh, **Macroeconomics**, Thomson learning, London, 2006, p 207.

يتقاطع المنحنيان (IS) و(LM) عند النقطة (E) التي تحدد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن على مستوى السوقين (النقدي والحقيقي) عند سعر فائدة توازني (r_0).

الفرع الرابع : الدخل التوازني و المضاعف في النظرية الكنزية[168]

توجد الكثير من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر في مستوى الدخل الوطني في التوازن منها الاستهلاك المستقل(C_a)، الاستثمار المستقل(I_a)، الانفاق الحكومي(G)، الضرائب

[167] عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2004 ص335

[168] *Michel Bialès,Rémi Leurion ,Jean_Louis Rivaud,**L'essentiel sur l'économie**,op .cit,P308*

والرسومات(T_x)، التحويلات(T_r) وعوامل أخرى...بحيث إن أي تغير في إحدى أو إثنين أو أكثر من هذه العوامل سيؤدي إلى تغير الدخل الوطني في التوازن(Y*) في ظل شروط معينة.

إن العوامل السابقة الذكر يمكن أن تكون أداة للنمو الاقتصادي الايجابي أو السلبي أي الزيادة أو النقصان في الدخل المتاح أو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ايجابيا في حالة زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الضرائب وزيادة التحويلات...الخ، وهذا ما يعرف بمفهوم المضاعف.

ويمكن دراسة هذا الموضوع في حالتين: في حالة اقتصاد مغلق وفي حالة اقتصاد مفتوح.

أولا – الدخل التوازني في حالة اقتصاد مغلق

في هذه الحالة نميز بين مستوى الدخل الوطني في التوازن في حالة افتراض اقتصاد يتكون من قطاعين هما قطاع الأسر وقطاع الأعمال *(C+I)* وفي حالة ثلاث قطاعات بعد إضافة القطاع الحكومي*(C+I+G)*.

- **الدخل التوازني في حالة قطاعين:**

دخل التوازن هو الدخل الذي يكون فيه Y هو العرض و هو يعبر أيضا على دالة الإنتاج التي هي من الشكل $Y=F(N)$ ويعبر أيضا عن الدخل الموزع لأصحاب عوامل الإنتاج الذي ينفق بدوره على الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية. لذلك يعبر دخل التوازن من جهة على العرض الفعلي الذي يتوقع أن يجد له طلبا في السوق أي $Y=C+I$

فإذا فرضنا أننا في اقتصاد مغلق يتكون فقط من قطاع الأسر و قطاع الأعمال مع غياب الدولة، بحيث يتمثل طلب الأسر في السلع الاستهلاكية و طلب قطاع الأعمال في السلع الاستثمارية، و باعتبار أن دالة الاستهلاك عند الأسر في الأمد القصير هي:

$$C=C_0+cY$$

و أن الطلب على السلع الاستثمارية هو طلب مستقل عن مستوى الفائدة أي:

$$I=I_0$$

عندها يصبح الدخل التوازني يساوي:

$$Y=C+I$$

$$Y=C_0+cY+I_0$$

$$\boxed{Y^e = \frac{1}{1-c}\,[C_0+I_0]}$$

يمثل Y^e الدخل التوازني دخل الموافق للطلب الفعال كما هو موضح في الشكل أدناه.

ويتضح من الشكل أدناه أن الدخل التوازني يحدد مستوى التشغيل أي يعبر على قدرة التشغيل في الاقتصاد أو يمكن القول أن الدخل التوازني يحدد الطلب على العمل (N^d)، في المقابل دخل التشغيل الكامل (Y^{pe}) يسمح امتصاص كل البطالة الموجودة في الاقتصاد أي انه يوافق كل العرض من العمل في سوق التشغيل (N^o)، ومنه فإن التغير في الدخل الضروري لامتصاص كل البطالة هو الفرق بين الدخل التوازني ودخل التشغيل الكامل.

الشكل (2-24):الدخل التوازني ودخل التشغيل

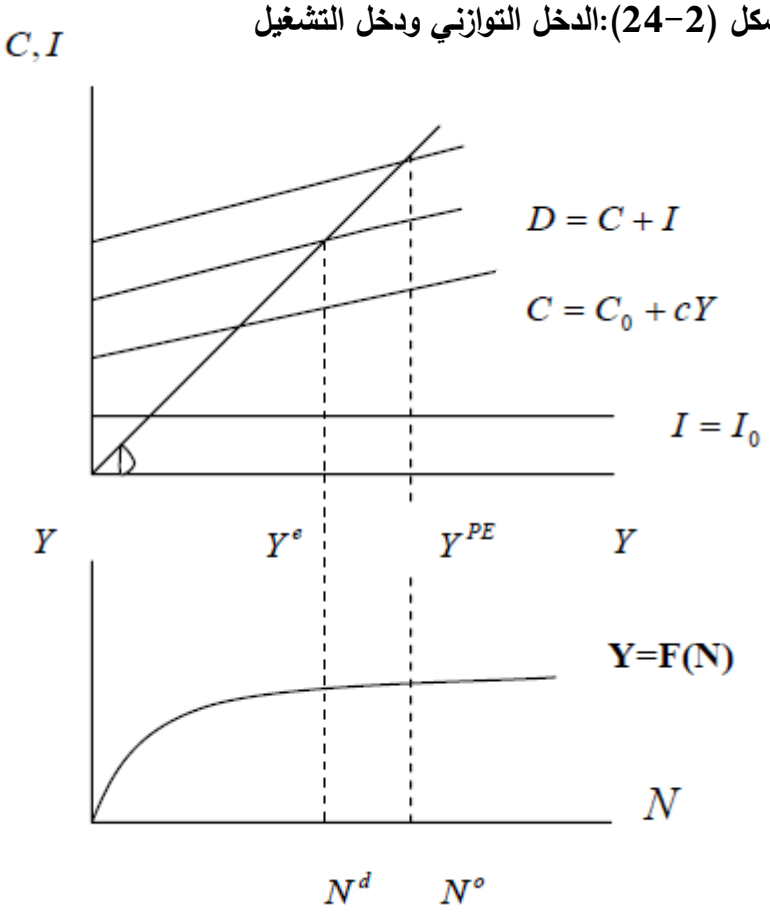

المصدر: محمد الشريف إلمان، **مرجع سابق**، ص 278

- **الدخل التوازني في حالة تدخل الدولة**

تدخل الدولة في الاقتصاد يظهر من خلال الإنفاق العام في شكل استهلاك نهائي عمومي و في شكل استثمار عام ، كما يظهر في التحويلات التي تقوم بها الدولة . و لتغطية مختلف النفقات تلجأ الدولة بصفة أساسية للتحصيل الضريبي و بصفة أقل للمديونية العمومية.

في الأمد القصير و في اقتصاد مغلق يتكون من قطاع الأسر و قطاع الأعمال و قطاع الدولة يشكل الطلب الكلي، الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية و النفقات العمومية، لذلك يصبح العرض الكلي يساوي الطلب الكلي ضمن العلاقة التالية:

$$Y= C+I+G$$

بعد فرض ضريبة على دخل الأسر، يصبح عندهم دخلا يتصرفون فيه يسمى الدخل التصرفي Y_d أو الدخل المتاح للطلب على السلع الاستهلاكية و ادخار ما تبقى منه.

$$Y_d = Y-T$$

بمعنى أن دالة الاستهلاك في هده الحالة تتوقف على ما هو متاح من دخل عند الأسر بعد فرض الضرائب أي:

$$C = C+ cY_d$$

$$C=C+c(Y-T)$$

كذلك الأمر بالنسبة للادخار الذي يصبح يمثل ذلك المقدار من الدخل التصرفي بعد الاستهلاك و منه:

$$S=Y_d-C$$

لا شك أن مساهمة الدولة عن طريق الإنفاق العام إلى جانب استثمار الخواص و الطلب على الاستهلاك عند الأسر سيرفع من مستوى الدخل التوازني، على العكس تشكل الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب و الرسوم) تسرب في النقود من حلقة التداول تؤدي في النهاية إلى التقليل من ديناميكية عمل المضاعف و هو نفس الأثر الذي يحدثه أيضا الادخار فهو بالنسبة لكينز يشكل تسربا في الدخل مما يؤدي إلى التقليل من آثار المضاعف.

بمعنى آخر، هناك متغيرات يعمل فيها المضاعف بطريقة إيجابية و منه تؤثر على الدخل بشكل إيجابي فيزيد الدخل عندما تزيد مثل الإنفاق العام و الاستثمار و تسمى المحقنات و هناك متغيرات يعمل فيها المضاعف بشكل سلبي فينقص الدخل عندما تزيد مثل الادخار و الضرائب و تسمى المسربات.

بل أكثر من ذلك وجد كينز أن عند التوازن المحقنات تساوي المسربات، بمعنى عند التوازن يكون:

$$I + G = S + T$$

وتكون الصيغة الجبرية للدخل التوازني بافتراض أنه لدينا اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات:

- قطاع الأسر معبر عنه بدالة الاستهلاك $C= C_0+cY_d$
- قطاع الأعمال يقوم باستثمار مستقل عن معدل الفائدة $I=I_0$
- قطاع الأعمال يحصل الضرائب T . ويقوم بإنفاق مستقل $G = G_0$

و باعتبار أن الطلب الفعال هو الطلب الذي يتحقق عندما يتوافق الطلب المتوقع مع العرض الفعلي أي عندما:

$$Y=D=C+I+G$$

بالتعويض نجد الدخل التوازني يساوي:

$$Y= C_0 + c\ Y_d +I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + c\ (Y-T)+ I_0+ G_0$$

$$Y^e= \frac{1}{1-c}\ [C_0-c\ T +I_0 +G_0]$$

ثانيا – الدخل التوازني في حالة اقتصاد مفتوح

إن حالة الاقتصاد المغلق ماهي إلا حالة افتراضية ولذا لابد بالأخذ بعين الاعتبار التعامل مع الخارج في النموذج، كون العرض الإجمالي في اقتصاد مفتوح يتكون من الناتج الوطنيY وموارد إضافية آتية من الخارج في شكل وارداتM، في مقابل الطلب الإجمالي يتكون من طلب داخلي في شكل طلب على سلع استهلاكية واستثمار وإنفاق عام وطلب خارجي في شكل صادراتX .

وعليه يصبح التوازن بين موارد الاقتصاد واستعمالاته المتمثلة في الطلب الداخلي والخارجي يعبر عنه في الصيغة الآتية:

$$Y+M=C+I+G+X$$

أو كذلك يمكن التعبير عنه على الشكل الآتي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$(X-M)$ يمثل صافي الميزان التجاري

الصادرات X

هي مستقلة عن الدخل الوطني $X=X_0$ لأنها تتوقف على الدخل في العالم الخارجي، إلا أن آثارها على الاقتصاد هي نفسها الآثار التي يحدثه الاستثمار المستقل والإنفاق المستقل، باعتبار أن زيادة الصادرات تعمل على حقن كمية من الدخل داخل الاقتصاد ومنه مضاعف الصادرات له نفس آثار مضاعف الاستثمار المستقل والإنفاق المستقل.

الواردات M

على العكس من اثر الصادرات فإن الواردات تعتبر من أنواع التسرب للدخل الوطني لأنها تشكل جزء من الدخل الوطني الذي لا يعاد إنفاقه على المنتجات المستوردة من الخارج، أي أن مشتريات السلع الوطنية هي التي تدخل في تابع الطلب الكلي، لان الطلب على السلع الأجنبية لا يمارس تأثير مباشر على مستوى الناتج الوطني، وعلى هذا فإن زيادة الواردات تخفض من الطلب على الإنتاج الوطني وبالتالي تخفض من مستوى الدخل الوطني بطريقة غير مباشرة.

كما أن الواردات لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا عن الدخل بل تعتمد عليه، نظرا لأن زيادة مستوى الدخل سيؤدي إلى الرغبة في شراء السلع والخدمات سواء المصنعة محليا أو المستوردة.

تكون الواردات مرتبطة بالدخل ضمن معدل m يسمى معدل الواردات $M=My$ وهو يعبر على درجة التبعية بين الاقتصاد وباقي العالم.يلاحظ أنه كلما زاد النشاط الاقتصادي زادت الواردات بفعل

التخصص المتزايد والاندماج المتنامي في الاقتصاد العالمي. عادة يعبر عن الصيغة الجبرية للواردات كما يلي:

$$M=M_0+mY$$

وعليه تكون الصيغة الجبرية للدخل التوازني في اقتصاد مفتوح وفي حالة الرواج على النحو الأتي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y=D= C_0 + c\,Y_d + I_0 + G_0+(X_0 - M_0 - mY)$$

$$Y = C_0 + c\,(Y-T+R)+ I_0+ G_0+(X_0 - M_0 - my)$$

$$Y=C+c(Y- T_0 - tY + R_0 - rY)+I_0+G_0+X_0 - M_0 - mY$$

$$Y^e = \frac{1}{1-c+ct+cr+m}\,[C_0 - c\,T_0 + cR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0]$$

الفرع الخامس: توازن ميزان المدفوعات BP

التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات إنما يفسر الحالة التي يكون عليها كل من ميزان الحساب الجاري وميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل فإذا كان مجموع الإيرادات فيها مساويا لمجموع المدفوعات كان الميزان في حالة توازن اقتصادي.

الشكل (2-25): منحنى ميزان المدفوعات

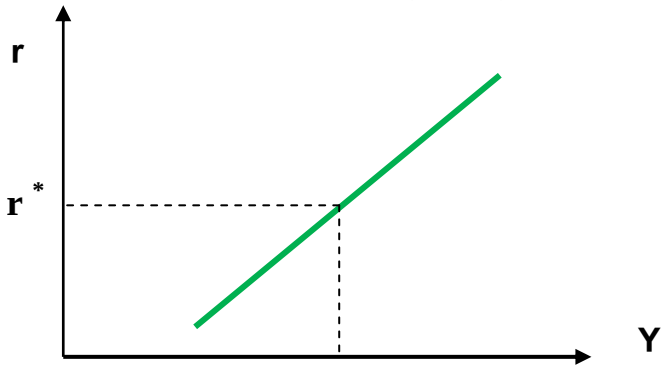

Source: Michel Bialès, **L'essentiel sur l'économie**,Opcit,p 314

إن خط ميزان المدفوعات بيانيا هو عبارة عن تجميعات من سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في حساب عمليات الاحتياطي الرسمي، فرصيد هذا الحساب يكون في حالة توازن عندما تكون الصادرات بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل تساوي الواردات.

وعند جمع المنحنيات (IS) (LM) و (BP) في شكل واحد سنحصل على الشكل (2-27)، إذ تتقاطع المنحنيات الثلاثة عند مستوى دخل (Y_0) وسعر فائدة (r_0) ويتحقق التوازنان الداخلي والخارجي.

الشكل(2-26): منحنى التوازن الاقتصادي الكلي نموذج (IS-LM-BP)

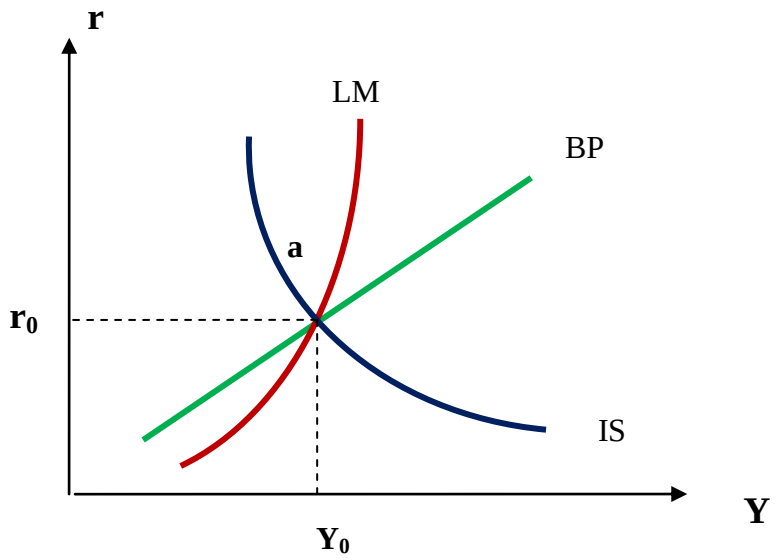

Source: Michel Bialès, **L'essentiel sur l'économie**, Op.cit,p 315

إن نقطة التقاطع "a" بين المنحنيات الثلاث IS و LM، BP ، في سعر فائدة توازني وعند مستوى دخل توازني، لا يشترط أن يتحقق عندها التشغيل التام، وهنا يأتي دور السياسات الاقتصادية المصححة للاختلال وعدم التوازن الداخلي، أو التعارض بين التوازنيين الداخلي والخارجي.

المطلب الرابع: التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة

الفرع الأول : المدرسة النقدية

لقد جاءت هذه المدرسة امتدادا للنظرية الكمية للنقود، ويسمى أنصار هذه النظرية بالنقديين وذلك نسبة إلى مدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أنصار هذه المدرسة ميلتون فريدمان وغيره، وانطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال وفالراس يعتبر النقديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث يتم الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار.[169] ويرى فريدمان أن التوسع النقدي، في اقتصاد يعمل دون مستوى الاستخدام الكامل، يؤدي إلى خلق فائض في عرض الأرصدة النقدية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنفاق وارتفاع الطلب الكلي وهذا سيؤدي إلى دفع الاقتصاد إلى مستوى الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل، ولكن إذا استمر التوسع النقدي إلى ما بعد الوصول إلى هذا المستوى فإن الأثر الأولي يقع على الإنتاج*. ثم ترتفع الأسعار، إلا أن الإنتاج ما يلبث أن يتراجع ليعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل دون الوصول إلى تخفيض المعدل العام للبطالة [170]، أما انخفاض عرض النقد فإنه سيؤدي إلى خلق عجز في الأرصدة النقدية مما ينتج عنه انخفاض في الإنفاق ونتيجة لذلك ينشأ فائض عرض للكثير من المنتجات فتعمل الوحدات الإنتاجية بقدرة تقل عن طاقتها الإنتاجية فتزداد البطالة وهكذا يؤدي انخفاض عرض النقود إلى فائض

---

[169] علاء شفيق الراوي، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2003 ، ص 123،124

* حيث يلجأ المنتجون إلى زيادة استخدام العمال وقتاً إضافياً وتقليل الوقت المخصص لصيانة الآلات وتشغيل المصانع لفترات أطول فيزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة عن مستواها العادي.

[170] *James D.Gwartney,Richard L.Stroup, **macroeconomic private and public choice**, copyrighted material, 12th edition, USA,2009,p163*

عرض ومن ثم انخفاض الأسعار وبالتالي خلق ظروف انكماشية حادة لوقت طويل قبل أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى استعادة التوازن.

الفرع الثاني : مدرسة التوقعات الرشيدة

ظهرت أول إشارة لنظرية التوقعات العقلانية في عام 1961 في بحث بعنوان (التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر) ومع بداية السبعينات أخذت نظرية التوقعات العقلانية بالظهور بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال لوكاس (Lucas)، والاس(Wallace) وسيرجنت(Sargent) حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها الفكري مع الفكر الكلاسيكي وينصب بعدها التطبيقي على إخراج النظام من أزمته بسبب عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية الكينزية في مواجهتها.

حاجج رواد هذه النظرية الفكر الكينزي في مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك أن سياسات الاستقرار التي يتبناها الفكر الكينزي في مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ليس بسبب قصور لدى صانعي هذه السياسات وإنما بسبب أسباب جوهرية تكمن في المبادئ التي استندت إليها هذه السياسات، وبالتالي ظهور الحاجة إلى تطوير المفاهيم الاقتصادية السائدة[171].

و تعلق الأمر برؤية هذه المدرسة إلى مسببات الاختلال في التوازن الاقتصادي فهي ترى أن السياسة الاقتصادية بحد ذاتها تعد وسيلة غير مؤثرة في إعادة التوازن الاقتصادي سواء كانت السياسة نقدية أو مالية، وأن العامل المؤثر على المتغيرات الحقيقية كالناتج مثلاً هو النمو النقدي غير المتوقع (صدمة نقدية) الذي ينحرف عن معدله الاعتيادي ويكون مفاجئاً للاقتصاد عموماً فحينها تهمل الوحدة

[171] مناضل عباس حسين الجواري، **التوقعات العقلانية وبعض تطبيقاتها في الاقتصاد الكلي**، المجلة العراقية للعلوم الادارية،جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 32، 2012،ص85

الاقتصادية المعلومات التي تساعد في التنبؤ عن معدل التضخم مثلاً أو معدل نمو النقد، فان صانعي السياسة الاقتصادية يتمكنون من التأثير على المتغيرات الحقيقية كالناتج الحقيقي أو معدل البطالة.

الفرع الثالث: مدرسة اقتصاديات جانب العرض[172]:

يتمثل التوجه الرئيسي في مدرسة اقتصاديات جانب العرض في إيمانها بأن مفتاح النمو والرفاهية الاقتصادية يكمن في تأمين رأس المال وحرية التنظيم مع إحجام الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة عامة وتخليها عن تبني سياسات إدارة الطلب ذات التوجه الكينزي). وعليه فإن هذه المدرسة تشترك مع سابقاتها في معارضة التوجه الكينزي في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما تشترك مع بعضها– النقوديين– في الاعتقاد بخلو النظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى أزمات فائض الإنتاج إيماناً من روادها بصحة قانون الأسواق الكلاسيكي (قانون ساي للأسواق)، ويعتقد رواد هذه النظرية بأن عناصر الاختلال بين العرض والطلب إنما تظهر بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييدها لحرية الأفراد والمشاريع. ويمثل قانون ساي بالنسبة لهذه المدرسة أهمية بالغة فهو لا يضمن التوازن العام بين العرض والطلب فحسب بل أنه يمثل طريق الخلاص من مأزق الأزمات في النظام الرأسمالي، باعتباره يركز على جانب العرض وما يتضمنه من زيادة عناصر الاستثمار والإنتاج والإنتاجية. إن هذا التأكيد على المبادئ الكلاسيكية في تحجيم دور الدولة والاهتمام بجانب العرض وإعادة إحياء قانون الأسواق أسبغ على هذه المدرسة صفة الكلاسيكية الجديدة.

مما تقدم بالنسبة لأراء مختلف المدارس الاقتصادية الحديثة حول التوازن الاقتصادي أنها ذات اتجاهين كينزي وكلاسيكي أو أكثر كينزية وأكثر كلاسيكية وبينما تهتم النماذج الأكثر كلاسيكية بحالات التوازن عند مستوى التوظف الكامل والتي تعيد نفسها من خلال الأجور والأسعار وسعر الفائدة المرنة

[172] عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي، **الفكر الاقتصادي بن المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية**، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، 2003 ، ص 209.

مرونة كاملة فإن النماذج الأكثر كينزية تهتم بتوظيف التعديلات التي تحدث في اقتصاد لا يمكن فيه تحقيق التوازن والمحافظة عليه عند مستوى التوظف الكامل، وتحدث هذه التعديلات في الكميات العينية المتمثلة في الناتج والتوظف والاستهلاك والاستثمار والدخول والتحويلات والضرائب وعندما تظهر هذه التعديلات تختفي مظاهر عدم التوازن.

خلاصة الفصل:

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة للاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه ولقد تعددت وجهات نظر المدارس الاقتصادية للتوازن وهذا راجع للأسس التي تبنى عليها تصورات كل مدرسة اقتصادية.

فالغرض من التوازن الاقتصادي هو أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حد لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي المتمثل بتوازن العرض والطلب، وتوازن سوق العمل، توازن الإنتاج والاستهلاك، وتوازن الادخار والاستثمار، توازن الميزان المدفوعات...

هناك اتفاقا عاما بين الاقتصاديين حول ضعف القوى التلقائية التي تعمل باستمرار لدفع النظام الاقتصادي إلى التوظف الكامل وبالتالي حالة التوازن الاقتصادي ، ولهذا السبب ظهر الاهتمام باستخدام السياسات النقدية والمالية للمحافظة على هذا الهدف بدلا من الاستناد إلى هذه القوى بمفردها، وهو موضوع المبحث الآتي.

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي و السياسات النقدية والمالية

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

وتعد أدوات السياستين النقدية والمالية، ركائز أساسية في السياسة الاقتصادية، تعتمد عليها الدولة لتصحيح أي اختلال في أحد الأسواق النقدية أو الإنتاجية، ومن ثمّ تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وخاصة على المستوى الاقتصادي الكلي الداخلي.

إن الدور المهم للسياستين المالية والنقدية، ركزت عليه كل النظريات الاقتصادية بين مدعم لسياسة نقدية وأخرى مالية أو الدعوة لتطبيقهما والتنسيق بينهما جنبا إلى جنب، وذلك لما تمتلكانه من أدوات نقدية ومالية تستخدم لتصحيح أي اختلال يمكن أن يطرأ على التوازن الاقتصادي العام.

وسنحاول في هذا الفصل شرح كيفية تطبيق أدوات السياستين النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي ضمن نموذج التوازن الاقتصادي الكلي(IS-LM).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية بمعناها الضيق إنما تعني التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي كالإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، الأجور، الأسعار، والواردات وغيرها. وقد تناولنا في الأجزاء السابقة من دراستنا وضع التوازن و هو الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل، غير أنه توازن ليس دائم التحقق بل أن الاقتصاد عادة ما يصاب بالاختلال في التوازن وتقلبات دورية تعالجها الدولة بإتباع سياسات اقتصادية، والتي تتمثل في السياسات المالية والنقدية على سبيل الحصر و سياسات أخرى على العموم.

المطلب الأول : تعريف السياسة الاقتصادية وأهدافها

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

1. يعرف **Jaun Tinbergen** (1952) السياسة الاقتصادية باجتماع عدد من الأدوات لتحقيق عدد من الأهداف. و بالنظر إلى الاقتصاد كعلم تجميع الثروات الناذرة لتحقيق أهداف محددة، تعبر السياسة الاقتصادية عن اختيار تقرره الحكومة يقود النشاط الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف. كما تعبر عن تصرف عام ، واع ، منسجم و هادف تقوم به السلطات العمومية في كافة المجالات الاقتصادية ، أي تصرف يتعلق بالإنتاج التبادل ، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأسمال.

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة و تتضمن[173]:

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات ، و استقرار الأسعار ... إلخ.

[173] بلمقدم محمد ، بوشعور ، **ماهية السياسة الاقتصادية و ضرورة استقلالية السلطة النقدية** ، المؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان يومي 29/30 نوفمبر 2004، ص2 .

- وضع التدرج بين الأهداف ، لأن الأهداف قد تكون غير منسجمة.
- تحليل الارتباطات بين الأهداف بوضع نموذج اقتصادي يوضح هذه العلاقات و الارتباطات.
- اختيار الوسائل التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة و تتكون هذه الوسائل عموما من فروع السياسة الاقتصادية و هي :السياسة النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجنائية، سياسة الميزانية، سياسة المداخيل، السياسة الاجتماعية.
- كما يمكن أن تطبق السياسات الاقتصادية في العديد من المجالات مثل سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة المحافظة على البيئة ...الخ.

و تشتمل السياسة الاقتصادية كما يناقشهاJaun Tinbergen على أنواع متميزة من المتغيرات أهمها:

- **البيانات:**

هي متغيرات خارجة عن الكيان الاقتصادي للدولة موضع الاعتبار، و يتناولها نموذج السياسة الاقتصادية كمعطيات مثل أسعار الأسواق العالمية، الاتفاقات الدولية...الخ

- **المتغيرات الهدية:**

كالدخل الإجمالي الحقيقي و توزيعه، حجم الاستثمار، حجم الإنتاج ...الخ.

- **الأدوات:**

أهمها معدلات الضرائب (كضريبة الدخل، الضرائب غير المباشرة و الضرائب على الواردات ...الخ) والإعانات، معدل التبادل، و معدل الأجر الحقيقي...

2. يرى **xavier greffe** أن السياسة الاقتصادية هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل والتقليل من التضخم ودعم الصادرات[174].

3. أما **عبد المطلب عبد الحميد** فيعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.[175]

4. ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها «مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها»، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها:

أهداف + أدوات + زمن

5. ويعرفها **أحمد مجذوب أحمد** السياسة الاقتصادية أيضا بأنها: وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته، وتشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية[176].

[174] *xavier Greff, **L 'économie des politiques publiques** dolary. Paris 1983,P08.*

[175] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2010،ص292

[176] أحمد مجذوب أحمد، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي**، دار اللواء للنشر،الرياض، 1989، ص93

الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

لقد أصبحت الحاجة إلى سياسات اقتصادية تحقق الأهداف من وراء تبنيها لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم و التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع[177]. و يمكن حصر الأهداف في النقاط التالية[178] :

1. التوظف الكامل:

ويسمى أيضا التشغيل الكامل، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة وكلها ترجمات للمصطلح Full Employment، والاهم أن هذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة وهذا يعني رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لان ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة.

2. الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار:

حيث إن الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار وبالتالي نرى جمعهما في هدف واحد لأغراض التحليل فقط، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار(التضخم) حدوث اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية أي دون تقلبات أو أزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الاقتصاد عند السعي إلى أحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته.

---

[177] إبراهيم موسى،**السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني بيروت،1998،ص25.

[178] عبد المطلب عبد الحميد، **نفس المرجع**، ص296

3. التخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج (القيمة المضافة):

أي توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج، ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة وتحقيق ما يسمى بهدف الكفاءة الاقتصادية، بحيث لا يكون هناك موارد عاطلة أو مستخدمة في غير استخداماتها المثلى، والتخصيص الكفء للموارد والوصول إلى نقطة الكفاءة الاقتصادية لابد أن يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي، أي تحقيق أكبر قيمة قومية مضافة ممكنة على المستوى الكلي.

4. التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

تهدف السياسة الاقتصادية إلى مراقبة العمليات الخارجية وإعداد العدة بالأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يكون مواتيا أكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية.

ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها.

5. تحقيق النمو الاقتصادي:

يتعلق هذا الهدف بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة ...و عادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية يتعذر عليها إدارج بعض التكاليف الفعلية مثل تكاليف التلوث و تدهور البيئة ضف إلى ذلك مشكلة الاقتصاد الموازي،

الذي يشمل على الأنشطة غير المصرح بها و أحيانا غير الشرعية و الذي يشكل نسبة مهمة في بعض الاقتصاديات ، إذ يصل فيها إلى 20%من الناتج المحلي الخام.

رغم هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي و يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

***الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.**

أو

***الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيير المخزون+ مجموع الصادرات – مجموع الواردات.**

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي.

ذلك أن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، و من هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغيير الأسعار ولا الكميات .و من أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات، و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار.

وهكذا فإن حساب معدل النمو يتم إنطاقا من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

6. تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع:

وهو هدف لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية كلية، في أي نظام اقتصادي، فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية تحقيق وإيجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعي تحقق درجة معينة من العدالة في التوزيع، بالتأثير على توزيع الدخل سواءا بين الفئات الاجتماعية والأفراد أم التوزيع بالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة، أم التوزيع بين المناطق والأقاليم، أم التوزيع بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق العدالة بدرجة أكثر وضوحا في الصورتين الأولى والثانية.

7. أهداف اقتصادية أخرى:

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن أن نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى المتفرقة، لعل من أهمها:

- ✓ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الانتاج والتبادل.
- ✓ أن يحقق كل من الناتج القومي والاستهلاك المتوسط نموا مضطردا.
- ✓ رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب.
- ✓ إشباع الحاجات الاجتماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير كثير من الخدمات والمرافق العامة.

وقد لخص كينيث بولدنج (Kenneth Bulding) كل هذه الأهداف في أربعة أهداف هي التقدم والاستقرار والعدالة والحرية.

المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية

حينما تتضح أهداف الاقتصاد الكلي وتصبح مميزة، ويتعلق الأمر ما إذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف أم لا، فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، يكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار لسياسة معطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها:[179]

1. **تحديد الهدف:** عند وضع السياسة الاقتصادية لابد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة، فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا، فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.
2. **تحديد السياسة البديلة:** من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:
   - تقليص الإنفاق الحكومي.
   - تجميد الرواتب والأجور.

[179] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص ص16-19

- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

3.تحليل دقيق لكل السياسات البديلة: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق- عن التضخم- يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار، وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4. مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

المطلب الثالث: أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية

الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية[180]

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة، ومن الممكن تسميتها بالأدوات والطرق والأساليب.

وأدوات السياسة الاقتصادية لابد من الإعلان عنها بوضوح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من المنتجين والمستثمرين والمستهلكين على اتخاذ قرارات أفضل في نشاطهم الاقتصادي، وعل سبيل

[180] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، مرجع سابق، ص305

المثال فرض الضرائب والتعريفة الجمركية يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يجب أن تعلن بوضوح لتبني قرارات الأطراف المعنية على ضوء ذلك.

وإذا كنا نعتبر أدوات السياسة الاقتصادية هي عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف، فإن اختيار الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، ومن هذه الوسائل، الوسائل المالية، ويطلق عليها أيضا أدوات السياسة المالية مثل الضرائب، والإنفاق العام وغيرها، وكذلك هناك الوسائل النقدية ويطلق عليها أيضا أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة، والسوق المفتوحة وغيرها.

ومن ناحية أخرى تنقسم الأدوات أو الوسائل إلى وسائل إصلاحية، أي تعني تبديلا في الأساس، وأدوات أو وسائل كيفية، أي تعني تبديلا في التكوينات أو أدوات كمية، أي تبديلا في ماهية الوسائل المتكيفة فقط داخل الإطار النوعي القائم للبنيان الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات تنقسم أيضا إلى أدوات رئيسية وأدوات فرعية، وترتبط أيضا بتقسيم الأهداف إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية.

وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية عموما على إجراءات نوعية أو كمية ومن الضروري أن تتميز تلك الإجراءات بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل تغير يمكن أن يحدث في المستقبل.

الفرع الثاني : هيكل السياسة الاقتصادية

يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة معا، وبالتالي فإن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي في أي دولة يتكون من:

1. مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية بالصورة التي تم عرضها من قبل.
2. مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

3. إن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي والمرتبطة به والنابعة منه ويتم ذلك في شكل نماذج اقتصادية كلية، ولذا فإن السياسة الاقتصادية تشمل عديد من السياسات الاقتصادية العريضة الكلية، ويمكن النظر إلى الهيكل الاقتصادي من منظور (مدخل) نوعي أو منظور (مدخل) قطاعي (سياسة زراعية وسياسة صناعية...الخ) ولأغراض التحليل يمكن الأخذ بالمنظور(المدخل) النوعي والصورة الكلية لهذا المنظور أو المدخل تظهر في الخريطة التالية:

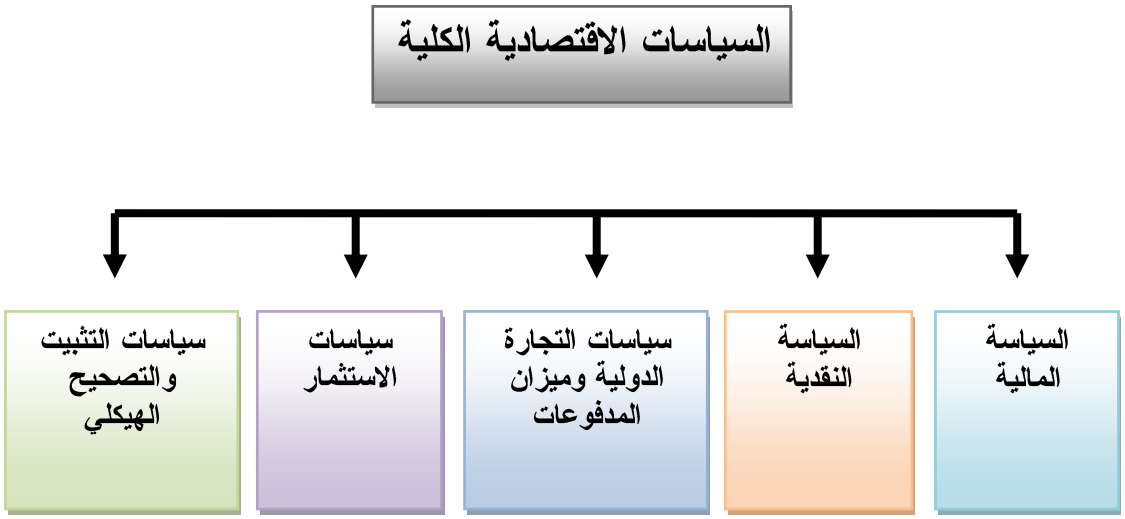

المطلب الرابع: السياسة المالية والنقدية كجزء من السياسة الاقتصادية

تاريخيا، يبدو للمتتبع الجدل الحاصل بين دعاة تطبيق السياسة النقدية، ودعاة تطبيق السياسة المالية، وهو تجسده الاختلافات في رؤى كل من الكميين والكنزيين ثم النقديين الجدد، ولكن الجدير بالذكر أنه يجب تطبيق السياستين النقدية والمالية جنبا إلى جنب، فالسلطة النقدية ممثلة في البنك

المركزي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم برسم خطة نقدية بمعزل عن توجهات السلطة المالية في الدولة.

الفرع الأول: السياسة المالية

إن تدخل الدول في الاقتصاد يكون من خلال السياسة الاقتصادية التي يتم صياغتها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، و تعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه الأدوات التي يمكن استخدامها حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد كما أنها تستطيع تصحيح مختلف الآثار غير المرغوبة والتي تنجر عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية مثلا. لذلك سنحاول الوصول إلى تعريف شامل عن السياسة المالية، مع التطرق إلى أهم أنواع السياسات المالية المتبعة من طرف الحكومة.

أولا – تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية تعريفات عدة تتشابه فيما بينها، كون أن السياسة المالية تتعلق بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف تقوم بإنفاقها، وهذا محور عمل السياسة المالية، ويمكن حصر التعريفات الآتية للسياسة المالية كما سيأتي بيانه.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية « FISC» والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة[181]. أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية فلقد اختلف الباحثون في تعريفها ولكنهم لم يبتعدوا كثيرا عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي:

[181] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999،ص 201

- ✓ هي «برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لأحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع».[182]
- ✓ هي « تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن قرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي»[183].
- ✓ «دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي»[184].
- ✓ هي « مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة البطالة أو التضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب»[185]. لكن هذا التعادل بين أثر الإنفاق العام و أثر الضرائب يتوقف على نجاح السياسة الضريبية في التأثير الايجابي على توزيع الدخول (عدالة السياسة الضريبية)، لذلك فإن سياسة الرفع من الإنفاق العام تبقى أكثر فعالية من

[182] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**،الدار الجامعية، الاسكندرية ،مصر،2002 ، ص61

[183] البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي العلمي حول «السياسة الاقتصادية واقع وآفاق»، جامعة تلمسان،29/30 نوفمبر 2004، ص01

[184] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص99

[185] Dominick salvadore , eugene diulio : principes d'economie «cours et problème ,séries schaum»,MG graw Hill, paris ,1984,p .96.

تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[186]

- ✓ هي «عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكيف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا التكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين»[187].
- ✓ هي «مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة». وهذا يعني أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة[188].
- ✓ أيضا تعرف «على أنها أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري*، والمتمثلة في :استقرار الأسعار، والتشغيل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي».[189]

تنقسم السياسة المالية بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية هي السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية والسياسة الائتمانية. لكل سياسة من هذه السياسات أدواتها وأسلحتها الخاصة بها والمميزة لها.

---

[186] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 204

[187] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،1992، ص12

[188] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،2003، ص43

*هو مربع قام بصياغته العالم الاقتصادي كالدور اختصر من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة المذكورة سابقا.

[189] *Claude Jessua , Christian Labrousse, Daniel Vitry* , ***Dictionnaire des sciences économiques***,*P.U.F ,paris,2001,p 245* .

فالضرائب بأنواعها وأشكالها ومصادر الإيرادات العامة للدولة هي أدوات السياسة الضريبية. ومجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية. أما السياسة الائتمانية فلها جانبان، تهتم بجانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها، وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، وتهتم في الجانب الآخر بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها.

وتختلف السياسة الائتمانية عن كل من السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، فكل من السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية يحتفظان بهويتهما دون تغيير في مراحل تصميم السياسة، و عندما نتحول إلى مراحل التنفيذ فإن السياسة الائتمانية تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام أو صورة من صور الإنفاق العام، فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة و سداد أصل القرض وفوائده هو نوع من أنواع الإنفاق العام، في حين أن منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع هو نوع من أنواع الإنفاق العام، واسترداد هذه القروض والسلفيات وفوائدها هي مصدر من مصادر الإيراد العام[190].

ثانيا- أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، وذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

[190] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 62-61

- **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض انتاجية وهكذا[191].
- **التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الانتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى انتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الانتاج من المشروعات العامة، وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية.وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن

[191] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000،ص426.

طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها[192].

وهذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

ثالثا- أنواع السياسات المالية المتبعة

من أجل أن تحقق السياسة المالية التوازن والاستقرار في الاقتصاد، يجب على الحكومات أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات إنفاقها وإيرادها، وعليها أن تفرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عنها من خلق عجز أو فائض ومن هنا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية [193]:

- السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز :

[192] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، مرجع سابق،ص427.

[193] موسى رحماني،**نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول"السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان،30/29 نوفمبر2004،ص5

وهي تلك السياسات التي تنطوي تحت الفكر الكينزي في إطار زيادة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وتؤدي هذه السياسات في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازني الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة .يتم تمويل هذه السياسات عن طريق مجموعة من الآليات:

أ- التوسع في النفقات العامة :

فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال...الخ . وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

ب – التسريع في سداد جزء من القروض العامة :

وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي. وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية، فإن سداد هذه القروض لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول الأفراد الحاملين لهذه السندات، ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

ج – تخفيض الإيرادات الضريبية:

وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع، وهنا يشير علماء المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، إذ أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي. لكن قد لا تؤدي السياسة المالية الضريبة إلى هذه النتيجة، خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدتهم النقدية كادخار إضافي.

- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض :

يوجد أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من السياسات المالية وهي في مجملها تتعارض مع السياسات السابقة:

أ- **زيادة الإيرادات الضريبية :**

وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وخاصة وقت التضخم الاقتصادي ، وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نقع في المحظور،لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخول المتدنية وليس أصحاب الدخول المرتفعة.

ب- **تقليص حجم الإنفاق العام :**[194]

ويندرج ذلك ضمن الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام، إذ يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها. وهذا اعتبارًا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي . وفي هذا الإطار نجد أن برامج التصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي تجبر السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام.

ت- **التوسع في إصدار القروض العامة :**

والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الجمهور، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري.

رابعا - أدوات السياسة المالية

إن معظم الدول تعاني من المشاكل الاقتصادية التضخم والبطالة، لذلك أيقنت معظم الحكومات ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي للدور المهم الذي تقوم به في تنظيم عملية النمو الاقتصادي وتقليل

[194] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر،2004 ، ص192

النفقات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصادياتها. إن قيام الحكومة بهذه المهمة يكون من خلال عدة أدوات:

أ. **الضرائب:** تعد الضرائب من الأدوات المالية التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال إن زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى انخفاض الانفاق الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي، والعكس صحيح.

ب. **الانفاق الحكومي:** إن زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي في الاقتصاد مما يعمل على زيادة مستوى الدخل القومي، والعكس صحيح.

ج. **إدارة وتنظيم الدين العام:** تؤدي السياسة المالية في معظم الأحيان إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار يفوق ما تحصل عليه الحكومة من إيرادات عن طريق الضرائب، وينتج عن ذلك عادة نمو العجز في موازنة الحكومة واضطرارها إلى الاقتراض عن طريق إصدار الأشكال المختلفة من السندات الحكومية أومن خلال أوذونات الخزينة.

ويطلق على مثل هذا السلوك في إدارة الأدوات المالية–أي العجز في الموازنة العامة– السياسة المالية التوسعية، مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وتحرك دالة الطلب الكلي إلى الأعلى، وتلجأ الحكومة إلى السياسة التوسعية عندما يمر الاقتصاد بمرحلة التدهور و الكساد.

أما في حالة مواجهة الاقتصاد لفترات التضخم، فإن سلوك الحكومة سوف يتغير في الاتجاه العكسي. بمعنى قيام الحكومة بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شراء السلع والخدمات، أي يتحقق فائض في الموازنة العامة ويترتب على ذلك انخفاض دالة الإنفاق الكلي في المجتمع نتيجة انخفاض مشتريات الحكومة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد. وعلى هذا فأفضل السبل لمواجهة الفجوة

التضخمية هو إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية، ويقصد بالسياسة المالية الانكماشية تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة صافي الضرائب.

مما سبق نستخلص أن الحكومة تستطيع من خلال الأدوات المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعويض أي تغير في الإنفاق الكلي للمجتمع حتى يتحقق مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل، فعندما يحدث أي انحراف في الإنفاق الكلي عن مستوى التوظيف الكامل يمكن للسياسة المالية تعويض هذا الانحراف بخلق تغذية عكسية تعيد مستوى الإنفاق الكلي إلى مستواه المرغوب.

الفرع الثاني: السياسة النقدية[195]

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة.

أولا- مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوازن الاقتصادي العام، و نأخذ فيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية :

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية[196].

[195] تومي صالح، مرجع سابق، ص280

[196] أحمد محمد مندور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

– تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية[197].

1. موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية

لا يخف أن كثيرا من السياسات النقدية وخاصة في الدول المتخلفة تكون أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن، فيعني هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم وانخفاض العمالة الوطنية بالحلول النقدية[198].

كما يجب علينا أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض قوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضى على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

[197] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 53.

[198] أحمد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 156.

2.أدوات السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

✓ **الأدوات الكمية:**

أ- **سياسة معدل إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين[199].

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

[199] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 33.

ب- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات[200] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[201].

ج- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي[202]، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

- ✓ **الأدوات النوعية (الكيفية):**

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من

[200] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.
[201] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص91.
[202] مصطفى سليمان، حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000، ص 224.

القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية.وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها[203]:

أ. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وقي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

ب. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

ج. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

د. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

[203] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80-81.

هـ. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

المبحث الثاني: تطبيقات السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

الفرع الأول :استخدام أدوات السياسة المالية في علاج الفجوتين التضخمية والانكماشية

يمكن التعبير عن دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي، إذا ما أخذنا في الحسبان أن تغير الإنفاق الكلي يعني تغيرا متكافئا في الطلب الكلي.

تحقيق التوازن أو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يقتضي من السياسة المالية الرشيدة عند الاختلال العمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي من خلال التأثير في اتجاهات كل من الطلب الكلي الفعلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، والعرض الكلي الفعلي للسلع والخدمات المذكورة، وذلك عند المستويات التوازنية المقبولة, في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة، بما يحقق التوظيف الكامل للموارد المادية والبشرية المتاحة في الاقتصاديات المتقدمة، والتنمية في الاقتصادات النامية.

وتتوقف الوظيفة التوازنية أو الاستقرارية للسياسة المالية، على طبيعة الاختلال الاقتصادي والاجتماعي، وما إذا كان ناجماً عن وجمد فائض في الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما معاً، وذلك على نحو التالي:

- ✓ في حالة الركود أو الكساد Stagnation ،فإن الاختلال ناجم عن قصور في الطلب الكلي الفعلي, الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم فإن إعادة التوازن منوطة بتغذية عكسية Negative Feedback غير مباشرة،من خلال السياسة المالية التوسعية، بغية رفع مستوى الطلب الكلي الفعلي.

- ✓ في حالة التضخم Inflation ، فإن الاختلال ناجم عن قصور في العرض الكلي الفعلي، عن مستوى الطلب الكلي الفعلي، وإعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي منوطة بخفض الطلب الكلي الفعلي الاستهلاكي والاستثماري، من خلال السياسة المالية الانكماشية.
- ✓ في حالة الركود التضخمي Stagnation ، فإن الاختلال ناجم عن وجود فائض مزدوج في الطلب الكلي الفعلي والعرض الكلي الفعلي في آن معاً، لذا فإن السياسة المالية بمفردها عاجزة عن إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي، حيث تجب الآثار الانعكاسية للسياسة المالية التوسعية أو الانكماشية فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

يمكن إيضاح الآثار الانكماشية والتوسعية للسياسة المالية من النموذج المبين في الشكل التالي:

الشكل(3-1): الآثار الانكماشية والتوسعية للسياسة المالية

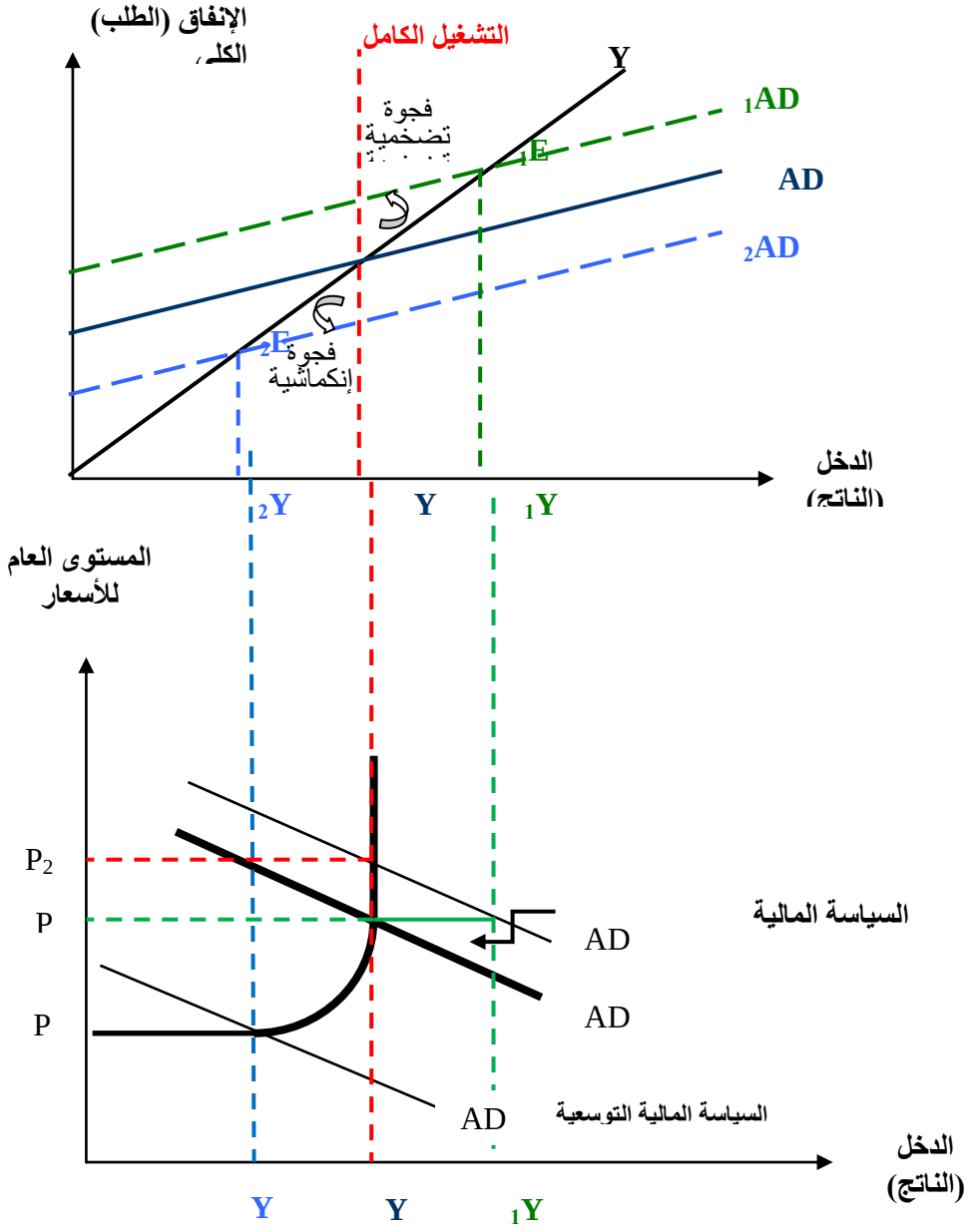

المصدر: د.حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،الطبعة الثانية،2011، ص344

الجزء العلوي من الشكل يشير إلى أن مستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) الذي يخلق مستوى التوظيف الكامل هو(AD)، وأن الإنتاج عند هذا المستوى هو (Y)، وعندما ينخفض الإنفاق الكلي إلى (AD_1) فإن الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية.

ويمكن استخدام السياسة المالية التوسعية لتحريك منحنى الإنفاق الكلي من (AD_1) إلى (AD_2)، كذلك يمكن استخدام السياسة المالية الانكماشية لتحريك منحنى الإنفاق الكلي من (AD_2) إلى (AD).

والجزء السفلي من الشكل يشير إلى نفس الآلية باستخدام الطلب الكلي والعرض الكلي بالأسلوب الكلاسيكي. في هذه الحالة يتحدد مستوى الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل عندما يكون وضع الطلب الكلي عند (AD)، وعندما يتحقق الطلب الكلي إلى (AD_1) يصبح مستوى الإنتاج (Y_1) أقل من مستوى التوظيف الكامل، وتستخدم السياسة المالية لتحريك منحنى الطلب الكلي من (AD_1) إلى (AD).

ويلاحظ من الشكل أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تحريك منحنى الطلب الكلي خلال الجزء الأوسط من منحنى العرض، وعلى هذا فالوصول إلى مستوى التوظيف الكامل سوف يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار من (P_1) إلى (P). وهذا يعني أن الحكومة يجب أن تعمل في الحقيقية على رفع منحنى الإنفاق الكلي أعلى من المستوى(AD_1) حتى (AD) حتى تمنع تراجعه إلى أسفل بسبب آثار الثروة وسعر الفائدة الناشئة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وعندما يكون الطلب الكلي (AD_2)، فإن الاقتصاد يواجه ضغوطا تضخمية. فإذا لم تتخذ أية إجراءات فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع من (P) إلى (P_2). ويمكن التغلب على هذه الاتجاهات من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من (AD_2) إلى (AD).

الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج " IS – LM

يظهر تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب, ولذلك فإن آثارها الانكماشية أو التوسعية تنصب على سوق السلع والخدمات وبالتالي تتوقف فعاليتها على انتقال منحنى IS.

أولا– أثر السياسة المالية على انتقال منحنى IS:

إن تطبيق سياسة ميزانية في شكل تغيرات في النفقات الحكومية أو تعديلات جبائية يستلزم ذلك انتقال منحنى IS تبعاً لنوع السياسة المتعبة.

فعند إتباع سياسة ميزانية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_1 والذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض طلب في السوق النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة من r_1 إلى r_2 والذي ينتج عنه انخفاض الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك[204] :

[204] لطفي عامر ، **النظريات الاقتصادية**. دار الرضا للنشر، سوريا، 2002 ، ص68

الشكل رقم (3-2) : انتقال منحنى IS إلى اليمين

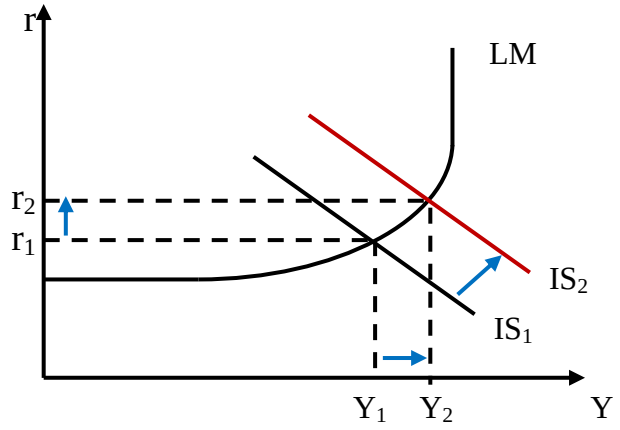

المصدر:عامر لطفي ، **مرجع سابق**، ص68

Dévoluy Michel, **Théorie Macroéconomique fondement et controverses**, Masson Editeur, Paris, 1993 ,p73

أما في حالة إتباع سياسة ميزانية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة حجم الضرائب فإن منحنى IS ينتقل إلى اليسار من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية, مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من r_1 إلى r_2 وبالتالي ارتفاع الاستثمار، (شكل رقم (3-3))

الشكل رقم (3-3) : انتقال منحنى IS إلى اليسار

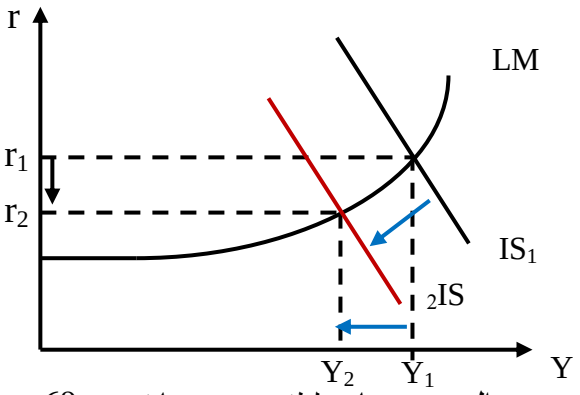

المصدر : عامر لطفي، مرجع سابق، ص69.

نفترض وجود فجوة انكماشية وقامت الحكومة بمواجهتها بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام بمقدار (ΔG). في هذه الحالة سوف ينتقل منحنى IS إلى ناحية اليمين ويتقاطع مع منحنى LM في نقطة توازن جديدة كما موضح في الشكل رقم (3-4)

الشكل رقم (3-4) : فعالية السياسة المالية وفقاً لنموذج " IS – LM "

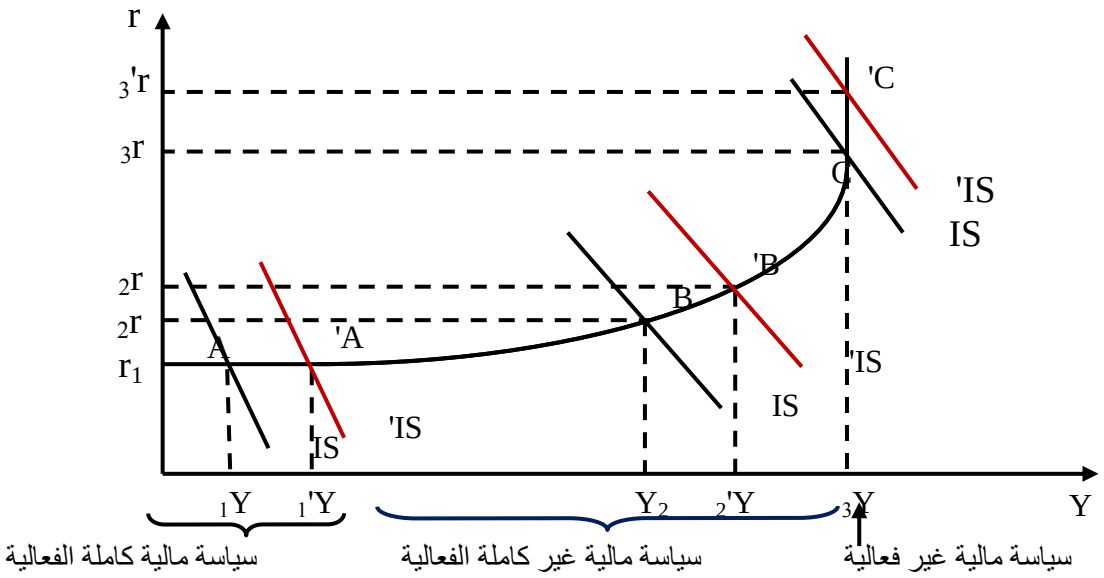

المصدر : عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999 ، ص362.

– فإذا كان التوازن يتم في منطقة مصيدة السيولة فإن انتقال منحنى IS ناحية اليمين ليصبح IS' سوف يؤدي إلى زيادة الدخل بالمقدار ($Y_1' Y_1$)، ويظل سعر الفائدة ثابتا (r) ، حيث ثبات هذا الأخير يعني أن حجم الاستثمار لن يتأثر ومن ثم زيادة الدخل بمقدار المضاعف[205] مضروب في ΔG ، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون في هذه المنطقة كاملة الفعالية.

– أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الوسطى فإن انتقال منحنى IS سيؤدي إلى تغير نقطة التوازن من B إلى B' وزيادة الدخل بالمقدار ($Y_2 ' Y_2$) ولكن هذه الزيادة تكون أقل من الزيادة في حجم

[205] عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس ،**مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص362

الدخل في المنطقة الكينزية, وهذا راجع إلى ارتفاع سعر الفائدة من r_2 إلى r_2' الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه, وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة يكون جزئياً وبالتالي تكون فعاليتها غير كاملة[206].

- أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن انتقال منحنى IS إلى 'IS يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من C إلى 'C وهذا لن يؤدي إلى تغيير مستوى الدخل ($Y_3' = Y_3$) بل سيعمل على رفع سعر الفائدة من r_3 إلى r'_3 وارتفاع هذه الأخيرة يعمل على تخفيض الاستثمار بمقدار يساوي تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي, وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي القائل بأن أي توسع في الإنفاق الحكومي العام لن يؤدي إلا تحويل كامل في استخدام الموارد من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي، أي انه لن يؤدي زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج, وهذا يعني أن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

المطلب الثاني : دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

إن من أهم الأهداف التي يسعى الاقتصاديون إلى تحقيقها هو التوازن الاقتصادي عن طريق تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و الحفاظ على مستوى الأسعار المحلية[207].

الفرع الأول : دور السياسة النقدية في علاج الركود و الكساد الاقتصاديين

يعد الركود الاقتصادي من أهم المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية، وإن من مظاهر الركود الاقتصادي هبوط مستويات التوظف والاستثمار وبالتالي انكسار النشاط الإنتاجي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.

---

[206] عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، مرجع سابق، ص363.

[207] عادل المهدي، **العلاقات الدولية**، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003، ص 203.

ويعبر الركود الاقتصادي عن إحدى مظاهر التقلبات الاقتصادية ويمكن تعريفه بأنه فترة نمو سلبي (انخفاض النمو الاقتصادي) يعقب فترة نمو إيجابي طبيعي (ارتفاع النمو)[208] وتختلف مظاهر الركود الاقتصادي بحسب درجة التقدم والهيكل الاقتصادي ويمكن إجمال أهم هذه المظاهر في:

- هبوط حاد في الاستثمار الحقيقي و انخفاض طلب العمل وتزايد البطالة الإجبارية.
- تباطؤ معدلات التضخم كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدل دوران النقود.

ويعد الركود الاقتصادي أحد المشاكل الهامة التي تواجه الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، نظرا لما ينجم عنها من آثار سلبية على الجانب الحقيقي للاقتصاد و ارتفاع معدلات البطالة. ويوجد أكثر من اتجاه في الأدب الاقتصادي يرى أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي في فترات الركود عنها في فترات الرواج، و من هذه الاتجاهات يمكن أن نذكر[209]:

الاتجاه الأول من النظريات:

يعتمد على فرضية عدم اكتمال سوق الائتمان، و في ظل هذه الفرضية فإن عدم تماثل المعلومات بين المقرض و المقترض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوساطة المالية التي تظهر في علاوة التمويل الخارجي و تعتمد هذه العلاوة على صافي قيمة أصول المقترض، و يؤكد بعض الاقتصاديين أن تبعية علاوة التمويل الخارجي لصافي قيمة أصول قيمة المنشآت العاملة بالاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، و هو ما يزيد من أثر رد الفعل لصدمات السياسة النقدية، نظرا لانخفاض التدفق النقدي

[208] محمود مناع عبد الرحمان، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2004، ص 49.

[209] **نفس المرجع السابق**، ص ص57-58.

وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي لصافي قيمة أصول المقترض اخلق نوعا من التعجيل المالي، ففي فترات الركود تنخفض صافي أصول قيمة المنشآت العاملة بالاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، و هو ما يزيد من أثر رد الفعل لصدمات السياسة النقدية، نظرا لانخفاض التدفق النقدي وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي، و هو ما يجعل علاوة التمويل الخارجي أكثر حساسية للمتغيرات في معدلات الفائدة، و لذا فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي قد يكون أكثر في فترات الركود عنه في فترة الرواج.

أما الاتجاه الثاني من النظريات:

فيقوم بشرح أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تحدب منحنى العرض الكلي، ففي فترات الركود، تكون لدى المنشآت طاقات إنتاجية عاطلة، والتضخم عند مستوى منخفض جدا وأقل حساسية للتغيير في الإنتاج، وهو ما يعني أن تحرك منحنى الطلب الكلي نتيجة للمتغيرات بالسياسة النقدية سوف يكون له تأثير أكبر و أقوى في الناتج وتأثير أضعف في التضخم في فترات الركود عنه في فترات الرواج، وإن اختلفت حدة الركود فإنه يلاحظ لجوء صانعي السياسة، إلى سياسة نقدية توسعية في فترات الركود في ثماني فترات ركود بالاقتصاد الأمريكي (منذ عام **1953** إلى عام **1990**)، وقد اتضح خلال هذه الفترات نجاح هذه السياسة وحدها – والتي تميزت بالكفاءة والمرونة – في إنهاء الركود.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد فعلى السلطات النقدية أن تقوم بزيادة عرض النقود، مع اتجاه الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على السلع و الخدمات و على الأصول المالية، وبالتالي فستكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة

في الإنتاج والتشغيل إذا كان يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل. أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود فستؤدي إلى رفع الأسعار، وهذا حسب التحليل النقدي.

أما بالنسبة لتحليل كينز فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، و بالتالي زيادة الإنفاق الكلي، أي أن زيادة عرض النقود تزيد من الطلب الكلي بطريقة غير مباشرة و ذلك بتأثيرها على سعر الفائدة. و بالتالي فكلا التحليلين يريان الأثر الايجابي لزيادة عرض النقود للتخلص من الكساد.

أ. دور السياسة النقدية في علاج التضخم:

يقصد بالتضخم الارتفاع المتواصل في المستوى العام الأسعار سواء كانت بسبب الإصدار النقدي (عرض النقود) أو من خلال الإنفاق النقدي (الطلب الكلي)، والتضخم عبارة عن تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، لها العديد من الآثار السلبية المختلفة، على قيمة العملة و على النشاط الاقتصادي و النمو.

و يرى أصحاب المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها هو الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج، و بالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقل الطلب و تنخفض الأسعار.

يستخدم عادة تعبير الصدمات التضخمية (**inflationary shocks**) في إشارة إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار (في حين يستخدم تعبير الصدمات الانكماشية (**deflationary shocks**) في إشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى الانخفاض في هذا المستوى).

و تنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة لتغيير العرض الكلي أو تغيير الطلب الكلي، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3-1) : الآثار السلبية للصدمات التضخمية.

السبب الأول للصدمات التضخمية	النتائج الأولية للصدمات التضخمية	موقف السياسة النقدية	النتائج النهائية للصدمات
صدمات الطلب التضخمية	1. ارتفاع الأسعار(P) . 2. تكون فجوة تضخمية. 3. انتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى.	صدمات مؤقتة ومنعزلة لا تعززها سياسة نقدية توسعية.	الحالة الأولى: 1. مزيد من ارتفاع في الأسعار(P) . 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		صدمات مستمرة تعززها سياسة نقدية توسعية.	الحالة الثانية: 1. استمرار الأسعار في ارتفاع. 2. بناء مستوى الدخل أعلى من المستوى التوازني.
صدمات العرض التضخمية	1. ارتفاع الأسعار(P) . 2. تكون فجوة تضخمية.	صدمات مؤقتة ومنعزلة غير معززة.	الحالة الثالثة: 1. انخفاض في الأسعار(P) . 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		معززة	الحالة الرابعة: 1. مزيد من ارتفاع في الأسعار. 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		صدمات متكررة ومعززة بسياسات نقدية توسعية.	الحالة الخامسة: 1. استمرار الأسعار في ارتفاع. 2. بناء مستوى الدخل في مستوى أقل من التوازن.

المصدر: أسامة بشير الدباغ ، أثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص 364.

تنشأ صدمات الطلب التضخمية عندما تتجاوز الزيادة في الطلب الكلي مستوى الإنتاج (العرض الكلي) عند الاستخدام الكامل، فينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليمين نتيجة لعدة عوامل و التي من بينها زيادة الكمية المعروضة من النقود بفعل سياسة نقدية توسعية، و إذا لم تعزز السلطة النقدية زيادة الطلب الكلي بسياسة نقدية توسعية فإن الاقتصاد سيميل في النهاية نحو التوازن، و ذلك بعد مضي فترة مؤقتة من الارتفاع في المعدل العام للأسعار، و عندما يؤدي تعزيز الزيادة في الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية إلى تحويل التضخم من حالة مؤقتة إلى حالة مستمرة و دائمة.

أما بالنسبة لصدمات العرض التضخمية فإنها تنشأ نتيجة لانتقال منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار فيرتفع المستوى التوازني للأسعار و ينخفض المستوى التوازني للإنتاج، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(3-5): أثر السياسة النقدية في علاج الصدمات التضخمية

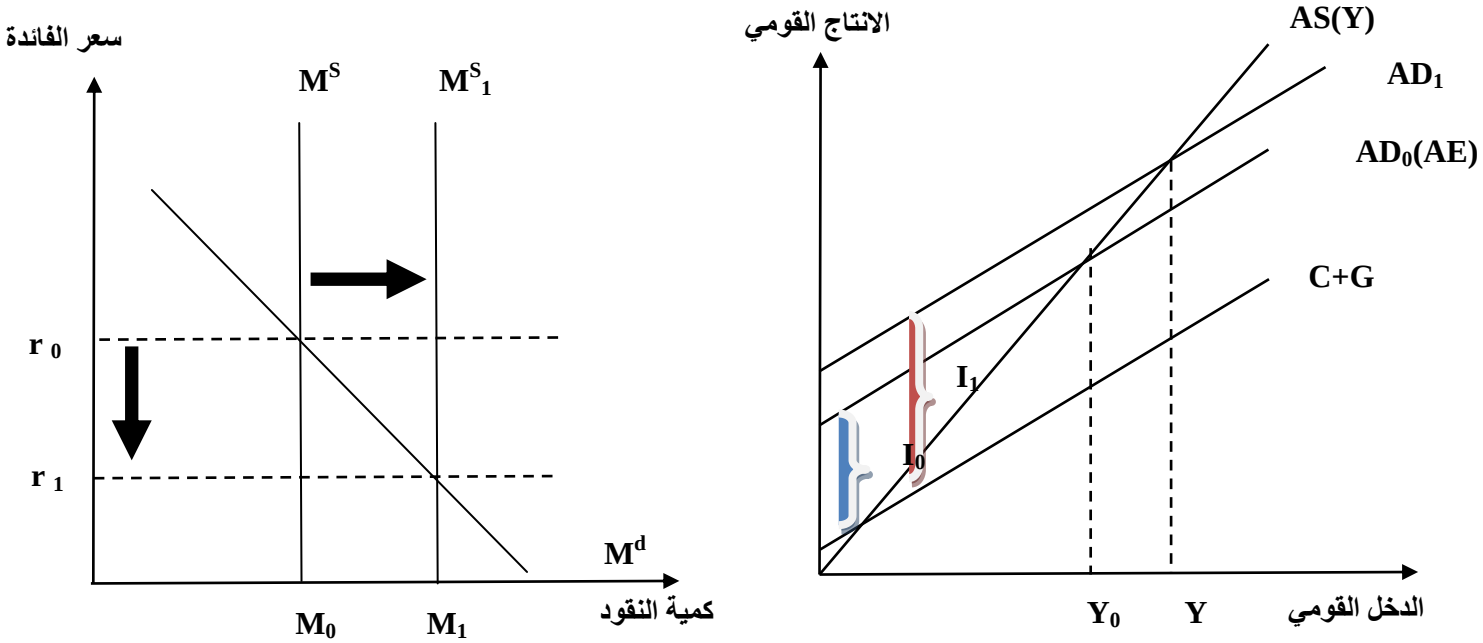

المصدر: حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص354

و تعتمد هذه الصدمات من ناحية على ما إذا كانت من النوع المنفرد غير المتكرر أو أنها سلسلة متكررة من الصدمات، و من ناحية أخرى على الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في تعزيز هذه الصدمات أو أنها تقف وقفا حياديا منها، و يمكن أن نحددهما فيما يلي[210]:

فالسياسات النقدية المعززة لصدمات العرض التضخمية تتسبب في توالي الارتفاع في الأسعار بمقدار أكبر بكثير مما كان يمكن أن ترتفع به لو تم الاعتماد على قوى السوق الحرة و الفجوة الانكماشية لتخفيض التكاليف و الأسعار. أما بالنسبة للصدمات التضخمية للعرض و غير المعززة بسياسة نقدية توسعية تفرض من ذاتها حدودا للمدى الذي يمكن أن تستمر فيه، ذلك أن استمرار و توسع الفجوة الانكماشية و تزايد البطالة ستعمل على تقييد الزيادة المتوالية في الأجور و الأسعار وانخفاض مستوى الإنتاج التوازني عن المستوى الذي كان قائما قبل حدوث هذه الصدمات.

و تجدر الإشارة إلى أن استمرار هذا النوع من صدمات العرض التضخمية لفترة طويلة نسبيا يستدعي الاستمرار في زيادة الأجور، و لابد على السلطة النقدية أن تقوم بتعزيز هذه الحالة من التضخم و ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية تمنع انحراف الاقتصاد عن مستوى الاستخدام الكامل.

و يعد استهداف التضخم عاملا جوهريا لرسم سياسة نقدية ملائمة، و يعتمد استهداف التضخم على قيام البنك المركزي أو الحكومة بالإعلان عن استهداف تحقيق معدل معين من التضخم في المستقبل و يتم تحديد هدف السياسة النقدية بوضوح تام و تحديد الأداة التي سيتم استخدامها لتحقيق هذا الهدف و منع معدلات التضخم من الارتفاع لتوازن النشاط الاقتصادي.

[210] حسام علي داود، نفس المرجع، ص ص370-377.

الفرع الثاني : فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج " IS – LM "

تؤثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعمد السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية يزداد العرض النقدي مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي (وجوب ارتباط بين السوقين الحقيقي والنقدي).

الشكل رقم (3-6) : انتقال منحنى LM إلى اليمين

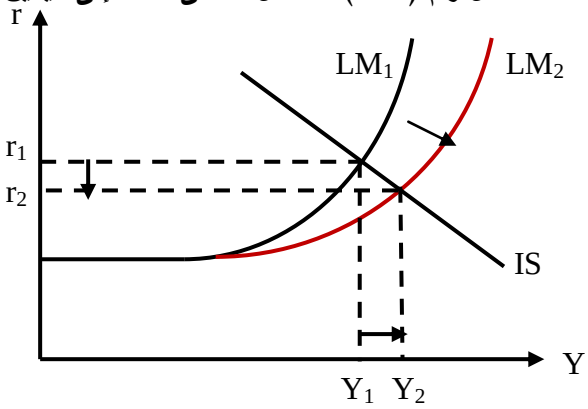

Source : Eugene A . Diulio, **Macroéconomie** , Tradition par George Loudiére, McGrow hill , Paris, 1993,p113.

أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقييدية) فإن منحنى LM ينتقل إلى اليسار،فترتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل، (الشكل (3-7))

الشكل رقم (3-7) : انتقال منحنى LM إلى اليسار

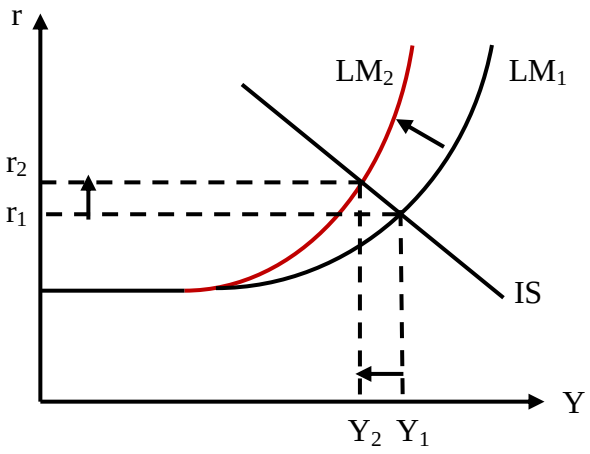

Source: Eugene A- Diulio , **Macroéconomie** , Op.cit, p.113.

تعمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي إما بطريق مباشر عن طريق التحكم في الإصدار النقدي الجديد وإما بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وتكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وهي في الحالتين تمارس أثرها من خلال انتقال منحنى LM إلى ناحية اليمين أو اليسار، كما رأينا سابقا .

ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية, تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع LM وهي ثلاثة، كما يوضحها الشكل (3-8).

الشكل رقم (3-8) : فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج " IS – LM "

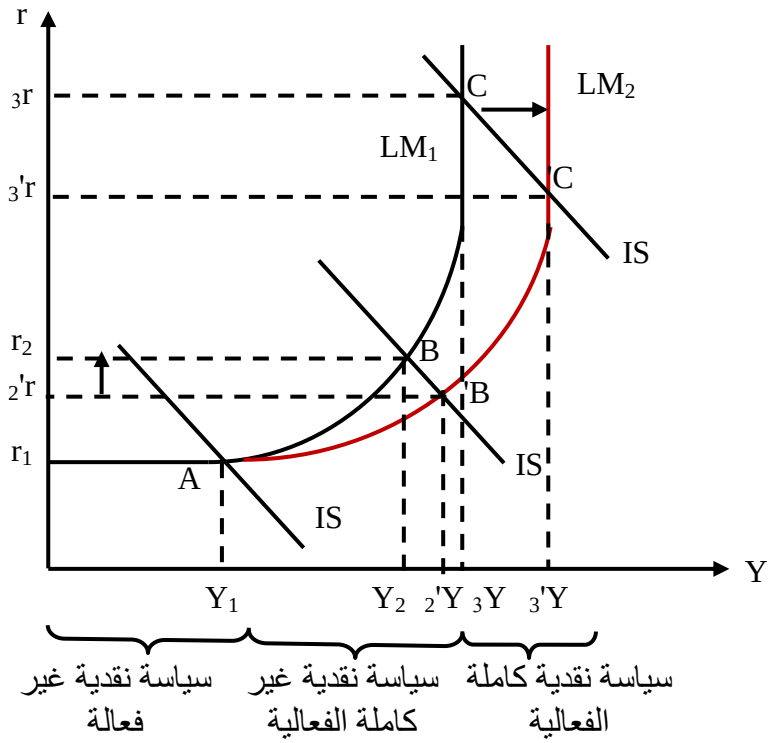

المصدر : عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، **مرجع سابق**، ص365 .

- بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل، فإذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن نقطة التوازن عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية تتغير من C إلى C' ، فينخفض سعر الفائدة من r_3 إلى r'_3 ويرتفع الدخل من Y_3 إلى Y'_3، لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي فأي زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بالكامل بدافع المعاملات، وبافتراضنا وجود فجوة انكماشية (حالة التشغيل الناقص)، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (بصفة مباشرة), كما يزيد الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة العرض النقدي، ومنه

يتضاعف الدخل (بصفة غير مباشرة)،وعليه فإن السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

- بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند B فإن هذا التوازن ينتقل إلى النقطة 'B بفعل انتقال منحنى LM إلى اليمين, وينخفض سعر الفائدة من r_2 إلى r'_2 ويزيد الدخل من Y_2 إلى Y'_2 لكن بمقدار أقل من زيادته في المنطقة الكلاسيكية لان جزءاً من الزيادة في العرض النقدي تذهب إلى دافع المضاربة بسبب انخفاض سعر الفائدة، كما أن الأثر المالي للسياسة النقدية سيكون أقل أيضاً ،لأن سعر الفائدة ينخفض بمقدار أقل، من انخفاضه في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة أقل، فيزيد الدخل بصفة أقل أيضاً، وهكذا يمكن القول أن السياسة النقدية في المنطقة الوسطى تكون فعاليتها جزئية أي غير كاملة.

- أما إذا تحقق التوازن في المنطقة الكينزية البحتة (مصيدة السيولة) كما هو واضح من النقطة A التي تحدد مستوى الدخل Y_1 ومستوى الفائدة r_1 ، فإن أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها بدافع المضاربة حيث يكون منحنى تفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني أنه ليس هناك أثرا مباشرا للسياسة النقدية ولا أثر غير مباشرا (الأثر المالي) لها، وهنا تكون السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية.

فالسياسة النقدية يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي[211].

[211] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، ط1، عمان، 1999 ،ص440

المطلب الثالث: التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

تعد السياستان المالية والنقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغالبا ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية محددة تسعى لتحقيقها عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية أو المالية أو خليط منها معتمدا في ذلك على درجات نجاح هذه السياسات في التأثير على النشاط الاقتصادي.

وهناك علاقة متبادلة بين السياسة المالية والسياسة النقدية إذ كلاهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها لذا فإن الدراسة الصحيحة لآثار كل منها ينبغي أن يتم في كنف آثار السياسات الأخرى والى جانب ذلك تتداخل أهداف السياسة النقدية والمالية تداخلا كبيرا فكلاهما أداتان للاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة[212].

الفرع الأول: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

المتأمل لتاريخ الفكر الاقتصادي يجد أن الفكر الكلاسيكي كان يفضل استخدام السياسة النقدية لاعتقادهم بأنها كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين أن الفكر الكينزي يفضل السياسة المالية، لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية وذلك لتفادي مصيدة السيولة. لهذا نجد أن الكثير من الحكومات تواجه مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والمالية [213] ، وكل توجه يقدم حججه وبراهينه على ذلك، فهناك من يرى بأن السياسة المالية أكثر فعالية وسرعة في التأثير من السياسة النقدية، إذ أن التغير في الإنفاق العام يؤثر بشكل سريع على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الإنفاق، على عكس السياسة النقدية التي تكون آثارها ضعيفة للغاية مقارنة بالسياسة المالية، ذلك أن استجابة الإنفاق ذي الحساسية للتغير في سعر الفائدة قد

[212] عبد الحميد شعبان، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: **نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية**، 2012/10/17/16،ص5

[213] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية**، مرجع سابق، ص108

لا يكون بنفس السرعة، بسبب عدم جاهزية العديد من المشروعات الاستثمارية عند انخفاض تكاليف التمويل [214].إلا أن هناك من يرى أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب انتظار التصويت عليها لمدة طويلة. وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها، والأسباب التي تدعو لذلك[215]:

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.
- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لابد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[214] على أحمد علي، **مبادئ الاقتصاد" ملخصات إيزي شوم"**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2004،ص 111

[215] مفتاح صالح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان 30/29 نوفمبر2004،ص07.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية، إذا ما قامت السياسة المالية على حدا وسلكت السياسة النقدية طريقًا مخالفًا ومستقلا ، وهذا يحدث عندما تتعاقب الحكومات في دولة واحدة وتتعاكس في سياساتها.
- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها تحمل أضرار وصدمات مكافحة التضخم ولابد للتكامل بين السياستين، إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، عن طريق السياسة المالية.
- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في سبعينات القرن الماضي في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام السياستين معا لخروج من هذه الأزمة.كما بين التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسة المالية والنقدية وهذا ما يطلق عليه بتطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية.

الفرع الثاني: الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية

تتحدد فعالية السياسة المالية والنقدية على أساس مقدرتها في التأثير على الدخل القومي والتشغيل (أي النشاط الاقتصادي)، فكلما كان التغير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة إلى تغير معين في العرض النقدي (الضرائب أو الإنفاق) كانت السياسة النقدية (المالية) أكثر فعالية، وعليه فإن فعالية كل من هاتين السياسيتين متوقفة على عدة محددات هي :

1/ مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة :

كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر, كانت فعالية السياسة النقدية أقل وفعالية السياسة المالية أكبر.

بما أن السياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار فإن أي زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى تناقص سعر الفائدة وتزايد الاستثمار، ومن ثم يتزايد الدخل، وكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أصغر، وبالتالي فإن السياسة النقدية تكون أقل فعالية[216].

وخلافا للسياسة النقدية تكون فعالية السياسة المالية أعظم كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر، فزيادة الإنفاق الحكومي (أو انخفاض الضرائب) يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، لكن هذا الارتفاع يكون قليل كلما كان الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكثر مرونة، ومن ثم النقص في الاستثمار، وكلما كان الانخفاض في سعر الفائدة أصغر كان القدر الملغى من الزيادة في الإنفاق الحكومي أقل، وكانت الزيادة في الدخل أكبر وهذا يعني أن تأثير السياسة المالية على الدخل كبير، ويمكن توضيح ذلك من خلال منحنى التفضيل النقدي،(الشكل رقم (3-9))

الشكل رقم (3-9) : فعالية السياسة النقدية والمالية وفقاً لمرونة منحنى التفضيل النقدي

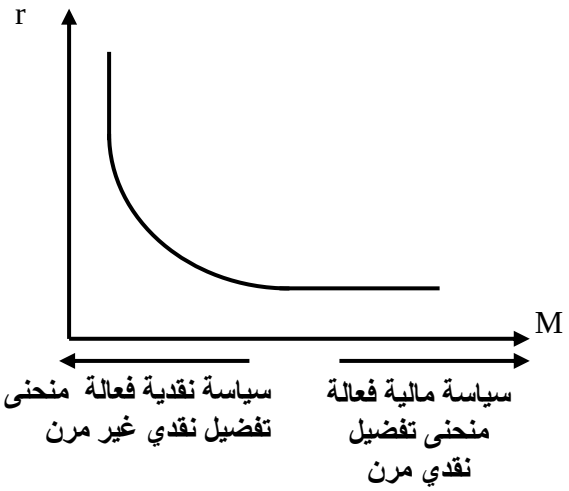

المصدر: مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص .274

[216] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة** ، ترجمة ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999،ص272

2/ مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة :

ويتمثل المحدد الثاني للفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، فكلما اشتدت مرونة دالة الاستثمار كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أكثر فعالية.

إن كل تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير في الاستثمار، وبالتالي يؤثر على الدخل القومي أو النشاط الاقتصادي، وسيكون أثر هذا التغير أكثر قوة وفعالية كلما كان الإنفاق على الاستثمار أكثر مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة أي كلما كان منحنى الكفاية الحدية مرناً .

فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار لكن هذه الزيادة تكون أكبر كلما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة وبالتالي زيادة أكبر في حجم الدخل والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-10) : فعالية السياسة النقدية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال

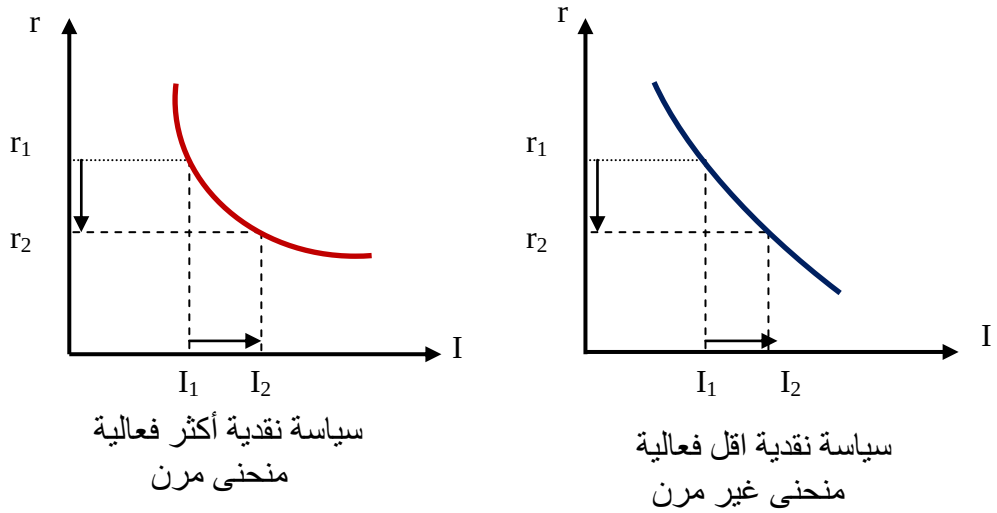

المصدر : سهير محمود معتوق ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1988،ص161

أما زيادة الإنفاق الحكومي (أو انخفاض الضرائب)، ستؤدي إلى ارتفاع كلاً من الدخل وسعر الفائدة، وبما أن سعر الفائدة يتزايد، فإن الاستثمار يتناقص ويؤدي الانخفاض في هذا الأخير إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي جزئيا ومن ثم تقل الزيادة في الدخل، وكلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان التغير في الاستثمار أقل ومن ثم كان الإلغاء الجزئي أقل في الإنفاق الحكومي، وكان التغير أكبر في الدخل، وبالتالي تكون فعالية السياسة المالية أكثر، (الشكل رقم (3-11)).

الشكل رقم (3-11) : فعالية السياسة المالية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال

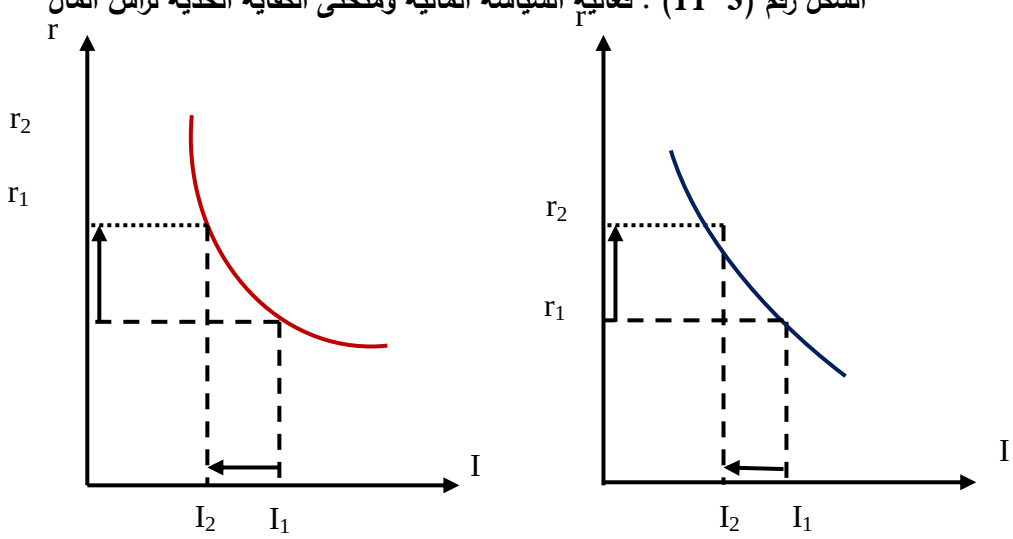

المصدر : سهير محمود معتوق ، **مرجع سابق**، ص162.

3/ مرونة الاستهلاك :

إلى جانب المحددين الأساسين السابقين، نجد محدد آخر لا يغير الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية بقوة، يتمثل في الميل الحدي للاستهلاك فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك عاليا (منحنى الاستهلاك مرن)، تعاظمت كل من السياستين المالية والنقدية، والعكس صحيح إذا كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضا(منحنى الاستهلاك غير مرن)، فبالنسبة للسياسة النقدية أي تغير في الاستثمار سوف

يؤدي إلى تغير كبير في الدخل كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مرن)[217]، أما السياسة المالية فكل تغير في الإنفاق الحكومي، يؤدي إلى تغير في الدخل وهذا التغير يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مرن)،(شكل رقم (3-12)).

الشكل رقم (3-12) : فعالية السياسة المالية والنقدية وفقاً لمنحنى الاستهلاك

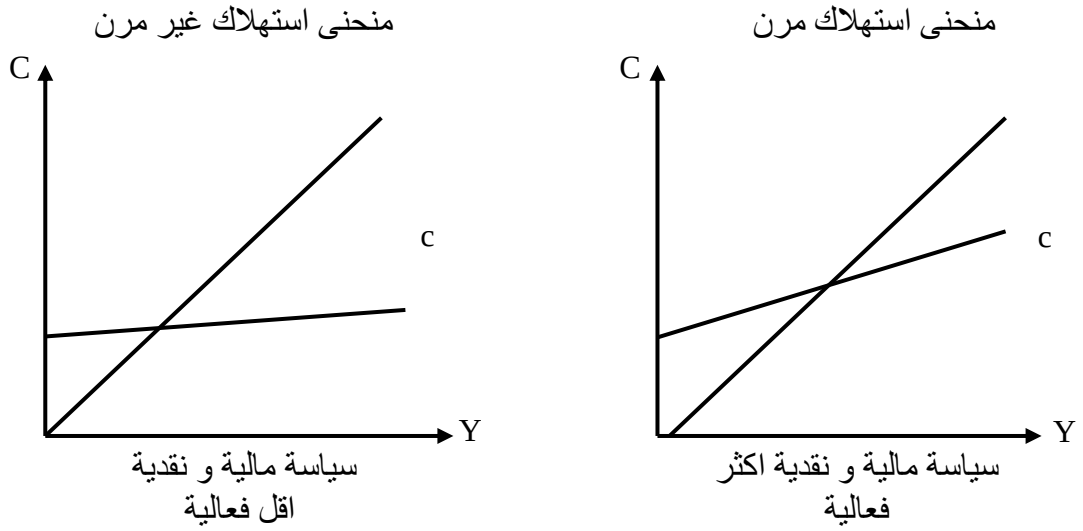

المصدر : سهير محمود معتوق ، **مرجع سابق**، ص165.

وخلاصة القول، أن الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، تتوقف على مرونة ثلاثة منحنيات هي :

- مرونة منحنى التفضيل النقدي.
- مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال.
- مرونة منحنى الاستهلاك.

[217] فوزي القيسي، ، **النظرية النقدية**، دار التضامن، ط1، بغداد، 1964، ص205.

المطلب الرابع: دمج السياستين المالية والسياسة النقدية وفقا لنموذج IS-LM

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين :

1/الحالة الأولى :

عندما تعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغير مستوى توازن الدخل ، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-13)، فقد أدى التغير في المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

الشكل رقم (3-13) : أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة

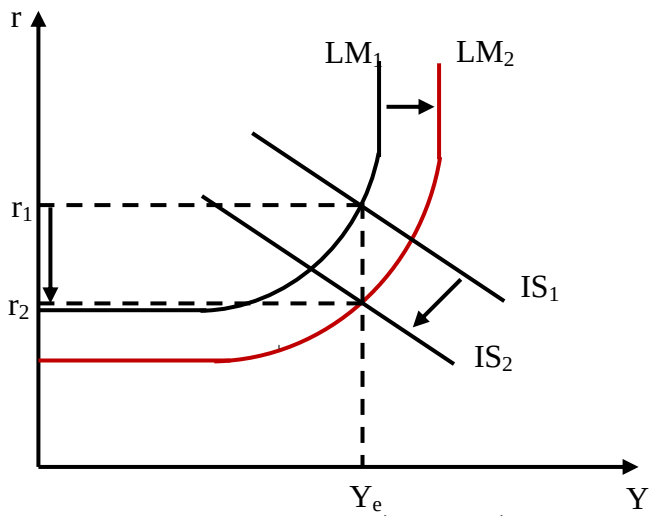

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق،ص311

2/الحالة الثانية :

عندما تعملان بنفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوي الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل رقم(3-14)، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي انتقال IS إلى اليمين .

الشكل رقم (3-14) : أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل

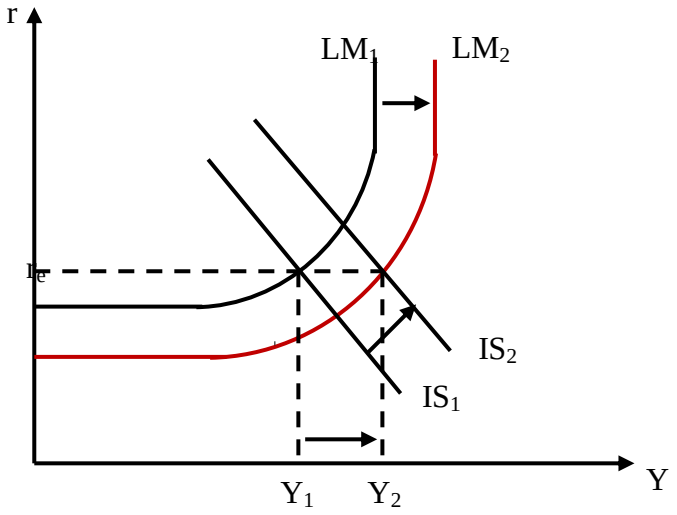

Source :Michel Dévoluy, Op.cit, p.76.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية ، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنبا إلى جنب من اجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلا في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب،

و إنما على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الإختلالات.

أحيانا تلجأ الدولة ممثلة في السلطتين النقدية والمالية لتطبيق أدوات متعارضة أو متناقضة للسياستين النقدية والمالية، إلا أن هذا التناقض يهدف من ورائه إلى تحقيق استقرار وتوازن داخلي أو خارجي، وتسمى هذه الحالة بتطبيق «سياستين متعارضتين»[218].

فالدولة تستطيع أن تصل إلى مستوى التوظف الكامل بإتباع السياسة النقدية التوسعية السهلة التي تنقل من منحنى (LM) إلى اليمين، عند مستوى أقل من سعر الفائدة التوازني، فيكون ذلك سببا مباشرا لزيادة الدخل ونقل رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، أو تكون حركة رؤوس الأموال إلى الخارج أكبر، فيحدث عجزا في ميزان المدفوعات.

وكبديل لذلك تستطيع الدولة أن تصل إلى التوظف الكامل بإتباع سياسة مالية توسعية والتي تنقل منحنى (IS) إلى اليمين، وعندها سيكون سعر الفائدة أعلى بحيث أن الميزان التجاري الذي سآء يبدأ في التحسن، ويمكن الدمج بين السياستين في هذه الحالة للوصول إلى التوظف الكامل وتحقيق التوازنيين الداخلي والخارجي بإتباع سياسة مالية توسعية رشيدة، وسياسة نقدية انكماشية، حتى تحيّد –أو تلغي– السياسة النقدية جزءا من السياسة المالية التوسعية.

وعليه فإن سياستين متعارضتين، سياسة مالية توسعية ونقدية انكماشية، إنما تكونا مطلوبتين في نفس الوقت حتى يتحقق كل من التوازن الداخلي والخارجي.

[218] Two conflicting policies

خلاصة الفصل:

لقد اتضح مما تقدم أن السياسات النقدية والمالية تعتبر من الدعامات الأساسية للاقتصاد الهادفة لمعالجة أي خلل قد يطرأ على الاقتصاد الذي تحاول جميع الاقتصاديات الوصول إليه وتتمثل السياسة النقدية في إدارة العرض النقدي بينما تجسد السياسة المالية منهجا لإدارة الطلب وتتكاملان معا بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية، وتعزيز كل من هاتين السياستين بإجراءات مالية مناسبة تعد شرطا أساسيا للمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

إن السياستين النقدية والمالية من السياسات التي لها تأثير واضح على مجمل مفاصل القطاعات الحقيقية كالإنتاج والاستثمار وذلك من خلال مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة الذي يعبر عنها منحنى(IS) ومرونة الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة والذي يعكسها منحنى (LM) و تبرز الأهمية في استدراك طبيعة الإجراءات المالية والنقدية ومدى تأثيرها على السوق النقدي والسلعي المصاحبة لعملية تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الرابع

مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي

يتناول هذا الفصل كيفية مساهمة الزكاة تحقيق التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، والمقصود بالاقتصاد الإسلامي ذلك الهيكل النظري للاقتصاد حيث يتم فيه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وحيث تحدد فيه أهداف وسلوك المشاريع الاقتصادية المختلفة وفقا للتعاليم القرآنية والسنة النبوية.

يستهدف هذا الفصل استخدام أهم التحليلات الواردة في تحليل أثر الزكاة في الاقتصاد الإسلامي ضمن أجزاء الاقتصاد الكلي المبينة على الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداة الزكاة، وباستخدام الأداة الرياضية حاولنا إيجاد نموذج للتوازن الاقتصادي في اقتصاد إسلامي بتطبيق أداة الزكاة وهذا ببناء على داول رياضية ومعادلات سلوكية لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار تلعب فيها الزكاة الدور الرئيسي، مع تتبع التوازنات الاقتصادية في تحليل الأسواق التي يتضمنها النموذج الإسلامي لتحديد مستوى الدخل والاستخدام وهذا بإدخال متغير الزكاة.

المبحث الأول: الزكاة في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الزكاة من أهم الأدوات المالية التي يستخدمها النظام الاقتصادي الإسلامي لتوفير الكفاية لكل مسلم، فالزكاة: هي الأداة المثلى في الإسلام التي تدمج الجانب الروحي والمادي، فهي تكليف مالي عقائدي يدخل في صميم الأعمال الإيمانية، وتكتسب حرمة دينية غير موجودة في أي من مصادر التمويل الأخرى، من هنا يظهر أثرها العظيم في النواحي الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إعادة توزيع الدخل والثروة، وحل العديد من المشكلات الاقتصادية الناجمة عن البطالة والفقر وكنز المال وعدم استثماره، وتشكل الزكاة أداة أساسية في النموذج التنموي الإسلامي.

المطلب الأول :الوظيفة التنموية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

إن القيام بالعملية التنموية والنجاح في عمارة الأرض يتطلب تضافر كل من الإمكانات البشرية والإمكانات المادية. وللزكاة دورها التنموي من خلال مواردها، ومن خلال مصارفها ذات الأثر التنموي المباشر وغير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي[219].

الفرع الأول: الوظيفة التنموية المباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

إن الوظيفة الأولى للزكاة والمقصد الشرعي الأبرز منها يتمثل في الحد من تركز الثروة، وهو ما تؤكده بشكل صريح وواضح الآيات والأحاديث الكثيرة، ذات العلاقة بالزكاة، وتدل عليه دراسات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، الذين يعدون الزكاة من أهم محاور الوظيفة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي، وإن اختلفوا في اعتبارها أداة توزيع أولية، أو أداة لإعادة توزيع، حيث تعمل الزكاة على تقليص الفجوة بين خط التوزيع الفعلي، وخط التوزيع المتساوي، من خلال نقل جزء من ثروات الأغنياء إلى شرائح

[219] نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993/1413، ص 197.

أخرى في المجتمع أقل دخلا من فئة الأغنياء بما يضمن تقليل ثروة فئة الأغنياء لصالح الفئات الأخرى، وهو ما يمكن تلخيصه في الشكل التالي[220]:

الشكل(4-1):الزكاة ومنع تركز الثروة

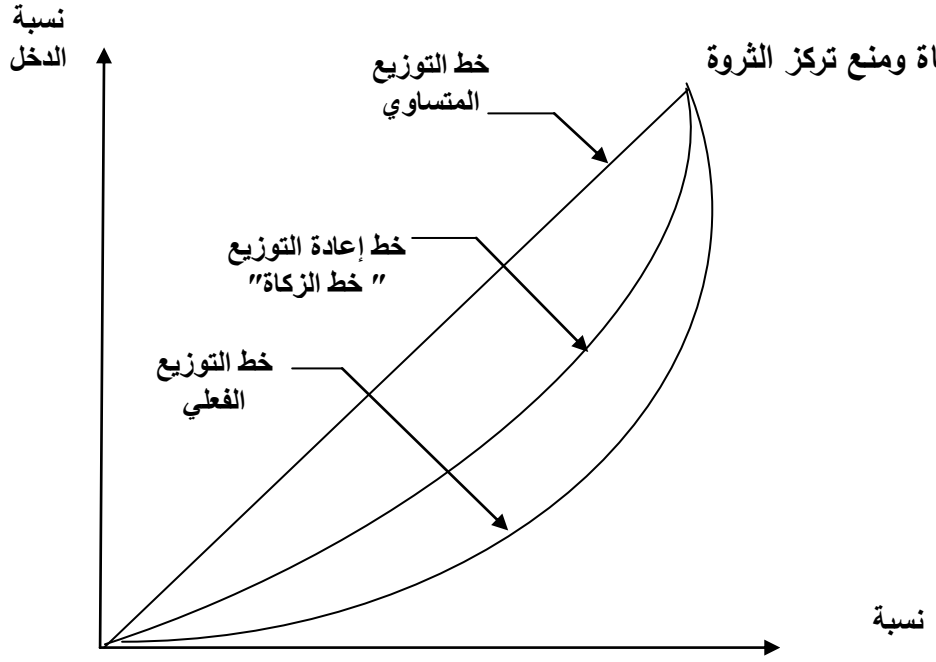

المصدر: محمد عبد الحميد محمد فرحان، **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي«دراسة تطبيقية»**، مرجع سابق، ص 159

يتوقف توفير الكميات اللازمة من رؤوس الأموال المحلية على الحد من ظاهرة الاكتناز في المجتمع، أو الإقلال من ادخار الأموال في صورة لا تسهم في دعم النشاط الإنتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وضرورة اتجاه هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار ذات الأولوية لتنمية المجتمع، وتباشر الزكاة آثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار، اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي واتساع السوق من خلال الحث على الاتفاق الاستهلاكي[221].

[220] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي«دراسة تطبيقية»**، دار الحامد للنشر، عمان،2009،ص158

[221] المرجع السابق ذكره،ص ص244،243

ويقصد بالاكتناز حبس أو تعطل المال فلا يستهلك ولا يعاد استثماره وإنما يحتفظ به في صورة غير مستغلة اقتصاديا. ويعتبر الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لما يؤدي إليه من تقييد لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل للموارد الإنتاجية.

ومن خلال فريضة الزكاة التي تهدد رأس المال المكتنز بالفناء، إن لم يشارك في النشاط الاقتصادي، جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية. فالزكاة أداة ترهيب للأموال المعطلة حتى تندفع لتمويل التنمية، من خلال دفع الأموال السائلة إلى المشروعات الاقتصادية لتنمو وتزدهر[222].

وتعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بهدف تنمية الأموال واستثمارها لأن تثمير المال يجعل صاحبه يدفع الزكاة من العائد، فالزكاة تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال[223].

والعمل على إنماء رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الإنمائية دون الوقوع في مصيدة الاكتناز، يشعر المكلفين بالزكاة بمضاعفة الاستثمارات المنتجة وبالتالي مضاعفة استقطاب اليد العاملة واندماجها في المجتمع لإنشاء المنافع العامة للتنمية المحلية.

وفي أسعار الزكاة المتناسبة عكسيا مع الجهد المبذول بالغ الأثر على تشجيع الاستثمار وتوسيعه ودافعا للإقبال على المجالات التي تقابل حاجة عامة، حيث لا تؤخذ الزكاة عن الحيوانات العاملة في الإنتاج، وتفرض على الثمار المزروعة بالآلة بنسبة النصف عن نسبة الزكاة في الثمار المزروعة بالري الطبيعي، وتكون أعلى نسبة في الركاز والمعادن التي لا يتطلب إنتاجها جهدا.

[222] حسين حسين شحاته، **محاسبة الزكاة**. القاهرة، مكتبة الاعلام، بدون سنة النشر، ص 61.

[223] مدحت حافظ ابراهيم، **دور الزكاة في خدمة المجتمع**. القاهرة، دار غريب، 1995، ص ص 139–143.

وتسهم مصارف الزكاة في الحث على الاستثمار، فلا تعطى للقادر على العمل دفعا لاشتراكه في العملية الإنتاجية، وتمنح أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين رؤوس أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، الأمر الذي يجعلهم من خلال عملهم الاستثماري في غنى عن الزكاة.

كما تضمن الزكاة رأس مال للغارمين مما يشيع بين المستثمرين نوع من الاطمئنان فيندفعون في الاستثمار والإنتاج بكل طاقتهم بدون تصفية استثماراتهم لسداد ديونهم[224].

ولا يخفى أن في ذلك حافز أعلى الاستثمار في المشروعات التي يحجم عنها المستثمرون لازدياد المخاطرة فيها وضمانا لاستمرارهم فيها طالما أن الزكاة تحميهم.

كما يؤدي سهم " في سبيل الله " إلى حماية وتأمين حدود الدولة مما يجعل المناخ الداخلي للدولة أكثر استقرارا وأمنا لما يوفره من حماية للاستثمارات المحلية[225].

الفرع الثاني :الوظيفة التنموية غير المباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، كما تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالزكاة أداة تساعد على رفع مستوى التشغيل عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوث البطالة، فالبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، يترتب عليها من الناحية الاقتصادية انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الركود، وأما من الناحية الاجتماعية فإنها تعمل على توسيع دائرة الفقر وما يصحبه من تفكك اجتماعي.

[224] نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق ، ص ص 179 - 282.

[225] رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، الجزائر، دار هومة، 2003، ص 68.

وتمارس الزكاة دورها الايجابي في رفع مستوى التشغيل من خلال محاربة البطالة بنوعيها : الإجبارية والاختيارية، وتتجلى وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكين الفقير من اغناء نفسه، حيث يكون له مصدر دخل ثابت. أما العاجز عن العمل فيشتري له عقارا يستغله. كما يواجه نظام الزكاة الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها[226].

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرين على العمل من كميات مناسبة من الغذاء أو من العلاج من الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض مما يجعله قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغامرين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد، ويستدعي عجزه إعلان إفلاسه، ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كما أن حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة.

[226] لعمارة جمال،" اقتصايات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة "، مجلة البصيرة ،الجزائر، العدد الأول، 1997/1417، ص 100.

وأما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية فيتوقف على مستوى التعليم والتدريب، ولذلك يكون الإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العمل النافع للمجتمع، إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة، سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية.

والجانب الثاني الذي يتوقف عليه عرض العمل هو زيادة الرغبة في العمل، فقد جعل فعل الزكاة من صفات المؤمنين الصادقين في إيمانهم، ولا يتمكن المؤمن من أداء الزكاة ما لم يملك ما يزيد عن النصاب وعن حاجاته الأساسية. ويترتب على ذلك أن الزكاة تزيد من الرغبة في العمل، وتشجع على بذل الجهد المنتج من أجل تحصيل الكسب الذي يمكن المسلم من أن يكون مزكيا.

وبذلك يتضح أن الزكاة تساهم مساهمة ايجابية في زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية والنوعية في المجتمع، ويترتب على ذلك زيادة الإمكانيات الإنتاجية في المجتمع.

كما تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في علاج التقلبات الاقتصادية، فالزكاة تمثل تيارا نقديا أو سلعيا يتدفق من الفئات الغنية إلى مستحقيها ويمكن أن تعجل الزكاة وتصرف على مستحقيها في فترات الانكماش حيث ينخفض الطلب بهدف إنعاش الطلب الاستهلاكي[227]. وتسهم الزكاة في التخفيف من حدة المديونية، كونها تحرر جزءا مهما من موارد الميزانية العامة للدولة التي كانت تستخدم في نفس مصارف الزكاة[228]، كما تعتبر الزكاة أهم أداة تؤدي إلى اختفاء مشكلة التضخم التي استفحلت في اقتصاديات

[227] موسى آدم عيسى، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**، جدة: مجموعة دلة البركة، 1988، ص ص 325 – 329.

[228] لعمارة جمال، **اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق**. القاهرة، مركز الإعلام العربي، 1420ه/2000م، ص 84.

الدول الإسلامية بسبب بعدها عن تطبيق الزكاة تطبيقا صحيحا وفقا لأحكام الشريعة فالتضخم كما هو معروف من مظاهره، تزايد النقود بشكل سريع ودائم في أيدي بعض الفئات في المجتمع وتتجمد في أيدي غالبية أفراد المجتمع مع التزايد المستمر على أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي يحدث خللا عند أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ويفيد رجال الأعمال لأن تغيرات الأثمان تجعلهم أكثر ثراء.

كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي، وكل ذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر التردي في أزمات الكساد، والإفادة من الأثر الإنعاشي للزكاة بصفة منتظمة، كما أن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناة الإنفاق وقناة الاستثمار، فيتحول كل ادخار إلى استثمار، وينخفض تفضيل السيولة إلى أدنى حد له، فالزكاة تضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين منها، ويكون ذلك خاصة في أوقات التضخم أو ارتفاع الأسعار، وتخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وإقلال فرص حدوث كساد اقتصادي، فالزكاة تمثل تيارا دائم التردد يضيق ويتسع ولكن لا ينقطع، ومثل هذا التيار يضمن من التعرض لمخاطر الركود الاقتصادي[229].

المطلب الثاني:الوظيفة التوزيعية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

يربط التشريع الإسلامي بين العملية الإنتاجية والتوزيعية في علاقة تبادلية وثيقة، فالتنمية في الإسلام تقوم على رفع مستوى الإنتاج مع تحقيق العدالة الاجتماعية. بل إن عدالة التوزيع هدف قد سبق

[229] نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق ، ص ص 321 – 324.

في تحقيقه هدف الارتفاع بالمعدلات الإنتاجية، كما كان سبيلا إليه، ذلك أن التوزيع العادل هدف أساسي واجب التحقيق أيا كانت الموارد المادية المتاحة في المجتمع[230].

الفرع الأول :الزكاة كأداة لتوزيع الدخول[231]

1. الزكاة وتوزيع الدخل من خلال النمو:

الزكاة المفروضة على الأرصدة النقدية والمسكوكات الذهبية والفضية والمدخرات والمكتنزات بمعدل 2,5% سنويا شأنها أن تحفز رأس المال للبحث عن مجالات استثمار مجزية، وإلا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر والفناء مع الزمن، كما تصوره المعادلة التالية:

الرصيد النقدي في نهاية سنة=$A(1-B)^n$

A رأس المال أو الرصيد النقدي

B معدل الزكاة

n عدد السنوات

[230] المرجع السابق ذكره، ص337

[231] محمد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 1400ه/1980م، ص 64

الشكل(4-2): دالة تناقص الرصيد النقدي

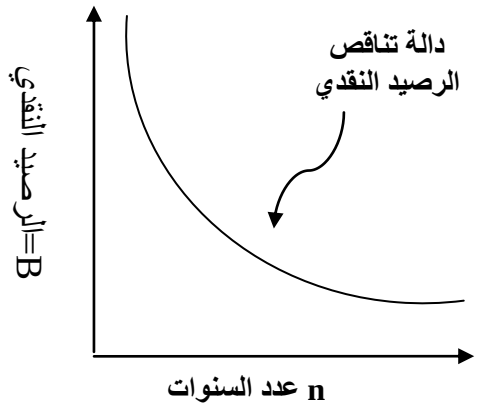

المصدر: محمد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات**، مرجع سابق، ص64

وتبين الدالة الطريقة التنازلية التي يتناقص بموجبها رأس المال مع الزمن، وزيادة الاستثمار والإنتاج توسع قاعدة الدخل وتزيد فرص التوظف، والزكاة موجهة من حيث آثارها لحفظ الاقتصاد ، والحديث عن عدالة التوزيع وتحسين مستوى المعيشة يصبح عميقا إذا لم تتوسع قاعدة الإنتاج في المجتمع، ويمكن أن نسمي هذا الأثر توزيع الدخل من خلال الإنتاج.

2- تأثير الزكاة على التوزيع بتخصيصها الإنفاق:

توزع حصيلة الزكاة طبقا للمصارف أو الوجوه الواردة في آية مستحقي الزكاة، والواضح أن المستفيد الأعظم من الزكاة الفئات المحتاجة أو الفقيرة، وتخصيص الإنفاق وربطه لسد احتياجات رأس المال البشري، يبرز مدى حرص الإسلام على الإنسان، فلا بد أولا من سد الحاجات الإنسانية المباشرة، ولا تبدد حصيلة الزكاة على مشاريع أقل أهمية، وثمة أمر في غاية الأهمية، وهو أن حصيلة الزكاة محصنة إلى حد كبير من تناقص القوى الشرائية، فكون زكاة الثروة الحيوانية -الأنعام- والزرع تدفع على شكل عيني، أو ما يوازي القيمة النقدية السائدة في تلك الفترة، فإن هذا من شأنه أن يحفظ القوة الشرائية للمستفيدين من التدهور في وجه حالات التضخم وارتفاع الأسعار، وهذه مشكلة تتعرض لها الضرائب،

وأصبح عدد من المفكرين المعاصرين الغربيين يطالب بعلاجها وتسمى مشكلة التثبيت (**Indexation**)، أما طريقة توزيع الثروة، وتفتيت الملكيات الكبيرة عن طريق نظام الإرث الإسلامي، التي هي صمام أمان وثابت غير قابل للتغير، فتوزع التركة حسب الأنصبة الشرعية الواردة في القرآن الكريم، من شأنه أن يوزع منبع الدخل على كل الفروع القريبة، مما يوسع من قاعدة المستفيدين، أما فروض الإنفاق كإلزام الإبن بالإنفاق على أبيه، فإنها تساهم في نفس الاتجاه من الناحية الاقتصادية.

الفرع الثاني : الزكاة كأداة لتصحيح الاختلالات التوزيعية

والزكاة هي وسيلة الاقتصاد الإسلامي لتصحيح الاختلالات التوزيعية في المجتمع في الحالات العادية، ولتحقيق التكافل الاجتماعي في مواجهة الظروف الاستثنائية. حيث تعمل الزكاة على تصحيح الاختلالات التوزيعية، بطريقة دورية منتظمة، من خلال ما تستقطعه من الدخول والثروات، ليتم انفاق حصيلتها على الأنشطة والمرافق التي تعود بالنفع على الفئات محدودة الدخل في المجتمع.

فإذا كانت الزكاة تفرض في المال النامي حقيقة أو حكما، فإن ذلك يقاس أثره على الالتزام بفريضة الزكاة كمدخل لا بد منه لمن يرجو تنمية حقيقية من الدول الإسلامية. ومناط المنفعة الجماعية المستهدفة هو الإنتاج مرتبط بعدالة التوزيع، فإن كان العائد في العملية الإنتاجية يتم توزيعه على عناصر الإنتاج التي اشتركت في العملية الإنتاجية، فإن إعادة التوزيع التي تتضمنها فريضة الزكاة على الأصناف الثمانية يضمن الحد الأدنى من عدالة التوزيع. هذا فضلا عما تحققه الزكاة من تحول المستحقين لها إلى ملاك في العملية الإنتاجية يزيد بهم الإنتاج، إذا تحولوا إلى منتجين لما يكفيهم أو ما يخرجهم من حال إلى أفضل منه.

وتمارس الزكاة تأثيرا على الموارد الإنتاجية، ذلك أن هيكل الإنتاج يتحدد وفقا لهيكل الطلب، أي وفقا لمكونات الطلب الفعال ونسبة كل مكون إلى الطلب الكلي، وتؤدي الزكاة من خلال تكييف الهيكل

السلعي للطلب على الضروريات نتيجة لزيادة القوة الشرائية النسبية لدى الفقراء كأثر إعادة توزيع الدخل إلى نقص الطلب على الكماليات وسلع الصفوة القادرة. وتوجيه جانب كبير من الإنفاق نحو إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والحد من التنوع غير المرغوب فيه من الاستهلاك الترفي. وهو ما ينتج عنه في النهاية رفع المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل.

وللزكاة دورا توزيعيا هاما في تخصيص الموارد الخاصة بكل إقليم لدفع العملية التنموية المحلية، ولهذا التوزيع العادل أثره البعيد في ارتفاع حصيلة الزكاة وعدم تهرب الأفراد من أداء الواجب لما يرون من انعكاسه الفعلي على أحوال مجتمعهم المحلي. كما أن حصيلة الزكاة تخصص بكاملها لمواجهة الأوضاع الحالية مما يكون له أبعد الأثر في عدم ترحيل جزءا من مشكلات الجيل الحالي إلى الجيل القادم[232].

ولقد تعددت آراء الباحثين بخصوص الدور الذي يمكن أن تؤديه الزكاة في تخصيص الموارد، فهي تعمل على:

1. توجيه الأموال نحو الاستثمارات طويلة الأجل، والسبب في ذلك أن الزكاة لا تجب على الثروة التي تحولت إلى أصل رأسمالي منتج (الاستثمارات الثابتة)، بينما تجب على الثروات السائلة (الاستثمارات المتداولة) والجامدة (المدخرات والمكتنزات)[233].
2. زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات غير المزكاة، حيث يرى بعضهم أن للرأي القائل بعدم وجوب الزكاة على القطاع العام أثر في زيادة حجم استثمارات القطاع العام على حساب استثمارات القطاع الخاص، بينما يرى البعض الآخر أن الأخذ برأي الجمهور الذي يعفي

[232] نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق ، ص 341.

[233] محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص160

الاستثمار في المستغلات من الزكاة تماما سواء على المستغلات أو إيراداتها، يؤدي إلى تشجيع هذا الاستثمار على حساب الاستثمارات الأخرى[234].

3. إعطاء الأولوية في الاستثمار للأنشطة التي تقل فيها معدلات الزكاة، وعلق بعض الباحثين بأن ذلك يتوقف على معدلات الربحية المتوقعة لكل نشاط.

4. توجيه الأموال نحو الاستثمار في القطاعات ذات العائد الأكثر، وذلك لضمان عدم تناقص ثروة المكلف عن نسبة الزكاة المستحقة عليه.

المطلب الثالث:الوظيفة التوجيهية والتمويلية للزكاة

الفرع الأول : الوظيفة التوجيهية للزكاة

إن من أهم اهتمامات السلطات الاقتصادية هو كيف يمكنها التدخل عن طريق آليات معينة لتصحيح الاختلالات وتوجيه الاقتصاد، والزكاة تعتبر آلية توجيهية.

نحاول التعرف على أثرها التوجيهي على متغيرين اقتصاديين:

أ. **الاستثمار**: إن تأثير الزكاة على الاستثمار بمكن أن يأخذ عدة أبعاد من أهمها:

- ✓ أن الزكاة تقوم بدور تخصيص الموارد بين الاستهلاك الترفيهي والاستثمار، إذ نجد أن بعض الأفراد يقومون باقتناء أدوات الزينة والرفاه من المعادن الثمينة، وهذا يعتبر، اقتصاديا، تجميدا وتعطيلا للأموال واكتنازًا غير مباشر لها، فعمل الإسلام، مثلما ترى بعض المذاهب الفقهية، كالمالكية مثلا، على فرض الزكاة على مثل هذه المقتنيات إذا كانت ذهبا أو فضة، وعليه فإن الأفراد لا يستطيعون على المدى الطويل تحمل الإخراج المستمر للزكاة عنها، وهي مجمدة لا تدرّ

[234] محمد أنس الزرقا، **دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي والسياسة المالية**، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، 29 رجب- شعبان 1404ه/30أبريل- 2ماي 1984م، بيت الزكاة الكويتي، الكويت، ص 450.

أي عائد، وهذا ما يدفعهم في الأخير إلى إخراجها إلى مجال الاستثمار حتى تحقق عائدا مجزيا يكفي على الأقل لتسديد نفقات الزكاة.

- ✓ كما أنه بإمكان الزكاة القيام مقام تكلفة رأس المال بحيث يصبح معدا لها وسيلة للمفاضلة بين المشاريع من خلال عوائدها مقارنة بسعر الزكاة، فيكون المشروع مقبولا إذا كان عائده أكبر من سعر الزكاة، وبقدر ما يكون المشروع أكبر من حيث العائد يكون أفضل للاختيار.
- ✓ وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن الاستثمار يجب أن يقتصر على المشاريع التي لها عائد مرتفع وترك المشاريع ذات العائد المنخفض، وإنما يجب أن تتكفل الدولة بمثل هذه المشاريع من أجل توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

ب. الزكاة وتوطين المشاريع: إن الزكاة لا تؤثر على توطين المشاريع من خلال التأثير على المعدل أو السعر، وإنما تتدخل بطريقة توجيهية أخرى وهي التحكم في حصيلة الزكاة، بحيث لا يسمح لها بالخروج من مكان تحصيلها إلى مكان آخر، إلا إذا تم استنفاد جميع فرص التوطين واكتفاء لأصناف الثمانية كفاية تامة حين ذلك يجوز نقلها إلى الأبعد مع مراعاة الأقرب وهذا بهدف جعل الأفراد يراقبون بأنفسهم سبل صرف زكواتهم، حتى يروا بأم أعينهم نتائج مساهماتهم.

الفرع الثاني :الوظيفة التمويلية للزكاة[235]

بالإضافة إلى أن الزكاة تعتبر أداة مالية فاعلة تساهم في تحقيق أهداف كثيرة للمجتمع إلا أن دورها لا يقتصر على هذه الجوانب بل لها مساهمتها أيضًا في تمويل بعض مشروعات الدولة الداخلة في خطة

[235] علاء الدين عادل الرفاتي ، **الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصر المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة 8-10 ماي 2005،ص 10-11.

الميزانية*وبخاصة ما تتعلق بالضمان الاجتماعي بالدرجة الأولى، ودور الزكاة كمورد مالي لا يقل أهمية عن الأدوار التي تساهم بها الزكاة في المجالات سالفة الذكر، وسنوضح هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية:

1. أن اعتبار الزكاة أساس للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، بل إن الزكاة باعتبارها تنظيم رباني للمال يجب أن تتخذ كنموذج يحتذى به في تنظيم الموارد المالية الأُخرى وطرق إنفاقها بمعنى آخر أن الدولة الإسلامية يجب أن تضع نظامها المالي مسترشدة بهدي الزكاة، فالسياسة المالية للدولة الإسلامية وأهداف النظام المالي، ووسائل تحقيق أهداف السياسة المالية، ومقومات النظام المالي الإسلامي يجب أن تراعي مقومات العدالة في الزكاة وبتيسير الوفاء على المكلف، ومراعاة الكلفة على الخزانة العامة وغبر ذلك من الأمور التي يحتاجها أي نظام ناجح ووضع النظام المالي الإسلامي وفقًا لهدى الزكاة واسترشادًا بقواعدها وأهدافها وإجراءاتها تضمن صحة وسلامة النظام المالي الإسلامي لأن الله تعالى جعل الزكاة أساسًا لهذا النظام ليصطبغ النظام كله بصفة هذه الفريضة الربانية.

2. وفرة حصيلة الزكاة تجعلها أداة مهمة في دورها التمويلي ومما يساعد على وفرة حصيلة الزكاة:

أ- سعر الزكاة أو النسبة التي تفرض بها الزكاة وهذه النسبة تصل في بعض الثروات إلى 20% ولا تقل عن 2,5% وبربط هذا السعر مع وعاء الزكاة فإن الحصيلة المترتبة تكون كبيرة.

ب- أن وعاء الزكاة يشمل كافة أنواع المال في المجتمع وهذا يوسع قاعدة ووعاء الزكاة.

* الزكاة لا بد أن تكون لها ميزانية مستقلة عن بقية الإيرادات إلا أن ذلك لا يمنع أن تمول بعض المشروعات الموجودة في خطة الميزانية من ميزانية الزكاة وذلك باعتبار أن البنود التي يمكن أن تغطيها الزكاة جزء من مصاريف الزكاة، وهذا شرط للأخذ من موازنة الزكاة، والمسألة تعد مسألة فنية بحتة من الناحية المالية والمحاسبية

ج- تكرار جمع حصيلة الزكاة كل عام من شأنه أن يجعل الحصيلة وفيرة جدًا حيث أن تكرار جمع الزكاة على مدى 10 سنوات كفيل لوحده بإعادة توزيع ثلث الناتج المحلي.

3. مساهمة الزكاة في تغطية جانب مهم من نفقات الدولة وبخاصة نفقات الضمان الاجتماعي.

المطلب الرابع: الوظيفة الاستقرارية للزكاة

الفرع الأول : أثر الزكاة في حماية وعلاج الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية (الركود الاقتصادي)

1. يرى كينز أن سبب الدورات الاقتصادية هو (تناقص الميل الحدي للاستهلاك) و أن العلاج هو (توزيع ثروات الأغنياء على الفقراء)، و الإسلام قد سبقه إلى الحل بأكثر من ألف عام..فما تناقص الميل الحدي للاستهلاك إلا بسبب الاكتناز و عدم إيتاء الزكاة.. وما معنى لعبارة (توزيع وفورات الأغنياء على الفقراء) إلا معنى واحد هو الزكاة و الصدقات.[236]

و يبين ابن خلدون ذلك فيقول " إن الدولة و السلطان هي السوق الأعظم للعالم، ومنه مادة العمران. فإذا احتقن السلطان الأموال أو الجبايات، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية و الحامية، و انقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم و ذويهم، و قلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، و نفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق... إن الدولة هي السوق الأعظم أمّ الأسواق كلها، و أصلها و مادتها في الدخل و الخرج، فإن كسدت و قلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك و أشد منه. و المال إنما هو متردد بين الرعية و السلطان منهم إليه، و منه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية. سنة الله في عباده".[237]

[236] احمد إسماعيل يحيى، **الزكاة عبادة مالية و أداة اقتصادية**، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص237.

[237] عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دار البلخي، دمشق،2004 ، ص 299.

2. الزكاة أداة لتوزيع الدخل و الثروة لصالح الطبقات الفقيرة و أن هذه الطبقات الفقيرة يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في رفع الطلب على سلع الاستهلاك، فتروج الصناعات الاستهلاكية و تخلق ما يطلق عليه التوظف التبعي أو الثانوي، ولا شك أن رواج صناعة إنتاج السلع الاستهلاكية يؤدي حتما إلى رواج صناعات السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية.

و بمعنى آخر يزيد الإنتاج و تسود العمالة، و هنا يعمل" مضاعف الاستثمار" عمله، ومن المعلوم أن مضاعف الاستثمار في المجتمعات النامية أكبر منه في المجتمعات المتقدمة، و على ذلك فإن زيادة بسيطة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة كبيرة في التوظف الكلي تكفي لتشغيل المتعطلين و ذلك بفضل المضاعف فيها، الأمر الذي يساعد على الحد من الركود و الكساد الاقتصادي، و يساعد على ذلك شمول الزكاة لكل الأموال النامية، و سعة قاعدة المكلفين بأدائها، و قلة محاولة التهرب من أدائها.[238] فالزكاة تعمل على إحداث توازن بين الإنتاج و الاستهلاك، حيث إن توفير المال في يد الفقير و تمكينه من سد احتياجاته يعني تقوية جانب الطلب على الاستهلاك و وجود الطلب من شأنه أن يشجع المنتجين على القيام بإنتاج السلع لتلبية الطلب و عدم مواكبته للإنتاج، و هذه المشكلة تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية عظيمة مثل مشكلة الكساد و الركود الذي يصيب النشاط الاقتصادي و الدورات الاقتصادية التي سببها بالدرجة الأساسية ضعف الطلب مقابل العرض.

[238] مجدي عبد الفتاح سليمان، **التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 341.

ويمكن تلخيص تأثير الزكاة على التقلبات الاقتصادية في الحالتين التاليتين :

أ. أثر الزكاة في الاتجاه النزولي (نحو الكساد):

تعمل الزكاة في هذه الحالة على الحد من استفحال هذا الاتجاه من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، كما يظهر في ما يلي:

- ✓ يصاحب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في العادة زيادة عدد مستحقي الزكاة من الفقراء(لأن انخفاض النشاط الاقتصادي يصحب عادة بارتفاع معدل البطالة، و البطالة تعتبر احد الأسباب الرئيسية للفقر). وهذا يعني أن نسبة ما يذهب من حصيلة الزكاة نحو الاستهلاك سوف تزداد مع استمرار هذا الاتجاه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي مع استمرار انخفاض النشاط الاقتصادي، أو على الأقل يميل إلى الثبات، أو الانخفاض بنسبة أقل مما لو كانت الزكاة غير موجودة.
- ✓ يزداد أثر الزكاة على الميل للاستثمار، بسبب تزايد حجم الأرصدة النقدية المعطلة في هذه الأحوال، و هذا يعني أن أثر الزكاة على الطلب الاستثماري يزداد مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

ب. أثر الزكاة في الاتجاه الصعودي:

تعمل الزكاة في هذه الحالة على خفض مستوى الطلب الكلي تدريجيا مع استمرار هذا الاتجاه، كما يتبين في ما يلي:

- ✓ ينخفض أثر الزكاة قليلا على الطلب الاستهلاكي، بسبب الانخفاض المتوقع في عدد المستحقين الفقراء.

- ✓حتى بافتراض أن أثر الزكاة على الاستهلاك لا ينخفض، نجد أن اثر الزكاة على الميل للاستثمار ينخفض تدريجيا، إلى أن يختفي تقريبا عند وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، كما يزداد اثر الزكاة على نقص الأموال المعدة للاستثمار تدريجيا في هذه الحالة حتى يساوي تقريبا مع أثرها في زيادة الطلب الاستهلاكي عند وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، و هذا يعني أن أثر الزكاة على زيادة الطلب الكلي يضعف تدريجيا مع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، حتى يختفي تقريبا عند وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل.[239]

3. إن ديمومة الزكاة، و تجددها كل حول قمري، يكون له أثره في اكتمال الدورة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ذلك لأن الزكاة تمثل تيارا دائم التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، قد يضيق أو يتسع، إلا انه لا ينقطع أبدا. و مثل هذا التيار يكون ضمانا من مخاطر الركود الاقتصادي، و عاملا فعالا في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية. فما يقع في أيدي من لا يملكون ينفق في شراء سلع و خدمات هي إنتاج من يملكون، فيعيد هؤلاء استثماره مرة أخرى. و هكذا يصبح دخل المجتمع و نفقاته الإجمالية في حركة دائرية مستمرة، مما يحمي الاقتصاد من التعرض لفترات ركود، و يضمن له الرواج، مع التوازن، بعيدا عن الدورات و الأزمات الاقتصادية. [240]

وهذا التيار النقدي الدوري الدائم يؤدي إلى زيادة حقيقية في مكونات العملية الاقتصادية، إذ تذهب هذه القدرة الشرائية إلى إشباع أو سد الحاجات الأساسية وذلك على عكس التدفقات النقدية الوهمية التي يحدثها نظام الربا في ظل نظام نقدي محكوم فقط بسقوف ائتمانية دون توفير ضمانات التشغيل حتى ولو

[239] محمد بن إبراهيم السحيباني، **اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية**، شركة العبيكان، الرياض،الطبعة الأولى، 1990 ، ص ص 198، 199.

[240] نعمت عبد اللطيف مشهور، **مرجع سابق**، ص 324.

كانت الاستثمارات مربحة، ودون رقابة فعالة على التشغيل في حالة حصوله وهذا وذاك يؤدي إلى نتائج وخيمة للنظام الإقتصادي.[241]

4. كذلك من بين الآثار التي تُحدثها الزكاة للحد من الكساد، إمكانية تحصيلها و توزيعها بصورة عينية على مستحقيها، ولا شك أن ذلك يخفف من حدة و شرور الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة و سد باب الادخار أمام آخذي الزكاة.[242]

وتستطيع السلطات النقدية (وهذا لمن يرى جواز أخذ القيمة بدل العين أو العكس) أن تجبي الزكاة نقدا و توزعها عينا أو تجبيها عينا و توزعها نقدا أو أن تجمع بين هذا و ذاك بنسب متفاوتة، و عن طريق التغيير في نسبة النقدية هذه يمكن إدخال التغيرات المطلوبة على سوق السلع في كل من العرض و الطلب. إن مدى جدوى هذه الوسيلة يعتمد على التركيب السلعي للإنتاج وعلى تركيب الثروة و توزيعها و مصادر الدخل لأن كل ذلك يؤثر على نسبة كمية الزكاة إلى الدخل، فكلما زادت نسبة الزكاة إلى الدخل زادت فعالية هذه الأداة الاقتصادية و جدواها، فبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.[243]

5. كذلك إمكانية دفع الزكاة في صنف واحد من المصارف الثمانية؛ فقد تحدث كارثة لمدينة صناعية أو لمجموعة من التجار أو لفئة المزارعين و ظهور حالات من الفقر المدقع، من هنا جوز الفقهاء صرف الزكاة في صنف واحد من الثمانية أو أكثر حسب الحاجة.[244]

---

[241] إبراهيم محمود عبد الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص 155، 156.

[242] مجدي عبد الفتاح سليمان، **مرجع سابق**، ص342.

[243] محمد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفاعلية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي**، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى،1979، ص 210.

[244] مجدي عبد الفتاح سليمان، **مرجع السابق**، ص343.

6. تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ..[245]

7. نقل حصيلة الزكاة إلى البلد الذي يعاني من الركود الاقتصادي : فالأصل في الزكاة أن توزع في البلد الذي جمعت فيه ومع ذلك يمكن الخروج على هذا الأصل إذا رأى الإمام العادل – بمشورة أهل الرأي– في ذلك مصلحة للمسلمين و خير للإسلام [246]

و بناء على ذلك، فإذا ظهرت مشكلات الكساد و الركود الاقتصادي في إقليم من أقاليم البلاد و تضررت بعض فئاته من شرور الركود، فإنه يمكن نقل حصيلة الزكاة من الأقاليم التي ليس بها حاجة إليها إلى الإقليم المصاب بالركود الاقتصادي، حتى تتم الاستفادة من حصيلة الزكاة و تؤثر في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة فيرفع الطلب على سلع الاستهلاك ومن ثم تشغيل المصانع و استيعاب أعداد العاطلين وفي النهاية رفع الطلب الفعال و تخفيف حدة مظاهر الركود الاقتصادي.[247]

8. تسهم الزكاة في تقليل مدى التقلبات في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في تقليل الفجوة الزمنية بين قرارات الادخار و الاستثمار، ذلك أن أثر الزكاة على الاستثمار لا يقصر على النقود المكتنزة، بل يشمل–أيضا– النقود المتربصة، لأنه كلما زاد انتظار هذه النقود للفرص كلما قلت قدرتها على تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة، و قوتها الشرائية من جهة أخرى، بسبب تناقص النقود بالزكاة، و هذا يؤدي بدوره إلى دفع النقود المتربصة (أو المنتظرة) إلى الاستثمار بسرعة أكبر من حالة عدم وجود الزكاة.

---

[245] صالح صالحي، **السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 104،105.

[246] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج 2، **مرجع سابق**، ص 878.

[247] مجدي عبد الفتاح سليمان، **مرجع السابق**، ص 345.

9. بالإضافة إلى ذلك، تسهم فورية الزكاة في تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، لان هذه الخاصية تعني أن مفعول تحصيل الزكاة يظهر فورا دون أن يحتاج إلى فترة تأخير. كما تعني أن الفقراء الذين يتلقون أغلب حصيلة الزكاة، يقومون – في العادة– في زيادة إنفاقهم الاستهلاكي على الفور. و يمكن إبراز هذا الأثر الايجابي لهذه الخاصية على الاستقرار عند مقارنتها بأثر السياسات المالية في الاقتصاديات غير الإسلامية، ففي هذه الاقتصاديات غالبا ما تمر فترة غير قصيرة بين وقت اتخاذ الإجراء الاقتصادي لتصحيح الموقف، و بين الوقت الذي يبدأ فيه هذا الإجراء بإحداث مفعوله. وقد تتبدل أشياء كثيرة بين هذين الوقتين؛ نظرا لطول الفترة بينهما. وهذا قد يجعل من هذه السياسات مصدر خلل بدل أن تكون مصدر تصحيح.[248]

الفرع الثاني: أثر الزكاة في محاربة التضخم

إن الإنفاق العام الهادف إلى إغاثة الفقراء و رعايتهم يعتبر تضخميا، على الرغم من الحاجة إليه من منطلقات العدالة و حقوق الإنسان، في معظم الأحيان. الأمر الذي يجعل التراجع عنه صعبا جدا من الوجهتين الشرعية و الاجتماعية، مما يستدعي التفكير في أسلوب عبقري يقوم على الإبقاء على الرعاية الاجتماعية الضرورية دون التضحية بالسياسة الكابحة للتضخم و لعل النموذج الزكوي في ذلك – على بساطته، و كونه بديهيا جدا لأنه من دين الفطرة، يضع الأساس لهذا الأسلوب العبقري المطلوب،[249] وقد يثير البعض أنه نتيجة لأن الزكاة تزيد من الاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى أنها فريضة متكررة سنوية أي دورية، قد يؤدي ذلك لآثار تضخمية ضارة بالمجتمع الإسلامي. وذلك ليس صحيحا، فالزكاة تساعد – إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى – في علاج والتخفيف من التضخم وربما منعه، ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي :

[248] محمد بن إبراهيم السحيباني، **اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية**، مرجع سابق، ص199-200.

[249] منذر قحف، **السياسات المالية و دورها و ضوابطها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 74.

1. أن تمويل الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية للفقراء من أموال الأغنياء يقلل من الآثار التضخمية لنفقات الرعاية الاجتماعية، إلى درجة الصفر، أو قريبا جدا منها، بسبب تمويلها الكامل من أموال الأغنياء.[250]

2. الجمع النقدي لحصيلة الزكاة من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة عن تخفيض حدة التضخم، و التقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، و قد أقر هذا المنحنى قديما ابن تيمية بقوله: " وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة، أو للعدل فلا بأس به..."، و بذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية، و قد تلجأ الدولة لنسبة نقدية الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

3. الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: إن الدولة قد تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية التأثير التخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، و يتم تحديد كمية ذلك حسب الظروف السائدة، على أن يتم ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع و التحصيل و أصحاب الأموال منعا للإكراه... إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة، و هذا بطلب من الدولة في حالة احتياجها و قبل وقت الوجوب إذا كان الممول مالكا للنصاب.[251]

والزكاة يمكن أن تستخدم كعلاج لأنواع التضخم المختلفة وفقا لمكانزمات نوجزها في مايلي :

أ) تأثير الزكاة على تضخم الطلب :

- إنتظام انسياب حصيلة الزكاة مع بداية كل سنة يوفر كميات من النقود اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية للإصدار النقدي.

[250] صالح صالحي، **السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص104.
[251] نفس المرجع السابق، ص104.

- أن الزكاة تُحصل عينا بالنسبة للكثير من الأموال الضرورية لحياة الإنسان فزكاة الحبوب من الحنطة و الشعير... و زكاة الثمار من التمر و الزبيب... و زكاة النعم من الإبل و البقر و الغنم...فالزكاة تحصل عينا كجزء من هذه الأموال و توزع على هذه الصور أو بما يوازي القيمة النقدية السائدة لها في السوق، و هذا من شأنه أن يحفظ لأموال الزكاة هذه قيمتها الحقيقية كما يحمي المستفيدين من الزكاة من ارتفاع أسعار هذه الأموال نتيجة للرواج و التضخم الذي أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقد المتداول أي القوة الشرائية للنقود، و بتكرار فريضة الزكاة سنويا من هذه الأموال و توزيعها عينا و خاصة في حالات انخفاض القوة الشرائية للنقود من خلال ارتفاع الأسعار، فإن ذلك يساعد على الحد من سرعة تداول النقود في المجتمع لأنه من الملاحظ أن الفقراء و المساكين في الغالب سوف يستهلكون ما يوزع عليهم من أنصبة عينية لإشباع حاجاتهم الضرورية و لا يحولون الأنصبة إلى نقود سائلة.[252]
- تقدم أن الزكاة تعمل على زيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري)، و زيادة الطلب في هذه الحالة لا تؤدي إلى التضخم، لأن الطلب الإضافي الناشئ عن تطبيق الزكاة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي و التشغيل، دون أن يؤثر في الأسعار، و يعلل ذلك بأن العرض الكلي يكون قادرا – بسبب وجود بعض الموارد العاطلة في هذه الحالة – على الاستجابة للتغير في الطلب. كما أن تطبيق الزكاة في اقتصاد يسوده التشغيل الكامل لا يؤثر على حجم الطلب الكلي، و بالتالي لا يؤدي إلى حدوث تضخم شامل.[253]
- إن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من السمات اللصيقة بالاقتصاديات الرأسمالية، حيث يكون هدف النظام الاقتصادي هو تحقيق أعلى مستويات الرفاهية، ويرتبط ذلك بزيادة الإشباع

[252] عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005 ، ص ص 402، 403.
[253] محمد بن إبراهيم السحيباني، **مرجع سابق**، ص ص194، 195.

الشخصي وإجمالي الإشباع لأفراد المجتمع.ويترتب على هذا التوسع في الاستهلاك، زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن تطبيق الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويحول دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

ب) تأثير الزكاة على تضخم التكلفة :

تعمل الزكاة على تقليل احتمال حدوث التضخم بدافع التكلفة من عدة جوانب:

- فقد تقدم أن الزكاة تستقر استقرارا مباشرا على المكلف مما يعني أن الزكاة لا تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية عن طريق رفع تكاليف الإنتاج.
- مكافحة تضخم الأجور والأسعار، حيث تمثل الأجور المرتفعة أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات، إذ يقابل ارتفاع تكلفة عنصر العمل رفع المنتجين للأسعار مما يشكل عبئا على الدخول، فيطالب العمال بزيادة عالية وهكذا تتوالى عمليات الإرتفاع في كل من الأجور والأسعار. وقد لا تحدث الزيادة في الأجور تضخما إذا صاحبتها زيادة في إنتاجية العمل، وهو الوضع الغالب في الاقتصاد الإسلامي، حيث يؤدي فرض الزكاة كنفقة على رأس المال إلى القضاء على البطالة المقنعة والعمل على الإحتفاظ بمستوى التشغيل الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل والأجر المدفوع له.

يعتبر انخفاض نمو العرض واحدا من أهم مسببات التضخم بدافع التكلفة، و الزكاة لا تساهم في ظهور هذا النوع من التضخم لأنها – بخلاف الضرائب التصاعدية – ذات معدل نسبي، كما أن حساسية حصيلتها ضعيفة (لا يؤدي التغير في مستوى الأسعار الذي لا يصحبه تغير في المستوى الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي إلى المساس بحساسية حصيلة الزكاة لان الحجم الحقيقي للحصيلة لا يتأثر بهذا التغير، بسبب نسبية معدل الزكاة، فالحصيلة تزداد بزيادة الثروة أو الدخل سواء كانت هذه الزيادة حقيقية أو

إسمية)، و لذلك لا تؤدي إلى تآكل كبير في مدخرات المكلفين، مصدر تمويل الاستثمارات. و من ثم لا تخفض من نمو العرض في المستقبل.

- كما تؤدي الزكاة بالإضافة إلى ذلك إلى زيادة العرض الكلي من خلال آثارها الايجابية في الحوافز على العمل و الاستثمار. و بالتالي تسهم في الحد من ظهور التضخم بدافع التكلفة.
- إن وجود جزء من طاقات الاقتصاد الإنتاجية عاطل، يمثل أحد الضغوط التضخمية التي تباشر مفعولها في مجال تضخم التكاليف، فالزكاة هي الحل الأمثل للقضاء على الطاقات الإنتاجية العاطلة، فهي تطرح إختيارين لاستخدام رؤوس الأموال : إما أن يتم تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط ثابت سنوي (قيمة الزكاة)، وعلى ذلك فإن الفريضة تعتبر نفقة وعبئا على رؤوس الأموال العاطلة، بينما تنخفض هذه النفقة على رؤوس الأموال العاملة.
- فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستمرار حتى لو كان المعدل المتوقع للربح أقل من نسبة 2.5 %. [254]

ج) تأثير الزكاة على التضخم الهيكلي (القطاعي):

- عندما تكون هناك موارد معطلة في الاقتصاد، فان ارتفاع الأسعار، و من ثم الأرباح، في قطاع إنتاج السلع الكفائية، بسبب إنفاق الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة على الفقراء، يؤدي في هذه الحالة إلى جذب الموارد العاطلة للاستفادة من هذا الارتفاع في الأرباح، ومن ثم يزداد العرض في هذا القطاع و تنخفض الأسعار مرة أخرى.
- إن توازن ميزانية الزكاة يقضي بأن يكون للزكاة تأثير سلبي على قطاعات أخرى في الاقتصاد، حيث يؤدي تحصيل الزكاة إلى تخفيض الطلب على الموارد التي كانت حصيلة الزكاة ستنفق

[254] محمد بن إبراهيم السحيباني، مرجع سابق، ص 196.

عليها لو بقيت في يد الأغنياء، و يؤدي هذا التأثير من خلال قوى السوق إلى تخلي بعض الموارد عن القطاعات التي انخفض الطلب على منتجاتها، و توفر هذه الموارد يساعد القطاعات التي زاد الطلب على منتجاتها على النمو، ومن ثم تخفيض مدة هذا التضخم.[255]

[255] باسل النقيب، " **النمو و البطالة و التضخم و جوانب من الاقتصاد الإسلامي**"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جدة، المجلد الثالث، العدد الأول، 1985، ص96.

المبحث الثاني: نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي

تتعدد الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة، إلا أنها تؤكد الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذلك من خلال أدوار الزكاة التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة، فهي تقوم أصلا على التخصيص، حيث تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف، أما قدرتها على تخصيص الموارد فيكون من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، الإنتاج، التوزيع...الخ.

المطلب الأول: معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد

يتوقع أن تمثل الزكاة نسبة معقولة من الناتج القومي الإجمالي، علما بأن قاعدة الزكاة تتضمن بعض الأصول الرأسمالية وجزءا من الدخول الجارية والمدخرات، ولكن ليس هناك دراسة إحصائية علمية موثوقة في الوقت الراهن عن أي من بلدان العالم الإسلامي الحالية[256].

على افتراض أن الزكاة تفرض على الدخول الجارية (Y)، وعلى الأموال المدخرة (S)، وعلى رؤوس الأموال (K) بنسبة : (Z_y)، (Z_s)، (Z_k) على التوالي، يمكن أن نحسب قيمة الزكاة (R).

[256] فوزي محيريق ، عقبة عبد اللاوي ، **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مداخلة **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي** ، الدوحة، قطر من18 إلى 20 ديسمبر 2011،ص ص3-5.http://conference.qfis.edu.qa بتصرف.

أ. **زكاة الدخول الجارية (R_Y) :**

تنتج زكاة الدخول الجارية عن القيم المضافة التي تُحققها القطاعات الاقتصادية ضمن هيكل الاقتصاد الوطني، والتي تُشكل في مجموعها الناتج الوطني بعد إضافة قيمة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وحقوق الرسوم الجمركية (DD)، ونرمز للناتج الوطني الإجمالي بـ (Y)، والناتج الوطني بحسب قيمة نصاب الزكاة يُكتب من الشكل الآتي[257] :

$$Y = Y_1 + Y_2$$

الإنتاج أقل من النصاب : $Y_1 = £Y$

والإنتاج أكبر من النصاب : $Y_2 = \mu Y$

$$Y_2 = \mu Y \qquad Y_1 = Y - Y_2 = Y - \mu Y = Y \times (1 - \mu)$$

$$0<\mu<1 \text{ و } \qquad 0<£<1 \qquad £= 1-\mu$$

ومنه يمكن حساب قيمة زكاة الدخول الجارية كالآتي:

$$\boldsymbol{R_y = Z_y \mu Y}$$

وعليه كلما ارتفع المعدل μ واقترب من 1 كلما زادت قيمة الزكاة المحصلة.

ب. زكاة الأموال المدخرة R_S:

لدينا دالة الادخار قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل:

$$S = - a + (1- d - b) Y \qquad S=-a + sY$$

$$0 <s < 1$$

[257] *Eko Suprayitno, Radiah Abdul Kader, Azhar Harun, **The impact of zakat on aggregate consumption in Malaysia**,journal of Islamic economics,banking and finance, Vol 9 N° 1, jan-mar2013,p8.*

على افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة S بنسبة Z يمكن أن نحسب قيمة الزكاة R_s

وعلى افتراض أن جزءا من الأموال المدخرة أقل من قيمة النصاب فإنه يمكن كتابة قيمة الادخار بالعبارة الآتية:

$S = S_1 + S_2$ بحيث[258]:

$$S_2 = (1-ß)\ S \text{ و } S_1 = ß\ S$$

S_1: الادخار أكبر أو يساوي قيمة النصاب؛ S_2: الادخار أقل من النصاب.

وعليه يمكن حساب قيمة زكاة الأموال المدخرة كما يلي:

$$S_1 = ßS$$

$$0 < ß < 1$$

قيمة الزكاة:

$$R_s = Z_s\ S_1$$

$$R_s = Z_s\ ß(-a + (1- d - b)\ Y)$$

وعليه كلما اقترب معدل ß للواحد كلما زادت قيمة الزكاة على الأموال المدخرة.

ج. زكاة رأس المال R_K:

يجدر التأشير هنا أن الجزء الأكبر من إيرادات الزكاة تأتي من الدخول الجارية والادخار، إلا أن الجزء الآخر يأتي من رأس المال (كثروة الحيوانية والمخزونات ...).

لنفرض أن للمجتمع مخزونًا من رأس المالK بعضه يملكه قابضو الزكاة ونمثله بkr والمتبقي يملكه ، وعليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن رأس المال كالآتي:

[258] فوزي محريق، عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 4

$$R_k = z_k K_n$$

حيث يمثل:

R_k : قيمة زكاة رؤوس الأموال Z_k نسبة زكاة رؤوس الأموال K_n رأس المال الذي بلغ النصاب

د. قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد:

تكتب قيمة الزكاة على الشكل الآتي[259]:

$$R = R_y + R_s + R_k = Z_y \mu Y + Z_s ß[- a + (1- d –b)Y] + Z_k K_n$$

باعتبار Z هو الوسط المرجح لكل من Z_s، Z_y، Z_k فيمكن كتابة قيمة الزكاة الشكل الآتي:

$$R = Z \mu Y + Z ß(- a + (1- d –b) Y) + Z K_n$$

$$R = Z Y [\mu + ß (1- d –b)] – Z ßa + Z K_n$$

$$R = – Z ßa + Z K_n + Z Y [\mu + ß (1- d –b)]$$

وبالتالي معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد هي:

$$R = – Z ßa + Z K_n + Z Y [\mu + ß (1- d –b)]$$

المطلب الثاني: صياغة الدالة السلوكية للاستهلاك، الادخار والاستثمار بمتغير الزكاة

الفرع الأول: الدالة السلوكية للاستهلاك بدلالة متغير الزكاة

[259] فوزي محيريق ، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي ، (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي)، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد،2013 /2014،ص242، بتصرف

أولا- مفهوم الاستهلاك وتحديد مستوياته في الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاستهلاك عموما بأنه الإنفاق على السلع والخدمات بهدف إشباع الحاجات الإنسانية على اختلاف مستوياتها. إلا أن الحاجات الإنسانية وكذلك السلع والخدمات التي يتم بواسطتها إشباع هذه الحاجات تختلف وفقا لمنظومة القيم السائدة في المجتمع. ففي النظام الرأسمالي يحكم سلوك المستهلك مبدأ العقلانية ، فالمستهلك يسعى في سلوكه إلى تعظيم المنفعة التي يمكن الحصول عليها من الإنفاق على السلع والخدمات ضمن الدخل المتاح. وهذا يتفق تماما مع دعوة النظام الرأسمالي إلى حرية الأفراد في ممارسة تصرفاتهم الاقتصادية[260].

ويعرف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموع التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية وذلك للاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى[261]. وقد حدد الإمام الغزالي ثلاثة مستويات من الإنفاق لأغراض سد الحاجات للنفس ومن يعول[262]:

أ. **حد الضرورة،** أو حد البقاء في الحياة (الكفاف)، وهذا الحد من الاستهلاك غير مرغوب فيه، فقال: إذا اقتصر الناس على سد الرمق وزجوا أقواتهم على الضعف، فنشأ فيهم الموتان وبطلت الأعمال والصناعات وخربت الدنيا بالكلية، وفي خراب الدنيا خراب الدين، لأنها مزرعة الآخرة.

ب. المتوسط في الاستهلاك ويعبر عنه **بحد الكفاية،** وهذا الحد هو درجة بين حد الضرورة وحد التنعم، فحد الضرورة غير مرغوب فيه، وحد التنعم في رأي الإمام الغزالي غير مرغوب فيه أيضا،

[260] عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2012، ص137

[261] عبد الموجود الصميدعي، **الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية**، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، 2003 ، ص ص 272-273

[262] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ج2 ،**مرجع سابق**،ص180

ويعتبر الحد المتوسط هو حد الكفاية وهو الحد الذي يكون مناسبا لسلوك الاستهلاك الإسلامي،استنادا لقوله تعالى في سورة الفرقان ، الآية 67« **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**».

ج.**حد التنعم (الإسراف):** وهو حد التلذذ والأخذ بحظوظ النفس وحظوظ الدنيا إن كان ذلك حلالا.

هذه المستويات الثلاثة هي للإنفاق على كافة المعاملات ، وأن حد الكفاية وهو حد الوسط بين الإسراف والتقتير هو الحد المرغوب فيه لعامة الناس .

أما إنفاق الخاصة من المسلمين فهو ذو جانبين ، جانب الزهد والزهاد ، وجانب التنعم بالطيبات من الحلال ، وهما جانبان وجناحان متباعدان عن الوسط[263] .

وعليه يمكن أن نكتب المعادلة السلوكية للاستهلاك بالشكل:

$$C = \left(\frac{e+g+h}{3}\right)$$

حيث : معدل الإنفاق الإسلامي : C

حد الكفاف : e

حد الكفاية : g

حد التنعم : h

وكلما اقترب مجموع الميول الحدية للاستهلاك للمستويات الثلاث إلى (g) كلما كان السلوك الاستهلاكي أقرب إلى مستوى سلوك الاستهلاك الإسلامي.

ثانيا – صياغة المعادلة السلوكية للاستهلاك بمتغير الزكاة

[263] نفس المرجع السابق، ص274

إن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي في أي نظام اقتصادي سواء كان وضعيا أم إسلاميا هو الاستهلاك أي تحقيق أكبر زيادة في كمية الاستهلاك القومي لأفراد المجتمع لأن ذلك يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع (على اعتبار أن الإنسان هو هدف نهائي وأداة في نفس الوقت لكل عملية نمو أو تنمية تحصل في الاقتصاد القومي)، لاعتماد الرفاهية بشكل أساسي على كمية **الاستهلاك القومي**.

ولإيضاح ذلك، يجدر الإشارة أن هناك حقيقة علمية تشير بأن الميل الحدي للاستهلاك(نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل)عند الأغنياء منخفض نسبيا وميلهم الحدي للادخار(نسبة التغير في الادخار إلى التغير في الدخل) مرتفع نسبيا، وعلى النقيض من ذلك فان الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء مرتفع نسبيا وميلهم الحدي للادخار منخفض نسبيا، وهذا يعني أن كل دينار إضافي في دخول الأغنياء يوزع بين الاستهلاك والادخار بأسلوب يختلف عن أسلوب توزيع الفقراء لأي دينار إضافي في دخولهم[264].

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج[265].

ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كميا بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة. والتحليل الآتي يوضح دالة الاستهلاك في حال تطبيق الزكاة.

[264] عمار مجيد كاظم، **الزكاة ودورها الإنمائي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، Iraqi Journal for Economic Sciences، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص111

[265] عوف محمد الكفراوي، **مرجع سابق**، ص 208.

1- الاستهلاك الكلي، يعتمد بصورة منظمة على مقدار الدخل الكلي القابل للتصرف (الدخل المتاح). ويعتقد «كينز» ووفقاً للقانون السيكولوجي الذي يفسر به سلوك الأفراد، (والذي يتماشى مع تعاليم الإسلام التي تنص على الاعتدال في الاستهلاك) أن أصول دالة الاستهلاك تكمن في ذلك القانون السيكولوجي الذي مفاده : أن الأفراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل[266] ويجدر التأشير أن هناك جزءا مكونا للاستهلاك يتحقق حتى عندما يكون الدخل معدوم، نرمز له بالرمز (a) وهو جزء من الاستهلاك الضروري للبقاء، وعليه يمكن صياغة معادلة الاستهلاك الأولية قبل تطبيق الزكاة من الشكل :

$$C_1 = a + b\,Y \qquad 0 < b < 1$$

2- يمكن اعتبار المال الفاضل عن الحاجة في حكم الأموال المهيأة للاستثمار، وهي في عين الوقت تعد ادخارا بالمفهوم الاقتصادي الوضعي أي أموالا معدة للإقراض، فدخل الفرد المسلم أيا كان مصدر اكتسابه الشرعي ، سواء جاء له عن جهد مبذول من عمل أو صنعة أو مهنة أو ارث أو هبة أو عن أي صيغة من الصيغ الشرعية لكسب المال يمكن تقسيمه إلي قسمين:القسم الأول هو ما يخصص لسد الحاجة وهو يمثل الاستهلاك، أما القسم الثاني فهو الفاضل عن الحاجة أو العفو وهو يمثل الادخار كجزء من الدخل الذي لم يبلغ حد النصاب أو البالغ حد النصاب والمخرج منه حصة الزكاة ، والذي يتحول كله أو جزء منه إلى الاستثمار[267].

وبحسب مصارف الزكاة نفترض أن قيمة أموال الزكاة ستقسم بين ما يوجه للاستهلاك وبين ما يوجه للاستثمار وعليه يُمكن كتابة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك كما يلي:

[266] محمد الشريف إلمان، ، مرجع سابق، ص 157.

[267] عمار مجيد كاظم، مرجع سابق، ص112

$R_c = c\,R$

R_c:مجموع قيم الزكاة التي ستوجه نحو الاستهلاك

$$C_i = a\,(1- cZß) + cZK_n + Y\,[b + cZ\,(\mu + ß\,(1- d - b))]$$

c: نسبة قيمة الزكاة الموجهة للاستهلاك حيث: $0< c <1$

وعليه فإن قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك تكتب كما يلي:

$$R_c = c\,R = c\,Z\,Y\,[\mu + ß(1- d - b)] - cZßa + cZ\,K_n$$

3- وعليه يُمكن نمذجة أثر الزكاة على دالة الاستهلاك وفقا للتحليل الآتي[268]:

- **دالة الاستهلاك في اقتصاد لا يُطبق الزكاة**، وعلى افتراض الضرائب معدومة $T = 0$ وكذا التحويلات $R = 0$ تكتب كما يلي:

$$C_1 = a + bY$$

- **دالة الاستهلاك في اقتصاد يُطبق الزكاة:**

$$C_i = C_1 + R_c$$

$$C_i = C + R_c = a + b\,Y + c\,Z\,Y\,[\mu + ß\,(1- d - b)] - cZßa + cZ\,K_n$$

$$C_i = a\,(1- cZß) + cZK_n + Y\,[b + cZ\,(\mu + ß\,(1- d - b))]$$

معادلة الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة

[268] عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية) ***9th International Conference in Islamic Economics and Finance*** ,*Growth, Equity and Stability: An Islamic Perspective*,LINKING RESEARCH WITH POLICIES,9 - 10 September 2013,Istanbul, Turkey,p5 بتصرف

وبما أن:

$0 < b < 1$ $0 < Z < 1$ $0 < d < 1$

$0 < c < 1$ $0 < ß < 1$ $0 < \mu < 1$

وعليه فإن مستوى الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة قد ارتفع وهو ما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي.

الفرع الثاني: صياغة الدالة السلوكية للادخار بمتغير الزكاة

أولا- مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي

يمثل الادخار متغيرا هاما في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، وتتبع هذه الأهمية، فيما تتبع، من ضرورة الادخار كمصدر ذاتي يعبئ موارد اقتصادية حقيقية، ويتصف باتساع واستمرارية الوعاء الذي ينهل منه[269].

و من المعلوم كما سبق أن الدخل القابل للتصرف فيه إما أن يستهلك وإما أن يدخر، ومن ثم فإن دراسة العوامل التي تحدد مستوى الاستهلاك تعتبر في ذات الوقت دراسة للعوامل التي تحدد مستوى الادخار[270].

والادخار (S) هو فائض الدخل الذي يبقيه المستهلك لإيداعه في المؤسسات المالية للتربح من الفائدة الربوية (r)، والتي لا وجود لها في النموذج الاقتصادي الإسلامي لحرمة الربا[271].

---

[269] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)**، عالم الكتب الحديث للنشر،الأردن، 2010،ص231

[270] **نفس المرجع السابق**، ص230

[271] عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، **نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية) ،مرجع سابق ، بتصرف ،ص8**

وأما في الاقتصاد الإسلامي، فالادخار (S) هو فائض القيمة المتبقي من بعد الاستهلاك (C) والإنفاق في سبيل الله (D)، إذ أن الفرد في الاقتصاد الإسلامي يقدم جزءاً من دخله كمساعدات للأقارب، والجيران والمحتاجين والمساكين، والجمعيات الخيرية ... الخ[272]. وهو القسط من الدخل المُغيبُ في النظم الغربية، وغير المدرج في المعادلات السلوكية الاقتصادية لديهم . وهو القسط الذي نضيفه في النمذجة هذه، وهو متغير بالغ الأهمية، نصطلح عليه الإنفاق في سبيل الله (أو الإنفاق الاجتماعي) ونرمز له بالرمز (D)، وهو يتحدد عموماً من خلال الدخل (Y)[273]:

$$D = d\,Y$$

حيث:

$$0 < d < 1$$

D : الإنفاق في سبيل الله (الإنفاق الاجتماعي)

d : الميل الحدي للإنفاق في سبيل الله (الإنفاق الاجتماعي)

من الناحية الاقتصادية يمكن القول بأن الإنفاق المشار إليه ضمن النمذجة في غالب الأحيان يكون في السر، ما يُوجد عنصرا خفيا من عناصر الحقن في النظام الاقتصادي، وهذا العنصر لا يمكن حسابُه ضمن الناتج المحلي الإجمالي كما يَتِمُّ حساب أموالِ الزكاة، لأن الدولةَ الإسلاميةَ مأمورة شرعا بجبايةِ أموال الزكاة وحسابِ مقاديرِها ووضعِها في بيوت الزكاة المُخَصَّصة لها، أمَّا الإنفاقُ في السر فغالباً ما يكون في صدقات التطوع التي هي في نهاية الأمر اختيارية وغير واجبة على الأفراد، والدولةُ غير مُكلَّفةٌ بحساب أو جباية هذا النوع من الإنفاق. فهذا الإنفاقُ يُوجد طلبا غير محسوب ضمن التدفق الدائري

[272] منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما**، ص 41، تاريخ المشاهدة 2014/08/25، نقلا عن الموقع:
http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-iqtisad_al-islami_ilman_wa_nizaman.pdf

[273] عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق،ص7

لحسابات الدخل الوطني في المجتمع الاقتصادي، بل قد يُغطِّي نقصاً حاصلاً في الطلب في أي قطاع من القطاعات، لأن الإنفاق المستحب ليس له مصارف محدَّدة بل يمكن توجيهه إلى أي وجه من وجوه البِر، وهذه خاصية في الاقتصاد الإسلامي لا توجد في الاقتصاديات الوضعية[274].

وعليه يمكن كتابة المعادلة التعريفية للدخل (Y) وفقا للنموذج على الشكل التالي[275]:

$$Y = C + S + D$$

$$S = Y - C - D$$

$$S = Y - a - b\,Y - d\,Y = -a + (1 - b - d)Y$$

$$S = -a + (1 - d - b)\,Y$$

$$S = -a + s\,Y$$

حيث : $s = (1 - d - b)$ أي $S + d + b = 1$.

ثانيا– دالة الادخار في اقتصاد يطبق الزكاة

بعد نمذجة دالة الاستهلاك في اقتصاد يطبق الزكاة يمكن استنتاج دالة الادخار:

$$Y = S + C + D$$

$$S = Y - C - D$$

$$S = Y - a\,(1 - cZß) - cZK_n - Y\,[b + cZ\,(\mu + ß\,(1 - d - b)] - d\,Y$$

$$S = Y\,[1 - b - d - cZ\,(\mu + ß(1 - d - b))] - a\,(1 - cZß) - cZK_n$$

$$S = -a\,(1 - cZß) - cZK_n + [1 - b - d - cZ\,(\mu + ß(1 - d - b))]\,Y$$

$$S = -(1 - cZß)\,a - cZK_n + [(1 - b - d) - cZ\,\mu - cZß\,(1 - d - b)]\,Y$$

$$\mathbf{S = -(1 - cZß)\,a - cZK_n + [(1 - b - d)\,(1 - cZß) - cZ\,\mu]\,Y}$$

[274] باسم عامر، **الإنفاق بين السر والعلانية – الآثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية**، (تاريخ المشاهدة 2014/08/09)، نقلا عن الموقع:
http://arablib.com/harf?view=book&lid=2&rand1=IXo0VHY3SFlqSzIj&rand2=SDdmcVgxR2MmKTVw

[275] منذر قحف، مرجع سابق،ص41
http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-iqtisad_al-islami_ilman_wa_nizaman.pdf

معادلة الادخار في اقتصاد يطبق الزكاة

شكل (4-3): منحنى الاستهلاك في مجتمع اسلامي "مقيد"[276] يطبق فريضة الزكاة

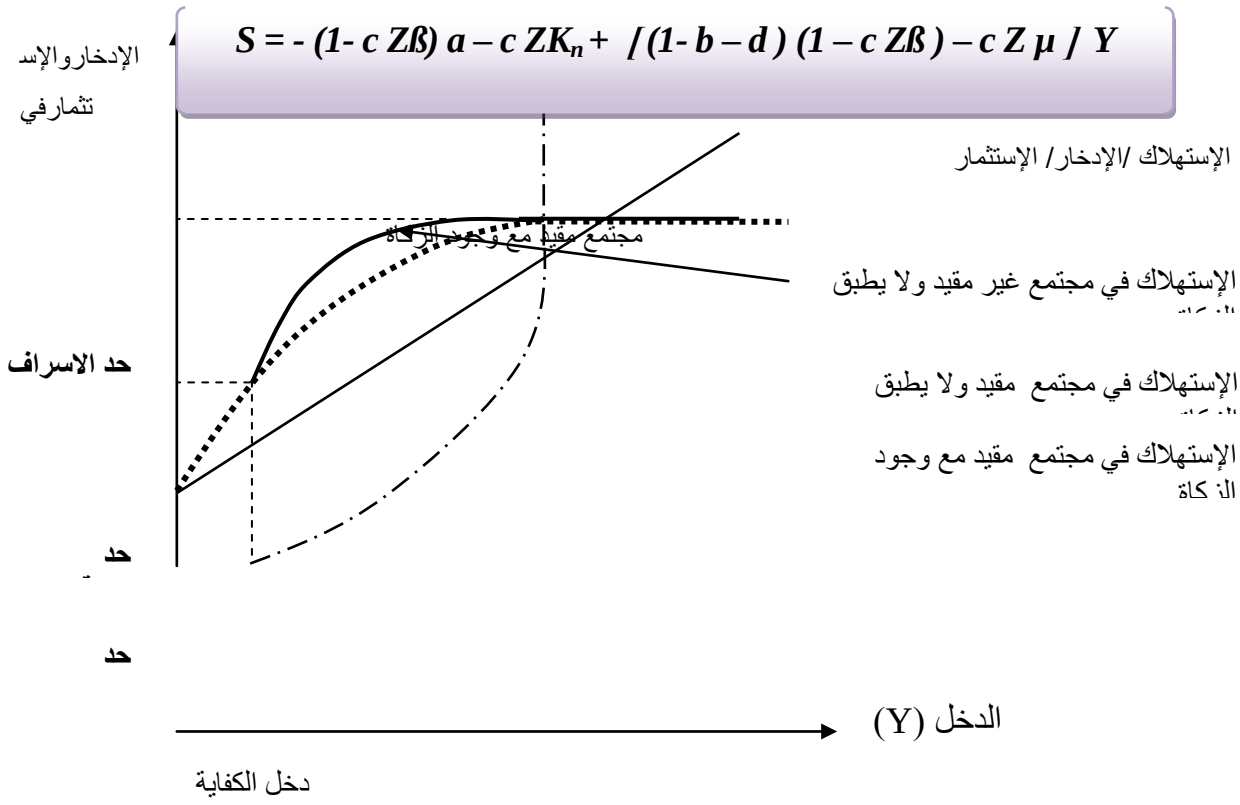

المصدر: حوحو حسينة، **الدور التَمويلي لِلزكاة فِي مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيْل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2010/2009، ص268

نلاحظ أنه بعد فرض الزكاة لبّت الحاجات الأساسية للمجتمع وأصبح الجميع ينعم في مستوى حد الكفاية و في مستوى معيشي حسن و بالتالي سيكون الاستهلاك بعد هذا الحد في الحاجات الكمالية أو

[276] مقيد : يعني استهلاكه مقيد من التقتير والشح وكذلك من الإسراف والتبذير.

التحسينية وهذا كلٌّ حسب دخله، و سيستمر الأمر كذلك حتى الوصول إلى حد الإسراف أين سيتوقف المجتمع عن الاستهلاك (مهما ارتفع دخلهم) و سيحول هذا الفائض إلى مال الاستثمار أو إلى توزيعه إلى مجالات أخرى نافعة.

و فضلا عن ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن اتخاذ قرار بالادخار وحده يعرض صاحب الدخل لتآكل ماله، بمعنى أن الزكاة تفرض على المدخرات تناقصا مستمرا، لذلك فان وجود الزكاة يفرض تغييرا في عقلية المستهلك و سلوكه عند اتخاذ قرار توزيع الدخل بحيث يجعله يفكر آليا في استثمار تلك المدخرات.

الفرع الثالث: صياغة المعادلة السلوكية لدالة الاستثمار بمتغير الزكاة

أولا- قطاع الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي

نظرا لأن الاستثمار يلعب دورا مهما في تحديد مستوى التوظف والدخول في أي وقت فيقدر رجال الأعمال عندما يعتزمون القيام بمشروعات استثمارية بقصد إنتاج سلع استهلاكية أو سلع انتاج وسيط لبيعها بربح، فيخضع طلبهم على هذه السلع لعاملين أساسيين:

-الأرباح المنتظرة في المستقبل.

-سعر الفائدة السائد.

فإذا قدر رجال الأعمال الإيراد المتوقع إلى نفقة رأس المال المستخدم وصيانته، ومقابل المخاطرة، وتبين لهم أن الإيراد يزيد على معدل سعر الفائدة السائد، فيكون هناك طلب على رأس المال المذكور، إذ يصبح الاقتراض لشرائه عملية مربحة ، وهذا الاعتبار لابد أن يؤخذ في الحسبان، حتى لو لم يكن رأس المال مقترضا، لأنه من العبث أن يضحي رب المال بالفائدة التي يمكن الحصول عليها بإقراضه المال أو لشرائه أوراق مالية في سبيل شراء سلع رأسمالية ستدر له ربحا أقل من ذلك. فمعدل الاستثمار تحدده

الأرباح المتوقعة بمقارنته بسعر الفائدة وهكذا نجد أن سعر الفائدة يضع قيدا أمام الاستثمارات بحيث عليها أن تدر أرباحا تساوي على الأقل لسعر الفائدة. والخلاصة أن ارتفاع سعر الفائدة يسهم في انهيار الاستثمارات، ويؤكد كبار علماء الاقتصاد الرأسمالي على أن سعر الفائدة عائق كبير أمام الاستثمار.

أما في الاقتصاد الإسلامي يستند استثمار المال على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية المنبثقة عنها، فيصبح الاستثمار توظيفا للمال، بما يحقق مقاصد الشريعة الخمسة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتي تعد من الحاجات الأساسية للفرد، وبذلك يتم توظيف المال وتنمية ثروة المجتمع، بما يحقق مصالح الفرد والجماعة.

و تمثل المشاركة لب العمل الاستثماري في الإقتصاد الإسلامي، وعلى أساسها قامت تجربة المصرفية الإسلامية[277]. واقتصاد المشاركة هو تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة، والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية. وعليه التمويل بالمشاركة يضمن للنشاط الاقتصادي الأموال اللازمة بعيدا عن استخدام سعر الفائدة في ذلك، أي تجاوز أشكال استخدام العائد الربوي، فيمكن للمصرف أن يستخدم هذا الأسلوب لتعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات، فتكون تبعا لذلك العلاقة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي مبنية على أساس قاعدة الغنم بالغرم[278]، فتلغى فكرة العائد المضمون.

و استخدام أسلوب المشاركة في إقامة وإدارة العمليات الاستثمارية ، يؤدي إلى توظيف الأموال المعطلة، كما يؤدي إلى التحفيز للتنازل عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح المشاركة في تمويل

[277] أشرف محمد دوابة، **"دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1427 هـ /2006م، القاهرة،ص122.

[278] مقتضى **قاعدة "الغنم بالغرم"** أن المستثمر معرض للربح والخسارة، ولا يصح له أن يضمن لنفسه الغنم ويرمي بالغرم على عاتق غيره، وهي قاعدة تضع الحاصل على التمويل ومقدم التمويل أي البنك الإسلامي في درجة واحدة، في درجة المخاطر وفي الأمل لتحقيق الأرباح بخلاف أدوات الاستثمار الربوي التي تعمل على محاباة رؤوس الأموال ضد المخاطر وتأمينهم بينما تعرض المقترض لمخاطر التمويل.

الاستثمارات. و معدل الربح من خلال التمويل بالمشاركة، يمكن أن يصبح بديلا حقيقيا لسعر الفائدة، و الذي يضمن الحق لصاحب المال العائد على حساب صاحب المشروع في حالة الخسارة.

ثانيا- نمذجة دالة الاستثمار في اقتصاد لاربوي قائم على نظام المشاركة:

في التحليل الكينزي، حجم الاستثمار، يزيد وينقص تبعا للمقارنة بين سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال، ويتوقف قرار الحافز على الاستثمار، على الكفاية الحدية لرأس المال ومدي ارتفاعها نسبيا على سعر الفائدة.

وهو ما دفع بكينز بالقول بضرورة انخفاض سعر الفائدة إلى أقصي حد ممكن، حتى لا يواجه الاقتصاد مشكلة انخفاض حجم الاستثمار الكلي، وما يترتب عليها من انخفاض في مستوى التوظف وحجم الإنتاج، ولم يبحث كينز إمكانية جعل سعر الفائدة يساوي صفرا، لتسليمه بعدم إمكانية ذلك، لكنه بحث العوامل التي تؤدي إلى رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال وسماها بالقوي الديناميكية للنمو، ممثلة في زيادة السكان، و التغير و التقدم التكنولوجي.

في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي سعر الفائدة محرم، و الزكاة نفقة مفروضة على رأس المال العاطل، لذلك فإن أصحاب الثروات في الأحوال العادية سوف يتخذون قرارات الاستثمار طالما معدل العائد المتوقع يضمن على الأقل المحافظة علي حجم الثروة بعد إخراج زكاتها. و قد يستمر الاستثمار طالما العائد المتوقع الصافي أكثر من معدل الزكاة الذي كان من المفروض أن يدفعه صاحب رأس المال على مدخراته العاطلة. [279]

[279] قراوي محمد الصغير، **محددات وموجهات الاستثمار من المنظور الاسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب،25-28 ماي 2003، ص12.

تمت صياغة دالة الاستثمار على الصيغة الآتية حيث ترتبط مع r بعلاقة عكسية لجانب من الاعتبار أن لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية، أثر على الاستثمار ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الاستثمار والعكس، وعند رفع نسبة المشاركة لكل من المودعين والمستثمرين هذا يعني انخفاض نسبة مشاركة البنك، وبالتالي كلما انخفض معدل مشاركة البنك زاد الاستثمار والعكس[280].

$$I = I_0 - \varepsilon r$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة ε معلمة الاستثمار = ثابت

كما أنه في الاقتصاد الإسلامي لا يفترض أن الممول والمنتج هما مجرد معظمان للربح، فإن السلوك الاقتصادي الإسلامي يقتضي مراعاة مصلحة المستهلكين والعمال والمنتجين الآخرين والمجتمع ككل[281].

إن نسبة الزكاة تشجع أصحاب رؤوس الأموال على توظيف أموالهم من خلال آلية المشاركة، إذ يكفي أن يكون صافي العائد أكبر من القيمة السالبة للزكاة لتشجيع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم بحيث لا تأكل الزكاة (r̂-Z) أموالهم العاطلة.

وبالتالي أول أثر يحدثه تطبيق فريضة الزكاة أن الاستثمار يصبح مرتبط مع نسبة الزكاة Z بعلاقة طردية كما تبينه المعادلة الآتية[282]:

---

[280] نور الدين جوادي ،عقبة عبد اللاوي، **الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة تحليلية-** ، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فبراير 2011،ص 6 ، بتصرف

[281] عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، **نحو بناء نموذج اقتصادي اسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية) ،مرجع سابق** ،بتصرف ص12

$I = I_0 - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$

I_0 الاستثمار المستقل

$\hat{r}$ عائد المشاركة

Z نسبة الزكاة

$\mathcal{E}$ معلمة الاستثمار = ثابت

وبعد إضافة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستثمار تصبح معادلة الاستثمار من الشكل الآتي[283]:

$I = I_I + R_I$

على افتراض أن مجموع قيم الزكاة تقسم توزيعا ما بين ما يوجه للاستهلاك R_c وما يوجه للاستثمار R_I فإنه يمكن كتابة المجموع الاجمالي لقيم الزكاة الموزعة على النحو التالي:

$$R=R_c+R_I$$

وبما أن:

$$R_c= c\ .R$$

وتعويضا لقيمتها في المعادلة نجد:

$R=(c\ .\ R)+R_I$

$R_I =R-(c\ .R)$

$R_I =(1-c)R$

حيث R_I تمثل قيمة الزكاة الموجهة للاستثمار

$R_I = (1-c)\ R = (1-c)\ [- Z\beta a + Z\ K_n + Z\ Y\ [\mu + \beta(1-b-d)]\ ]$

$I = I_I + R_I = I_0 - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)+ (1-c)\ [- Z\beta a + Z\ K_n + Z\ Y\ [\mu + \beta(1- b-d)]\ ]$

$I = I_0 + (1-c)\ Z(-\beta a + K_n) + (1-c)\ Z\ Y\ [\mu + \beta\ (1- b -d)] - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$

---

[282] نور الدين جوادي ، عقبة عبد اللاوي، ، الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي « دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي »، مرجع سابق،ص11بتصرف

[283] عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، نحو بناء نموذج اقتصادي اسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية)، مرجع سابق ،بتصرف ،ص13

معادلة الاستثمار بعد تطبيق الزكاة

من خلال الصياغة النهائية للمعادلة السلوكية للاستثمار يتبين أن متغير الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة $\hat{r}$، وبعلاقة طردية مع معدل الزكاة Z ومستوى الدخل Y.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي لنموذج بسيط في اقتصاد زكوي إسلامي

نقوم باشتقاق التوازن الاقتصادي في اقتصاد لا ربوي يطبق الزكاة وفقا للفرضيات الآتية[284] :

$$I = I_0 + (1-c)\,Z\,(-ßa + K_n) + (1-c)\,Z\,Y\,[\mu + ß\,(1- b - d)] - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

- التحليل يفترض إطار المدى القصير؛
- أنه يرتكز على التحليل الساكن؛
- أن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخول المنخفضة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع؛
- أن حصيلة الزكاة تستخدم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

وبما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه للاستهلاك والاستثمار فيمكن كتابة المعادلات السلوكية للمتغيرين بالشكل الآتي :

1) دالة الاستهلاك في اقتصاد زكوي:

[284] فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي(دراسة مقارنة بين الصندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي)، مرجع سابق،ص 248، بتصرف.

$$C_i = a\,(1- cZß) + cZK_n + Y\,/b + cZ\,(\mu+ ß\,(1- d –b))\,/$$

نفترض دالة الاستثمار في هذا الجزء من الدراسة أنها مستقلة عن معدل عائد المشاركة وتكتب على الشكل:

2) دالة الاستثمار في اقتصاد زكوي:

$$I = I_0 + (1-c)\,Z\,/-ßa + K_n/ + (1-c)\,Z\,Y\,/\mu + ß\,(1- b –d)\,/$$

$0 < Z < 1$ $0 < d < 1$ $0 < c < 1$ $0 <ß< 1$

$0 < \mu < 1$

- وعلى افتراض أن المتغيرات الأخرى تبقى على حالها :

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$.

التحويلات: $R = 0$.

الصادرات : $X = X_0$.

الواردات : $M = M_0 + mY$.

الضرائب: $T = 0$ (افتراض أن الضرائب والتحويلات معدومة لتبسيط النموذج، بعيدا عن أي خلافات فقهية فيما يتعلق بالضرائب) .

الإنفاق في سبيل الله : $D= dy$.

- يمكننا اشتقاق التوازن بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي[285] :

$AD_i = AS$

$AS = Y$

[285] نفس المرجع السابق، ص258

$$AD_i = C + D + I + G + X - M$$

$$AD_i = a\,(1- cZß) + cZK_n + Y\,[b + cZ\,(\mu + ß\,(1- \mu d - b))] + dY + I_0 + (1-c)\,Z\,[-ßa + K_n] + (1-c)\,Z\,Y\,[\mu + ß\,(1- b - d)] + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$AD_i = a - acZß + cZK_n + bY + cZY[(\mu + ß\,(1- d - b))] + dY + I_0 - Zßa + acZß + ZK_n - cZK_n + ZY[(\mu + ß\,(1- d - b))] - cZY\,[(\mu + ß\,(1- d - b))] + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$AD_i = a + bY + dY + ZY[(\mu + ß\,(1- d - b))] + I_0 - Zßa + ZK_n + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$AD_i = a - Zßa + ZK_n + Y[Z(\mu + ß\,(1- d - b)) + b + d - m] + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

معادلة الطلب الكلي في اقتصاد إسلامي زكوي

$$AD_i = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 + Y[Z((\mu + ß\,(1- d - b)) + b + d - m]$$

$$AD_i = AS$$

$$Y = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 + Y[Z((\mu + ß\,(1- d - b) +) b + d - m]$$

$$Y - Y[Z((\mu + ß\,(1- d - b)) + b + d - m] = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y[1 - [Z((\mu + ß\,(1- d - b)) + b + d - m]] = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y[1 - Z\mu - Zß + Zßd + Zßb - b - d + m] = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y[1 - Z\mu - Zß - d(1 - Zß) - b(1 - Zß) + m] = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y[1 - Z\mu - Zß - (1 - Zß)(d + b) + m] = a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - Z\mu - Zß + m - (1 - Zß)(d + b)} \quad (a - Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

معادلة التوازن الكلي لنموذج بسيط للاقتصاد إسلامي

$$Y^* = \frac{1}{1 - Z\,\mu - Z\,ß + m - (1 - Z\,ß)\,(d + b)} \quad (a - Zßa + Z\,K_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

3) مضاعف الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي:

وفي ظل الفرضيات السابقة نستنتج المضاعف في الاقتصاد الاسلامي:

$$K_i = \frac{1}{1 - Z\mu - Z\beta + m - (1 - Z\beta)(d + b)}$$

بينما نجد المضاعف في الاقتصاد الوضعي هو:

$$K_e = \frac{1}{(1 - b + m)}$$

ومن الواضح أن قيمة (مضاعف الاستثمار مع تطبيق نظام الزكاة) في ظل اقتصاد نقدي إسلامي هو أكبر من قيمة مضاعف الاستثمار (عند عدم تطبيق نظام الزكاة) ، مع التأكيد على ملاحظة ماهية الاقتصاد من حيث كونه متقدما يتميز بمرونة جهازه الإنتاجي وبالتالي سيعمل المضاعف حينئذ ويؤدي دوره المطلوب ؛ أم كان اقتصادا ناميا متخلفا من الناحية الصناعية وبالتالي لا يؤدي المضاعف عمله بشكل فاعل لعدم مرونة جهازه الإنتاجي.

وبالتالي فإن نظام الزكاة إذا ما طبق في الاقتصاد فإن له دورا في زيادة الدخل بصورة أكبر من عدم تطبيقه[286] .

المطلب الرابع: توازن الأسواق في نموذج اقتصادي إسلامي بدلالة الزكاة

يتحقق التوازن الكلي بالتوازن في أسواق الاقتصاد وهي سوق السلع والخدمات وسوق النقد وسوق العمل، وهو يعبر ضمنيا عن:

[286] محمد عمر شابرا ، الإسلام والتحدي الاقتصادي ، ط1 ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، عمان ، 1996 ، ص 256 .

1. التوازن في سوق السلع (حيث الطلب على السلع يساوي المعروض من السلع)،
2. التوازن في سوق النقد (حيث الطلب على النقود يساوي العرض النقدي)،
3. التوازن في سوق العمل (حيث الطلب على العمل يساوي عرض العمل).

الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات

يمكن استنتاج حالة التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات للنظام الاقتصادي الإسلامي أي (اشتقاق منحنى IS) ، الذي يتساوى فيه الادخار مع الاستثمار على كل نقطة من نقاطه . فالاختلاف الأساسي بين اقتصاد نقدي ربوي واقتصاد نقدي إسلامي هو في سعر الفائدة الذي يستبدل بنسبة الربح (عائد المشاركة)، أي باستبدال دالة الاستثمار في سعر الفائدة إلى دالة الاستثمار في نسبة الربح ، وتوضيح ذلك كالآتي :

أولا– اشتقاق التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا:

سنقوم باشتقاق التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة وفقا للفرضيات الآتية [287]:

- التحليل يفترض إطار المدى القصير؛
- أنه يرتكز على التحليل الساكن؛
- أن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخول المنخفضة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع؛
- أن حصيلة الزكاة تستخدم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

[287] عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية)، مرجع سابق، ص11، بتصرف

لدينا مكونات النموذج كالآتي :

القطاع العائلي:

$$C_i = a\,(1- cZß) + cZK_n + Y\,[b + cZ\,(\mu+ ß\,(1- d –b))]$$

$0 < Z < 1$ $0 < d < 1$ $0 < c < 1$ $0 <ß< 1$

$0 < \mu < 1$

معادلة الادخار :

$$S = -\,(1- cZß)\,a - cZK_n + \,/(1- b – d\,)\,(1 - cZß\,) - cZ\,\mu\,/\,Y$$

قطاع الاستثمار : الاستثمار في هذا الجزء من الدراسة مرتبط بمعدل عائد المشاركة والزكاة وكذا الدخل.

$$I = I_0 + (1-c)\,Z\,[-ßa + K_n] + (1-c)\,Z\,Y\,[\mu + ß\,(1- b –d)] - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة $\mathcal{E}$ معلمة الاستثمار = ثابت

القطاع الحكومي:

- الإنفاق الحكومي: $G = G_0$
- التحويلات: $R = R_0 = 0$
- الضرائب: $T = {}_0 = 0$

T

العالم الخارجي:

- الصادرات: $X = X_0$
- الواردات: $M = M_0 + m\,Y$

$AD_i = AS$

$$Y= a- Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0 + Y[Z\,((\mu+ ß\,(1- d –b)+)b+d- m] - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y-Y[Z\,((\mu+ ß\,(1- d –b))+b+d- m] = a- Zßa + ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0 - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y[1-[Z((\mu+ ß(1- d -b))+b+d- m]= a- Zßa + ZK_n+ I_0 + G_0 + X_0 – M_0- \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y[1-Z\mu-Zß+Zßd+Zßb-b-d+m]= a- Zßa + ZK_n+ I_0 + G_0 + X_0 – M_0- \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y[1-Z\mu-Zß-d(1-Zß)-b(1-Zß)+m]= a- Zßa + ZK_n+ I_0 + G_0 + X_0 – M_0- \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y[1-Z\mu-Zß- (1-Zß)(d+b) +m]= a- Zßa + ZK_n+ I_0 + G_0 + X_0 – M_0- \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

$$Y = \frac{1}{1-Z\mu-Zß+ m-(1-Zß)(d+b)} \quad (a- Zßa + ZK_n+ I_0 + G_0 + X_0 – M_0) - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

التوازن في سوق السلع والخدمات (معادلة IS)

$$Y^* = \frac{1}{1 – Z\mu – Zß + m - (1 - Zß)(d + b)} (a – Zßa + Z K_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0) - \mathcal{E}(\hat{r}-Z)$$

باعتبار أن الادخار فضلة متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ، يصبح من الطبيعي أن يتأثر حجم الادخار بتغير الاستهلاك أو بتغير الدخل . فإذا ازداد دخل الفرد ولم يزدد إنفاقه الاستهلاكي ، فلابد عندئذ أن يزداد ادخاره الشخصي بنفس الكمية التي ازداد بها دخله الشخصي ، وبالعكس عند هبوط دخل الفرد فلابد أن ينخفض ادخاره أيضا .

وبالتالي يمكن استنتاج حالة التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات للنظام الاقتصادي الإسلامي أي (اشتقاق منحنى IS) ، الذي يتساوى فيه الادخار مع الاستثمار على كل نقطة من نقاطه . فالاختلاف الأساسي بين اقتصاد نقدي ربوي واقتصاد نقدي إسلامي هو في سعر الفائدة الذي يستبدل بنسبة العائد على المشاركة، أي باستبدال دالة الاستثمار في سعر الفائدة إلى دالة الاستثمار في نسبة العائد. والمعادلة أعلاه تمثل العلاقة بين مستوى الدخل مع كل من معدل العائد والزكاة، بحيث يرتبط مستوى الدخل بعلاقة طردية مع نسبة الزكاة وبعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة.

وكمحصلة لكافة العلاقات المتمثلة بدالة الادخار، والضرائب والزكاة، ودالة الاستثمار، والإنفاق الحكومي، ومعادلة التوازن، والعالم الخارجي سوف يتشكل لدينا بيانيا منحنى (IS):

الشكل(4-4): التوازن في سوق السلع والخدمات في اقتصاد إسلامي يطبق الزكاة

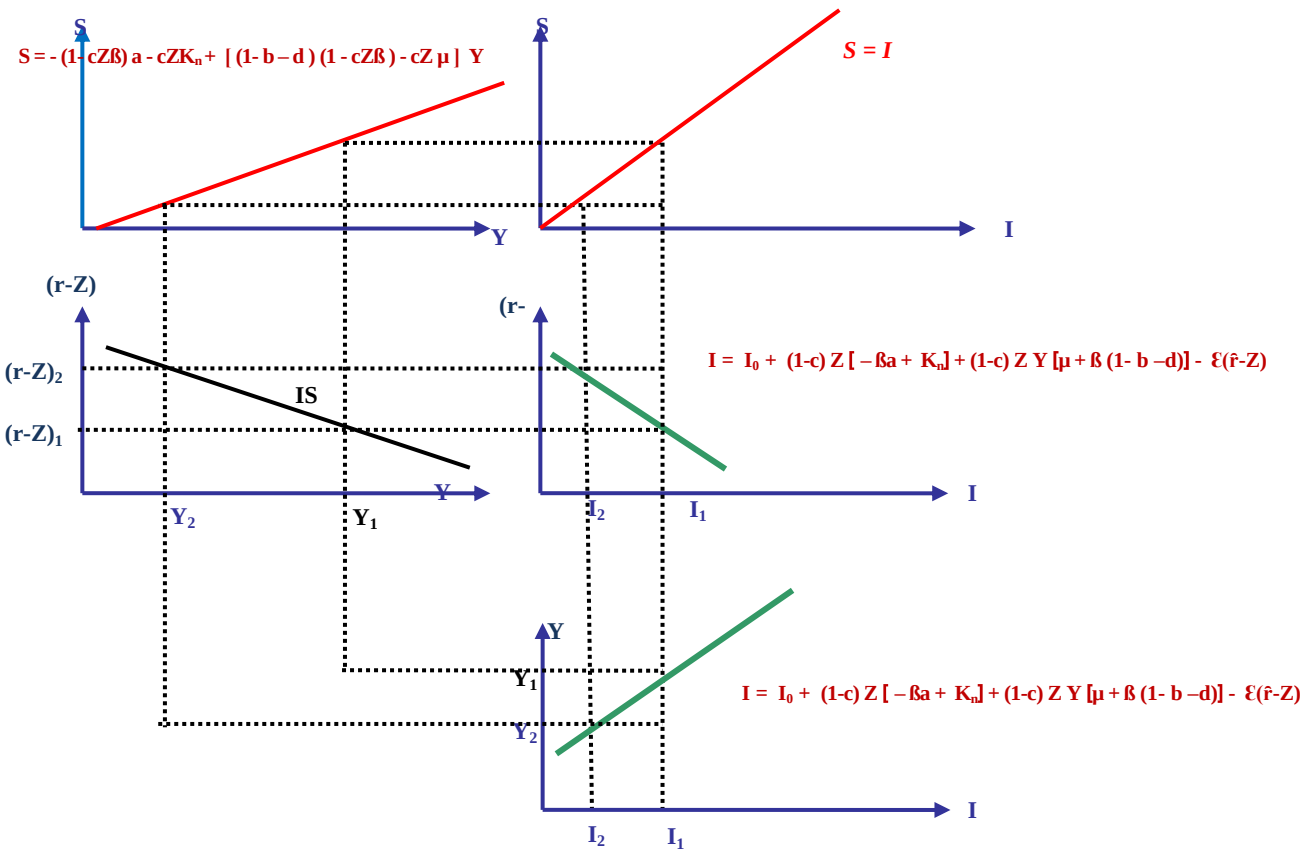

المصدر: فوزي محريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص259، بتصرف

يمثل المنحنى IS التوازن في سوق السلع كما هو في النظرية الاقتصادية وهو في الاقتصاد الإسلامي سالب الميل بدلالة العلاقة العكسية بين r والاستثمار، حيث إن مزيدا من الاستثمار يتحقق عند انخفاض r ومزيدا من الاستثمار يتطلب مزيدا من الادخار عند التوازن وهو الأمر الذي يتحقق عند مستوى دخل أعلى.

الفرع الثاني: التوازن في سوق النقد

تعتمد كفاءة النقود في أداء وظائفها على استقرار قيمتها :القوة الشرائية للنقود، وهذا بدوره يعتمد على عرض النقود والطلب عليها.

أولا- الطلب على النقود:

الطلب على النقود في ظل هذا النموذج يعكس رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأموال في صورة نقدية سائلة، والطلب على النقود مرتبط بالوظائف التي تقوم بها النقود فإذا تم اعتبار وظيفة قياس النقود لقيم الأشياء وظيفة فنية فإن من يحمل النقود لا يخرج هدفه عن أمرين[288]:

1. إما أن يحمل النقود باعتبارها وسيلة للحصول على السلع والخدمات في العاجل والآجل (الطلب المشتق) لإجراء المعاملات.
2. إما أن يحمل نقود باعتبارها هدفا في حد ذاتها أو وعاءا استثماريا بنفسه.

[288] عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص98

ووفقا لتحليل كينز فإن الطلب على النقود يتحدد بدوافع ثلاث هي دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة، ويعتقد كينز أن دافع المضاربة أهم من الدوافع الأخرى بسبب حساسيته الواضحة لسعر الفائدة. أما من منظور الاقتصاد الإسلامي فإن أغلب آراء الاقتصاديين المسلمين تدور حول أن الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي أكثر ثباتا و أقل عرضة للتقلب منه في الاقتصاد غير الإسلامي فيرى بعضهم أنه ليست كل أقسام الطلب على النقود موجودة في الاقتصاد الإسلامي، ويرى البعض الآخر أن الأقسام المختلفة موجودة في الاقتصاد الإسلامي لكن التفضيل النقدي بصفة عامة أقل نطاقا منه في الاقتصاد غير الإسلامي.

ويمكن بيان دوافع الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي من خلال الآتي[289] :

❖ **الطلب على النقود لغرض المعاملات (Lt) (Transaction motive)**

ابتكرت النقود لكي تتداولها الأيدي ، لذلك فمن كنزها ومنعها من التداول فقد أبطل الحكمة منها . ولقد ربط الفقهاء بين الطلب على النقود لغرض المعاملات ومستويات الدخل ، فقد قسموا الحاجات إلى ما هو ضروري وما هو كمالي ، وان إشباع كل حاجة منها يعتمد على مستوى الدخل وبوسطية واعتدال من دون تقتير أو إسراف .

فالطلب على النقود هو لسد الحاجات والمعاملات اليومية للنفس والأهل ومن يعول ، فهو يختلف من شخص إلى آخر.

[289] عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول مختارة (1981_2006)**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2009، ص103

والطلب على النقود لغرض المعاملات في المجتمع الإسلامي إذن ، يقوم على أساس تمويل كافة المعاملات على مستوى الاقتصاد الكلي وتبعا لحجم الدخل القومي ومستوى النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع ، كما يأخذ هذا الطلب النصيب الأكبر من حجم الطلب على النقود في المنظور الإسلامي، كما نجد أن هذا الطلب لا يغطي المعاملات التي لا يقرها الإسلام مثل : الصفقات المتعلقة بالخمور وصناعتها وباستهلاكها ، وكذلك لحم الخنزير ... الخ ، فضلا عن كافة المعاملات والصفقات التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ، وبالتالي نجد ، أن الطلب على النقد على المعاملات في المجتمعات التي تطبق النظام الإسلامي يكون أضيق نطاقا مما هو عليه في المجتمعات الأخرى التي تسودها الأنظمة الوضعية. ولكن نجد في الوقت نفسه بأن الدخل القومي كما هو في المجتمعات الأخرى هو العامل الأساسي في تحديد حجم هذا الطلب في المجتمعات ذات النظام الإسلامي ، فكلما زاد الدخل القومي تزداد أرصدة المعاملات لتغطية كافة الاحتياجات[290]، أي أن :

$$Lt = f(y)$$

حيث : Lt : الطلب على النقود لغرض المعاملات

y : الدخل القومي

❖ الطلب على النقود لغرض الاحتياط (Lp) (Precautionary motive)

وهو ذلك الجزء من الطلب والذي يرتبط بالاحتياط للظروف الطارئة أو غير الاعتيادية ومن العوامل التي تؤثر في هذا الجزء من الطلب: (طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، درجة عدم

[290] محمد عبد المنعم عفر ، "سوق النقود في اقتصاد إسلامي" ، مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، عدد20 ، القاهرة ، 1981 ، ص 54 .

التأكد السائدة في المجتمع، درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال، مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال)[291].

وفي إطار إسلامي يمكن أن ينظر لذلك الجزء من الطلب كالآتي:

✓ أن الجزء من الطلب على النقود معتبر من حيث المبدأ في إطار إسلامي لأنه ينبع من وظيفة النقود كمخزن للقيمة ومن الدافع ورائه، كما أن الحافز للاحتياط ليس شيء غير إسلامي، ويمكن الاسترشاد بالدليل مما جاء في ذلك قوله سبحانه وتعالى:« **وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ» (سورة النساء، الآية 9)**، وقول النبي عليه الصلاة والسلام:« **رحم الله امرءا اكتسب طيبا ، وأنفق قصدا ، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته »**، وقوله عليه الصلاة والسلام :« **أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك »** . وقد ادخر النبي عليه الصلاة والسلام لأهله قوت سنة.

✓ تخضع كمية النقد المخصصة للاحتياط لفريضة الزكاة بمقدار 2.5 % إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول (سنة هجرية). ولا شك أن ذلك يعد من المحددات الهامة التي تضيق من حجم الطلب النقدي للاحتياط. وبالمقابل تكون (أي فريضة الزكاة) دافعا لتوظيف النقد، إما توظيفا مباشرا أو بالقراض (المضاربة)، بدلا من حجزها وتحمل تكلفة الاحتياط بها (2.5%) حيث أنه عند توظيف المال تصبح الزكاة تدفع من النماء وليس من رأس المال.

✓ وفضلا عن الزكاة التي تفرض على رصيد الاحتياط ، فإن هناك عوامل أخرى من شأنها أن تعمل أيضا على تقليص الطلب على النقد لأغراض الاحتياط ، منها تحريم الاكتناز والحث على الإنفاق "المعتدل" ، ووجود نظام للتكافل الاجتماعي[1].

[291] عامر يوسف عتوم ، مرجع سابق ، ص 101

[1] شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجي، الرياض ،ط1، 1984، ص333

إن الافتراض الكلاسيكي القائل : "إن الادخار يتجه تلقائيا نحو الاستثمار" يرتبط بالفرضيات الكلاسيكية الأخرى ، والتي من أهمها دور النقود كواسطة للتبادل ، وبأن النقود عقيمة لا تدر دخلا لان عائدها يساوي صفراً .

إلا انه في ظل نظام إسلامي يمكن أن يتجه الادخار تلقائيا نحو الاستثمار خوفا عليه من أن تأكله الزكاة إن لم يستثمر ، كما أن منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ذا العلاقة الطردية مع الدخل لدى (كنز) ، يزداد دافع الاحتفاظ بها لغرض المعاملات والاحتياط للمستقبل كلما زاد الدخل ، هو نفس الدافع في النظام الإسلامي وخصوصا فيما يتعلق بالنظرة الكلاسيكية إلى النقود سابقة الذكر ، أي أن :

$$Lp = f(y,z)$$

حيث : Lp : الطلب على النقود لغرض الاحتياط ،

z : القيمة النقدية للزكاة .

وبالتالي يمكن القول بأن الادخار والاستثمار مرتبطان وبصورة مباشرة ، بل فرض الإسلام الزكاة لدفع المدخر إلى توجيه إدخاراته إلى الاستثمار ، والى الدرجة التي تكون فيها أية توقعات سيئة حول الاستثمار سببا رئيسيا في تقليل الادخار وزيادة الاستهلاك والعكس صحيح ، وبفعل نسبة الربح المستخدمة في المضاربة والمشاركة والمرابحة ، حيث أن من مصلحة المدخر والذي يمثل (عرض رؤوس الأموال) أن يربح المستثمر والذي يمثل (الطلب على تلك الأموال) ، لأن المدخر في هكذا حالة سيزداد نصيبه من الأرباح ، أي أن دوافع أو محركات الادخار هي نفس دوافع أو محركات الاستثمار، كما يعني هذا أيضا بأن الاستثمار يتمكن دائما من امتصاص كافة المبالغ المدخرة لوجود قيد الزكاة عليها ، وكذلك

الخوف عليها من انخفاض قيمتها بسبب التضخم ، فضلا عن رغبة المدخرين في زيادتها عن طريق الاستثمار. وبالتالي يتشابه الافتراض الكلاسيكي مع نفس الافتراض الإسلامي في هذا الشأن .

وعلى افتراض تحقق المنافسة الكاملة أو شبه الكاملة (سيادة سوق المنافسة الاحتكارية في سوق السلع والخدمات ، وسوق المنافسة التامة في سوق العمل) ، يفترض النظام الإسلامي الافتراضات الآتية :

- إن الفرد يتصرف تصرفا رشيدا من الناحية الاقتصادية ولكنه محكوم في الوقت نفسه من الناحية الشرعية ، حيث يفضل الفرد الحصول على نسبة ربح بوضع إدخاراته في المصارف الإسلامية لتكون هذه الادخارات تحت تصرف عمليات المصرف الاستثمارية و/أو المستثمرين الذين يقترضون هذه الادخارات، على أن يحتفظ بها عاطلة فتأكلها الزكاة .
- يجب أن تتميز نسبة الربح بسهولة الحركة التامة في المصارف الإسلامية سواءا كان تغيرها للأعلى أو الأسفل ، أي عدم وجود قوانين أو سياسات تمنع هذه النسبة من التحرك ، إذا اقتضت وضعية السوق ذلك ، إلا أن تتدخل سلطة البنك المركزي الإسلامي في تحريك أو تثبيت نسبة الربح لدى المصارف الإسلامية لضرورة اقتصادية ، كما سيتبين ذلك لاحقا .
- إن الادخار دالة موجبة لنسبة الربح ، والاستثمار دالة سالبة لنسبة الربح . ويتميز كل من الادخار والاستثمار بمرونة عالية للتغير في نسبة الربح . فان أي تغير ولو قليل بنسبة الربح في السوق سيؤدي إلى تغير كبير نسبيا في كل من الادخار والاستثمار .

وبالتالي فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات مرتبط بحجم الدخل القومي ، أما الطلب بدافع الاحتياط فهو مرتبط بالدخل من جهة وبمقدار النصاب المفروض شرعا للزكاة ، ومن ثم فهو أقل حجما من طلب المعاملات . وبالتالي يعد دافعي المعاملات والاحتياط دالة طردية للدخل القومي . ولا إشكال

فيهما في الاقتصاد الإسلامي–كما مر سابقا– ، لأن الشريعة الإسلامية تقر بدافع المعاملات والاحتياط ، حيث تعتبر النقود عقيمة لا تدر دخلا ، فكلما زاد دخل الفرد كلما زاد دافعه للاحتفاظ بها للمعاملات والاحتياط ، أي أن :

$$L1(y)=Lt+Lp$$

حيث : ***L1*** **:** الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط

ولسهولة التحليل فإننا نفترض بأن الطلب على النقد لأجل المعاملات والاحتياط يكون غير مرن بشكل تام بمعنى أنه لا يتأثر بنسبة الزكاة على اعتبار أن الطلب على النقد لهذا الغرض يكون لفترة زمنية أقل من حول. وعليه يصبح منحنى الطلب على النقد خطا عموديا، مشيرا بذلك لعدم وجود علاقة بين L_1 و Z ويكتب بالشكل الآتي: $L_1 = (\alpha_1 + \alpha_2)\ Y$، حيث α_1، α_2 تمثل ذلك الجزء المقتطع من الدخل المحتفظ به لدافع المعاملات والحيطة بالترتيب. وعليه يمكن كتابة الدالة النهائية بالشكل[292]:

$$L_1 = \alpha Y \qquad / \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

❖ الطلب على النقود لغرض المضاربة أو الاستثمار(L2) (Speculative motive)

يمكن القول بأن مفهوم وأساس المضاربة في الإسلام هو الاشتراك في الأرباح ، وان الاستثمار المتولد عنه يعود على الفرد والمجتمع بالخير ، أما بالنسبة للطلب على النقود لغرض السيولة أو المضاربة والاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامي فهو : "الطلب على النقود لغرض الحصول على نسبة ربح أي معدل عائد كنسبة من أرباح الاستثمار" .

إن نظرة النظام الإسلامي للنقود تقوم على أساس أن استخدامات النقود ترتكز على وظيفة الاستثمار وليس على وظيفة الإقراض التي تقوم عليها استخدامات النقود في النظام النقدي التقليدي . هذا ما أوجد ما يعرف بكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة للسيولة النقدية القائمة على معدل الفائدة التوازني في

[292] فوزي محريق، ، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص254، بتصرف

سوق المال ، الذي يجعل لعمليات الإقراض تأثير على عمليات توجيه الاستثمار لأن تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة هي التي تحدد العائد الذي يمكن الحصول عليه متى وظفت الأموال في أكثر الأصول المالية سيولة مثل السندات الحكومية ، والتي تدفع لحاملها ربا مقطوعا كل فترة معينة مما يجعل معدل الربا على تلك السندات هي تكلفة الفرصة الضائعة للنقود ، بعكس النظرة الإسلامية ، حيث أن توظيف الأموال الجامدة بأي عائد ربحي سوف يمكن قبوله إذا غطى معدل الزكاة في حالة عدم الاستثمار[293].

ولجانب من الاعتبار أن الاستثمار (أسهم (أو/و) الأوراق المالية المشروعة) بدائل قريبة من النقود، يجعل العائد عليها له تأثير إيجابي على الطلب على النقود – تفضيل السيولة– ونرمز له بـ r وتأخذ علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع معدل العائد r يقلل من تفضيل السيولة، وانخفاضه يزيد من تفضيل السيولة.

كما أن الاحتفاظ بالنقود يعرضها إلى الإهتلاك بنسبة معدل الزكاة، فتكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة في النظام الاقتصادي الإسلامي سالبة بمقدار الزكاة فيقل التفضيل النقدي بارتفاع معدل العائد المتوقع من الأصول أو الاستثمارات بالمشاركة مقارنة مع العائد المتوقع على النقود (سواء كانت سائلة)[294]. ما يجعل هذا المعدل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود– تفضيل السيولة– فيؤخذ كمؤشر للمقارنة بين الاحتفاظ بالنقود، وعوائد بدائل الاحتفاظ بالنقود. ويُعبر عنها بالعلاقة (r-z).

ويؤثر معدل عائد المشاركة على تفضيل السيولة من خلال التحليل الآتي: يتدخل البنك المركزي لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية، ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح

[293] عمار مجيد كاظم الوداي، مرجع سابق، ص108

[294] عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية)، مرجع سابق ، ص19

المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الاستثمار، والعكس في حالة الرغبة في تقييده حيث ترفع النسبتين معا لصالح المصرف، فتقل المدخرات المودعة لدى المصارف، ويقل إقبال المستثمرين على الاستثمار في السوق النقدي، وتتجه تفضيلاتهم إلى السوق المالية.[295]

وبافتراض أن التحليل في المدى القصير وتبسيطا له نفترض أن دالة الطلب على النقد لأجل المضاربة غير مرنة تماما بالنسبة لعامل مستوى الأسعار (نسبة التضخم)، معتبرا أن التأثير في دالة الطلب على النقود يتحدد ارتباطا ب *(r)* و*(Z)*، وعليه يمكن صياغة دالة الطلب على النقود كالآتي[296]:

$$L_2 = f(r,Z) = -\gamma(r-Z)$$

حيث: ***r*** معدل عائد مشاركة النقود في الاستثمار، ***Z*** معدل الزكاة ،γ ثابت.

العلاقة وبحسب هذه المعادلة فإنه كلما كانت **(r-z)** أكبر من سالب معدل الزكاة كلما قل التفضيل النقدي.

وبالتالي يمكننا صياغة المعادلة الكلية للطلب على النقد بالشكل الآتي:

$$L = L_1 + L_2$$

$$L = \alpha Y - \gamma(r-Z)$$

ثانيا– عرض النقود:

[295] فوزي محريق، ، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص254، بتصرف

[296] فوزي محيريق ، عقبة عبد اللاوي ، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ،ص10

إن مناقشة عرض النقود تتطلب وصف نموذج مصرفي خال من الفائدة مقارناً بنموذج مصرفي غربي تقليدي. والنقطة التي تظهر بوضوح من خلال هذه المناقشة هي أن خلق النقود (Creation of money) في اقتصاد خال من الفائدة سيكون نتيجة للاستثمار، ومن ثم فهو مرتبط بزيادة عرض السلع والخدمات، بينما خلق النقود في نظام قائم على الفائدة سيكون نتيجة الإقراض، ومن ثم فهو غير مرتبط بزيادة الإنتاج الحقيقي[297].

حيث نجد في النظام النقدي التقليدي أن المصارف التجارية تتحكم في عرض النقود بواسطة عمليات خلق النقود الائتمانية ومضاعفة الودائع ، فقد يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى آثار تضخمية ضارة بالاقتصاد الوطني ، وتتوقف حدود قدرة المصارف التجارية في النظام النقدي الربوي على خلق نقود الودائع على حجم الكتلة النقدية التي تدخل أو تخرج من النظام المصرفي، وما تحتفظ به هذه المصارف من سيولة ونسب الاحتياطي النقدي الواجب مراعاتها كحد أدنى تحدده السلطات النقدية . ويلاحظ بأن الفائدة تعد في هذا النظام عامل مؤثر في ذلك تأخذه المصارف التجارية في الاعتبار عند فتح الائتمان ، فالفوائد تشكل هدفها الأساسي ، فهي تشكل جزءا لا بأس به من أرباحها .

أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية وموقفها من خلق الودائع يختلف اختلافا كليا عما هو كائن في النظام النقدي الربوي . فالمصارف الإسلامية يجب أن توظف وتقرض النقود الحقيقية الكائنة تحت يدها وفي حوزتها ، فهي لا تقوم بمضاعفة الائتمان وخلق الودائع ، فلا تبيع ما لا تملك ، ولا تتجر فيما ليس لديها، لأنها لا تأخذ فوائد ، وبذلك فهي لا تسهم في زيادة التضخم ، وبالأخص من الناحية الشرعية[298]. فالمصارف الإسلامية لا تعمل إذن على خلق الودائع فهي لا تتعامل بالربا وسعر الفائدة ،

[297] محمد نجاة الله صديقي ترجمة عبد القادر حسين شاشي ورفيق يونس المصري، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي** "جزئي-كلي"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007 ، ص40

[298] عمار مجيد كاظم الوداي ، **مرجع سابق**، ص124

وبالتالي فهو عامل غير مؤثر في عرض النقود. وبالتالي عملية إصدار النقود تقوم بها الدولة وحدها لأنها الجهة التي يمكنها القيام بذلك وفقا للصالح العام .

وبينما كان المعروض النقدي في النموذج الكنزي متغيرا تلقائيا وخارجيا أو يتحدد طبقا للسياسة النقدية، أما في النموذج الجديد فيمكن اعتباره متغيرا تابعا للطلب عليه، وسوف تعمل السياسة النقدية على جعل عرض النقود عند المستوى الملائم لنمو القطاع الحقيقي، ومن أجل البعد عن التعقيد في التحليل لأغراض البناء الرياضي والبياني للنموذج نفترض أن عرض النقود متغير خارجي.

اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد رياضيا وبيانيا:

على اعتبار افتراض أن عرض النقود ثابت L_0 = Ls ويتحدد من طرف السلطة النقدية يمكن اشتقاق التوازن في سوق النقد كالآتي:

$$Ls = Ld \curvearrowright L_0 = \alpha Y - \gamma(r-Z)$$

$$\alpha Y = L_0 + \gamma(r-Z) \curvearrowright Y^* = 1/\alpha \ (L_0 + \gamma(r-Z))$$

التوازن في سوق النقد (معادلة LM):

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha} [L_0 + \gamma(r-Z)]$$

التمثيل البياني:

الشكل(4-5): منحنى التوازن في سوق النقد LM في اقتصاد إسلامي يطبق الزكاة

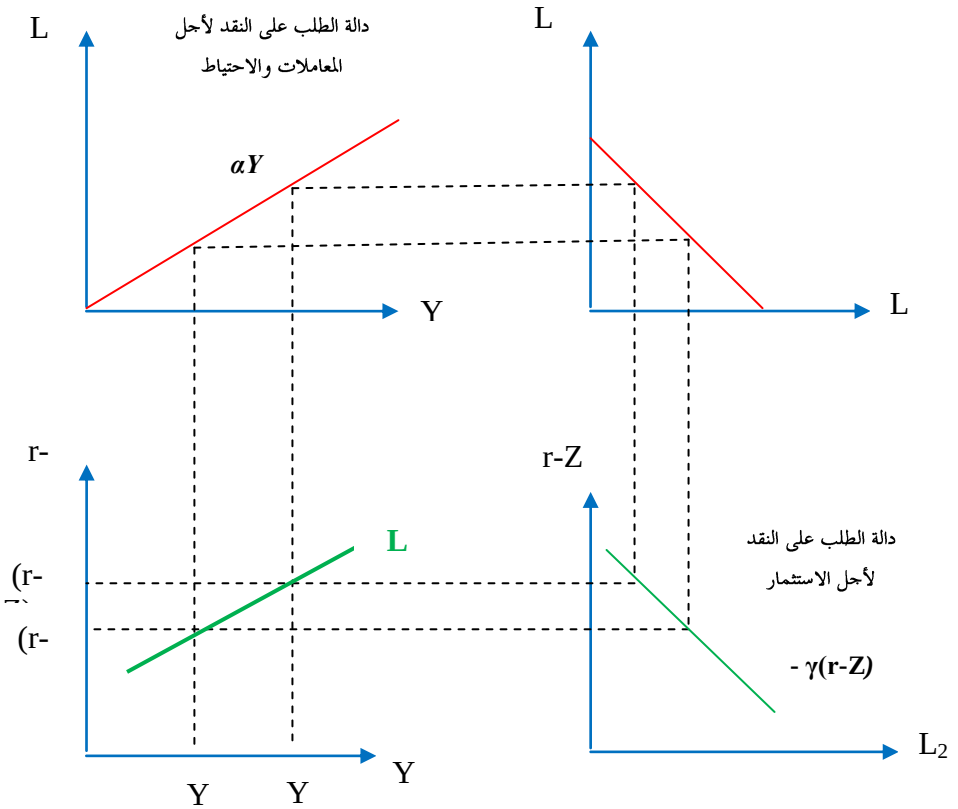

المصدر: فوزي محريق، ، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص256، بتصرف

ومن خلال المعطيات السابقة يتضح أن مستوى الدخل يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الزكاة وعلاقة طردية مع معدل عائد المشاركة.

ويمكن القول أن التوازن في سوق النقد في الاقتصاد الإسلامي يقوم على اعتبارات هامة ، لا نجدها في النظم الاقتصادية الأخرى ، وهي أن النظام النقدي الإسلامي جزء من النظام الإسلامي ، وذلك يحقق التوازن النقدي بل والتوازن الاقتصادي بشكل عام وتقلل من فرص حدوث الاختلال بين عرض النقد والطلب عليه ، وإذا حدث هذا الخلل فإنه يكون محدود النطاق والأثر ويمكن التغلب عليه بسهولة ويسر وذلك لأن صلة ولي الأمر المتمثلة بالسلطة النقدية بالنظام النقدي والمصرفي ، صلة وثيقة بالإسلام ، فلا يتم إصدار النقود إلا بواسطة ولي الأمر ولأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بالقيم ، فلا يكون من شأن هذا الإصدار إحداث تضخم ، وإحداث تأثير ضار على توزيع الثروة والدخل في المجتمع ، كما أن نظام المضاربة الإسلامي ، والقيم الإسلامية ، والزكاة المفروضة، وسياسة الإنفاق العام في الإسلام وما لها من آثار اجتماعية واقتصادية . وكل هذا يؤدي تلقائيا إلى التوازن في السوق الإسلامي[299].

الفرع الثالث:التوازن في سوق العمل والتوازن العام في اقتصاد زكوي

بالتركيز على الافتراض في النظريات الاقتصادية الذي يقول بأن كل متعامل اقتصادي يسعى إلى تعظيم ربحه، وكل عامل يسعى إلى تعظيم أجره، و سندخل تعديلا على هذا الافتراض، فنفترض أيضا أن العمال، ورب العمل (أي المنُتج)، ربما يهتم بعضهم ببعض، مع اهتمام بالآخرين في مجتمع من عمال، ومنتجين ومستهلكين ... وفي ما يلي بعض الحالات التي يمكن أن تُبرز نتيجة هذا الافتراض[300]:

[299] عوف محمود الكفراوي ، **النقود والمصارف في النظام الإسلامي** ، مرجع سابق ، ص351 .

[300] محمد نجاة الله صديقي، **مرجع سابق**، ص16.

- ربما يكون هناك تزايد في الغلة بالنسبة للحجم، بحيث يكون مجموع الناتج من الإيراد أكبر من مجموع النواتج الحدية، الأمر الذي يُمكن المنتج من دفع أجور أعلى من الإنتاجية الإيرادية للعامل، إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- ربما يُدفع للعامل أجر أعلى من الإنتاجية الإرادية الحدية، على حساب العائد على رأس المال والتنظيم إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- ربما يوافق المستهلكون على سعر أعلى بحيث ترتفع الإنتاجية الإيرادية الحدية للعمل، ويحصل بذلك على أجر أعلى، إذا اقتضى الأمر. وهذا شبيه بالضريبة على الوحدات المنتجة يدفعها مستهلكو المُنتج وتُضاف حصائلها إلى الأجور؛
- قد يوافق العمال على أجر يقل عن الإنتاجية الإيرادية الحدية، وبذلك يمكن إعادة استثمار الأرباح الزائدة في الصناعة نفسها لتوليد المزيد من فرص العمل، أو تُتاح الإمكانية للمنتجين بتخفيض سعر السلعة للمستهلكين.

مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية (λ،λ') بعين الاعتبار من جانب العمال وأرباب العمل يمكن أن يكون له أثر ملائم على انتاجية العمل (عن طريق الحوافز) والأجور (أرباب العمل يمنحون جزءا من أرباحهم للعمال). كما يمكن أن يؤثر على مستوى التشغيل وساعات العمل الفعلية (بإلغاء أو تقليل الإضطرابات وما شابهها) والنتيجة الصافية قد تكون حجما أكبر من الانتاج.[301]

لتسهيل الأمور نعتبر أن دالة الانتاج معروفة ونفترض أيضا قدرا معروفا من رأس المال k.

الناتج الحقيقي Yهو دالية التشغيل N علما بأن مخزون رأس المال K معطى.

[301] نفس المرجع السابق، ص59

$Y=f(N, K)$ دالة الانتاج

ويحدد مستوى التشغيل N في سوق العمل عند توازن طلب وعرض العمل.

تلعب الإنتاجية الحدية للعمل دورا مهما في دالة الطلب على العمل، ولكن الفاعلين الاقتصاديين لا يسعون فقط إلى تعظيم مصالحهم الاقتصادية (مثل الأرباح والمكاسب) ولكنهم يهتمون أيضا بأهداف اجتماعية كم ذكرنا سابقا، وبالتالي سندخل الحجةλ في دالة الطلب على العمل والتي تضم كل ما يسعى إليه طالب العمل غير النقود، وإدخال الحجة λ′ في دالية عرض العمل والتي تضم كل ما يسعى اليه عارض العمل من غير النقود.

وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل تعتمد على مستوى التشغيل بفرض K معطاة فإن[302]:

$w=f(N,\lambda)$ دالة الطلب على العمل

$w=g(N,\lambda')$ دالة عرض العمل

وتمثل w نسبة الأجور الحقيقية في المعادلة أعلاه، حيث $w=W/P$معدل الأجر النقدي Wمقسم على مستوى الأسعار P، وعليه:

N^d: $W=P.f(N,\lambda)$ دالة الطلب على العمل

N^S: $W=P.g(N,\lambda')$ دالة عرض العمل

فيتطلب توازن سوق العمل أن يكون $f(N,\lambda) = g(N,\lambda')$ والتي تعطينا القيمة التوازنية لكل من w وN إذا كانت λ و λ′ معطاتين مسبقا، كما تعطينا القيمة التوازنية لW إذا كانتP معطاة.

[302] مرجع سابق ، ص ص47،48

يكون الطلب على العمل دالة عكسية في الأجر الحقيقي، ويمثل المشتقة التفاضلية الأولى لدالة الإنتاج قصيرة الأجل الخاضعة لقانون تناقص الغلة، وعرض العمل دالة طردية في الأجر الحقيقي.

لكن السؤال المطروح هنا هو : هل يدعم الاقتصاد الإسلامي منحنى عرض عمل كينزي مبني على الخداع النقدي قبل مستوى التوظف الكامل أم يدعم منحنى عرض كلاسيكي مبني على المرونة الكاملة للأجر الحقيقي؟ الجواب أن مسألة خداع النقود بنيت على غياب بعض مظاهر حرية السوق في الاقتصاد الرأسمالي كمقاومة نقابات العمل وقوانين الحد الأدنى للأجور، ولا يوجد ما يعول للقول بدعم فرضية خداع النقود في الاقتصاد الإسلامي.ومن ثم يبقى من الممكن القبول بمنحنى عرض عمل كلاسيكي.

يحدث التوازن الآني في سوق العمل ارتباطا بمستوى الدخل أو الناتج الوطني المحقق عند توازن سوقي السلع والخدمات وسوق النقد وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي. ويمكن أن يحدث التوازن الكلي وفقا لتوليفات مختلفة من مستويات الدخل (الإنتاج) (Y) والصافي العائد المقابل (r - Z)، محققا مستويات من الأجر الحقيقي (w/p) والعمالة (N) بحسب السياسات المالية والنقدية توسعية كانت أو انكماشية ارتباطا للأهداف المرجو تحقيقها، والأدوات المعتمد استعمالها.

الشكل (4-6): التوازن الكلي لاقتصاد يطبق الزكاة وتوازن سوق العمل

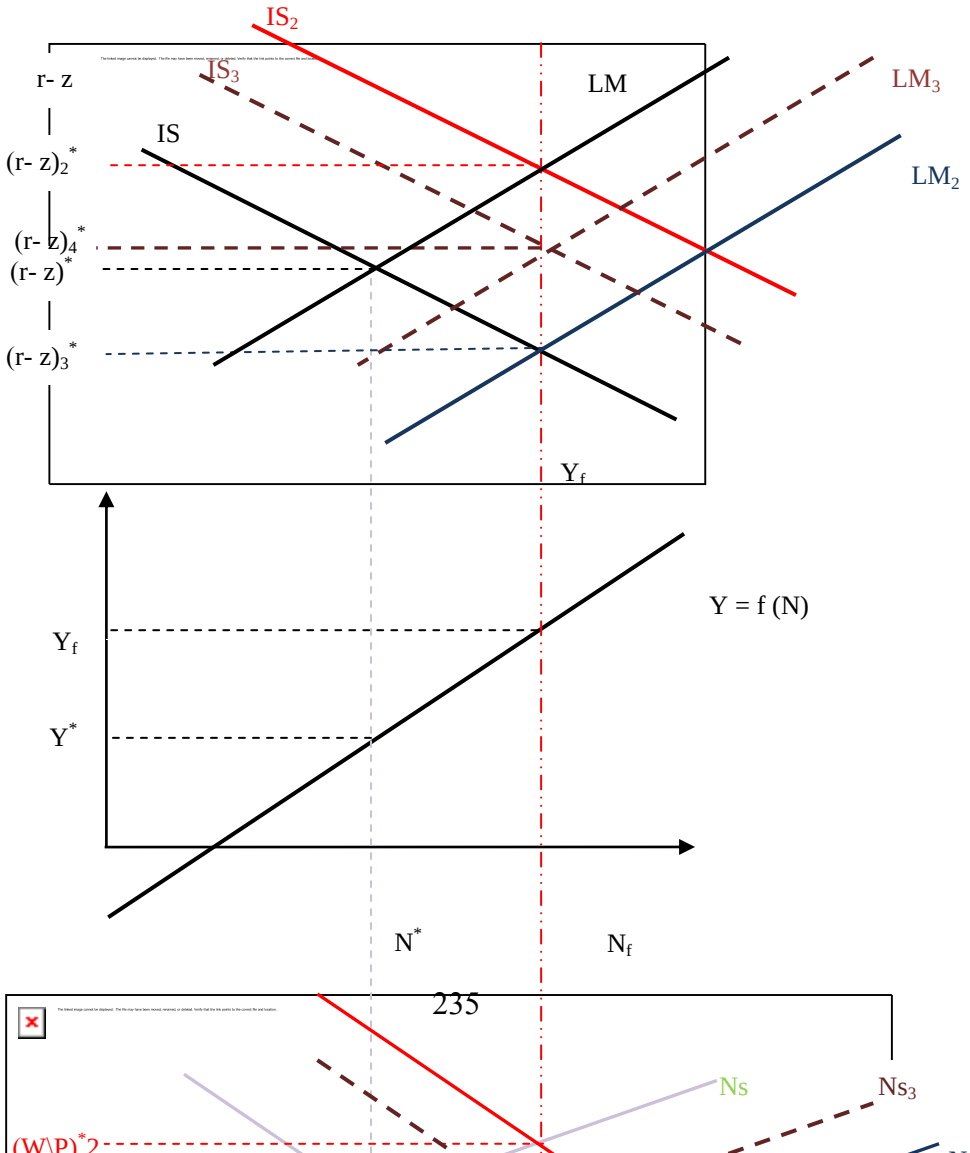

المصدر : عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، **نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي**، مرجع سابق، ص25، بتصرف

يمكن اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD من تحرك منحنى LM إلى الأسفل والى اليمين ، مع ثبات المنحنى IS . لأن سوق النقود الذي يمثله منحنى LM ، هو الذي يحدد المستوى العام للأسعار .

الشكل(4-7):**اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD في الاقتصاد الإسلامي**

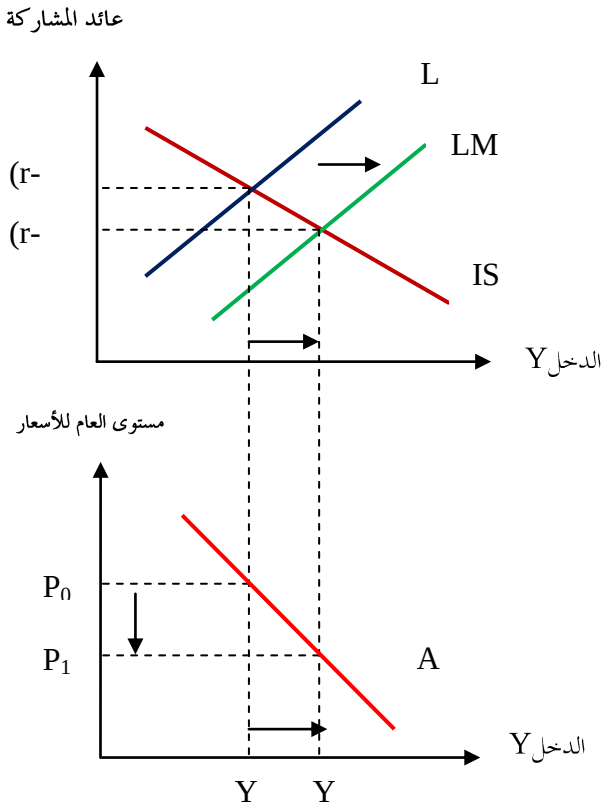

المصدر: عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول مختارة (1981_2006)**، مرجع سابق، ص130

كما أن منحنى العرض الكلي AS هو منحنى قليل أو عديم المرونة في النظام الاقتصادي الإسلامي لأنه يفترض سيادة سوق المنافسة التامة في سوق العمل ، والذي يحقق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الكامل أو شبه الكامل لعناصر الإنتاج وبالأخص لعنصر العمل ، يشابهه في نفس هذا الافتراض الفكر الرأسمالي التقليدي . وبالتالي يمكن استنتاج حالة التوازن الكلي في الاقتصاد القومي في النظام الإسلامي بتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS في نقطة التوازن والتي يتحدد فيها السعر التوازني وكمية الإنتاج التوازنية التي يتحقق فيها الاستخدام الكامل أو شبه الكامل لعناصر الإنتاج ، كما ويتحقق فيها حالة التوازن في الأسواق الثلاثة العمل ، والنقود ، والسلع والخدمات.

الشكل (4-8): توازن الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الإسلامي

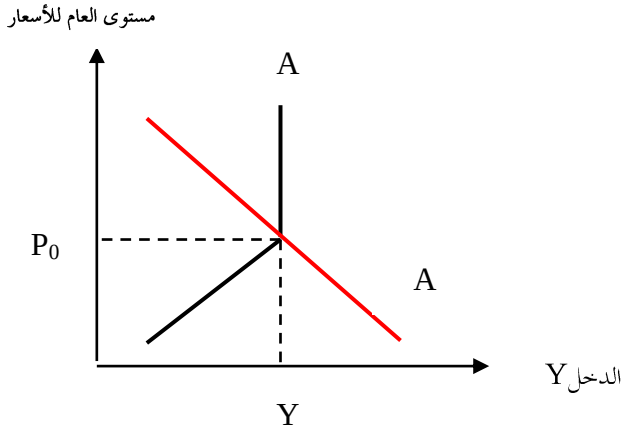

المصدر: عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول مختارة (1981_2006)**، مرجع سابق، ص131

خلاصة الفصل:

للزكاة أدوار عدة في أجزاء الاقتصاد الكلي يمكنها أن تكون سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى. وللزكاة دور إنمائي مهم تقوم به في الاقتصاد، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل مختلف المتغيرات الاقتصادية، وأول ما يمكن تتبع أثره هو مساهمة الزكاة في الحث على الاستهلاك، فكما هو معلوم أن حصيلة الزكاة هي في الغالب موجهة للفقراء، والزكاة – الدخل – الذي سيوجه لهم سيستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية أكبر من نظيرتها عند الأغنياء، و على اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، و ينقص بنقصانه. فهم بالتالي يضاعفون من

حجم استهلاكهم؛ لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغباتهم، و حاجاتهم الضرورية، و حيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق.

تحث الزكاة على الاستثمار وتزيد فيه؛ من خلال محاربتها للإكتناز و الكسل وتحفيزها للمزكين بالأجر و الثواب، كما تؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الاستثمارات لمواجهة الطلب الكلي الفعال وهذا يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم لمقابلة الزيادات في الطلب الكلي وفقًا لنظرية المضاعف، وتؤدي زيادة الاستثمار وتوسيعه إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، كما يوفر استثمار الزكاة لصالح الفقراء و صرفها للعاملين عليها و الغارمين مناصب شغل أو استمرارها.

تهدف الزكاة بكل أدواتها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في كل من السوق النقدية وسوق الإنتاج وسوق العمل، والتوازن الاقتصادي في حقيقة الأمر ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما هو خطوة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الرامي إلى استقرار الأسعار والتحكم في نسب التضخم والبطالة وتحقيق نمو اقتصادي في القطاعات المختلفة.

الفصل الخامس

دراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة بالجزائر وأثرها على التوازن الاقتصادي(2003-2014)

يعتبر مشروع إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر تجربة حديثة مقارنة بمثيلتها في الدول العربية التي سارت في هذا المجال منذ زمن، وتجربة صندوق الزكاة في الجزائر تجربة رائدة لاقت من الأهمية والاستحسان ما جعل الدعوة إلى الاهتمام بهذا الموضوع يأخذ حيزا معتبرا في مجال الدراسات التي تقام والمؤتمرات التي تنعقد من أجل إبراز البعد الاقتصادي والاجتماعي له، وبات القيام بدراسات حديثة حول شعيرة الزكاة مطلبا من طرف المختصين والاقتصاديين الذين ينادون بضرورة تفعيل الزكاة بمفهومها الواسع كأداة للتنمية المستدامة وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، وهذا بضرورة تخطيط الأعمال والأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقا لأوجه الزكاة لتحقيق مقاصدها التي وضعت لأجلها.

بخصوص الدراسات التي اعتنت بالبحث في الآثار الاقتصادية المتولدة عن تطبيق الزكاة فقد تعددت، إلا أن قلة الدراسات القياسية لأثر تطبيق هذه الشعيرة التعبدية على الاقتصاد شكل نوعا من الفراغ العلمي خاصة على مستوى الاقتصاد الجزائري للوصول إلى الأهداف المرجوة لتفعيلها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فكانت محاولة منا من خلال هذا الفصل تحليل أداء الزكاة في الجزائر ومساهمتها في التوازن الاقتصادي من خلال تقدير نماذج قياسية تربط بين الزكاة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: صندوق الزكاة الجزائري وطريقة عمله

من خلال معرفة معنى الزكاة اتضحت أهميتها الكبيرة في المجتمع ، مما يحتم ضرورة الاهتمام بها، و قيام مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلاً و توزيعاً، وبتالي فهي بمثابة مؤسسات خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المسلمين و في معاملتهم و الوقوف إلى جانب الفقراء و المحتاجين، لذا فقد ظهرت العديد من مؤسسات الزكاة في العالم العربي و الإسلامي تستهدف هذا الغرض، و الجزائر إحدى تلك البلدان وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى صندوق الزكاة الجزائري.

المطلب الأول: التعريف بصندوق الزكاة وأهدافه

الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة

"صندوق الزكاة" هو مؤسسة دينية اجتماعية، تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا و صرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1] و القوانين الساري العمل بها في مجال الشعائر الإسلامية وهي تعمل تحت إشراف و وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف التي تضمن التغطية القانونية ، بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[2]

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **صندوق الزكاة**، ص01.

[2] تعتبر عملية تنظيم تحصيل الزكاة و صرفها مهمة أصيلة من مهام وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، يدل على ذلك:

- الدستور، لا سيما المادة الثانية منه و التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة".
- المرسوم التنفيذي رقم 89 – 99 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1409 الموافق لـــ 27 يونيو 1989 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، لا سيما المادة 10 و المادة 14 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91 – 81 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق لـــ 23 مارس 1991 المتضمن بناء المسجد و تنظيمه و تسييره و تحديد وظيفته، لا سيما المادة 22 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91 – 82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق لـــ 23 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لا سيما البند: "د" من المادة 5 منه.

إن التفكير في إنشاء مؤسسة تهتم بشؤون الزكاة في الجزائر تعود إلى سنوات الثمانينات من القرن الماضي عندما كان الشيخ عبد الرحمن شيبان- رئيس جمعية العلماء الجزائريين- وزيرا للشؤون الدينية، الذي قدم وقتئذ مشروع قانون للحكومة في بداية التسعينات ليعرض على البرلمان للمصادقة عليه، لكن المشروع ظل حبيس أدراج البرلمان...، ولم تخرج الفكرة إلى الوجود حينها، وفي سنة 2002، طلب وزير الشؤون الدينية والأوقاف " أبو عبد الله غلام الله" إجراء جلسة – ورشة- بحضور أكاديميين من الجامعة وأساتذة العلوم الشرعية بالإضافة إلى عدد من إطارات الوزارة حيث طلب منهم إعداد تصور لتنظيم الزكاة في الجزائر. وتم من خلال ذلك الخروج بهيكل تنظيمي عام للمشروع مبني على دعامتين:

1. الإدارة (الهيكل التنظيمي)
2. التطوع.

لكن الذي واجهته الوزارة هو مشكل المرجعية القانونية في إنشاء الهيئة المشرفة على الزكاة في الجزائر وتم بذلك تحديدها كالتالي:

المرجعية القانونية لإنشاء صندوق الزكاة في الجزائر هي :

1. **الدستور الجزائري**: الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة (ومن أركان الإسلام الزكاة)
2. **قانون مؤسسة المسجد** : الذي ينص على أنه من مهام هذه المؤسسة جمع وتوزيع الزكاة.
3. **المرسوم الرئاسي** : الذي يعين وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛ الذي ينص على أنه من مهام الوزير إقامة الشعائر الدينية.

---

oالمرسوم التنفيذي رقم 2000 – 146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـــ 28 يونيو سنة 2000 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف. (وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، **صندوق الزكاة**، ص2.)

وتحت هذه التغطية القانونية تم إعلان إنشاء صندوق الزكاة بالجزائر، الذي كان يفتقر إلى إدارة قائمة بذاتها ويرتكز نشاطه على العمل التطوعي وعلى مبدأ طوعية جمع الزكاة.

ثم تم الشروع في إعطاء الصفة القانونية لمختلف الهيئات التطوعية التي تعمل بالصندوق وهي :

- اللجنة الوزارية المكلفة بملف الزكاة : قرار وزاري ينشأ
- اللجنة الولائية لصندوق الزكاة: قرار وزاري ينشأ
- اللجان القاعدية لصندوق الزكاة: قرار وزاري ينشأ.

ثم تم استحداث صندوق استثمار جزء من أموال الزكاة بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، ترجم باتفاقية تعاون.[1]

وعلى إثر ذلك تم تأسس صندوق الزكاة بالجزائر سنة 2003، وانطلقت التجربة سنة 2004 بولايتين نموذجيتين هما: عنابة و سيدي بالعباس، و في منتصف سنة 2004 تم تعميم هذه التجربة على كامل ولايات الوطن.[2]

الفرع الثاني :أهداف صندوق الزكاة

يهدف صندوق الزكاة بالجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة و التي هي ركن من أركان الإسلام، و الترغيب في أدائها و ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (التلفاز، الجرائد، المحاضرات، الملصقات، المطويات، اللافتات، دروس في المدارس، الدروس المسجدية...)[1].

[1] http://www.kantakji.com/zakat/ الأبعاد-التشريعية-لصندوق-الزكاة-الجزائري.aspx

مسدور فارس، "**الأبعاد التشريعية لصندوق الزكاة الجزائري**" تاريخ المشاهدة(2015/07/18)

[2] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **صندوق الزكاة**، ص7.

- إحياء صندوق الزكاة (بيت مال الزكاة) في نفوس المسلمين و تعاملاتهم.
- جمع أموال الزكاة و الصدقات و الهبات من أصحابها.
- توزيع أموال الزكاة على المستحقين من الفقراء و المساكين.
- استثمار أموال الزكاة في مشاريع لصالح الفقراء وذلك للقضاء على الفقر، ولإدخال هؤلاء الفقراء إلى دائرة الإنتاج، وشعارهم في ذلك " لا نعطيه ليبقى فقيرا، وإنما ليصبح مزكيا".

الفرع الثالث: التنظيم الإداري لصندوق الزكاة بالجزائر

ينقسم صندوق الزكاة بالجزائر إلى ثلاثة لجان أساسية مقسمة حسب الوظائف التي تقوم بها كل لجنة و كذا حسب الموقع الجغرافي الذي تجمع و توزع فيه الزكاة أي على أساس الولايات و الدوائر، و يمكن تلخيص المهام التي تقوم بها كل لجنة و كذا طريقة تسييرها إلى ما يلي :

1- اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة: توجد هذه اللجنة على المستوى القاعدي و تكون على مستوى كل دائرة، و هي تعتبر همزة الوصل بين المواطنين و الصندوق، كما أن لها دور كبير في تحسيس المواطنين (المزكين) و حثهم، و التعرف على المستحقين و إحصائهم و التحقق منهم من خلال تواجدها في وسط المجتمع، و يمكن تلخيص مهام هذه اللجنة في النقاط التالية:

- إحصاء المزكين و المستحقين.
- التوجيه و الإرشاد.
- تنظيم تحصيل الزكاة.
- تنظيم توزيع الزكاة.
- متابعة عملية تحصيل و صرف الزكاة.
- تحسيس المواطنين.

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **مشروع صندوق الزكاة**، ص6 وما بعدها.

و تتكون اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة من:

أ- **لجنة المداولات:** وتتشكل من الشرائح الاجتماعية التالية:

- الإمام المعتمد بالدائرة رئيسا.
- رؤساء اللجان المسجدية بالدائرة.
- ممثلين عن لجان الأحياء.
- ممثلين عن الأعيان.
- ممثلين عن كبار المزكين.

ب- المكتب التنفيذي:

- الإمام المعتمد بالدائرة رئيسا (رئيس المكتب التنفيذي).
- أمين عام بنائبين اثنين.
- أمين عام بمساعدين اثنين.[1]

تتحدد العضوية في اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة بسنة قمرية يبدأ حسابها من فاتح ذي الحجة من كل عام.

تجتمع اللجنة القاعدية بناء على طلب من رئيسها أو ثلثي (2/3) الأعضاء، و تتخذ توصياتها بالأغلبية البسيطة لأعضائها الحاضرين و في حالة تساوي الأصوات يكون صوت فئة المزكين مرجحا.[1]

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، صندوق الزكاة، ص6.

2- اللجنة الولائية لصندوق الزكاة : تكون على مستوى كل ولاية و توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية و هذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية.

تقوم هذه اللجنة بتنظيم العمل الميداني و ذلك من خلال:

- إنشاء اللجان القاعدية و التنسيق بينهما.
- إنشاء بطاقية ولائية للمستحقين و المزكين.
- ضمان تجانس العمل.
- تنظيم عملية التوزيع.
- مهمة الرقابة و المتابعة.
- مهمة التوجيه.
- مهمة النظر في المنازعات.
- مهمة الأمر بالصرف.[2]

و تتشكل اللجنة الولائية لصندوق الزكاة من:

أ- **هيئة المداولات:** و تتكون من:

- وكيل معتمد (يعينه وزير الشؤون الدينية و الأوقاف، و هو الآمر بالصرف).
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية (مشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد).
- ممثلين اثنين إلى أربعة عن كبار المزكين ينتمون إلى أماكن مختلفة.
- رئيس المجلس العلمي الولائي.

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، المادة (4) (6) (10) من القرار المؤرخ في 3 صفر 1425 الموافق لـــ 24 مارس 2004، و المتضمن إنشاء لجنة قاعدية لصندوق الزكاة.

[2] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **مشروع صندوق الزكاة**، ص 3.

- قانوني.
- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان (الجمعيات) المسجدية (من 2 إلى 4 عناصر).
- رؤساء الهيئات القاعدية.
- محاسب (له خبرة بالشؤون المالية).
- اقتصادي.
- مساعد اجتماعي.
- عناصر من أعيان الولاية (من 2 إلى 4).

ب- لجان المداولات الولائية للزكاة:

و تنقسم هيئة المداولات الولائية إلى أربعة لجان مختصة للمتابعة، هي:

- لجنة التنظيم.
- لجنة المتابعة و المراقبة و المنازعات.
- لجنة التوجيه و الإعلام.
- لجنة التوزيع و التحصيل.

ج - المكتب التنفيذي: و يتشكل من العناصر التالية:

- رئيس المكتب (الآمر بالصرف).
- الأمين العام (له 4 مساعدين).
- أمين المال (محاسب).

3- اللجنة المركزية للزكاة: توجد هذه اللجنة على مستوى الوزارة (وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف)، و فيها مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية و توجيهها، و مهامه الأساسية

تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر. و دورها هو القيام بالمهام الاتية:

- رسم و متابعة السياسة الوطنية للزكاة.
- النظر في المنازعات.
- التنظيم، و يشمل : (اللوائح، النظام الداخلي، الاستمارات، إنشاء اللجان الولائية، إنشاء بطاقية وطنية خاصة بالزكاة).
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع و توزيع الزكاة.
- رسم البرنامج الوطني للاتصال.
- البحث و التدريب.
- الرقابة الشرعية.[1]

ولقد تم اقتراح مشروع إنشاء "ديوان وطني للزكاة "[2]، وذلك بعد عدة لقاءات تمت على مستوى خبراء وإطارات وزارة الشؤون الدينية واقتصاديين جزائريين، حول استحداث هيئة مستقلة، لهيكلة عملية

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **صندوق الزكاة**، ص ص 2، 3، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **مشروع صندوق الزكاة**، 2004، ص 2.

[2] ينص مشروع قانون "ديوان الزكاة" على تحويل صندوق الزكاة إلى هيئة حكومية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و تعمل وفق نظام قانوني و فريق بشري مستقل، وذلك لزيادة فاعلية الصندوق و توسيع مساهمته في التنمية و التكافل الاجتماعي.

أما بالنسبة للهيكل الإداري و التنظيمي "للديوان الوطني لصندوق الزكاة" المقترح فتشرف عليه اللجنة الوطنية العليا للزكاة التي تتفرع إلى لجان ولائية ذات طابع شعبي بهدف إشراك الفعاليات المدنية في تسيير صندوق الزكاة.

و يتولى إدارة "الديوان" مدير عام يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من طرف وزير الشؤون الدينية، و تعمل تحت إدارته مديريات فرعية تتكفل بمتابعة عملية جمع الزكاة و استثمار القروض الحسنة و المنازعات و التخطيط، إضافة إلى مديريات ولائية تكون على مستوى كل ولاية، و تفتح لها مكاتب على مستوى الدوائر و البلديات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كما يضم الديوان اللجنة الشرعية للزكاة التي تتولى الفصل في المسائل الشرعية للزكاة، و لجنة النظام المحاسبي للزكاة التي تتكفل بوضع قواعد الحسابات المالية للزكاة.

و ينص الباب الأول من مشروع القانون على تولي الدولة من خلال "الديوان"، جمع الزكاة و توزيعها من خلال استقطاب الصدقات و التبرعات و الهبات و الكفارات و النذور و توزيعها، و وضع قاعدة بيانات وطنية الكترونية للمستحقين للزكاة، و تنظيم حملات الزكاة و متابعة مشاريع القرض الحسن، و اقتراح المشاريع الخيرية. و يشير القانون إلى أن الميزانية السنوية" للديوان" الوطني لصندوق الزكاة تخصص من الحصيلة الولائية للزكاة بنسبة 2 % لتغطية نفقات نشاطاته.

و يفرض قانون المشروع على الشركات الاقتصادية العمومية و الخاصة دفع أقساط الزكاة على أموالها وفق دفاتر حسابية يقترحها الديوان، و يقترح "الديوان" خصم القيمة التي دفعها أصحاب الشركات الخاصة و النشاطات التجارية لصندوق الزكاة من الضرائب، مع احترام خصوصية دافعي الزكاة وعدم التصريح بهم لادارة الضرائب، كما أن دفع الزكاة لا يلغي الضرائب. الرجوع الى العقد على المذاهب الربعة في حالة أي إشكال

تسيير الزكاة و استقلالية الذمة المالية لها، مثلما حدث مع " الديوان الوطني للحج"و" الديوان الوطني للأملاك الوقفية"، إلا أن هذا المشروع ُرفض من السلطات العليا، بسبب نجاعة التنظيم الذي يسير الصندوق ويضبط عمله حاليا، وتدارك النقائص الموجودة فيه، حيث بات الصندوق يؤدي الدور المطلوب منه بسلاسة. [1]

المطلب الثاني : آلية تسيير و تمويل وتوزيع صندوق الزكاة بالجزائر

إن إستراتجية عمل صندوق الزكاة هو تقسيم حصيلة الزكاة إلى مصرفين متخصصين، أولهما هو توزيعها على الفقراء والمحتاجين نقدا، ليشتروا به ما يلزمهم لمعيشتهم، وثانيهما توزيعها على الفقراء القادرين على العمل حتى يستثمروها ويستغنوا بها على الدوام.

و إنشاء صندوق الزكاة كان لا بد له من تخطيط و دراسة للطريقة التي سيتم بها جمع و توزيع أموال المزكين و كذا كيفية رقابتهما، و توحيد هذه الطريقة و تعميم العمل بها في كافة مناطق البلاد، و يمكن توضيح و شرح المراحل التي يتم من خلالها تحصيل و توزيع الأموال الزكوية التي تصرف على الفقراء والمساكين في التالي :

المرحلة الأولى: تحصيل الزكاة

يقوم صندوق الزكاة من خلال أهدافه بمحاولة استقطاب أموال الزكاة و ذلك من خلال الحملات الإعلامية التي يقوم بها على المستويين: الوطني، و المحلي بغية التعريف الواسع بصندوق الزكاة و بطريقة عمله، حتى تكون واضحة لكل فئات المجتمع مما يعزز ثقة الناس في الصندوق، و التي تؤدي

شرعي، مع مبدأ التوسعة في صندوق الزكاة. و يحدد المشروع كيفيات توزيع أموال الزكاة وفقا لنسب محددة تتمثل في توزيع 50 % على الفقراء و المساكين، و 12,5 % للعاملين على جمع الزكاة، فيما يتم توزيع الباقي 37.5 % للاستثمار والقرض الحسن،وهذا في حالة تحقيق حصيلة ولائية تفوق 5 مليون دينار،وإلا فستقتصر على الفقراء والمساكين بنسبة 87.5 %، والعاملين عليها ب 12.5 %.

و يضع المشروع أحكاما عقابية بشأن المستفيدين من صندوق الزكاة، في حال تقديم معلومات خاطئة عن وضعيتهم الاجتماعية، حيث ينص على حرمان المستفيد من الزكاة أو من القرض الحسن أو التمويل الاستثماري من الاستفادة لمدة خمس سنوات، كما يقرر القانون بفصل موظفي الديوان الذين يثبت تورطهم في المحاباة في استفادة من لا يستحق الزكاة، أو التورط في قضايا الرشوة و الفساد، كما ينص القانون على خضوع الديوان لرقابة الهيئات و الأجهزة الرقابية الحكومية.(ع. ل،" تحويل صندوق الزكاة إلى ديوان مستقل"، **جريدة الخبر اليومية**، الجزائر، 17 سبتمبر 2008، العدد 5428، ص 2. و مسدور فارس، "الأبعاد التشريعية لصندوق الزكاة الجزائري"، مرجع سابق.)

[1] جلال بوعاتي، " وزارة الشؤون الدينية تتراجع عن إنشاء ديوان للزكاة "، **جريدة الخبر اليومية**، الجزائر، العدد 5613، 21 أفريل 2009، ص 4.

إلى إقناع المزكين بضرورة دفع أموالهم إلى الصندوق، بما في ذلك الجالية الجزائرية من خلال تحويل زكاة أموالهم إلى داخل الوطن.

تقدم للمزكين (الأشخاص الذين يرغبون في تزكية أموالهم) وثيقة استرشادية لحساب الزكاة، و ذلك للاستعانة بها في تقدير الأموال الخاضعة للزكاة ومن ثم حساب المبلغ الواجب.

يدفع المزكون أموالهم إلى صندوق الزكاة باختيار إحدى القنوات التالية :

1- الحوالة البريدية: و التي يمكن الحصول عليها لدى مكاتب البريد، و يتم فيها تسجيل المعطيات الشخصية للمزكي (يمكن أن يستر اسمه بعبارة مزكي أو محسن..). كما يسجل فيها قيمة المبلغ المدفوع، و رقم صندوق الولاية التي ينتمي إليها.

2- الصك البنكي أو البريدي: و ذلك بأن يحرر المزكي صك بريدي أو بنكي لحساب صندوق الزكاة في الولاية التي ينتمي إليها.

3- الحوالة الدولية أو حسابات بنك البركة بالنسبة للمقيمين بالخارج: حيث يمكن للمقيمين بالخارج تحويل مبلغ الزكاة إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة رقم (10 – 4780) عن طريق حوالة دولية، و أيضا عن طريق حسابات بنك البركة الجزائري (المنشورة في موقع الوزارة) و المتوفرة لأغلب عواصم العالم.

4- الصناديق المسجدية: حيث يوضع في كل مسجد صناديق (داخل قاعة الصلاة) لجمع الزكاة و ذلك تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، أو عن طريق الصك البريدي أو البنكي، و يسلمه إمام المسجد قسيمة تدل عل أنه دفع زكاته إلى الصندوق و التي يمكن أن تستخدم فيما بعد كأداة رقابية. و يحتفظ بالجزء الثاني من القسيمة عنده (الإمام) التي توضح شكل القسيمة و المعلومات الموجودة عليها.

عند نهاية الأسبوع يجمع الإمام اللجنة المشرفة على عملية جمع الزكاة في المسجد، و يتم فتح الصناديق أمامها من طرف الإمام و أحد أكبر المزكين أو رئيس لجنة المسجد، و يحسب المبلغ أمامهم، ليحرر" محضر تحصيل الزكاة" و تحرر قسيمة بالمبلغ الإجمالي المحصل في الصناديق الموضوعة داخل المسجد، و التي منها المبالغ التي لم يتحصل أصحابها على القسائم، ثم يضع الأموال المحصل عليها في الحساب البريدي للولاية ليتحصل على وصل يثبت قيمة المبلغ.

و عند نهاية كل شهر يأخذ الإمام دفتر المحاضر و دفتر القسائم و وصل الدفع للمديرية الولائية للشؤون الدينية (اللجنة الولائية لصندوق الزكاة) و هذا من أجل إعداد التقارير الإحصائية الخاصة بعملية جمع الزكاة.

ما يستحسن من خلال طريقة تحصيل الزكاة أنها منتشرة في كل مكان (عبر المساجد) و هو ما يسهل و يزيد من تحصيلها عما لو كانت في مكان واحد بعيد، و أن عملية جمع و حساب الأموال تتم بين مجموعة من الأشخاص (الإمام، كبار المزكين، رئيس اللجنة المسجدية...) و هو ما يعزز الرقابة و عدم التلاعب بأموال الزكاة، حتى إن ظل أحدهم فيذكر أحدهم الآخر.

نشير هنا، بأن عملية تحصيل الزكاة رغم أنها مستمرة طيلة السنة، إلا أن صندوق الزكاة يقوم أحيانا بحملات خاصة (عادة حملتان في السنة)، يغتنم فيها بعض المناسبات الدينية كعاشوراء و عيد الفطر (لكثرة المزكين في هذه الأوقات) ليقوم بجمع أمواله.

المرحلة الثانية: جمع المعلومات حول مستحق الزكاة (إحصاء الفقراء و المساكين)

لمعرفة عدد المستحقين للزكاة (و هم الفقراء و المساكين هنا) تقوم اللجنة القاعدية المتمثلة في اللجنة المسجدية أو إمام المسجد بتوزيع أوراق خاصة بطلبات الزكاة التي تعتمدها "وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف" على الذين يريدون الحصول على الزكاة أو على الفقراء و المساكين المعروفين، بحيث يُحصي

كل إمام أو كل لجنة مسجدية الفقراء المتواجدين بحيِّهم، و ذلك لمعرفتهم بساكنيه أكثر، و قدرتهم على التحري في حقيقة وضعيتهم. مع العلم أن المستحق يجب أن يكون رب عائلة.

و طلب الزكاة يحتوي على كل المعلومات التي تبين وضعية "طالب الزكاة"؛ فهي تبين وضعيته الاجتماعية، السكن، عمله إن وجد، دخله الشهري إن وجد، عدد الأولاد، (المتمدرسين، المعاقين، المتزوجين...) هل له منح يستفيد منها أم لا ؟، و هل لديه من يكفلهم من غير الأولاد، و طبيعة الكفالة.. و في الأخير طلب الحلف باليمين من "طالب الزكاة" الذي ملء الطلب على صدقه في المعلومات المقدمة و بالنسبة لزكاة الفطر – فإنه يتم دراسة ملفها بصفة مستقلة لخصوصيتها؛ و يلاحظ عدم التعقيد في دراسة الحالات و كذا توزيعها.

المرحلة الثالثة: دراسة الملفات على مستوى اللجنة القاعدية

بعد جمع الطلبات، تصنف الطلبات حسب الأحياء و الشوارع (لأنه قد يكون هناك أكثر من مسجد في حي واحد) ثم ترسل إلى الإمام المعتمد بعد ذلك.

يتم إجتماع اللجنة القاعدية لدراسة الملفات، حيث يتم تصنيفها و ترتيبها حسب الأولوية في الاستحقاق، كما يتم إلغاء الطلبات المرفوضة (المزدوجة، المضاعفة، المقدمة بصفة فردية مع وجود رب العائلة). بعد ذلك يتم إشعار أصحاب الطلبات المقبولة مبدئيا، و يطلب منهم تقديم كل الوثائق اللازمة التي تدعم تصريحاتهم التي جاءت في الطلب (شهادة الكفالة، شهادة مدرسية، آخر كشف للأجور، بطاقة عائلية...).

و في الأخير يتم عقد اجتماعا ثانيا للجنة، تؤكد فيه أو ترفض الطلبات المقبولة في الاجتماع الأول و ذلك بناء على الوثائق المثبتة لتصريحاتهم (حيث كل طلب غير مدعم بالوثائق اللازمة يرفض مباشرة) ثم ترسل الملفات المقبولة إلى ناظر الشؤون الدينية للولاية.

المرحلة الرابعة: دراسة الملفات على مستوى اللجنة الولائية للزكاة

تجتمع اللجنة الولائية للزكاة، للمصادقة على مبلغ الزكاة المقرر دفعه لكل عائلة و هذا بناء على ما تم تحصيله من زكاة بالولاية، مع وجوب احترام الأولوية في الاستحقاق خاصة إذا كانت الحصيلة ضعيفة، و الأولوية للاستحقاق تكون للمعدم بأولاد، ثم للمطلقة بأولاد، ثم الأرملة بأولاد، ثم ترتب حسب قيمة الدخل و عدد الأولاد و عدد المكفولين و أخيرا الغارمين ليترك المجال بعد ذلك مفتوحا (لأصحاب الدخل فوق 12000 د ج، المطلقة العاملة، أرملة بدون أولاد،..).[1]

ويلاحظ من خلال هذا الترتيب أنه غير موضوعي – وهو غير معمول به في الواقع–، فمثلا، يفترض أن تكون الأرملة بأولاد (اليتامى) من أوائل قائمة المستحقين، ثم المطلقة لأن أولادها يجب أن ينفق عليهم أبوهم، كما أن اشتراط الأولاد ليس شرطا لاستحقاق الزكاة، وعلى العموم يجب أن يتم مساعدة جميع الفقراء والمساكين الذين تتوفر فيهم شروط الزكاة وذلك على قدر حاجة كل مستحق.

المرحلة الخامسة: توزيع الزكاة على المستحقين

بعد المصادقة على الملفات المستحقة للزكاة و المبلغ الواجب لكل مستفيد، تصنف الملفات في جدول المستحقين للزكاة، و تسلم إلى محاسب النظارة الذي يقوم بمختلف الإجراءات العملية لدفع مستحقات الزكاة، إما عن طريق الحسابات الجارية أو عن طريق الحوالات و هذا بالتعاون مع مصالح البريد.

و تزامنا مع ذلك ترسل اللجنة الولائية للزكاة إشعارا نهائيا بالاستحقاق بإسم رب الأسرة، توضح فيه مبلغ الزكاة (السنوي، السداسي، الثلاثي، الشهري) و طريقة الدفع، كما ترسل نسخة من جدول المستحقين بالولاية حسب دوائرهم و بلدياتهم إلى اللجنة الوطنية للزكاة بالوزارة و إلى كل لجنة قاعدية.

[1] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **جدول ترتيب الأولوية في الاستحقاق للمزكين**، ماي 2008.

كما تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء، و ذلك من خلال مساعدة القادرين على العمل من الفقراء من ذوي المهن و خرجي الجامعات في شكل قرض حسن، مبني على أساس تمويل مشاريع مصغرة لمختلف الفئات. ويلتزم خلال توزيع أموال الزكاة تطبيق مبدأ محلية الزكاة.

و تقسم حصيلة الزكاة قبل توزيعها إلى ثلاثة حصص وفقا للنسب التالية:

الجدول (5-1): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

البيـــــان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	% 37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	12.5% توزع كما يلي: 4.5 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني	

المصدر: (موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2004).

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء و المساكين على شكل مساعدات مالية مقطوعة حيث تبلغ 87.5 % في حالة إذا لم تتعدى حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، و تصل إلى 50% من الحصيلة الإجمالية في الحالة إذا تعدت حصيلة الزكاة في الولاية 5 ملايين دج، مع العلم أن نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

و قبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية، لا بد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ليتم بعدها تحديد طريقة صرف الحصيلة عليهم و مبلغ الاستفادة لكل واحد منهم. و عموما هناك طريقتي يعتمدها صندوق الزكاة في صرف أموال الزكاة:

1- الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين: تصنف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق و يعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 دج – 5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

2- الاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة) من الشباب الحاملين للشهادات و القادرين على العمل: تجار، فلاحين، حرفيين، خرجي الجامعات،...بحيث ليس لهم إمكانيات مالية تسمح لهم بإقامة مشروع ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية والبدنية للعمل والإنتاج، بحيث أن قيمة القرض الحسن تتراوح بين 50000 دج إلى 400000 دج، ومدة استرجاعه تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات حيث يقدم المستفيد أقساط شهرية أو ثلاثية، انطلاقا من الشهر السابع من الحصول على القرض الحسن. و الأولوية في تمويل المشاريع تكون كما يلي:

الجدول (5-2): المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القروض الحسنة

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
1-**المشاريع الطبية و شبة الطبية**	- العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة، خدمات راقية وتدفقات نقدية مستمرة.	/
2- **المشاريع الحرفية**	- ضمان استمرارية الحرف، دوام و استقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة.	- النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
3- **المشاريع الخدماتية**	- تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة(حاسوب، ناسخة،..) ، مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	-خدمات الهاتف، الأنترنيت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط (الخياطة، الحلاقة) ،الدروس المسائية للتلاميذ...
4- **المشاريع الإنتاجية**	- توظيف أكبر وتكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	- نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء ..إلخ
5- **المشاريع الفلاحية**	- توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة و متوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية و المنافسة في السوق	- تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية،...

المصدر: مسدور فارس، إستراتجية استثمار أموال الزكاة، مجلة رسالة المسجد، الجزائر، عدد 1،(2003).

ويجب على المشاريع الممولة من القروض الحسنة أن تتميز بالخصائص التالية:

- مشاريع ذات آثار إيجابية: حيث لا يبقى الممول فقيرا عند نهاية العقد، بل يصبح مزكيا كما قد يوظف فقراء معه.

– مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة: حيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة.

– إقامة مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية و غير مضرة بالمجتمع.

و يتم تسيير و متابعة القرض الحسن عن طريق اتفاقية تعاون وقعت عليها وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة.

أما بالنسبة لتوزيع زكاة الفطر تشرع كافة المساجد بعملية توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها إلى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر بعد دراسات ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد و أعضاء الحي و يمكن أن يشاركهم في ذلك حتى المزكين.

المرحلة السادسة: الرقابة و المراجعة

بعد دفع المزكي لأمواله في صندوق الزكاة و ذلك عن طريق الحوالة أو الشيك أو الصناديق المسجدية يسلم له وصل الدفع الذي يكون عبارة عن جزء من الحوالة أو وصلا خاصا بالشيكات أو جزء من القسيمة.

و يمكنهم من خلال هذه الإيصالات مساعدة الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة؛ و ذلك بإرسالها إلى لجان المداولات المختلفة لكل المستويات، فيرسله عن طريق البريد إلى مديرية الشؤون الدينية، أو يسلمه لإمام المسجد أو اللجنة المسجدية أو يضعه في صندوق خاص بالمسجد.

يقوم إمام المسجد أو اللجنة المسجدية بجمع تلك الأجزاء (أجزاء حوالات دفع الزكاة و وصولات دفع شيكات الزكاة) و يصنفها حسب مصدرها و نوعها ثم يسلمها إلى رئيس اللجنة القاعدية للزكاة و الذي بدوره يقوم بتسليمها للجنة الولائية للزكاة.

تستفيد اللجنة الولائية للزكاة من هذه الإيصالات في إجراء عملية المراجعة و الرقابة لما لديها من إيصالات و القوائم التفصيلية التي ترسلها إدارة البريد و الخاصة بالمبالغ المدفوعة إلى حساب الزكاة بالولاية، ثم تحرر تقريرا يصف حصيلة الزكاة في الولاية و ترسل نسخة منه إلى اللجنة الوطنية للزكاة بالوزارة.

بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية السابقة يمكن للمواطنين و لكل هيئة الاطلاع على مجموعة الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، و كيفية توزيعها، و ذلك عن طريق :

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام،
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة،
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الانترنت،
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات و الأفراد.[1]

[1] **صندوق الزكاة**، مطوية صادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

المطلب الثالث: استثمار أموال الزكاة

الفرع الأول: التعريف بصندوق استثمار أموال لزكاة

بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و تطبيقا للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق و التي تركز على فكرة " لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا" تم إنشاء ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة"[1] و ذلك بعد اتفاقية تعاون بين كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، التي تضمن جميع التدابير المتعلقة بالعمل المشترك في مجال تنمية و استثمار أموال صندوق الزكاة. حيث تتولى المصالح المختصة ببنك البركة الجزائري إدارة و تسيير أموال "صندوق استثمار أموال الزكاة" و بالتنسيق و التشاور مع المصلحة المختصة بوزارة الشؤون الدينية.

يقدر رأس المال الابتدائي لصندوق استثمار أموال الزكاة بـ: 60.000.000 د ج و يمكن لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف إضافة موارد مالية كزيادة لرأس مال هذا الصندوق إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.[2]

الفرع الثاني : آلية تمويل المشاريع

تصرف أموال "صندوق استثمار أموال الزكاة" لدى كل فرع من فروع البنك بأمر من رئيس اللجنة الولائية للزكاة الذي تقع في ولايته مقر الفرع المعني بالصرف.[3] و لا يتم صرفها إلا في الاستثمارات التي تنتمي إلى المجالات التالية:

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، صندوق الزكاة، "**دليل استثمار أموال الزكاة**"، سبتمبر، 2004، ص 2.

[2] اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، **بروتوكول اتفاق**، المادة 1، 3، 4.

[3] اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، "**بروتوكول اتفاق**"، المادة 5.

1- دعم مشاريع تشغيل الشباب المستحقين للزكاة المضمونة من قبل "صندوق ضمان قروض تشغيل الشباب" بالتنسيق و التعاون و التشاور مع "الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب".

2- دعم مشاريع تشغيل البطالين المستحقين للزكاة المضمونة من قبل "صندوق ضمان قروض البطالين" بالتنسيق و التعاون و التشاور مع "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة".

3- تمويل مشاريع مصغرة للمستحقين من الزكاة المضمونة من قبل "صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

حيث يشمل النساء الماكثات في البيوت و القادرات على العمل في نشاطات معينة، كما يشمل فئة المعاقين القادرين على العمل...إلا أن المشاريع الممولة في هذا الإطار لا تتجاوز حد أعلى للتمويل تحدده اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة. كما أن التسديد يتم مباشرة للمورد، دون أن يسلم المال نقدا للمستحقين (عن طريق التمويل التأجيري)، و يتم دعم المشاريع التي يضمنها "صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (كإجراءات لاحقة قد تترجم في شكل اتفاقية بين الوزارة و هذا الصندوق) لكن حاليا يتم التعاون مع الحالات حسب وضعيتها و بالتعاون و التشاور مع بنك البركة الذي يعتبر عضوا في "صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

4- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة و بنك البركة الجزائري، و يتم ذلك على أساس دراسات يقوم بها البنك لتحديد حجم و نوعية المشاريع الواجب إنشاؤها في كل ولاية، و التي تهدف عادة إلى توظيف المستحقين للزكاة القادرين على العمل.

و تكون المشاريع محل اتفاقيات مستقلة بين البنك و الوزارات كلما دعت الضرورة لذلك، و تتطور بتطور حصيلة الزكاة.

يقوم بنك البركة بدراسة ملفات التمويل المقدمة من قِبل المستحقين و المقترحة من اللجنة الولائية للزكاة بعد حصولها على تأهيل "الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" و اعتماد صناديق الضمان المختصة.

و على ضوء نتائج هذه الدراسة يقوم البنك بانتقاء المشاريع التي يوافق على تمويلها و اقتراح هيكل التمويل الملائم لكل مشروع بناءا على جدواه الاقتصادية و مردوديته المالية[1] و الحد الأقصى لمبلغ تمويل كل مشروع الذي يحدده رئيس اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة سنويا.

و بعد حصول المشروع على موافقة جميع الأطراف يقوم "صندوق استثمار أموال الزكاة" بتمويل المشروع من خلال المساهمة كليا أو جزئيا في:

أ- تسديد المساهمة الشخصية المطلوبة من صاحب المشروع.

ب- تسديد مصاريف التامين على التمويل لدى" صندوق ضمان القروض" و كذا مصاريف مكتب الدراسات المكلف بدراسة جدوى المشروع أو مصاريف أخرى على سبيل القرض الحسن.

ت- استثنائيا، يمكن منح تمويل تكميلي للمشروع وفق صيغ التمويل المعتمدة من قبل بنك البركة على أساس المشاركة أو المضاربة أو المرابحة أو السلم إذا عجز البنك عن تقديم التمويل التكميلي كاملا.

5- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش، المقترحة من قبل اللجان الولائية و ذلك تفاديا لإفلاسها و حفاظا على مناصب الشغل.

و لبنك البركة سلطة التقدير الكاملة في مدى حاجة هذه المؤسسات إلى مساعدة "صندوق استثمار أموال لزكاة"، و أيضا مدى إمكانية خروجها من أزمتها.

[1] اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، **مرجع سابق**، المادة 6، 8.

و تغطى ديونها كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن، حيث تعطى ما تحتاجه دون أن تستلم ذلك نقدا، حيث قد يكون ذلك في شكل فواتير أو غيرها حسب تقدير البنك. و لا يمكن أن يكون المبلغ مخصصا في أي حال من الأحوال لدفع فوائد البنوك و إنما أصل الدين فقط.

و يتعهد المستفيد من "صندوق استثمار أموال الزكاة" كتابيا في وثيقة تدرج ضمن ملف التمويل المقدم للبنك بدفع زكاة أمواله إلى صندوق الزكاة عندما تتوفر فيه شروط وجوبها.[1]

بعد تمويل المشاريع، يتولى بنك البركة متابعة تحصيل القروض و التمويلات التي يمنحها "صندوق استثمار أموال الزكاة" مع تحصيل مستحقاته التمويلية.

كما يقوم بنك البركة – بطلب من زبائنه – الذين يرغبون في ذلك باقتطاع الزكاة المستحقة على ودائعهم بالبنك أو النسبة التي يرتضونها منها لحساب" الصندوق الوطني للزكاة"، على أن تخصص نسبة 37,5 % من الزكاة المحصلة "لصندوق استثمار أموال الزكاة" و تحويل الباقي (62,5 %) إلى الحسابات الولائية لصندوق الزكاة و ذلك حسب قاعدة محلية الزكاة.[2]

يتم طلب الحصول أو الاستفادة من الزكاة لأجل الاستثمار بنفس الخطوات التي يتم بها طلب الزكاة من المستحقين العادية التي سبق ذكرها، أي بالتقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن (لأجل استثماره) لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة يبين فيه حالته الاجتماعية و إطار الاستثمار الذي يرغب فيه.

بعدها ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة أين يتم ترتيبها حسب الأولوية في الاستحقاق و ذلك على أساس الأشد تضررا و الأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكثر...).

[1] اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، مرجع سابق، المادة 7،9،10 و دليل استثمار أموال الزكاة، مرجع سابق، ص 2 وما بعدها.

[2] نفس المرجع السابق، المادة 12.

توجه قائمة خاصة إلى "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، و أخرى إلى "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، و ثالثة إلى "بنك البركة" بالمستحقين في إطار التمويل المصغر و الغارمين، لكي يتم استدعاء المستحقين بغية تكوين الملف اللازم.[1]

المطلب الرابع : واقع صندوق الزكاة بالجزائر وتقييمه

بعد اعتماد "صندوق الزكاة " كهيئة رسمية في الجزائر، و بعد سنوات من عمله و الحملات الإعلامية المختلفة للتعريف به و لجذب أموال الزكاة إليه – لأن إعطاء الزكاة اختياري – استطاع تحصيل قدر من الأموال، والتي يمكن أن نبينها من خلال الجدول التالي:

[1] دليل استثمار أموال الزكاة، مرجع سابق، ص ص 2، 3.

جدول (5-3): تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال وزكاة الفطر وكذا زكاة الثمور والزروع خلال الفترة 2003- 2014. (دينار جزائري)

السنوات	زكـــاة الفطـــــر	زكـــــــــاة المـــــال	زكـــاة الزروع و الثمـــار	المجموع
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	0,00	56 122 571,95
2004	114 916 162,00	108 370 579,98	16 567 254,00	239 853 995,98
2005	172 171 989,66	335 761 165,55	723 396,54	508 656 551,75
2006	215 220 889,36	439 099 934,34	32 119 363,76	686 440 187,46
2007	258 163 416,08	435 507 262,68	38 843 446,56	732 514 125,32
2008	240 960 757,50	370 048 773,87	43 441 713,23	654 451 244,60
2009	304 969 465,00	589 566 578,23	42 147 194,17	936 683 237,40
2010	322 074 119,50	536 621 104,24	40 497 584,83	899 192 808,57
2011	373 399 511,00	781 299 800,17	24 364 482,57	1 179 063 793,74
2012	444 705 479,00	801 233 622,80	60 703 409,74	1 306 642 511,54
2013	439 199 647,81	779 147 643,48	75 804 974,05	1 294 152 265,34
2014	437 563 081,20	804 303 736,65	76 893 000,58	1 318 759 818,43
المجموع	3 349 072 690,61	6 011 354 601,44	452 105 820,03	9 812 533 112,08

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة –

ولتسهيل ملاحظة كيفية نمو حصيلة الزكاة، أدرجنا الإحصائيات السابقة في المنحنى التالي :

المنحنى(5-1) :تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال وزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار خلال الفترة 2003 -2014

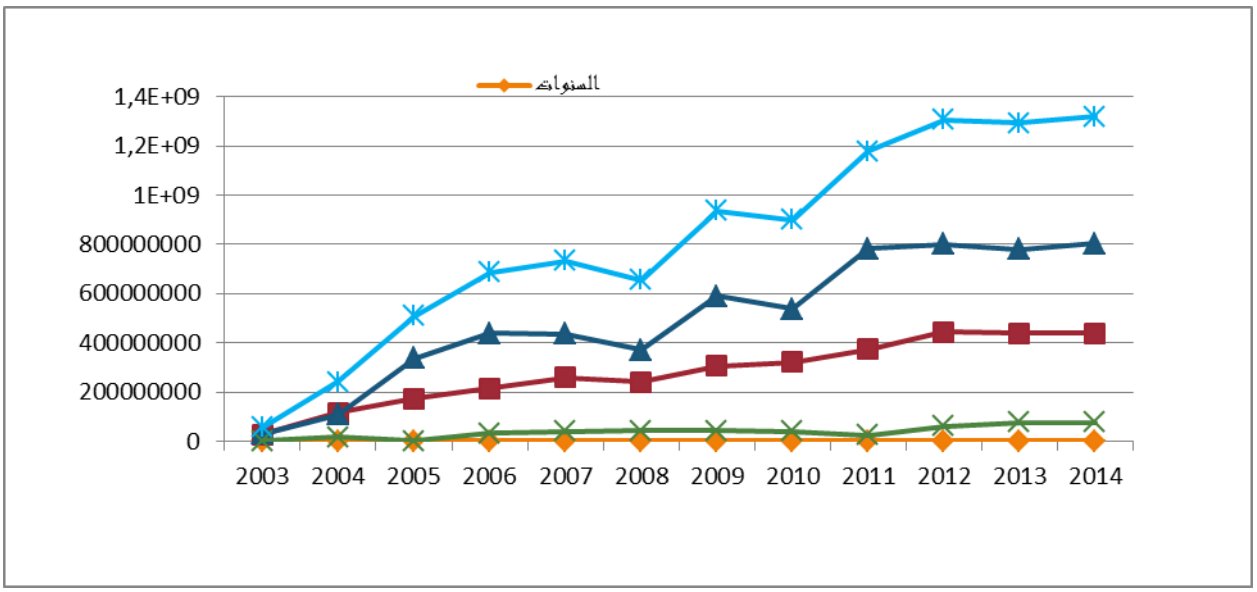

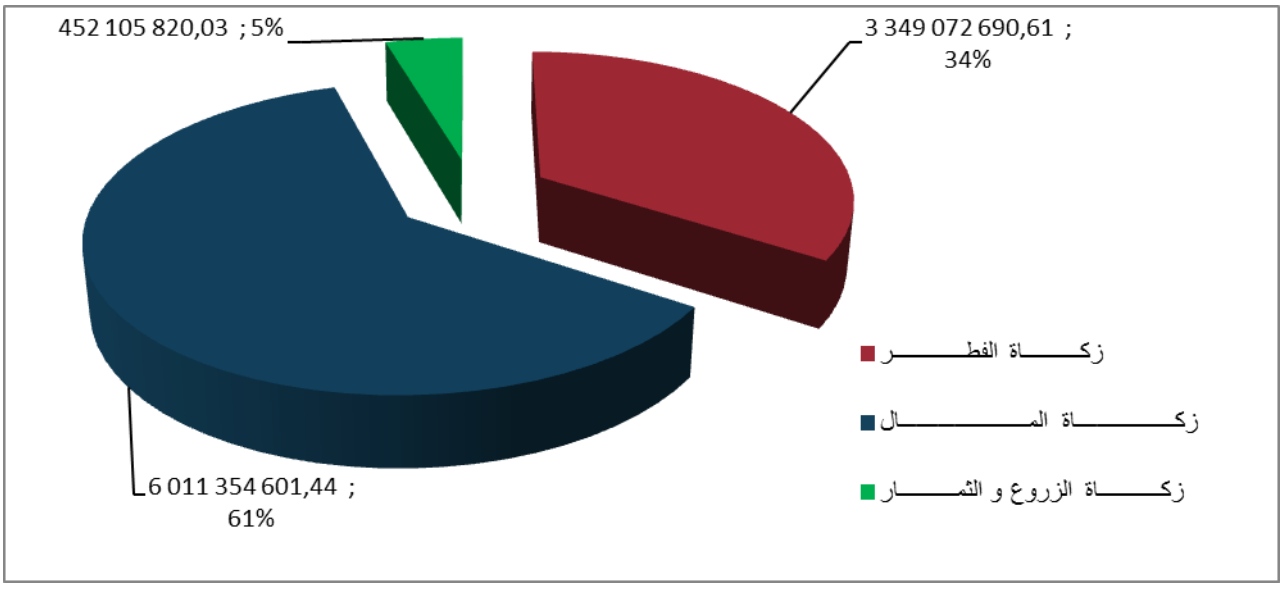

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات السابقة

من خلال المنحنى(5-1) نلاحظ الزيادة المستمرة في حصيلة الزكاة خلال الفترة (2003-2014) حيث تطور مبلغ زكاة الأموال من سنة **2003** إلى سنة **2007** ، و كذا حصيلة زكاة الفطر في تزايد مستمر، والنمو في الحصيلة عكسه تنامي في عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية و ارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القروض الحسنة.

في سنة 2008 حصيلة صندوق الزكاة انخفضت مقارنة مع السنتين السابقتين، و هذا ما عكسه انخفاض في عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر و زكاة المال و انخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة كذلك، ويعزى هذا الانخفاض إلى تزعزع ثقة الناس بصندوق الزكاة نتيجة أخطاء المشرفين في المساجد على المستوى الوطني، وذلك بتسجيل تجاوزات وسط بعض الأئمة و أعضاء اللجان، واستفادة عدد من العائلات التي لا تستحق الزكاة والتي اكتُشفت من قبل الناس، أيضا غياب الخطاب المسجدي ودور الإمام في إقناع المزكين وحثهم بوضع أموالهم في الصندوق والايجابيات التي يحققها ذلك.

من سنة **2009** إلى سنة **2012** إيرادات صندوق الزكاة عادت مجددا للارتفاع، حيث بلغت زكاة المال رقم قياسي وتجاوزت 780 مليون دينار سنة 2011، و800 مليون دينار سنة 2012 و زكاة الفطر ارتفعت هي الأخرى إلى أزيد من 32 مليون دينار سنة 2010 لتصل الى ما يقارب 45 مليون دينار في 2012. و السبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو المبادرة التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف في سنة 2009 لما أعلنت أن ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2009 يخصص إلى أهالي غزة، الشيء الذي أدى إلى إقبال شريحة كبيرة من المزكين عن دفع زكاتهم لصندوق الزكاة، كما أن هناك العديد من الجهود المبوذلة في السنوات الأخيرة من طرف القائمين على الصندوق وكذا أساتذة

جامعيين ومتطوعين من أجل إنجاح هذه التجربة و تجسيد دورها في المساهمة في معالجة ظاهرة الفقر بالجزائر.

في حين زكاة الزروع والثمار لم يعنى بها في بداية نشأة صندوق الزكاة في 2003، حتى سنة 2004 وصلت إلى أكثر من 16 مليون دينار ثم تراجعت في 2005 إلى 7ملايين دينار، لتصل في 2014 إلى 77 مليون دينار، ومع هذا تبقى زكاة الثمار والزروع ترتفع بنسب ضئيلة مقارنة بزكاة المال وزكاة الفطر(5% فقط من مجموع الزكاة) التي يهتم الفرد بإخارجهما لعلمه بهما وأن نسبة المزكين الفلاحين يكون على حسب نسبتهم .

الجدول(5-4): مجموع الطالبين و المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003 إلى 2012

السنة	زكاة الفطر		زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع و الثمار		القرض الحسن	
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	22 725	23 774	5 739	4 441	427	427	7	7
2004	136 413	99 951	39 881	27 112	5 064	2 835	1 193	186
2005	114 019	118 233	72 847	59 019	1 600	3 828	1 786	516
2006	139 391	144 055	96 221	76 098	14 194	7 764	2 167	731
2007	168 595	158 254	104 551	83 446	14 115	7 887	1 855	814
2008	144 831	146 219	97 837	73 040	17 802	7 348	1 951	654
2009	157 615	187 333	94 991	76 465	15 428	9 990	2 073	716
2010	157 771	158 647	102 105	83 066	12 653	6 394	2 602	858
2011	165 836	167 496	125 419	108 142	12 390	7 052	3 447	1 125
2012	181 208	182 490	126 290	104 750	14 152	8 265	5 077	1 338
المجموع	1 388 404	1 386 452	865 881	695 579	107 825	61 790	22 158	6 945
نسب تلبية الطلب	99,86%		80,33%		57,31%		31,34%	

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة –

الشكل (5-1): تغطية صندوق الزكاة الجزائري للطالبين والمستفيدين للزكاة من 2003- 2012

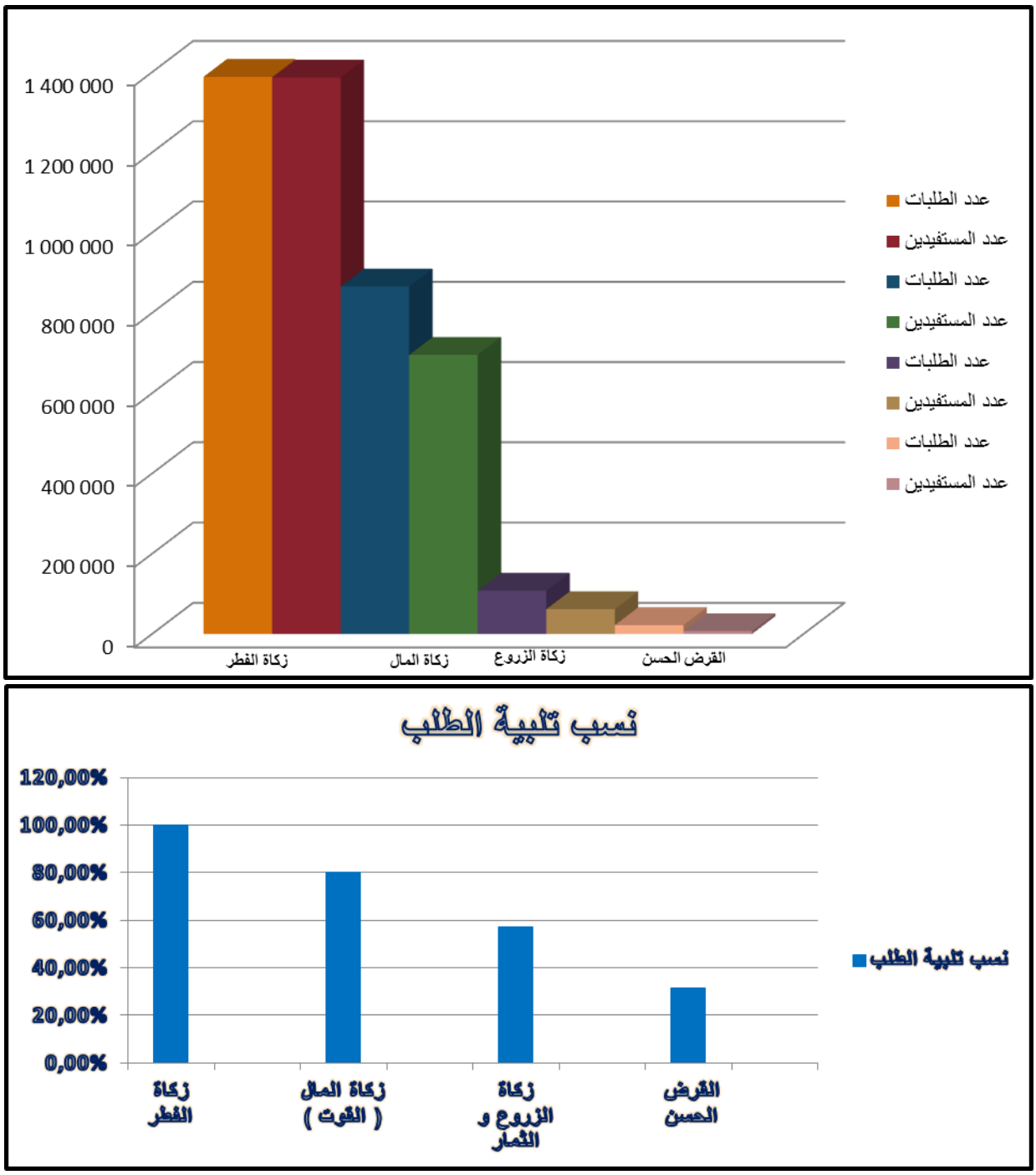

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات السابقة

من الشكل نلاحظ أن (عدد طالبي الزكاة) أكبر من المستفيدين منها ، ونسبة الاستفادة هي حوالي 90 % من طالبي الاستفادة من صندوق الزكاة. والنسبة الأكبر للتلبية كانت لزكاة الفطر 99,89% وهذا لإحصاء المساجد لعدد الفقراء الموجودين في الأحياء المجاورة له في كل ولاية.

قلة حصة المستفيدين من الزكاة تُعرض المستحقين إلى عدم الإقبال لطلبها، بحيث قد تصل حصة العائلة من حصيلة الحملة – كحملة زكاة الفطر 500 دج في بعض الولايات و لا يتجاوز في أحسن الأحوال 5.000 دج للعائلة في السنة، وفي حالات قليلة جدا بين 7.000 – 10.000 دج، و تتراوح معظم الحصص بين 2.000 – 3.000 د ج، وهو مبلغ قليل وزهيد لا يوفر حتى حد الكفاف.

وهذه نتيجة بديهية نظرا لقلة أموال الزكاة مقارنة بعدد الفقراء من جهة و استثمارها و خصم مصاريف تسيير صندوق الزكاة منها، من جهة أخرى، و في كل الحالات، هي غير كافية لإغناء الفقراء.

إن النسبة المخصصة للفقراء والمساكين هي 50%، كما أن نسبة 37,5% يتم استثمارها عن طريق آلية القرض الحسن، إذ بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة خلال الفترة (2003–2012) على المستوى الوطني 6945 مستفيد مقابل 22158 طلب، ونسبة التلبية كانت قليلة (31,34%) فقط.

إن أهم ما يعترض هذه الآلية هي مشكلة التمليك، فالأصل في الزكاة أنها تملك لأصحابها، وهذا ما اتجهت إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مؤخرا، حيث جمدت هذه الآلية إلى إشعار آخر، فقد أقر المجلس العلمي للفتوى بعدم تحقيق القرض الحسن لهدفه، خاصة في ظل الاسترجاع الضعيف للمبالغ المقترضة، وقد أشار المجلس العلمي للفتوى عدم تحقيق القرض الحسن لمبدأ العدالة، حيث يتم منح عائلة 2000 إلى 5000 دينار جزائري موجهة نحو الاستهلاك، ويتم منح عائلة أخرى– في إطار

الاستثمار- مبلغ 500000 دج، لكن تقوم هذه العائلة بتوجيه هذا المبلغ نحو الاستهلاك، لذلك فإن دراسة هذه القضية لازالت بين يدي المجلس العلمي للفتوى، الذي يبحث عن صيغة جديدة له[1].

[1] عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية**، مجلة الباحث العدد 15، 2015، ص236

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لمدى مساهمة الزكاة بالجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية

لقد انصب الاهتمام في السنوات الأخيرة على استخدام الأسلوب القياسي الاقتصادي كأحد أساليب التحليل الكمي في معالجة المشاكل والمعضلات التي تشخصها النظرية الاقتصادية، وفي رسم الخطط الاقتصادية وصياغة القرارات التخطيطية، بعد أن أصبحت الفرضيات النظرية تصاغ بشكل معادلات قابلة للقياس والاختبار بواسطة الطرق الإحصائية. لقلة الدراسات القياسية للموضوع الذي بحوزتنا سنحاول في هذا المبحث التركيز على إبراز مكانة الزكاة في الجزائر كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بناء نماذج قياسية تربط بين الزكاة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (2003-2014)، وقبل ذلك سنقوم بحساب مستوى الزكاة المفترضة والفعلية في الجزائر للفترة (2003-2013) لمعرفة الآثار الجوهرية التي يساهم فيها صندوق الزكاة الجزائري في مصداقية النتائج القياسية المتحصل عليها لأن دور الزكاة في الاقتصاد وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا بناءا على الإحصائيات المتحصل عليها من الصندوق الوطني للزكاة.

المطلب الأول: حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر للفترة (2003-2013)

سجلت حصيلة زكاة الأموال تناميا ملحوظا كما رأينا في المبحث الأول منذ نشأته في 2003، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في مؤسسة الزكاة بالجزائر، إلا أن المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري تجعل من إحصائيات الزكاة شيئا محدودا جدا ، وبناءا على تحليلات عديدة فإن الحصيلة الفعلية للزكاة يمكن أن تصل في مجموعها إذا تم تحصيلها بالكامل في الصندوق الوطني للزكاة إلى معدلات كبيرة جدا وبالتالي يكون لها تأثير فعلي في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: حساب الزكاة المفروضة على الدخول الجارية

بناءا على تطور الناتج الداخلي الخام (ملحق رقم 1) فإنه يمكن حساب قيمة الزكاة المفترضة في الجزائر والمفروضة على الدخول الجارية، وقد تم حساب زكاة الدخول الجارية باحتساب الزكاة التي تترتب على كل قيمة مضافة لكل قطاع، مضروب في معدل الزكاة المقابل(قطاع الزراعة نسبة الزكاة هي 5%، قطاع المحروقات والأشغال العامة النفطية والمتعلقة بزكاة الركاز20%، باقي القطاعات 2,5%).

الجدول(5-5): زكاة الدخول الجارية للفترة 2003-2013 (مليون دينار جزائري)

	زكاة الزراعة	زكاة المحروقات	زكاة الأشغال العامة النفطية	زكاة الصناعات غير البترولية	زكاة الأشغال العمومية والبناء	زكاة الاتصالات والمواصلات	زكاة التجارة	زكاة الخدمات	مجموع زكاة الدخول الجارية
2003	25764.085	373777.92	8839.98	8884.3	10025.36	9763.78	13804.4975	4237.0625	**457099,99**
2004	29025.8	463964.72	9858.8	9704.8	11466.85	12814.2475	15176.315	4588.9875	**558604,52**
2005	29080.79	670575.68	11798.44	10457.4	12635.595	16125.7225	16703.25	5144.2775	**774526,16**
2006	32064.25	776445.56	12853.08	11239.5	15251.7775	18255.96	18209.1675	5655.615	**889974,91**
2007	35210.035	817861.72	18473.76	11994.8	18318.0175	20209.5225	20825.21	6190.055	**949083,12**
2008	35587.7	999510.9	17343.9	12990.8	21749.715	20758.5375	25079.985	7006.565	**1140028,10**
2009	46318.6	621815.78	18953.42	14266.8	25001.3725	21630.3625	28790.59	7964.3525	**784741,28**
2010	50762.6	836071.54	12662.4	15435.1	29852.84	23342.69	32080.6925	9235	**1009442,86**
2011	59160.8	1048500.56	14140.24	16593.9	31564.17	25088.6175	36158.285	10318.0375	**1241524,61**
2012	71084.7	1107276.36	16010.1	18215.4	35278.99	27381.7675	41249.245	11508.5	**1328005,06**
2013	81388.1	993603.66	11626.74	19136.0	39052.63	36078.085	46764.525	12842.225	**1240491,97**

المصدر: بناءا على معطيات : - فوزي محريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، **مرجع سابق** (جدول 25)، فترة الدراسة (2001-2009)،ص353

- من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الناتج الداخلي الخام"الديوان الوطني للإحصاء ONS" ، (ملحق رقم1) الفترة (2003-2013)

الفرع الثاني: زكاة رأس المال المفترضة

يمكن احتساب قيمة الزكاة المترتبة على رأس المال من خلال جمع كل من تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون(ملحق رقم2) مضروب في معدل الزكاة 0,025 وهذا في الجدول التالي:

الجدول(5-6): زكاة رأس المال المفترضة للفترة 2003-2013(مليون دينار جزائري)

السنوات	زكاة تراكم رأس المال الثابت	زكاة التغير في المخزون	مجموع زكاة رأس المال
2003	31629,113	8210,6125	39839,7250
2004	36922,565	14212,7850	51135,3500
2005	42291,008	17555,3150	59846,3225
2006	49236,448	14888,1200	64124,5675
2007	61553,110	19387,3525	80940,4625
2008	80708,580	22407,6850	103116,2650
2009	95285,478	21530,9575	116816,4350
2010	108773,058	15430,4425	124203,5000
2011	115507,670	21429,3350	136937,0050
2012	124810,300	31272,3575	156082,6575
2013	140959,230	38245,3275	179204,5575

المصدر : **المصدر**: بناءا على معطيات :

- فوزي محريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق (جدول 26)، فترة الدراسة (2001-2009)،ص355، بتصرف
- من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الناتج الداخلي الخام بطريقة الانفاق"الديوان الوطني للإحصاء ONS" ، (ملحق رقم2) الفترة (2003-2013)

الفرع الثالث: زكاة الادخار المفترضة

يمكن احتساب زكاة الادخار من خلال الادخار الصافي مضروب في معدل الزكاة المفروضة على المدخرات 0,025، وذلك ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول(5-7): زكاة الادخار المفترضة للفترة 2003-2013 (مليون دينار جزائري)

السنوات	الادخار الصافي*	زكاة الادخار
2003	2002980	50074,5
2004	2512236,3	62805,9
2005	3568431,6	89210,8
2006	4198458	104961,4
2007	4798504,6	119962,6
2008	5750328,3	143758,2
2009	4043686,5	101092,2
2010	5302170,8	132554,2
2011	6266483,1	156662,1
2012	6858003,9	171450,1
2013	6554278,7	163856,9

المصدر: *الديوان الوطني للإحصائيات ONS (الملحق رقم 3)

الفرع الرابع: الزكاة الكلية المفترضة في الجزائر

الجدول (5-8): قيمة الزكاة الكلية المفترضة بالجزائر للفترة (2003-2013) مليون دينار جزائري

	زكاة الدخول الجارية	زكاة رأس المال	زكاة الادخار	الزكاة الكلية
2003	**457099,99**	**39839,725**	**50074,5**	**547014,21**
2004	**558604,52**	**51135,35**	**62805,9**	**672545,77**
2005	**774526,16**	**59846,3225**	**89210,8**	**923583,28**
2006	**889974,91**	**64124,5675**	**104961,4**	**1059060,88**
2007	**949083,12**	**80940,4625**	**119962,6**	**1149986,18**
2008	**1140028,10**	**103116,265**	**143758,2**	**1386902,57**
2009	**784741,28**	**116816,435**	**101092,2**	**1002649,91**
2010	**1009442,86**	**124203,5**	**132554,2**	**1266200,56**
2011	**1241524,61**	**136937,005**	**156662,1**	**1535123,72**
2012	**1328005,06**	**156082,6575**	**171450,1**	**1655537,82**
2013	**1240491,97**	**179204,5575**	**163856,9**	**1583553,42**

المصدر: بناءا على المعطيات السابقة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى حصيلة الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، وهي تعتبر أكبر بكثير من الأرقام الموجودة حسب مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وهذا راجع إلى التحديات التي تواجه أداء صندوق الزكاة في الجزائر. وحتى تؤتي الزكاة فعاليتها وتؤدي النتائج المؤملة منها يجب أن ينهض بها جهد جماعي مؤسسي، مع ضرورة تقنين كل ما يتعلق بالزكاة في فقرات قانونية واضحة، والحاجة إلى الإلزامية القانونية في أدائها.

المطلب الثاني:مساهمة الزكاة في قيمة نصيب الفرد من الدخل الوطني بتعادل القوة الشرائية

الفرع الأول: صياغة النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير المفسر: ويتمثل في الزكاة

المتغير التابع: ويتمثل في نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بالزكاة ونصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية واعتمدنا في ذلك على الصيغة غير الخطية (اللوغارتمية) لصياغة معادلة النموذج وهي كالتالي:

$$LnGDP\text{-}PPP_t = \beta_0 + \beta_1 LnZakat_t + \varepsilon_t$$

حيث:

t: السنوات

LnGDP-PPP: نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية

Zakat: حصيلة الزكاة السنوية

β_0: الحد الثابت

β_1: شعاع المعالم الخاص بحصيلة الزكاة

ε_t: شعاع الأخطاء العشوائية

الفرع الثاني : تقدير النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي(**Eviews9**)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي من خلال الجدول التالي:

الجدول(5-9): نتائج تقدير نموذج مساهمة الزكاة في نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (2003-2012)

Dependent Variable: LNGDPPPP				
Method: Least Squares				
Date: 08/18/15 Time: 17:56				
Sample (adjusted): 2003 2012				
Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.660523	0.268665	24.79114	0.0000
LNZAKAT	0.104577	0.013327	7.846994	0.0001
R-squared	0.885017	Mean dependent var		8.766684
Adjusted R-squared	0.870644	S.D. dependent var		0.104273
S.E. of regression	0.037503	Akaike info criterion		-3.551942
Sum squared resid	0.011252	Schwarz criterion		-3.491425

Log likelihood	19.75971	Hannan-Quinn criter.		-3.618329
F-statistic	61.57532	Durbin-Watson stat		1.071124
Prob(F-statistic)	0.000050			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

وفقا للجدول (5-9) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي على النحو التالي:

$$LnGDP\text{-}PPP_t = 6{,}66 + 0{,}1\,LnZakat_t$$
$$(24{,}79)^{*} \qquad (7{,}846)$$
$$R^2 = 0{,}8850 \qquad N = 10 \qquad F = 61{,}57$$
$$R^2 = 0{,}8706 \qquad DW = 1{,}0711 \qquad Prob = 0{,}0005$$

حيث أن:

***** : هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T ؛

$\boldsymbol{R^2}$: معامل التحديد؛

$\boldsymbol{\overline{R^2}}$: معامل التحديد المعدل؛

$\boldsymbol{N}$: عدد المشاهدات؛

DW: إحصائية ديربين واتسون *Durbin Watson*؛

F: إحصائية فيشر؛

Prob: احتمال الخطأ.

الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

يتم دراسة مدى صلاحية النموذج المقدر من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

أولا- الدراسة الاقتصادية:

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

تشير قيمة المعامل β_1 الموجبة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي حيث أن حدوث ارتفاع في حصيلة الزكاة بنسبة 1% سيولد ارتفاعا في نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة تقدر ب 0,1%، إذن معلمة β_1 لها معنوية اقتصادية.

ثانيا- الدراسة الإحصائية:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واحصائية فيشر F واختبار جودة الارتباط للنموذج باستخدام معامل التحديد المتعدد R^2 .

1. اختبار معنوية المعالم:

- **إحصائية ستودنت**

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغير المفسر على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \quad \beta_0 = \beta_1 = 0$

فرضية البديلة: $H_1: \quad \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية $Prob$ وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت[324] عند نفس مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 8=2−10 أي T_{n-k}^{α} بالتعويض نجد $T_{8}^{0,05} = 2,306$

جدول (5−10): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوي $Prob$
الثابت	β_0	**24,791**	**2,306**	**0,0000**
LnZakat	β_1	**7,847**	**2,306**	**0,0001**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول(5−9)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت β_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، ولدينا أدنى مستوى معنوية ل β_0 يساوي الصفر وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن β_0 معنوي ويمكن قبول الثابت عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل لوغاريتم حصيلة الزكاة β_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة ل β_1 أكبر من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية ل β_1 يساوي 0,0001 أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن β_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن لوغاريتم حصيلة الزكاة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن حصيلة الزكاة تؤثر على نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية.

[324] http://www.agro-montpellier.fr/cnam-lr/statnet/tables.htm#student ***Table de la Loi de Student le 22 /08/2015***

- **إحصائية فيشر F:**

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم : وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن:

$$H_0 : \ \beta_1 = 0$$

الفرضية البديلة : وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن: $H_1 : \ \beta_1 \neq 0$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 61,57% مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر[325] عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$5,32 = F^{1}_{10-1-1} F^{k}_{n-k-1}$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية.

2. اختبار جودة الارتباط:

نستعمل معامل التحديد R^2 لاختبار جودة الارتباط للنموذج المتحصل عليه انطلاقًا من الجدول(5-9).

[325] http://eduscol.education.fr/rnchimie/math/benichou/tables/testf/tablef.htm *Table de fischer le 23/08/2015*

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب0,8850 = R^2 ، حيث المتغير المفسر أي الزكاة يتحكم ب 88,5% من التغيرات التي تحصل على المتغير التابع، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الزكاة والمتغير التابع، أما الباقي(11,5%) تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_i.

ثالثا– اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به. وهذا بالتأكد من عدم ارتباط الأخطاء وتم استخدام اختبار *Breusch-Godfrey*، كما استخدمنا اختبار *Jarque-Bera* لمعرفة توزيع الأخطاء هل تتوزع طبيعيا أم لا.

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: autocorrelation

الجدول(5-11):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.415709	Prob. F(2,6)	0.6775
Heteroskedasticity Test			
F-statistic			
Obs*R-squared			
Scaled explained SS	1.217051	Prob. Chi-Square(2)	0.5442
Obs*R-squared			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

بما أن احتمال $P\text{-}valu(X^2)$ من الجدول 0.5442 هي أكبر من 0.05 ذلك يعني أي أننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (المتبقيات).

2. اختبار عدم التجانس:*Hétéroscédasticité*

أما نتائج اختبار عدم التجانس فقد كانت كما يلي:

الجدول(5-12): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.652672	Prob. F(1,8)	0.2346
Obs*R-squared	1.712139	Prob. Chi-Square(1)	0.1907
Scaled explained SS	0.273206	Prob. Chi-Square(1)	0.6012

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

بما أن احتمال (X^2) المحسوبة تساوي 1.71213 و هي أصغر من القيمة الجدولية عند 5%، أي أن الاحتمال هو أكبر من 0.05، و ذلك يعني قبول الفرضية العدمية، أي تجانس التباين للأخطاء، و من يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

3. اختبار الاعتدالية la normalité :

أما نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء فقد كانت كما يلي:

الجدول(5-13):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

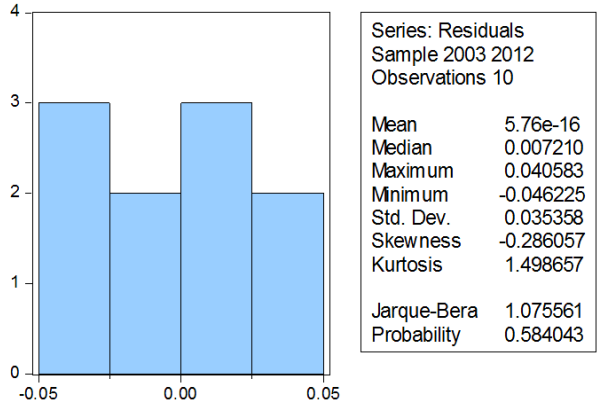

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

بما أن احتمال لاختبار *Jarque-bera* يساوي (0.584043) هو أكبر من 5%، فنقبل الفرضية العدمية، أي أن بواقي النموذج تتوزع توزعا طبيعيا.

المطلب الثالث : نموذج قياسي لأثر الزكاة على الاستهلاك

الفرع الأول : صياغة النموذج

بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغيرات المفسرة تتمثل في:

- ✓ الدخل المتاح Y_d
- ✓ حصيلة الزكاة Z

المتغير التابع: ويتمثل في الاستهلاك C

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالاستهلاك واعتمدنا في ذلك على الصيغة غير الخطية (اللوغارتمية) لصياغة معادلة النموذج وهي كالتالي:

$$LnCP_t = \beta_0 + \beta_1 LnYD_t + \beta_2 LnZAKAT_t + \varepsilon_t$$

t: السنوات

$LnCP$: لوغاريتم الاستهلاك الكلي

$LnZakat$: لوغاريتم حصيلة الزكاة السنوية

$LnYd$: لوغاريتم الدخل المتاح

β_0: الحد الثابت

β_1: شعاع المعالم الخاص بالدخل المتاح

β_2: شعاع المعالم الخاص بحصيلة الزكاة

ε_t: شعاع الأخطاء العشوائية

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك

الجدول(5-14): نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك (2003-2013)

Dependent Variable: LNCP				
Method: Least Squares				
Date: 08/17/15 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 2003 2013				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.446349	1.529967	-1.598956	0.1485
LNYD	1.278303	0.159673	8.005750	0.0000
LNZAKAT	-0.131764	0.066475	-1.982170	0.0828
R-squared	0.955894	Mean dependent var		15.41557
Adjusted R-squared	0.944868	S.D. dependent var		0.398924
S.E. of regression	0.093668	Akaike info criterion		-1.671117
Sum squared resid	0.070190	Schwarz criterion		-1.562600
Log likelihood	12.19114	Hannan-Quinn criter.		-1.739521
F-statistic	86.69156	Durbin-Watson stat		**1.865557**
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

Estimation Command:

==========

LS LnCP C LnYD LnZAKAT

Estimation Equation:

==========

$$LnCP = \beta_0 + \beta_1 LnYD + \beta_2 LnZAKAT$$

Substituted Coefficients:

==========

$$LnCP = -2.44634911085 + 1.27830294134*LnYD - 0.131763764028*LnZAKAT$$
$$(-1,598)^{*} \qquad (8,0057) \qquad (-1,982)$$

$R^2 = 0,956$	$N = 11$	$F = 86,69$
$\bar{R}^2 = 0,945$	$DW = 1,895$	$Prob = 0,000004$

* : هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T

الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج

بنفس الخطوات النموذج السابق يتم دراسة مدى صلاحية النموذج المقدر من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ثم القياسية كما يلي:

أولا- الدراسة الاقتصادية:

تشير قيمة المعامل β_1 الموجبة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (الدخل المتاح) خلال طول فترة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي حيث أن حدوث ارتفاع في الدخل المتاح بنسبة 1% سيولد ارتفاعا في بنسبة تقدر ب 0,128%، إذن معلمة β_1 لها معنوية اقتصادية.

تشير قيمة المعامل β_2 السالبة بوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها وهذا من شأنه أن يعزز الطلب الكلي الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال استخدام أكثر لعناصر الإنتاج، فالنتائج المتحصل عليها تدل على أن حصيلة الزكاة السنوية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يحسن من ظروف المستهلكين ومساعدتهم على الاستهلاك. وأيضا من الأسباب الرئيسية هو أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد وضعي يقوم على مبدأ الضريبة و ليس على الزكاة، فتقتصر الزكاة على نوع محدود من الأعوان الاقتصاديين و ليس كلهم من الذين يزاولون نشاطات اقتصادية أو تجارية، إذن المشكل ليس في الزكاة بحد ذاتها و إنما في تحصيل و إنفاق هذه الأخيرة في الجزائر(تحصيل الزكاة الفعلي من مصادرها الحقيقية سيكون له أثر جوهري على الاستهلاك ومتغيرات اقتصادية أخرى).

ثانيا– الدراسة الاحصائية:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و معامل التحديد المتعدد R^2.

1. اختبار معنوية المعالم:

نستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \quad \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots 0$

فرضية البديلة: $H_1: \quad \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots 0$

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 8=3−11 أي T_{n-k}^{α} بالتعويض نجد $T_8^{0,05} = 2,306$

- ❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت β_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ، ولدينا أدنى مستوى معنوية ل β_0 يساوي الصفر وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 أي أن β_0 غير معنويا إحصائيا ولا يمكن قبول الثابت عند مستوى معنوية 5%.
- ❖ بالنسبة لمعامل لوغاريتم الدخل المتاح β_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة ل β_1 أكبر من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية ل β_1 يساوي الصفر أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن β_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن لوغاريتم الدخل المتاح له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن الدخل المتاح يؤثر على الاستهلاك الكلي.
- ❖ بالنسبة لمعامل لوغاريتم حصيلة الزكاةβ_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة ل β_2أقل من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية ل β_2يساوي 0,0828 أقل من 5% وعليه نقبل فرضية العدم H_0، أي أن β_2 غير معنوي، ومنه يمكن القول أن لوغاريتم حصيلة الزكاة ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن

المتغير المستقل (حصيلة الزكاة) ليس له تأثير على المتغير التابع إحصائيا لربما للأسباب المذكورة سابقا في التفسير الاقتصادي.

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ واختبار فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقًا من جدول رقم (5-14).

❖ معامل التحديد R^2:

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب0,956 = $\mathbf{R^2}$ ، حيث المتغير المفسر أي الزكاة يتحكم ب 95,6% من التغيرات التي تحصل على المتغير التابع، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الزكاة والمتغير التابع، أما الباقي(4,4%) تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_i.

❖ اختبار فيشر F:

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 86,69% مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k}_{n-k-1} \qquad 4,46 = F^{2}_{11-2-1}$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية.

النتائج المحصل عليها تبين أن كل من *lnyd* و *zakat* يفسران معنويا الاستهلاك الإجمالي *CP* و ذلك على التوالي عند درجة الثقة 5% و 10 % و ذلك يعني أن مقدرات كل من الدخل المتاح و الزكاة هي معنوية أي أنها غير معدومة لأن قيمها أكبر من القيم الجدولية. أما معامل التحديد فيوضح أن كل من الدخل المتاح و الزكاة يشرحان 95 % من السلوك الاستهلاكي للمجتمع الاحصائي المدروس.

ثالثا– الدراسة القياسية:

1. اختبار الارتباط الذاتي: *autocorélation*

الجدول(5–15):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.035918	Prob. F(2,6)		0.9649
Obs*R-squared	0.130140	Prob. Chi-Square(2)		0.9370
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 08/18/15 Time: 15:38				
Sample: 2003 2013				
Included observations: 11				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001873	1.779704	0.001053	0.9992
LNYD	-0.000943	0.186518	-0.005057	0.9961
LNZAKAT	0.000638	0.077476	0.008236	0.9937
RESID(-1)	0.052486	0.421640	0.124481	0.9050

RESID(-2)	-0.100122	0.417424	-0.239855	0.8184
R-squared	0.011831	Mean dependent var		-4.01E-16
Adjusted R-squared	-0.646949	S.D. dependent var		0.083779
S.E. of regression	0.107517	Akaike info criterion		-1.319382
Sum squared resid	0.069359	Schwarz criterion		-1.138520
Log likelihood	12.25660	Hannan-Quinn criter.		-1.433389
F-statistic	0.017959	Durbin-Watson stat		1.996192
Prob(F-statistic)	0.999173			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

بما أن احتمال$P\text{-}valu(X^2)$ من الجدول 0.9370 هي أكبر من 0.05 ذلك يعني أي أننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (المتبقيات).

2. اختبار عدم التجانس:Hétéroscédasticité

الجدول(5-16): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.180181	Prob. F(2,8)		0.8384
Obs*R-squared	0.474141	Prob. Chi-Square(2)		0.7889
Scaled explained SS	0.237956	Prob. Chi-Square(2)		0.8878
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/18/15 Time: 15:57				
Sample: 2003 2013				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	0.060228	0.164690	0.365706	0.7241
LNYD	-0.008753	0.017188	-0.509279	0.6243
LNZAKAT	0.004289	0.007156	0.599379	0.5655
R-squared	0.043104	Mean dependent var		0.006381
Adjusted R-squared	-0.196120	S.D. dependent var		0.009219
S.E. of regression	0.010083	Akaike info criterion		-6.128987
Sum squared resid	0.000813	Schwarz criterion		-6.020470
Log likelihood	36.70943	Hannan-Quinn criter.		-6.197392
F-statistic	0.180181	Durbin-Watson stat		1.197931
Prob(F-statistic)	0.838416			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

بما أن بما أن احتمال (X^2) المحسوبة تساوي 0.474141 و هي أصغر من القيمة الجدولية عند 5%، أي أن الاحتمال هو أكبر من 0.05، و ذلك يعني قبول الفرضية العدمية، أي تجانس التباين للأخطاء، و من يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

3. اختبار الاعتدالية *la normalité* :

الجدول(5-17):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

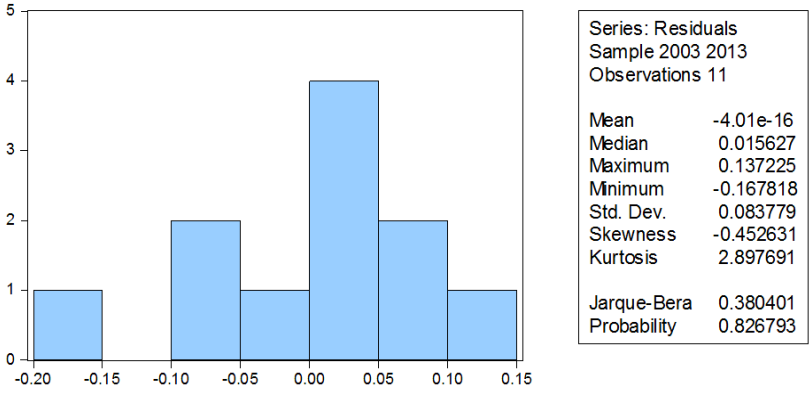

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

بما أن احتمال لاختبار *Jarque-bera* يساوي (0.826793) هو أكبر من 5% ، فنقبل الفرضية العدمية، أي أن بواقي النموذج تتوزع توزعا طبيعيا.

المطلب الثالث: نموذج *var* و اختبار سببية *granger* ما بين نمو الزكاة و نمو البطالة

الفرع الأول : تطبيق نموذج Estimation Du Modèle Vecteur Autorégressif VAR

1. إختيار المتغيرات الأساسية للنموذج

تعتبر هذه المرحلة جد هامة في تحديد جودة النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الإقتصادية وكذا على الإختبارات الإحصائية. والإعتماد على هذه الأخيرة فقط قد يؤدي إلى نتائج جيدة على المستوى الإحصائي ولكن خاطئة تماما في التفسير الإقتصادي، ولهذا يجب التوفيق بين طرق من أجل الوصول إلى نتائج جيدة. بعد دراسة أولية لمختلف المتغيرات الإقتصادية المذكورة أنفا، فإن نموذج الشعاع الإنحدار الذاتي متكون من المتغيرات التالية :

$$Y_t=(ZG, unmp)$$

ZG : لوغاريتم نمو الزكاة

Unmp : لوغاريتم نمو البطالة

	ZG	UNMP
Mean	0.502240	12.00000
Median	0.108203	11.00000
Maximum	3.273753	17.70000
Minimum	-0.106568	9.800000
Std. Dev.	0.981496	2.573713
Skewness	2.300464	1.171475
Kurtosis	7.059478	3.148030
Jarque-Bera	17.25529	2.526025
Probability	0.000179	0.282801
Sum	5.524644	132.0000
Sum Sq. Dev.	9.633347	66.24000
Observations	11	11

2. دراسة استقرارية المتغيرات *ZG* و *unmp*

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الإستقرار، وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري إختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل معالجتها في حالة عدم الإستقرار ومعرفة درجة تكاملها، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF.

أولا – السلسلة *ZG* :

نقوم بتقدير النموذج:

$$\Delta ZG_t = \alpha_0 + \rho \Delta ZG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta ZG_{t-j+1} + d_t + \varepsilon_t$$

نقوم باختبار الفرضية التالية: $H_0 : \phi=1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالأتي:

- إذا كانت $t_{tab}<t_{\phi j}$: نقبل الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لنمو الزكاة غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.
- إذا كانت $t_{tab}>t_{\phi j}$: نرفض الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لمعدل لنمو الزكاة لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

باستعمال برنامج EVIEWS 9 نحصل على نتائج اختبار ADF لسلسلة نمو الزكاة الممثلة في الجدول التالي:

الجدول(5-18): اختبار ADF لسلسلة نمو الزكاة ZG

Null Hypothesis: ZG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.543647	0.0005
Test critical values:	1% level		-2.847250	
	5% level		-1.988198	
	10% level		-1.600140	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 9				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ZG)				
Method: Least Squares				
Date: 08/17/15 Time: 11:38				
Sample (adjusted): 2006 2014				
Included observations: 9 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZG(-1)	-1.020438	0.224586	-4.543647	0.0027
D(ZG(-1))	-0.170394	0.118903	-1.433053	0.1950
R-squared	0.781680	Mean dependent var		-0.122409
Adjusted R-squared	0.750491	S.D. dependent var		0.396929
S.E. of regression	0.198270	Akaike info criterion		-0.205248
Sum squared resid	0.275176	Schwarz criterion		-0.161421
Log likelihood	2.923617	Hannan-Quinn criter.		-0.299828
Durbin-Watson stat	1.868191			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

من خلال الجدول (5-18)، نلاحظ حسب النموذج أن القيمة المحسوبة ***ADF*** $t_{\phi j}$ تساوي (-4,543647) وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-2,847250)،(-1,988198)، (-1,600140) عند مستوى دلالة : 1%، 5%، 10%، على الترتيب.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة (H_0)، وبذلك فإن السلسلة الزمنية ZG مستقرة طبيعيا ومتكاملة من الدرجة الصفر يعبر عنها I(0).

ثانيا- السلسلة *Unmp* :

نقوم بتقدير النموذج:

$$\Delta_t Unmp = \delta_0 + \rho \Delta Unmp_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta Unmp_{t-j+1} + d_t + \varepsilon_t$$

نقوم باختبار الفرضية التالية: $H_0 : \phi = 1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالأتي:

- إذاكانت $t_{tab} < t_{\phi j}$: نقبل الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لمعدل نمو البطالة غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.
- إذا كانت $t_{tab} > t_{\phi j}$: نرفض الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لمعدل نمو البطالة لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

باستعمال برنامج **EVIEWS9** نحصل على نتائج اختبار ADF لسلسلة معدل نمو البطالة الممثلة في الجدول التالي:

الجدول (5-19): اختبار ADF لسلسلة *Unmp* :

Null Hypothesis: UNMP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.115999	0.0052
Test critical values:	1% level		-2.792154	
	5% level		-1.977738	
	10% level		-1.602074	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				

and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UNMP)				
Method: Least Squares				
Date: 08/17/15 Time: 11:45				
Sample (adjusted): 2004 2014				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNMP(-1)	-0.122149	0.039201	-3.115999	0.0109
R-squared	0.327687	Mean dependent var		-1.190909
Adjusted R-squared	0.327687	S.D. dependent var		2.190641
S.E. of regression	1.796210	Akaike info criterion		4.095743
Sum squared resid	32.26371	Schwarz criterion		4.131915
Log likelihood	-21.52659	Hannan-Quinn criter.		4.072942
Durbin-Watson stat	1.588160			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

من خلال الجدول (5-19)، نلاحظ حسب النموذج أن القيمة المحسوبة ***ADF*** $t_{\phi j}$ تساوي (-3,115999) وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-2,792154)،(-1,977738)، (-1,602074) عند مستوى دلالة : 1%، 5%، 10%، على الترتيب.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة (H_0)، وبذلك فإن السلسلة الزمنية *Unmp* مستقرة طبيعيا ومتكاملة من الدرجة الصفر يعبر عنها I(0).

الفرع الثاني : مرحلة التقدير بنموذج أشعة الانحدار الذاتي *var*

1. عدد فترات التأخير:

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، حيث تمثل هذه الأخيرة عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات المدروسة، ويتم تحديد عدد درجات التأخر بالاعتماد على معايير(SIC,AIC)، حيث تحدد درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعايير السابقة، والنتائج معروضة في الجدول التالي:

الجدول (5-20): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: ZG UNMP

Exogenous variables: C

Date: 08/18/15 Time: 17:04

Sample: 2003 2014

Included observations: 9

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-12.06782	NA*	0.078259*	3.126181	3.170009*	3.031601
1	-9.683832	3.178646	0.117950	3.485296	3.616779	3.201556
2	-3.549451	5.452783	0.092415	3.010989*	3.230128	2.538089*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

من النتائج نلاحظ أن درجة التأخر الملائمة للمتغيرين (ZG) و(Unmp) هي Lag=0 حسب معياري (SC,FPE) و فترتين Lag=2 حسب المعيارين (AIC,HQ)، و يمكن أخذ متوسط لقيم المعايير المذكورة والحصول على الفترة الملائمة، وبعد حساب قيم المتوسطات للفترات المذكورة نجد أن الفترة الملائمة هي فترتين Lag=2 والتي تملك أقل قيمة لمتوسط تلك المعايير (متوسط Lag=0 هي 2,3515) ، (متوسط Lag=2 هي 2,2179)

2. تقدير النموذج:

سوف نحاول نمذجة تفسير العلاقة الإقتصادية القائمة بين الزكاة والبطالة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي، وفي هذا النموذج سنحاول إدراج التأخيرات الزمنية لكل من الزكاة ومعدل البطالة في تقدير النموذج الذي يفسر معدل البطالة، وذلك من أجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين وتقدير مدى تكيف العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.

الجدول(5-21): تقدير نموذج VAR(2)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 08/18/15 Time: 17:03		
Sample (adjusted): 2006 2014		
Included observations: 9 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	ZG	UNMP
DZG(-1)	-0.342620	0.347463
	(0.32460)	(2.17524)
	[-1.05552]	[0.15974]
DZG(-2)	0.201689	-0.147044
	(0.16517)	(1.10689)
	[1.22106]	[-0.13284]
DUNMP(-1)	-0.086348	0.022237
	(0.06610)	(0.44294)
	[-1.30638]	[0.05020]
DUNMP(-2)	0.046553	0.357970
	(0.05009)	(0.33567)
	[0.92938]	[1.06643]
C	0.504617	6.308899
	(0.68744)	(4.60678)
	[0.73405]	[1.36948]
R-squared	0.505586	0.531090
Adj. R-squared	0.011172	0.062181
Sum sq. resids	0.144720	6.499087

S.E. equation	0.190210	1.274665
F-statistic	1.022596	1.132607
Log likelihood	5.815366	-11.30541
Akaike AIC	-0.181192	3.623425
Schwarz SC	-0.071623	3.732995
Mean dependent	0.125578	11.00000
S.D. dependent	0.191282	1.316245
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.038192
Determinant resid covariance		0.007544
Log likelihood		-3.549451
Akaike information criterion		3.010989
Schwarz criterion		3.230128

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

باستعمال برنامج **Eviews9** نحصل على النموذج VAR(2) التالي:

DUnmp= -0,34262 DZG(-1)+ 0,201689DZG(-2)+ 0,022237DUnmp(-1)+ 0,35797DUnmp(-2)+ 6,3089

(-1,05552) (1,22106) (0,00502) (1,06643) (1,36948)

R^2 = 0,5310 F= 1,132

القراءة الاحصائية:

- معامل التحديد R^2 = 0,5310 ، وهذا يعني أن 53,1% من تغيرات معدلات البطالة مفسرة بقيمها وقيم معدلات نمو الزكاة ، والباقي مفسر بالبواقي وبمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

القراءة الاقتصادية:

- معدل البطالة في السنة (t) يفسر ويتأثر بمعدل البطالة ومعدل نمو الزكاة للسنوات السابقة (t−1) و(t−2).

- يرتبط معدل البطالة في السنة(t) ارتباطا طرديا مع معدل البطالة للسنوات السابقة، حيث جاءت مرونتها تساوي (0,022237) للسنة (t−1) ، بحيث كلما ارتفع معدل البطالة ب 1%خلال الفترة (t−1) فسيرتقب زيادتها في السنة القادمة (t) ب 0,022237%، ونفس الملاحظة تسجل على الفترة (t−2).

- يرتبط معدل نمو البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع معدل نمو الزكاة للسنة (t−1) بحيث المرونة تساوي (0,34262−)، يعني هذا أنه في حالة زيادة الزكاة في السنة (t) ب 1% فسيرتقب انخفاض معدل نمو البطالة في السنة (t+1) ب0,3426% أي أن التأثير الإيجابي للزكاة على معدلات البطالة يستمر من سنة إلى أخرى في حالة استمرار زيادة الزكاة.

الفرع الثالث : العلاقة السببية بين نمو الزكاة ونمو البطالة

أولا− اختبار علاقة السببية بين نمو الزكاة و نمو البطالة عن طريق اختبار وولد wald test :

1. العلاقة السببية من نمو الزكاة نحو نمو البطالة:

الجدول (5−22): نتائج اختبار التكامل المشترك من نمو الزكاة نحو نمو البطالة باستخدام اختبار **wald test**

Wald Test:			
System: %system			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	1.867336	2	0.3931
Null Hypothesis: C(3)=C(4)=0			
Null Hypothesis Summary:			

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(3)	-0.086348	0.066098
C(4)	0.046553	0.050090
Restrictions are linear in coefficients.		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

من الجدول أعلاه نستنتج أن قيم الاحتمالات لفيشر هي 0.3931 و هي أكبر من 0.05% و ذلك يعني أن قيم فيشر المحصل عليها هي أصغر من القيم الجدولية عند القيمة الحرجة 5% أي أن نمو الزكاة لا تسبب نمو البطالة.

2. العلاقة السببية من نمو البطالة نحو نمو الزكاة:

الجدول(5-23): نتائج اختبار التكامل المشترك من نمو البطالة نحو نمو الزكاة باستخدام اختبار **wald test**

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.013434	(2, 4)	0.9867
Chi-square	0.026869	2	0.9867
Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(6)		0.347463	2.175240
C(7)		-0.147044	1.106895
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **Eviews9**

من الجدول أعلاه نستنتج أن قيم الاحتمالات لفيشر هي 0.9867 و هي أكبر من 0.05% و ذلك يعني أن قيم فيشر المحصل عليها هي أصغر من القيم الجدولية عند القيمة الحرجة 5% أي أن نمو البطالة لا تسبب نمو الزكاة.

ثانيا- اختبار سببية *Granger* للسلسلتين *ZG* و *unmp*

سنقوم الآن بإجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيرات الدراسة (نمو الزكاة و نمو البطالة) ، واختبار السببية يقوم على اختبار الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين متغيرات الدراسة وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$DZ_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i DZG_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j DUnmp_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$DUnmp_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{p} \delta_i DUnmp_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j DZG_{t-j} + \mu_t$$

- تكون العلاقة السببية من نمو الزكاة نحو نمو البطالة إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$
- تكون العلاقة السببية من نمو البطالة نحو نمو الزكاة إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \delta_i \neq 0$

سنقوم إذا بالاختبار التالي:

$$1\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0 \end{cases}$$

$$2\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{p} \delta_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{p} \delta_i \neq 0 \end{cases}$$

الجدول (5-24): اختبار علاقة السببية ل *Granger* بين مجموع الزكاة و معدل نمو البطالة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/16/15 Time: 19:05			
Sample: 2003 2014			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
UNMP does not Granger Cause ZG	8	0.36134	0.8052
ZG does not Granger Cause UNMP		59.7426	0.0948

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج**Eviews9**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه لا يوجد علاقة سببية بين الزكاة و البطالة لأن قيم الاحتمالات لفيشر هي أكبر من 5% (Prob=0,0948>0,05) بالنسبة للعلاقة الأولى، (Prob=0,8052>0,05) للعلاقة الثانية، و ذلك يعني أن قيم فيشر المحصل عليها هي أصغر من القيم الجدولية عند القيمة الحرجة 5% أي أن نمو الزكاة لا تسبب نمو البطالة و نمو البطالة لا يسبب نمو الزكاة، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين، ما يعني أن الفرضية الصفرية مقبولة، وبالتالي يمكن القول بأن نمو الزكاة ونمو البطالة لا يرتبطان بعلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتحصل عليها سابقا باتباع أسلوب التكامل المشترك ل **wald** . وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي حول تأثير الزكاة على معدل البطالة.

خلاصة الفصل:

تمثل الزكاة أبرز الأدوات في ظل الاقتصاد الإسلامي التي لجأت إليها العديد من الدول الإسلامية من خلال تبني صناديق الزكاة والتي أسند إليها أمر جباية الزكاة وصرفها، حيث قمنا بتسليط الضوء على التجربة الجزائرية من خلال دراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة في الجزائر ومساهمتها في التوازن الاقتصادي ببناء نماذج قياسية تربط بين الزكاة ومختلف المتغيرات الاقتصادية، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- تساهم الزكاة في الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية، فارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة تقدر ب 0,1%، فحصيلة الزكاة لها معنوية اقتصادية في النموذج.
- وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها. فمستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ودورها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا بناءا على الإحصائيات التي اعتمدنا عليها. و في تحليلنا لمستوى الزكاة المفترضة بالجزائر إذا أخذت بعين الاعتبار يمكن أن تسهم القيم الافتراضية المتحصل عليها لو تم تطبيقها وتحصيلها في العديد من المتغيرات الاقتصادية ويكون لها تأثير جوهري عليها .
- نمو الزكاة ونمو البطالة لا يرتبطان بعلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

أفرز البحث بناءا على الإشكالية والفرضيات مجموعة من النتائج البحثية والتوصيات والآفاق كالآتي:

أولا: النتائج البحثية

من خلال توصيفنا لموضوع البحث من مفهوم للزكاة، توازن اقتصادي، سياسات اقتصادية، وتحليلنا لمساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي، ومن قراءتنا المتأنية لمختلف البيانات الإحصائية المتعددة المصادر، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية للتحليل والاستنباط تجمعت لدينا أهم النتائج يمكن صياغتها ضمن عنوانين أساسيين هما نتائج البحث النظري ونتائج البحث التطبيقي وهي كالآتي:

1) نتائج البحث النظري:

- تعد الزكاة نظاما متكاملا تعود جذوره إلى أربع عشرة قرن خلت، وقد جعلها الله سبحانه وتعالى ركنا من أركان الإسلام لا يستقيم إسلام المرء إلا بها، وفي الوقت نفسه ركنا أساسيا من النظام الاقتصادي الإسلامي، تتجلى أهميتها في الواقع الاقتصادي من ارتباطها بأهداف المجتمع الاقتصادية، ممثلة في العدالة، النمو و الاستقرار، ومن دورها المحوري في علاج المشكلات الاقتصادية، وتحسين أداء اقتصاديات المجتمعات المسلمة وتطويرها، بما يعزز من مكانتها ويرقى بها بين الأمم، ونظرا لدورها في تحديد جانب معتبر من السياسة المالية للدولة، باعتبارها موردا ثابتا يوجّه لتغطية نفقات معينة، وهي حق الفقير في مال الغني التي حددت الشريعة أحكامها وخصائصها وشروطها، والأموال التي تجب فيها وأوجه مصارفها، وجُعِل أمر ذلك كلِّه من مسؤولية الدولة الإسلامية تحصيلا وتوزيعا.
- ليست الزكاة فقط نقل جزء من الدخل من فئة إلى أخرى بل يتعدى في أن يكون للزكاة دور على المستوى الكلي والاقتصاد الوطني، وقد جاء بحثي هذا ليوضح إمكانية ما تسهم فيه الزكاة من أدوار ايجابية في المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ثَمَّ تحقيق التوازن الاقتصادي.

- نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى، و إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية خاصة السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة عن كل أداة اقتصادية بدقة.
- للزكاة أدوار عدة في أجزاء الاقتصاد الكلي يمكنها أن تكون سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى، وهي تعتبر أحد عوامل الاستقرار الذاتية في الاقتصاد الإسلامي لأنها تعمل بشكل تلقائي على تقليل مدى التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي.
- للزكاة دور إنمائي مهم تقوم به في الاقتصاد، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل مختلف المتغيرات الاقتصادية، وأول ما يمكن تتبع أثره هو مساهمة الزكاة في الحث على الاستهلاك، فكما هو معلوم أن حصيلة الزكاة هي في الغالب موجهة للفقراء، والزكاة – الدخل – الذي سيوجه لهم سيستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية أكبر من نظيرتها عند الأغنياء، و على اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، و ينقص بنقصانه. فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم؛ لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغباتهم، و حاجاتهم الضرورية، و حيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق.

- تحث الزكاة على الاستثمار وتزيد فيه؛ من خلال محاربتها للإكتناز و الكسل وتحفيزها للمزكين بالأجر و الثواب، كما تؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الاستثمارات لمواجهة الطلب الكلي الفعال وهذا يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم لمقابلة الزيادات في الطلب الكلي وفقًا لنظرية المضاعف، وتؤدي زيادة الاستثمار وتوسيعه إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، كما يوفر استثمار الزكاة لصالح الفقراء و صرفها للعاملين عليها و الغارمين مناصب شغل أو استمرارها.
- تهدف الزكاة بكل أدواتها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في كل من السوق النقدية وسوق الإنتاج وسوق العمل، والتوازن الاقتصادي في حقيقة الأمر ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما هو خطوة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الرامي إلى استقرار الأسعار والتحكم في نسب التضخم والبطالة وتحقيق نمو اقتصادي في القطاعات المختلفة.

2) نتائج البحث التطبيقي:

تمثل الزكاة أبرز الأدوات في ظل الاقتصاد الإسلامي التي لجأت إليها العديد من الدول الإسلامية من خلال تبني صناديق الزكاة والتي أسند إليها أمر جباية الزكاة وصرفها، حيث قمنا بتسليط الضوء على التجربة الجزائرية من خلال دراسة تحليلية وقياسية لأداء الزكاة في الجزائر ومساهمتها في التوازن الاقتصادي ببناء نماذج قياسية تربط بين الزكاة ومختلف المتغيرات الاقتصادية، وكانت نتائج هذه الدراسة القياسية كما يلي:

- حصيلة الزكاة المعلن عنها من طرف صندوق الزكاة الجزائري لا تعكس قيمة الزكاة الفعلية الواجبة على الأموال في الجزائر، وهي بعيدة عن واقع الثروة وحجم النشاط الاقتصادي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة تحديات تواجه أداء صندوق الزكاة بالجزائر(حداثة هذا الجهاز من جهة، عامل اللاثقة التي يقابل بها المواطن كل ما يرمز إلى الإدارة من اختلاسات وبيروقراطية، الاقتصاد

الجزائري اقتصاد وضعي يقوم على مبدأ الضريبة وليس الزكاة...)، وتعد حصيلة الزكاة المفترضة الناتجة عن النشاط الاقتصادي في الجزائر أكبر بكثير من الأرقام الرسمية.

- تساهم الزكاة في الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي بتعادل القوة الشرائية، فارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة تقدر ب 0,1%، فحصيلة الزكاة لها معنوية اقتصادية في النموذج.
- وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها. فمستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ودورها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا بناءا على الإحصائيات التي اعتمدنا عليها. و في تحليلنا لمستوى الزكاة المفترضة بالجزائر إذا أخذت بعين الاعتبار يمكن أن تسهم القيم الافتراضية المتحصل عليها لو تم تطبيقها وتحصيلها في العديد من المتغيرات الاقتصادية ويكون لها تأثير جوهري عليها .
- نمو الزكاة ونمو البطالة لا يرتبطان بعلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

ثانيا: اقتراحات الدراسة

على ضوء ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يأتي:

- التشديد على ضرورة تفعيل الزكاة بمفهومها الواسع كأداة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

- الاهتمام بالدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة من خلال التقييم المستمر للآثار الاقتصادية لأنشطتها.
- تعتبر تجربة الجزائر في مجال صندوق الزكاة حديثة جدا، وهي تجربة تطوعية، في طريقها لشق النجاح إذا ما بذلت جهود في رفع الحس الشعبي وتعميق فكرة تنظيم صرف الزكاة من خلال الصندوق لدى فئة المزكين، لتؤدي الدور المنوط بها، والحد من التوزيع الفوضوي لأموال الزكاة.
- ترقية صندوق الزكاة إلى مؤسسة زكوية حقيقية تحقق فيها أهداف المجتمع، وذلك من خلال العمل على إشراك واسع للمجتمع المدني والتواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف الوسائل لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف، وتعميق استقلالية واختيار الأمناء والنزهاء للإشراف عليه.
- ضرورة استهداف حصيلة الزكاة الحقيقية ويتطلب ذلك بذل جهود إضافية من طرف صندوق الزكاة الجزائري لتكون قيم الزكاة المجباة متناسقة مع حجم النشاط الاقتصادي.
- إصلاح البيئة الضريبية من خلال إعادة مراجعة نسب الضرائب بما يخفف العبء المالي، ونظام الضرائب على الدخل حتى تحقق الزكاة أهدافها من خلال تفعيلها في مجالاتها المحددة، أما المجالات التي لا تغطيها الزكاة فتغطى بالضرائب، حتى يجنّب الازدواج الضريبي أو ثقلها وهذا لتلافي التهرب الضريبي ومنع الزكاة.
- يمكن لمؤسسة الزكاة الاستفادة من الخبراء الاقتصاديين والماليين، والتجارب الرائدة لبعض مؤسسات الزكاة الأخرى في مجال تنمية الدور الاقتصادي للزكاة والتقييم المستمر للآثار الاقتصادية لأنشطتها باستخدام المؤشرات الاقتصادية من خلال إيجاد آليات عمل تنسيقي مستمر بهدف تبادل التجارب والخبرات.
- تشجيع الباحثين على التعمق في تحليل الواقع الاقتصادي لهذه المؤسسات بهدف تطويرها.

ثالثا: آفاق الدراسة

قد لا تبدو بعض هذه الاقتراحات المقدمة في هذه الدراسة قابلة للتطبيق للوهلة الأولى ، و قد تعتبر صعبة التطبيق لدى بعض الباحثين و المختصين ، خاصة في الدول النامية ، غير أن البحث يؤكد على أهمية هذه الأفكار في دفع المختصين و الحكومات ، لاسيما في الدول الإسلامية إلى التفكير جديا بإمكانية تطبيق هذه الفريضة كجزء يساهم في الاقتصاد الوطني.

بعد انتهاء هذه الدراسة تأمل الباحثة أن تأتي دراسات مكملة تدعم الرؤية النظرية ودراسات قياسية وإحصائية أخرى تبرز أهمية موضوع الزكاة وتقدير تأثيرها الحقيقي على متغيرات اقتصادية أخرى للسنوات القادمة لما وجدناه من نتائج ايجابية لولا غياب للإحصائيات الدقيقة التي اعتمدنا عليها.

و ختاما نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في تقديم نظرة جديدة للزكاة بشكل عام والزكاة ومساهمتها في الاقتصاد بشكل خاص، و يكون هذا البحث تمهيدا لدراسات أكثر شمولا و أعمق تفصيلا، سائلين الله عز جلاله أن يعيننا على خدمة دينه و تطبيق شريعته .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

✍المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم
2. إبراهيم مدحت حافظ ، **دور الزكاة في خدمة المجتمع**، القاهرة، دار غريب، 1995.
3. إبراهيم محمود عبد الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
4. إبراهيم موسى، **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني بيروت،1998.
5. ابن عابدين محمد أمين بن عمر، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الكتب العلمية، ج2،1992
6. ابن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط3، ج6، 1988.
7. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، **المعجم الوسيط**، دار الحرمين ، القاهرة، 1415هـ.
8. أبو يحيى محمد، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، ط1 ، دار عمار، عمان، 1986.
9. أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض،الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
10. أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الشهير بـ (ابن ماجة)، **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف،الرياض، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
11. أحمد إسماعيل يحيى، **الزكاة عبادة مالية و أداة اقتصادية**، دار المعارف، القاهرة، 1986.
12. أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، **محاسبة الزكاة**، مصر: مطبعة الإشعاع، 1998.
13. أحمد مجذوب أحمد، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي**، دار اللواء للنشر،الرياض، 1989.
14. أحمد محمد مندور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.
15. أحمد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.
16. أسامة بشير الدباغ ، أثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.

17. أشرف محمد دوابة، **دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1427هـ /2006م.

18. ب. برنييه و أ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

19. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

20. البهوتي منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الفكر، ج 2، 1982.

21. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2004.

22. الجوزيه بن القيم، **مدارج السالكين**، بيروت، دار الفكر،ج 1، 1979.

23. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**،الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر،2002.

24. حسن أيوب، **الزكاة في الإسلام**، الجزائر، شركة الشهاب، 1987.

25. حسن عودة العوايشة، **الموسوعة الفقهية الميسرة**، ج 3 ، الجزائر، دار الإمام مالك، 2002 .

26. حسين أحمد حسين علي، **محاسبة الزكاة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2009.

27. حسين حسين شحاته، **محاسبة الزكاة**. القاهرة: مكتبة الاعلام، بدون سنة النشر.

28. الحطاب
محمد بن محمد بن عبد الرحمن، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل** دار الفكر، ط 3،ج 2، 1992.

29. مبارك حجير، **التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية**، مكتبة انجلو المصرية، بدون سنة نشر.

30. خزعل البيرمالي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة النهضة العربية، بغداد،1987.

31. الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار إحياء الكتب العربية، ج1، بدون سنة نشر.

32. رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، الجزائر، دار هومة، 2003.

33. الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف المصري الأزهري، شرح الزرقاني على، **موطأ الإمام مالك**، مكتبة الثقافة الدينية ، ج 2، 2003.

34. سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**،شركة كاظمة للنشر، الكويت،1982.

35. سهير السيد، **المدخل إلى النظرية الاقتصادية (المفهوم والتطبيق)**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

36. سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985.

37. السيد محمد أحمد السريتى، **الاقتصاد الجزئي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

38. شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجي،الرياض ،ط1،1984.

39. صالح صالحي، **السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 2001.

40. صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988 .

41. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر،1993.

42. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4،2009.

43. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 .

44. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999.

45. عادل المهدي، **العلاقات الدولية**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003.

46. عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2012.

47. عبد الحميد محمود البعلي، **اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة النقدية والمالية**، مصر، دار السلام للطباعة والنشر،1991.

48. عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت، 1424/2003.

49. عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دار البلخي، دمشق،2004.

50. عبد السلام محمد سعيد ، **دراسة في مقدمة علم الضريبة**، مصر، دار المعارف ،ط2 ،1968

51. عبد السلام ياسين الادريسي،**الاقتصاد الكلي**، وزارة التعليم العالي ، جامعة البصرة ، 1986.

52. عبد العزيز آل مبارك الإحسائي، **تبيين المسالك شرح تدبير السالك إلى أقرب المسالك**، ج2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1995.

53. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر ،2004.

54. عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2010

55. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،2003.

56. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

57. عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2004.

58. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،1992.

59. عبد الموجود الصميدعي، **الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية**، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، 2003 .

60. عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي، **الفكر الاقتصادي بن المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية**، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، 2003 .

61. عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

62. عدنان خالد التركماني،**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988.

63. العطور رنا إبراهيم، **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**، دراسة تحليلية،عمان ،الأردن ،1993 .

64. علاء شفيق الراوي، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2003.

65. على أحمد علي، **مبادئ الاقتصاد" ملخصات إيزي شوم**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2004.

66. علي عبد المنعم السيد ، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999.

67. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1994.

68. عناية غازي، **موقع الزكاة من الضريبة في الاقتصاد الإسلامي**، بيروت ، دار ابن حزم، الطبعة1، 1998.

69. عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005.

70. الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 .

71. فوزي القيسي، ، **النظرية النقدية**، دار التضامن، ط1، بغداد، 1964.

72. لطفي عامر ، **النظريات الاقتصادية**. دار الرضا للنشر، سوريا، 2002.

73. لعمارة جمال، **اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق**. القاهرة، مركز الإعلام العربي، 1420هـ/2000م.

74. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية ،ج3 ،1996.

75. مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة** ، ترجمة ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

76. مجدي عبد الفتاح سليمان، **التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، القاهرة، 2002.

77. محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

78. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلى، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر،2003.

79. محمد بن إبراهيم السحيباني، **اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية**، شركة العبيكان، الرياض،الطبعة الأولى، 1990.

80. محمد بن صالح العثيمين، **الجامع لفتاوى الزكاة**، دار البيان العربي،الأزهر (القاهرة) ،2006.

81. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

82. محمد عبد الحميد محمد فرحان، **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي«دراسة تطبيقية»**، دار الحامد للنشر، عمان،2009.

83. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

84. محمد عبد المومن، **سلسلة محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (الفصل السابع: التوازن الاقتصادي ونظرية المضاعف)**،2003 /2004.

85. محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ط1،المعهد العالي للفكر الإسلامي، عمان، 1996.

86. محمد فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الإسلامي**، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان للنشر والتوزيع،1985

87. محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الفكر، الأردن ،الطبعة الرابعة، 2008.

88. محمد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفاعلية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي**، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى،1979.

89. محمد نجاة الله صديقي ترجمة عبد القادر حسين شاشي ورفيق يونس المصري، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي** "جزئي–كلي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007.

90. محمود معتوق ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1988.

91. محي ناصر اللبان، **قيمة النقود**، مطبعة الجاحظ، بغداد، الطبعة1،1969 .

92. محيي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر1418 هـ.

93. صحيح مسلم، **كتاب الزكاة، باب لو كان لابن ادم واديين**، ج2، حديث رقم 148

94. مدحت العقاد، محمد رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996.

95. المصري رفيق يونس، **أحكام زكاة صور من عروض التجار المعاصرة**، بحث قدم في الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت، 1997.

96. مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، **النقود والتوازن الإقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .

97. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،1985 .

98. مصطفى سليمان، حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000.

99. منذر قحف، **السياسات المالية و دورها و ضوابطها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 1999.

100. موسى آدم عيسى، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**، جدة، مجموعة دلة البركة،1988 .

101. موفق الدين بن قدامة وشمس الدين بن قدامة المقدسي، **المغني**، ج 2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1972.

102. ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، ط1،عمان، 1999.

103. الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمن، **النظرية الإقتصادية الكلية**، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995 .

104. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية)**، عالم الكتب الحديث للنشر،الأردن، 2010.

105. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر، الأردن،2006.

106. نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1413/1993.

107. النووي ، **المجموع**، دار الفكر ،ج5، بيروت، 1997.

108. وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وأدلته** ، دار الفكر للطباعة والتوزيع، ط2، ج 1، دمشق،1985.

109. يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، دار رحاب الجزائر،ج1، 1988 .

المجلات والدوريات:

110. باسل النقيب، " **النمو و البطالة و التضخم و جوانب من الاقتصاد الإسلامي**"، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جدة، المجلد الثالث، العدد الأول، 1985

111. رفيق يونس المصري، "**زكاة الديون**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 14، 1424هـ / 2002م

112. السيد أحمد المخزنجي،**الزكاة وتنمية المجتمع**،مجلة رابطة العالم الإسلامي،العدد 187، 1419هـ

113. صالح صالحي، " **دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني** "، مجلة رسالة المسجد، الجزائر، السنة الأولى، العدد 8، 2004

114. عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية**، مجلة الباحث العدد 15، 2015

115. عمار مجيد كاظم، **الزكاة ودورها الإنمائي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، Iraqi Journal for Economic Sciences، السنة العاشرة، العدد 33، 2012

116. لعمارة جمال، **اقتصايات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة** ، مجلة البصيرة ،الجزائر، العدد الأول، 1417/1997

117. محمد عبد المنعم عفر ، **سوق النقود في اقتصاد إسلامي** ، مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، عدد20 ، القاهرة ، 1981

118. مسدور فارس، إستراتجية استثمار أموال الزكاة، مجلة رسالة المسجد، الجزائر، عدد 1،(2003).

119. مناضل عباس حسين الجواري، **التوقعات العقلانية وبعض تطبيقاتها في الاقتصاد الكلي**، المجلة العراقية للعلوم الادارية،جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 32، 2012

الملتقيات والمؤتمرات:

120. البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي العلمي حول «السياسة الاقتصادية واقع وآفاق»، جامعة تلمسان،29/30 نوفمبر 2004

121. البعلي عبد الحميد بن محمود، **فرض الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين**، بحث قدم في الندوة الثالثة عشر للندوة لقضايا الزكاة المعاصرة، برعاية بيت الزكاة الكويتي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الزكاة السوداني، الخرطوم، 2004

122. رفعت السيد العوضي، **الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 19-23 محرم/1432هـ الموافق ل 25-29 ديسمبر 2010

123. عبد الحميد شعبان، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: **نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية**، 2012/10/17/16

124. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، **نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الاسلامي وفق النظريات الاقتصادية)**

9th International Conference in Islamic Economics and Finance ,*Growth, Equity and Stability: An Islamic Perspective*, LINKING RESEARCH WITH POLICIES,9 - 10 September 2013,Istanbul, Turkey

125. علاء الدين عادل الرفاتي ، **الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصر المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة 8-10 ماي 2005

126. فوزي محيريق ، عقبة عبد اللاوي ، **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مداخلة المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي ، الدوحة، قطر من18 إلى 20 ديسمبر 2011

127. قراوي محمد الصغير، **محددات وموجهات الاستثمار من المنظور الاسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب،25-28 ماي 2003

128. محمد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 1400هـ/1980م.

129. محمد أنس الزرقا، **دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي والسياسة المالية**، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، 29 رجب- شعبان 1404هـ/30أبريل- 2ماي 1984م

130. مفتاح صالح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان 29/30 نوفمبر 2004

131. موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول"السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان،30/29 نوفمبر 2004

132. نور الدين جوادي ،عقبة عبد اللاوي، **الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة تحليلية-** ، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فبراير 2011

✍الرسائل الجامعية:

133. حوحو حسينة، **الدور التَمويلي لِلزكاة في مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيْل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2010/2009

134. حيدر نعمت بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة**، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2007

135. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

136. عبد الباري بن محمد علي مشعل، **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية،1421هـ/1422هـ

137. عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول مختارة (1981_2006)**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2009

138. فوزي محيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي،(دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي)**، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد،2013 /2014

139. محمود مناع عبد الرحمان، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2004

✍المراسيم والقوانين:

140. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، مديرية الأوقاف والزكاة، الحج والعمرة.

141. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **مشروع صندوق الزكاة.**

142. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، **مطوية خاصة بصندوق الزكاة.**

143. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، المادة (4)، (6)، (10) من القرار المؤرخ في 3 صفر،1425 الموافق لـ 24 مارس 2004، و المتضمن إنشاء لجنة قاعدية لصندوق الزكاة.

144. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، صندوق الزكاة، "**دليل استثمار أموال الزكاة**"، سبتمبر، 2004.

145. اتفاقية تعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البركة الجزائري، "**بروتوكول اتفاق**".

146. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، منشور رقم 53 يتضمن تنظيم عملية توزيع و استثمار حصيلة الزكاة بمناسبة مولد النبوي الشريف، 2005.

147. المرسوم التنفيذي رقم 02- 373المؤرخ في11 نوفمبر2002 المتضمن إنشاء "**صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**".

148. وزارة العمل و الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتامين على البطالة "C N A C"، مطوية تصدرها الوزارة.

149. المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006، الجزائر 2007.

150. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،، الجزائر، 2001.

✍المراجع باللغة الأجنبية:

151. *Claude Jessua , Christian Labrousse, Daniel Vitry* ***,Dictionnaire des sciences économiques****, P.U.F ,paris,2001*

152. *Dévoluy Michel,* ***Théorie Macroéconomique fondement et controverses****, Masson Editeur, Paris, 1993*

153. *Dominick salvadore ,eugene diulio ,* ***principes d'économie «cours et problème»*** *,séries schaum»,MG graw Hill, paris ,1984*

154. *Dominik Salvatore and Eugene Adiulito* ***Principle Of Economic*** **,** *Second Edition,The Mc Graw Hill Companies INC,1996,*

155. *Eko Suprayitno, Radiah Abdul Kader, Azhar Harun,* ***The impact of zakat on aggregate consumption in Malaysia****,journal of Islamic economics,banking and finance, Vol 9 N° 1, jan-mar2013*

156. *Eugene A . Diulio****,*** ***Macroéconomie*** *, Tradition par George Loudiére, McGrow hill , Paris, 1993*

157. *Graeme Chamberlin& Linda Yueh, **Macroeconomics**, Thomson learning, London, 2006,*

158. *James D.Gwartney,Richard L.Stroup, **macroeconomic private and public choice**, copyrighted material, 12th edition,USA, 2009*

159. *Michel Bialès,Rémi Leurion , Jean_Louis Rivaud, **L'essentiel sur l'économie**, BERTI EDITION ; 4ème édition ,PARIS,2007*

160. *xavier Greff, **L 'économie des politiques publiques** dolary. Paris 1983*

✍المواقع الالكترونية

161. رفعت السيد العوضي،**الإعجاز التشريعي في الزكاة (أوجهه ومعاييره ودلالاته الاجتماعية)**، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، تاريخ المشاهدة (2013/12/05) نقلا عن الموقع : http://www.eajaz.org/con8/Research/2r.htm

162. مسدور فارس، "**الأبعاد التشريعية لصندوق الزكاة الجزائري**" تاريخ المشاهدة(2015/07/18) نقلا عن الموقع:

http://www.kantakji.com/zakat/ الأبعاد-التشريعية-لصندوق-الزكاة-الجزائري.aspx

163. منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما** ، تاريخ المشاهدة 2014/08/25، نقلا عن الموقع:

http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-iqtisad_al-islami_ilman_wa_nizaman.pdf

164. باسم عامر، **الإنفاق بين السر والعلانية – الآثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية**، (تاريخ المشاهدة 2014/08/09)، نقلا عن الموقع:

http://arablib.com/harf?view=book&lid=2&rand1=IXo0VHY3SFlqSzIj&rand2=SDdmcVgxR2MmKTVw

165. موقع الديوان الوطني للإحصاء ONS

166. http://www.agro-montpellier.fr/cnam-lr/statnet/tables.htm#student ***Table de la Loi de Student ; vu le 22 /08/2015***

167. http://.education.fr/rnchimie/math/benichou/tables/testf/tablef.htm ***Table de fischer, vu le 23/08/2015***

القيم المضافة الخامة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	515281.7	580505,6	581615,8	641285,0	708072,5	727413,1	931349,1	1015251,8	1183216,1	1421693,3	1627762,0
المحروقات	1868889,6	2319823,6	3352878,4	3882227,8	4089308,6	4997554,5	3109078,9	4180357,7	5242502,8	5536381,8	4968018,3
الأشغال العمومية البترولية	44199,9	49294,0	58992,2	64265,4	92368,8	86719,5	94767,1	63312,0	70701,2	80050,5	58133,7
الصناعة خارج المحروقات	355370,6	388193,4	418294,9	449581,0	479791,1	519631,6	570673,2	617404,9	663756,5	728615,2	765440,4
البناء والأشغال العمومية	401014,4	458674,0	505423,9	610071,1	732720,7	869988,6	1000054,9	1194113,5	1262566,7	1411159,6	1562105,1
النقل والاتصالات	390551,2	512569,9	645028,9	730238,4	808380,9	830341,5	865214,5	933707,6	1003544,7	1095270,7	1443123,4
التجارة	552179,9	607052,6	668130,0	728366,7	863197,3	1003199,4	1160160,0	1283227,7	1446331,4	1649969,8	1870581,0
الخدمات	169482,6	183559,5	205771,1	226224,6	247972,1	280131,5	323684,6	369400,0	412721,5	460340,0	513689,0
المجموع الفرعي	**4296969,8**	**5099672,7**	**6436135,1**	**7332260,0**	**8021812,0**	**9314979,8**	**8054982,3**	**9656782,2**	**11285340,9**	**12383487,8**	**12808852,9**
الرسم على القيمة المضافة	260070,6	307340,8	350130,2	376685,6	399328,0	489047,0	545593,1	565823,6	632265,1	739296,7	833565,9
حقوق الجمارك	143000,0	138838,0	143888,0	11489,0	133126,0	164882,0	170231,0	181865,0	222371,0	338209,0	402338,0
الانتاج المحلي الخام	**4700040,4**	**5545851,5**	**6930153,1**	**7823794,6**	**8554266,0**	**9968908,8**	**8770806,4**	10404470,8	**12139970,0**	**13460993,5**	**14044756,8**

الملحق رقم 1

الملخص:

جاءت الدراسة لتوضح إمكانية ما تسهم فيه الزكاة من أدوار ايجابية في المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ثمً تحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا باستخدام أهم التحليلات الواردة في تحليل أثر ومساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي ضمن أجزاء الاقتصاد الكلي المبنية على الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداء الزكاة مع تحليل أدائها في الجزائر بالتطرق إلى صندوق الزكاة الجزائري وتسليط الضوء عليه من خلال دراسة تحليلية وقياسية ببناء نماذج قياسية تربط بين الزكاة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، التوازن الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار، السياسة الاقتصادية...

Abstract :

This study came to illustrate the potential contribution of Zakat from positive roles in variables and macroeconomic indicators and economic balance, and the use of most important analytics in the Zakat impact analysis and her contribution in economic balance witheir macroeconomic parts based on developmental and distribution functions and financing for the Zakat performance with analysis of their performance in Algeria with discussion the Algerian Zakat fend and highlight it through an analytical study and building standard models linking Zakat and some macroeconomic variables.

Key words: Zakat, economic balance, consumption, investment, economic policy.